يقدم ناي إطاراً ممتازاً للنظر إلى دور الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين ولا سيما في أعقاب أحداث 11 إيلول / سبتمبر

- مادلين أولبرايت





جوزيف س. ناي

تعريب : د. محمد توفيق البجيرمي

لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم أن تنفرد في ممارسة قوتها ؟

مكتبة العبيكان

مفارقة القوة الأمريكية



Original title:

THE PARADOX OF AMERICAN POWER

This translation of *The Paradox of American Power*, originally published in English in 2002, is published by arrangement with Oxford University Press, Inc.

الرياض 11452، المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص.ب. 6672

Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O.Box 6672, Riyadh 11452, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى 1424 هـ ـ 2003م

ISBN 9960-40-263-0

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ناي، جوزيف س. (الابن)

مفارقة القوة الأمريكية   تعريب: د. محمد توفيق البجيرمي

320 ص، 17 × 24 سم

ردمك: ISBN 9960-40-263-0

1 ـ الولايات المتحدة ـ فلسفة العلاقات الدولية 2 ـ القوة (علوم الاجتماع) ـ الولايات المتحدة

3 ـ التعاون الدولي   4 ـ العولمة

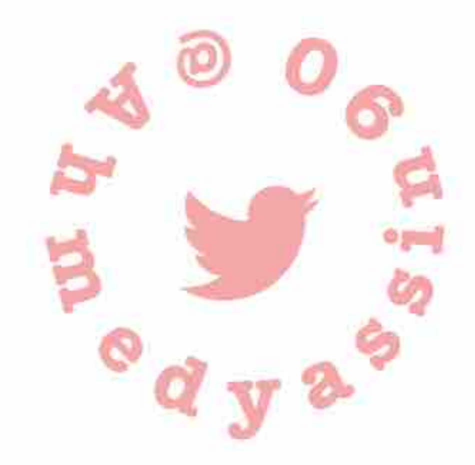
أ ـ البجيرمي، محمد توفيق (تعريب)   ب ـ العنوان

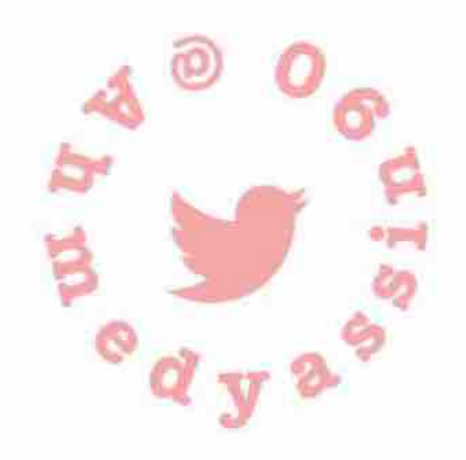
ديوي 355,033573   1423 ـ 5885   رقم الإيداع: 1423 ـ 5885

ردمك: ISBN 9960-40-263-0

الطبعة الأولى 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

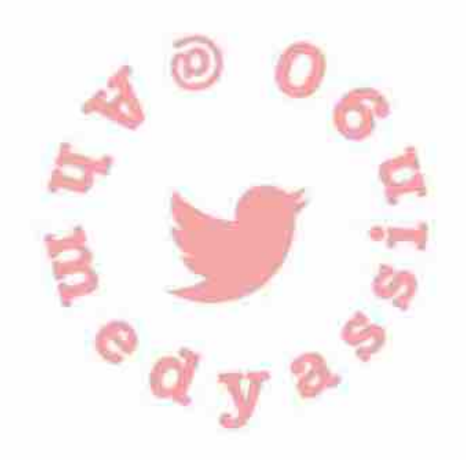
إِلى مولي




@Ahmedyassin90

المحتوى

توطئة	9
إرشادات	23
1. العملاق الأمريكي الضخم	25
2. ثورة المعلومات	91
3. العولمة	149
4. الجبهة الداخلية	203
5. إعادة تحديد المصلحة الوطنية	247


@Ahmedyassin90

توطئة

كانت مأساة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر صرخة إيقاظ للأمريكيين. فقد أُصِبْنَا بالرضا عن الذات في عقد التسعينيات من القرن العشرين. ذلك أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لم يعد أي بلد قادراً علىٰ مضاهاتنا أو التوازن معنا. إذْ صار لدينا قوة عسكرية واقتصادية وثقافية عالمية لا يفوقها شيء. فكانت حرب الخليج في بداية ذلك العقد نصراً سهلاً؛ وعند نهايته قصفنا الصرب دون أن نخسر ضحية واحدة. ونما الاقتصاد وازدهرت سوق الأوراق المالية بسرعة. فصرنا مثل بريطانيا في ذروة مجدها في عصر فكتوريا، ولكن بامتداد عالمي أعظم من نفوذها آنذاك.

غير أن الأمريكيين كانوا غير مبالين ولا متأكدين إلىٰ حد كبير بشأن كيفيَّة صياغة سياستهم الخارجيَّة لقيادة هذه القوة. وأظهرت استطلاعات الرأي أن الأمريكيين راحوا يركِّزون علىٰ القضايا المحلية ولا يبدون اهتماماً يُذْكَر ببقية العالم. ففيما بين سنتي 1989 و2000 راحت شبكات التلفزة تغلق مكاتبها الخارجيَّة وتخفض محتويات أخبارها الأجنبية بنسبة الثلثين. فقد اكتشف المسؤولون عن التلفزيونات أن «البالغين الشباب يهتمّون بنظام التغذية المؤدي إلىٰ النحافة أَكثر من اهتمامهم بالخفايا المعقدة لدبلوماسية الشرق الأوسط». ورأى رئيس شبكة تلفزيون MSNBC أن اللوم في ذلك يقع علىٰ «غشاوة وطنية

من ضباب المادية، وعدم الاهتمام، والميل إلىٰ الانطواء»[1]. كما أن كثيراً من الأمريكيين الذين أظهروا اهتماماً فعلياً بالسياسة الخارجيَّة قد أصابتهم قوتنا بالغطرسة، فراحوا يجادلون بأننا لسنا بحاجة إلىٰ الاهتمام بالأمم الأُخرى. فقد كنا نبدو قوة لا تقهر، وليست مكشوفة أو معرَّضة للعطب.

ولقد تغيَّر هذا كله في 11 أيلول/ سبتمبر [2001]. وكان من الممكن التنبؤ باتجاه التغيير، إن لم يكن بتوقيته. ففي وقت مبكر من تلك السنة ورد تحذير في التقرير النهائي للجنة خاصة بالأمن القومي كان يرأسها كل من غاري هارت، ووارن ردمان، عضوي مجلس الشيوخ السابقين من أن تفوق أمريكا العسكري لن يحمينا من هجمات معادية علىٰ وطننا: «إن من المحتمل أن يموت الأمريكيون علىٰ التراب الأمريكي، ربما بأعداد كبيرة»[2]. ولكن ذلك التقرير تمّ تجاهله إلىٰ حد كبير. وفي سنة 1997 كتبت أنا وجيمي ولزي أن أولى الأولويات في سياسة الأمن القومي ينبغي إعطاؤها للإرهاب الكارثي. ولكننا كنا نخشى أن «طبيعة المجتمع الأمريكي نفسها تجعل التهيؤ لهذه المشكلة صعباً. فنظراً «لعقلية بيرل هاربر» السائدة بيننا، فإن من غير المحتمل أن نبني دفاعاً كافياً إلىٰ أن نتعرّض للهجوم»[3].

وكان الهجوم الإرهابي من الأعراض الرهيبة للتغييرات الأعمق الآخذة

---

(1) جيم روتنبرغ، «الشبكات تتحرّك لإحياء الأخبار الأجنبية»، **النيويورك تايمز**، عدد 24 أيلول/ سبتمبر، 2001، القسم ج، ص10.

(2) غاري هارت، ووارن رودمان، الرئيسان المشتركان للجنة الأمريكية الخاصة بالأمن القومي في القرن الحادي والعشرين: **عالم جديد قادم: الأمن الأمريكي في القرن الحادي والعشرين، تقرير المرحلة الأولى** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: اللجنة الأمريكيَّة الخاصة بالأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، 1999)، ص4.

(3) جوزيف س. ناي الأصغر ور. جيمس وولزي، «منظور علىٰ الإرهاب»، **لوس آنجيلوس تايمز**، عدد 1 حزيران/ يونيو، 1997، القسم م، ص5.

بالحدوث في العالم. وكما سأوضح في الفصل الثاني، فإن الثورة التقنية في المعلومات والاتصالات قد أدّت إلىٰ تشتيت القوة بعيداً عن الحكومات، ومكّنت الأفراد والجماعات من لعب أدوارٍ في السياسة الدوليّة بما في ذلك إلحاق دمار شامل، كانت في السابق أدواراً مقتصرة علىٰ حكومات الدول. ذلك أن الخصخصة راحت تتزايد، والإرهاب هو خصخصة الحرب. وعلاوة علىٰ ذلك فإن عمليّات العولمة راحت تقلّص المسافات. فصار للحوادث في أماكن نائية ـ مثل أفغانستان ـ تأثير أكبر علىٰ حياة الناس في أمَريكا. فالعالم آخذ في التغيّر من فترة الحرب الباردة إلىٰ عصر المعلومات المعولم، ولكن المواقف الأمريكية، حتى عهد قريب جداً، لم تكن تواكب هذا التغيّر.

فإلىٰ أين ننطلق من هنا؟ إن الأمريكيين لا يزالون يصارعون لإيجاد أفضل السُبل للجمع بين قوّتنا ومُثلنا وقِيَمنا وتقليص نقاط ضعفنا وانكشافنا. وباعتبارنا أكبر قوة في العالم، فإننا نثير في الوقت نفسه تلهفاً وكراهية بين بعض الأمم، ولا سيما في العالم الإسلامي. وكما عبّر عن ذلك طبيبٌ وزعيمٌ دينيٌّ باكستاني: «إنكم عميان عن رؤية أي شخص آخر في ما وراء حدودكم. . . فأمريكا هي أكبر متنمّر مستكبر في العالم. فهل هناك من عجب في أن كثيرين يسرهم أن يدمى أنف هذا المتنمّر أخيراً؟»[4] وفي الوقت ذاته فإن المأساة قد أنتجت تدفقاً هائلاً للتعاطف مع الولايات المتحدة في معظم أنحاء العالم.

وهناك ما يغري بعض الأمريكيين بالاعتقاد أننا نستطيع تقليص هذه الكراهية وهذا الانكشاف للعطب إذا سحبنا قواتنا، وقلّصنا تحالفاتنا، واتبعنا سياسة خارجيّة أكثر انعزالاً. ولكن نزعة الانعزال لن تزيل انكشافنا. فالإرهابيون الذين سدّدوا ضربتهم في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ليسوا مصمّمين علىٰ الانتقاص من القوة الأمريكية فحسب، بل إنهم يريدون أيضاً،

(4) أنوار الحق، مقتبساً عنه في مقالة كولن نيكرسون: «بعضهم في المنطقة يرى قصة روبن هود»، **بوسطن غلوب**، عدد 24 أيلول/ سبتمبر، 2001، ص1.

كما قال عبد الله ملك الأردن «أن يحطموا نسيج الولايات المتحدة. إنّهم عازمون علىٰ تهشيم ما تمثّله أمريكا»[5]. وحتى لو كانت لدينا سياسة خارجيّة أضعف، فإن مثل هذه المجموعات سوف تغيظها قوة الاقتصاد الأمريكي، التي ستستمر في الوصول إلىٰ ما هو أبعد من شواطئنا بكثير. فالشركات الأمريكية والمواطنون الأمريكيون يمثّلون رأس المال العالمي، الذي هو موضع كراهية البعض.

وبالإضافة إلىٰ ذلك فإن الثقافة الشعبية الأمريكية لها امتداد عالمي بغضّ النظر عما نفعله. فليس هناك مهرب من تأثير هوليوود، ومحطة CNN والشبكة الدوليّة (الإنترنيت). فالأفلام الأمريكية والتلفزيون فيهما تعبير عن الحرية، والنزعة الفردية، والتغيير (والجنس والعنف كذلك) وعلىٰ وجه العموم، فإن الامتداد العالمي للثقافة الأمريكيّة يساعد علىٰ توسيع قوتنا الطرية الناعمة ـ جاذبيتنا الثقافية والعقائدية الإيديولوجية. ولكن ليس للجميع؛ إذ إن النزعة الفردية والحريات تجذب الكثير من الناس ولكنّها بغيضة لدى بعضهم، ولا سيما الأصوليين. فنزعة المساواة بين الجنسين، والانفتاح الجنسي، والخيارات الفردية في أمريكا تحدث تخريباً عميقاً في المجتمعات ذات النظام الأبوي. فقد قيل إن أحد الربابنة الإرهابيين قال إنه لا يحب الولايات المتحدة لأنها «متراخية أكثر من اللازم. فأنا أستطيع الذهاب إلىٰ أي مكان دون أن يستطيعوا إيقافي»[6]. وسيظل بعض الطغاة والأصوليين يكرهوننا دائماً بسبب قِيَمنا وانفتاحنا وفُرَصِنا. ولن يكون لنا أي خيار سوى التعامل معهم من خلال سياسات أكثر فاعلية في مكافحة الإرهاب. وليس من المحتمل أن تساعد تلك

---

(5) الملك عبد الله، مقتبساً عنه في مقالة توماس فريدمان: «الرهيب الكبير»، **النيويورك تايمز**، عدد 18 أيلول/ سبتمبر، 2001، ص31.

(6) جيم ياردلي: «استجواب موقع التدريب عن علاقاته بالخاطفين»، **النيويورك تايمز** عدد 13 أيلول/ سبتمبر، 2001، القسم ألِف، ص4.

الكتلُ الصلبةُ من الكراهية علىٰ تكوين كراهية أوسع إلاَّ إذا تخلينا عن قِيَمنا واتبعنا سياسات طغيانية مستبدّة تجعل المتطرفين يحظون بإعجاب الغالبية التي في الوسط.

فما هي السياسات التي ينبغي أن تقود قوتنا؟ وهل نستطيع الحفاظ علىٰ هذه القوة؟ لقد قُورنت الولايات المتحدة بالإمبراطورية الرومانية. ولكن حتى روما انهارت في نهاية الأمر. وقبل عقد من الزمن كان الرأي التقليدي السائد يندب أمريكا الآخذة بالانحطاط. وتصدرت قائمةَ الكتب الأكثر مبيعاً كتبٌ تصف سقوطنا. وظهرت علىٰ غلاف إحدى المجلات الشعبية صورة لتمثال الحرية وقد سالت علىٰ خده دمعة. وكانت اليابان تأكل غداءنا وتوشك علىٰ الحلول محلنا باعتبارها الدولة الأولى. وكان ذلك الرأي خاطئاً في حينه، وقد قلت ذلك. وعندما ألّفت كتابي **ملزمون بالقيادة،** سنة 1989 تنبأت باستمرار صعود القوة الأمريكيّة. ولكن للقوة مخاطرها.

ولقد قال الرئيس جورج ووكر بوش في حملته الانتخابية: «إذا كنا أمة متغطرسة، فسينظرون إلينا علىٰ أننا كذلك. أما إذا كنا أمة متواضعة فسوف يحترموننا». وكان علىٰ حق. ولكن لسوء الحظ فإن كثيراً من الأجانب رأوا أن الولايات المتحدة في سنة 2001 لا تهتم في عجرفتها إلاَّ بالمصالح الأمريكيَّة الضيِّقة علىٰ حساب باقي أنحاء العالم. فقد رأونا نركِّز علىٰ القوَّة القاسية الصلدة لجبروتنا العسكري بدلاً من قوَّتنا الطريّة الناعمة حالما أدرنا ظهورنا لكثير من المعاهدات والمعايير ومنابر التفاوض الدوليَّة. فكانت الولايات المتحدة في نظرهم تستخدم المشاورات كي تملي علىٰ الآخرين وليس لكي تستمع إليهم. ومع ذلك فإن القيادة المؤثِّرة بحاجة إلىٰ الحوار مع أتباعها. وسوف تكون للقيادة الأمريكيَّة ديمومة أكثر إذا استطعنا إقناع شركائنا بأننا نتحسَّس همومهم. ولقد كان أيلول/ سبتمبر سنة 2001 بداية نحو إظهار مثل هذا الإحساس. ولكنه ليس سوى البداية.

والمشكلة أكبر من ظاهرة حزبية. فقد أعلن الرئيس بوش أنّه ليس نزعاً إلىٰ التصرّف الفردي من جانب واحد. وكان الرئيس كلينتون يعرض في الأصل «توكيد النزعة المتعددة الأطراف» ولكنه تراجع فيما بعد عن جهود الأمم المتّحدة لتحقيق السَّلام. كما أنه لم يستطع متابعة كثير من مبادراته المتعددة الأطراف. وكان أحد أسباب ذلك هو انشغال الأمريكيين باهتماماتهم الداخليَّة وعدم مبالاتهم النسبية بدورنا الاستثنائي الخارق للعادة في الخارج. فكان الجمهوريُّون والديمقراطيون في الكونغرس يستجيبون علىٰ حد سواء للمصالح المحلية الخاصة، وكثيراً ما كانوا يعاملون السياسة الخارجيَّة علىٰ أنّها مجرد امتداد للسياسات المحلية. بل لقد حاول الكونغرس أن يشرّع لبقية العالم، وفرض عقوبات عندما رفض الآخرون اتباع القانون الأمريكي ـ كالعقوبات التجارية علىٰ إيران وكوبا مثلاً. ولم يكتفِ الكونغرس برفض المصادقة علىٰ أَكثر من دزينة من المعاهدات والاتفاقيات علىٰ مدى العقد المنصرم، بل إنه خفض المساعدات الأجنبية، وأوقف دفع المبالغ المستحقّة للأمم المتّحدة والوكالات الدوليَّة الأُخرى. وشطب جزءاً كبيراً من نفقات وزارة الخارجيَّة، وألغى وكالة الاستعلامات الأمريكيَّة. إِن علينا أن نفعل أفضل من ذلك.

ولست وحيداً في تحذيري من مخاطر سياسة خارجيَّة تجمع بين مواقف أحادية الجانب، وغطرسة، وضيق أفق. فلقد عبّر عن القلق علىٰ بقاء القوَّة الأمريكيَّة عددٌ من الأمريكيين الملتزمين بالنظرية الواقعية في العلاقات الدوليَّة. فطوال عصور التاريخ كانت تنشأ ائتلافات من بلدان للتوازن مع القوى السائدة، كما أن البحث مستمرٌ عن دول مُتَحَدِّيةٍ جديدة. فالبعض يرى في الصين عدواً جديداً؛ بينما يتصور آخرون أن التهديد كان في ائتلاف روسي ـ صيني ـ هندي. ويرى غيرهم أن أوروبا الموحدة قد تصبح أمة ـ دولة تتحدانا وتنافسنا علىٰ المركز الأول. ولكن ـ كما سأوضح ـ فإِنه رغم أن الواقعيين لديهم نقطة صحيحة، فإِنّهم يركِّزون الانتباه علىٰ الهدف الخاطئ.

والحق أن التحديات الفعلية لقوّتنا تأتي متسللة كالقطط في الليل. ومن سخرية الأقدار أن رغبتنا في المضيّ وحدنا هي التي قد تضعفنا في آخر الأمر. فثورة المعلومات المعاصرة ونوعية العولمة المرافقة لها الآخذة في تقليص عالمنا. فعند بداية هذا القرن الجديد زادت هاتان القوتان من القوَّة الأمريكيَّة، بما في ذلك قدرتنا علىٰ التأثير في الآخرين عن طريق قوتنا «الطرية الناعمة» الجذَّابة. ولكن التكنولوجيا تنتقل بمرور الزمن إلىٰ بلدان وشعوب أُخرى وبذلك يتناقص تفوقنا النسبيّ. وعلىٰ سبيل المثال فإننا ـ ونحن جزء من عشرين من سكان العالم ـ نحتل أكثر من نصف الإنترنيت. ويعتقد كثيرون أن الصينية ستكون هي اللغة السائدة في الإنترنيت في غضون عقد أو عقدين من الزمن. وهي لن تزيح الإنكليزية عن عرشها كلغة مشتركة. ولكن البعض يشيرون إلىٰ أن السوق الآسيوية سوف تلوح في الأفق باعتبارها أكبر من السوق الأمريكيَّة. وإذا أخذنا أمثلة أُخرى في التجارة الدوليَّة وقضايا مكافحة الاحتكار، فسنجد أن الاتحاد الأوروبي متوازن مع القوَّة الأمريكيَّة منذ الآن، ومن المحتمل أن تزيد قوة أوروبا الاقتصادية والطرية الناعمة في السنوات المقبلة.

غير أن الأهم من ذلك هو أن ثورة المعلومات تكوّن تجمعات وشبكات فعلية تتعدَّى الحدود الوطنية. فالشركات متعددة الجنسيات واللاعبون غير الحكوميين (بما في ذلك الإرهابيون) سيقومون بأدوار أكبر. وسيكون للكثير من هذه المنظَّمات قوَّتها الطرية الناعمة الخاصة بها عندما تجتذب مواطنينا إلىٰ ائتلافات تتجاهل الحدود الوطنية. وكما لاحظ أحد كبار الدبلوماسيين الأمريكيين، فإن المنظَّمات غير الحكومية «قوة هائلة وهامة... إذ إنها هي القوَّة الدافعة بالفعل في كثير من قضايا السياسة الأمريكيَّة، من حقوق الإنسان إلىٰ مسائل البيئة»[7]. وحسب المقاييس التقليديَّة للقوة المادية الصلدة، فإن

(7) توماس بيكرينغ، مقتبساً عنه في «مقابلة السياسة الخارجية»، في مجلة **فورين بوليسي**، عدد تموز/ يوليو ـ آب / أغسطس، 2001، ص38.

الولايات المتحدة ستظل هي الأولى بالمقارنة مع الأمم الأُخرى. غير أن المقام الأول لن يبقى كما كان عليه الحال في السَّابق.

فالعولمة ـ بصفتها تنامي الشبكات والاعتماد المتبادل علىٰ صعيد العالم كلّه ـ تضع بنوداً جديدة علىٰ جدول أعمالنا الوطني والدولي، سواء أحببنا ذلك أم لا. وكثير من هذه القضايا لا نستطيع حلّها بأنفسنا. فالاستقرار المالي الدولي حيوي لازدهار الأمريكيين ولكننا نحتاج إلىٰ تعاون الآخرين كي نضمنه. كما أن التغيّر المناخي العالمي سيؤثّر علىٰ نوعية الحياة الأمريكيَّة. ولكننا لا نستطيع تدبّر أمر هذه المشكلة وحدنا. وفي عالم آخذة حدوده باكتساب صفة المساميّة التي ينفذ عبرها كل شيء، من المخدرات إلىٰ الأمراض المعدية إلىٰ الإرهاب، فإننا مرغمون علىٰ العمل مع بلدان أُخرى وراء حدودهم وداخل حدودنا. وبإعادة صياغة عنوان كتابي السابق، فإننا لسنا مرغمين علىٰ القيادة فحسب، بل إننا ملزمون بالتعاون كذلك.

كيف ينبغي أن نقود سياستنا الخارجيَّة في عصر المعلومات المعولمة؟ في المناقشات الحالية حول السياسة الخارجيَّة ينظر البعض إلىٰ رجحان وزن قوتنا فيرى إمبراطورية حديثة. وعلىٰ سبيل المثال، فإن الذين يسمون أنفسهم ريغانيّين محدثين يدعمون سياسة خارجيَّة من «الهيمنة الأمريكيَّة الحميدة اللطيفة». فما دامت المثل الأمريكيَّة جيدة، ولدينا القوة العسكرية، فيجب أن لا يجعلنا الآخرون نشعر بأية قيود. وهم يرون أن «علىٰ الأمريكيين أن يفهموا أن تأييدهم للتفوّق الأمريكي هو تعزيز للعدالة الدوليَّة يعادل ما يستطيع أي شعب أن يقدّمه. كما أنه نعمة للمصالح الأمريكيَّة ولما يمكن تسميته بالروح الأمريكيَّة»[8].

(8) روبرت كاغان ووليام كريستول، «الخطر الحالي»، مجلة **ذا ناشنال انترست**، ربيع سنة 2000، ص58، 64، 67.

ولكن كثيراً من الواقعيين المحافظين والليبراليين كذلك يعتقدون أن مثل هذه الآراء تفوح منها رائحة عجرفة وغطرسة كفيلتين بتنفير أصدقائنا. فقد ظل الأمريكيون يرون دائماً أن أمّتنا استثنائية. ولكن حتى إعلان استقلالنا عبّر عن «احترام نزيه لآراء الإنسانية». فإذا كنا نعمل حقاً لمصلحة الآخرين ومصلحتنا أيضاً فإن من المفروض أن نعطي الآخرين صوتاً هاماً. وأن ينتهي بنا الأمر بعد ذلك إلىٰ تبنّي نوع من تعددية الأطراف[9]. وكما يلاحظ حلفاؤنا فإنه حتى الأمريكيين ذوي النوايا الطيبة لا يملكون مناعة ضد تحذير اللورد آكتون من كون السلطة قادرة على الإفساد. وكما سنرى في الفصل الخامس، فإن تعلّم تحديد مصلحتنا الوطنية، بحيث تشمل المصالح العالمية، سيكون ذا أهمية حسّاسة لطول عمر قوتنا، وما إذا كان الآخرون سيرون هيمنتنا حميدة لطيفة أم لا.

والأمريكيون منقسمون حول كيفية صياغة علاقتهم ببقية أنحاء العالم. فعند نهاية الحرب الباردة سيطر علىٰ كثير من المراقبين هاجس عودة أمريكا إلىٰ نزعة العزلة. غير أن النقاش الدائر اليوم لا يقتصر علىٰ الانعزاليين والدوليين، بل هو يدور ضمن معسكر الدوليين، المنقسم بين نزعتي الطرف الأحادي والأطراف المتعددة. فالبعض يحثّون علىٰ تفرّد نرفض فيه تأدية دور المواطن الدولي المطيع، بل نتابع بدلاً من ذلك سعينا لتحقيق غاياتنا الخاصة بلا خجل. وهم يتحدّثون عن عالم بقطبٍ واحد بسبب قوتنا التي لا تُضَاهَى. ولكن القوة العسكرية وحدها ـ كما سنرى في الصفحات التالية ـ لا تستطيع أن تعطي النتائج المتوخاة في كثير من القضايا التي تهم الأمريكيين.

وبصفتي مساعداً سابقاً لوزير الدفاع، فإنني سأكون آخر من ينكر الأهمية المستمرة للقوة العسكرية. فدورنا العسكري جوهري للاستقرار العالمي. والرد

---

(9) روبرت و. ناكر: «القوّة الأمريكيّة ـ من أجل ماذا؟» (ندوة)، في مجلة **كومنتري** عدد كانون الثاني/ يناير، 2000، ص46.

العسكري هو جزء من ردنا علىٰ الإِرهاب. ولكننا ينبغي أن لا ندع الصورة المجازية للحرب تعمينا عن حقيقة أن قمع الإِرهاب سوف يستغرق سنوات من العمل الدؤوب الصبور غير البارز، بما في ذلك التعاون المدني الوثيق مع بلدان أُخرى. ففي كثير من القضايا الهامّة اليوم، مثل الاستقرار المالي الدولي، أَو تهريب المخدرات، أَو تغيُّر مناخ العالم، لا تستطيع القوة العسكرية ـ ببساطة ـ أن تنتج نجاحاً. بل إِن استخدامها قد يأتي أحياناً بنتائج عكسية. وكما قال والد الرئيس بوش بعد مأساة أيلول/ سبتمبر: «تماماً مثلما أيقظت بيرل هاربر هذا البلد من فكرة أننا نستطيع ـ بطريقة مَا ـ أن نتجنّب نداء الواجب والدفاع عن الحرية في أوروبا وآسيا في الحرب العالمية الثانية، فإِن هذا الهجوم المفاجئ الأخير يجب أن يزيل المفهوم السائد لدى البعض بأن أمريكا تستطيع ـ بطريقة مَا ـ أن تمضي وحدها في القتال ضد الإِرهاب، بل في أي شيء آخر علىٰ الإِطلاق»[10].

ولقد اتبع الرد الأمريكي المبدئي هذه النصيحة. فوافق الكونغرس فجأة علىٰ دفع المبالغ المستحقّة علينا للأمم المتّحدة، وقام بتثبيت سفيرنا فيها. وسعى الرئيس للحصول علىٰ تأييد الأمم المتّحدة، وشدّد علىٰ إِقامة تحالف. أما وزارة الخزانة والبيت الأبيض، اللذان كانا قد خفضا التعاون الدولي ضد ملاذات تبييض الأموال المتهرّبة من الضرائب، فقد أصبحا داعمين للتعاون بسرعة. ولكن النزعة للتصرّف الأحادي لا تزال بعيدة عن الإِلغاء. «ففي البداية، كان البنتاغون غير راغب حتى في جعل منظّمة حلف شمال الأطلسي تنفذ مادة الدفاع المشترك. وكان الحلفاء يحاولون يائسين إِعطاءنا غطاءً أساسياً،

(10) پاتريك تايلر وجين بيرليز: «زعماء العالم يُدْرِجُونَ شروطهم للانضمام إِلىٰ الولايات المتحدة في ائتلاف ويحثّون علىٰ التعددية»، **النيويورك تايمز**، عدد 19 أيلول/ سبتمبر، 2001، ص1.

وكان البنتاغون يقاوم ذلك. وفي آخر الأمر فهم وزير الدفاع رامسفيلد أن ذلك شيء إضافي موجب، وليس عبئاً سالباً، فاستطاع أن يتقبّله»[11]. غير أن مسؤولين آخرين كانوا يخشون أن التحالفات ستقيد الولايات المتحدة، وأن الاستناد إلىٰ سلطة الأمم المتّحدة أو حلف شمال الأطلسي قد يسجّل سابقةً سيئة. كما أن المناقشات الداخليَّة حول كيفية تنفيذ مبدأ بوش الخاص بإزالة بلاء الإرهاب أثارت هموماً مقلقة في بلدان أُخرى حول كون الولايات المتحدة هي القاضي الوحيد الذي يحكم علىٰ كون بلدٍ ما مؤيداً للإرهاب، وعلىٰ الأساليب الملائمة للرد علىٰ ذلك[12]. وفي الكونغرس، بينما كانت حليفتنا بريطانيا تصادق علىٰ معاهدة إيجاد محكمة جزاء دولية، كان السناتور جيسي هيلمز يضغط لتمرير تشريع يخوّل حكومة أمريكا «أن تتخذ أي إجراء لتحرير جنود أمريكيين تمّ تسليمهم بطريقة غير لائقة إلىٰ المحكمة، فكان ذلك نصاً أطلقت عليه بعض الوفود «مادة غزو اتفاقية لاهاي»»[13]. أمّا كم ستستمر النزعة الجديدة لتعددية الأطراف، وما هو مدى العمق الذي تصل إليه، فهذا ما يبقى سؤالاً مفتوحاً.

إن أي تراجع للتقوقع وراء تركيز سياسي تقليدي علىٰ أحادية القطب، والهيمنة، والسيادة، ونزعة الانفراد باتخاذ قرارات من جانب واحد سوف يفشل في إعطاء المحصلات والنتائج الصحيحة. كما أن الغطرسة المرافقة لهذا

(11) إيلين سيولينو وستيفن لي مِييَرْز، «الولايات المتحدة، تستعد للعمل وحدها وتحذّر الطالبان بأن الوقت آخذ في النفاد»، **النيويورك تايمز**، عدد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، سنة 2001، القسم أَلِفْ، ص1.

(12) كارين دي يونغ، «الحلفاء حذرون بشأن مذهب بوش»، **الواشنطن بوست**، عدد 16 تشرين الأول/ أكتوبر، 2001، ص1.

(13) وكالة آسوشييتد بريس، «بريطانيا تصادق علىٰ معاهدة إيجاد محكمة الجنايات»، **الأنترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 5 تشرين الأول/ أكتوبر، 2001.

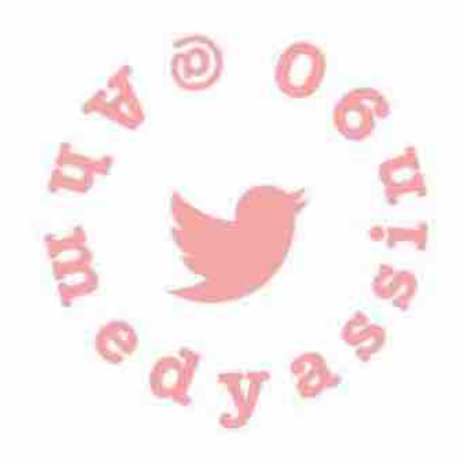
التقوقع ستؤدي إلىٰ تآكل القوة الناعمة الطرية التي هي جزء من الحل علىٰ الغالب. إن علينا أن لا ندع وهم الإمبراطورية يعمينا عن الأهمية المتزايدة لقوّتنا الطرية الناعمة.

كيف ينبغي أن نتصرّف في هذا الزمن من القوّة والخطر اللذين لا يضاهيهما شيء؟ وهل نستطيع أن نتعلّم كيف نستخدم قوتنا القاسية الصلدة والناعمة والطرية في مزيج مثمر، ليس لدحر الإرهاب فقط، بل للتعامل أيضاً مع القضايا الأُخرى في عصر المعلومات العالمية؟ وهل نستطيع أن نستخدم قيادتنا بحكمة أثناء هذه السنوات المبكرة من القرن الجديد لبناء إطار يصمد علىٰ المدى البعيد؟ وهل نستطيع أن نروّج ونضمن قِيَمنا الأساسية من الحرية والديمقراطية؟ وهل ترتفع مواقفنا ومؤسساتنا المحلية إلىٰ مستوى التحدي؟ أم هل نبعثر ميزتنا بغطرستنا وعدم اهتمامنا؟ ولماذا نعاني مثل هذه الصعوبات في تحديد مصلحتنا الوطنية في عصر المعلومات العالمي هذا؟

كان مخططاً لهذا الكتاب في الأصل أن يكون صرخة إيقاظ للأمريكيين واقتراح بشأن كيفية استخدام قوّتنا التي لم يسبق لها مثيل. أما الآن فقد انطلق صوت النذير المنبّه بصورة أكثر فاعلية بكثير مما يستطيع تحقيقه أي قلم. ولكننا ما نزال بحاجة إلىٰ أن نقرّر كيف نستخدم العقود الحالية لتفوّقنا من أجل تنمية مصالحنا القومية والعالمية علىٰ المدى البعيد. وسيكون اختبارنا التاريخي هو قدرتنا علىٰ تطوير توافق في الآراء حول المبادئ والمعايير التي ستتيح لنا العمل مع الآخرين لتكوين استقرار سياسي، ونمو اقتصادي، وقِيَم ديمقراطية. فالقوّة الأمريكيّة ليست أبدية. فإذا بعثرنا قوّتنا الطرية الناعمة بمزيج من الغطرسة واللامبالاة، فإننا سوف نزيد من انكشافنا وتعرّضنا للعطب، ونبيع قِيَمنا بأبخس الأثمان، ونعجّل في تآكل تفوقنا.

وأريد أن أؤكّد في ختام هذه التوطئة أن لا تتم قراءة هذا الكتاب بالدرجة الأولى كردٍّ علىٰ الهجمات الإرهابية علىٰ بلدنا، رغم أن لديه بالفعل شيئاً كثيراً

يقوله عن هذا الموضوع. فاهتمامي أعمق من الهجمات الإرهابية، رغم فظاعتها. إِنه في الحقيقة كتاب عن مستقبل أمريكا ـ عن كيفية زيادة ميزة القوَّة التي تنبعث من أعمق قِيَمنا، وكيفية الاستفادة منها، وكيف ينبغي علينا أن نواجه التحديات الرئيسية التي تقابلنا في عصر المعلومات العالمي!؟.


@Ahmedyassin90

إرشـــادات

ليس هناك كتاب هو جزيرة منعزلة، وديوني كبيرة. لقد نما هذا الكتاب كحصيلة لمشروع الرؤى الخاصة بحسن الإدارة في القرن الحادي والعشرين في مدرسة جون ف. كيندي للحكم في جامعة هارفارد. وأنا ممتن لشركة كارنيجي، ومؤسسة زيروكس، وروي آش، ودانييل روز، وغيرها لدعمها المشروع، وكذلك للأساتذة والطلبة المشاركين في مجموعاته ومنشوراته الدراسية. وقد تلقّى بعضُ العمل المبكر في هذه الصفحات دعماً من مؤسسة سانتشري، فأنا ممتن للمؤسسة ورئيسها، ريتشارد ليون. ولقد كتبت المسودة الأولى لهذا الكتاب بينما كنت في إجازة كأستاذ زائر لكلية أُولْ سُولْزْ في أوكسفورد. وأنا ممتن للكلية لدعمها، ونوعية المحادثات الجيدة التي أجريتها فيها، ومطبخها ومائدتها الجيدين.

وقام زملاء كثيرون بقراءة المسودات المبكرة وعلّقوا عليها. وقبل كل شيء، أنا مدينٌ لروبرت و. كيوهين. إذ إنه لم يكن قارئاً وناقداً صبوراً فحسب، ولكنني متأكد أنه هو مصدر كثير من الأفكار في الفصلين الثاني والثالث، وهي تعتمد علىٰ بعض الأعمال المبكرة التي قمنا بها معاً. وبعد هذه السنوات الكثيرة من التعاون، لم أعد قادراً علىٰ تمييز أصول بعض أفكارنا المشتركة. وهكذا فإنني أعطيه براءة عامة لفضله الشامل، مع امتناني العميق لصداقته القيّمة عبر السنين. وقد خدمني نيل م. روزندورف، ليس فقط

كمساعد باحث لا يتعب، بل كذلك كمؤرخ ثقافي وناقد مقيم وقدّم لي عدداً من الأفكار. وقد حلّت محله أليكساندرا ساكو بعد مغادرته فأدَّت عملها باقتدار. وساعد كل من نيل وكورت كامبيل في تقديم اقتراح بأن أؤلّف هذا الكتاب.

وسيكون من المستحيل ذكر جميع الذين نشأت أفكاري من إلهامهم العقلي، رغم أنني حاولت جهد استطاعتي أن أتذكّرهم في بعض الحواشي. غير أنني أستطيع تحديد الذين قرأوا المسودات الأولى وعلّقوا عليها كي أشكرهم؛ وهم: كورت كامبيل، روبرت دارنتون، وجون دوناهيو، وجيف فرانكل، وستانلي هوفمان، وآن هوليك، وكارل كايزر، وروبرت لورانس، ودان ناي، ومولي هاردينغ ناي، وروبرت أونيل، وإقبال قدير، وداني رودريك، وجون رگي، وستيڤن والت.

وأود أن أشكر تيم بارتليت ومساعدته فرحناز معروف، في مطبعة جامعة أوكسفورد لقيامهما ببعض التحرير الذي قدم لي مساعدة كبيرة تدل علىٰ عمق التفكير لديهما، من أفضل ما لقيته خلال حياتي العملية الطويلة. وكنت محظوظاً لكون هيلين ميولز محررة للإنتاج، وسو وارغا كمحررة للنسخ، وقد أسهمتا كثيراً في المنتوج النهائي. وقدم رافي ساغالين مشورة عامة جيدة حول وضع الكتاب. وكانت جين ماراسكا صبورة في تحمّلها لي عبر مسودات كثيرة.

ومنذ ذهابنا إلىٰ أفريقيا معاً قبل أربعين عاماً عاشت معي مولي هاردينغ ناي كل كتبي وشاطرتني إياها. وليس هناك دَيْنٌ أعظم من الدَّيْن الذي أحمله لها في عنقي. وهذا يفسّر سبب الإهداء الذي يتصدَّر الكتاب.

1

العملاق الأمريكي الضخم

لم يحدث منذ أيام روما أن لاحت أمّة واحدة متطاولة فوق الآخرين؛ وحسبما قالت مجلة **الإيكونوميست**، فإن «الولايات المتحدة تتخطّى العالم كتمثال هائل. فهي تسيطر على الأعمال، والتجارة، والاتصالات؛ واقتصادها هو الأنجح في العالم كله، وجبروتها العسكري لا يطاوله أحد»[1]. وفي سنة 1999 جادل وزير الخارجيّة الفرنسي هيوبير ڤيدرين بأن الولايات المتحدة قد تجاوزت مكانتها كقوة عظمى للقرن الحادي والعشرين. «إن تفوق الولايات المتحدة يمتد اليوم إلى الاقتصاد، والعملة، والمجالات العسكرية، وطراز الحياة، واللغة، والمنتجات الثقافية الكبرى التي تغرق العالم، وتشكّل الفكر، وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة»[2]. أو كما قال أمريكيان

---

(1) «عالم أميركا»، **الإيكونوميست**، عدد 23 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999، ص15.

(2) لارا مارلو، «وزير فرنسي يحث على دور أكبر للأمم المتّحدة لمواجهة القوّة المفرطة للولايات المتحدة»، **ذي آيريش تايمز**، عدد 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، ص14. وكان ڤيدرين قد نحت عبارة «القوّة المفرطة في سنة 1998 ليصف بها الولايات المتحدة، لأن «كلمة القوّة العظمى تبدو لي مرتبطة بالحرب الباردة والقضايا =

يتفاخران بانتصار: «إِن النظام الدولي اليوم ليس مبنيّاً علىٰ توازن القوى، بل إنّه يدور في فلك الهيمنة الأمريكيَّة»[3]. فمع تزايد الاعتماد المتبادل علىٰ نطاق العالم، جادل كثيرون بأن العولمة هي ـ ببساطة ـ قناع للاستعمار الأمريكي. وذكرت المجلة الإِخبارية الألمانية **ديرشبيغل** أن «الأصنام والأيقونات الأمريكيَّة آخذة في تشكيل العالم، من كاتماندو إِلىٰ كينشاسا، ومن القاهرة إِلىٰ كراكاس. فالعولمة ترتدي لافتة كُتب عليها «صُنع في الولايات المتحدة»»[4].

ولا شك في أن الولايات المتحدة هي القوة رقم واحد في العالم. ولكن إِلىٰ متى يستمر هذا الوضع، وما الذي ينبغي أن نعمله به؟ يجادل بعض العلماء والباحثين بأن تفوقنا هو ـ ببساطة ـ نتيجة انهيار الاتحاد السوڤياتي وأن «لحظة القطب الواحد» ستكون قصيرة[5]. فينبغي أن تكون استراتيجيتنا هي توفير قوّتنا وحسن استخدامها بالاتصال مع العالم بشكل انتقائي فقط. بينما يجادل آخرون بأن قوة أمريكا هي من الضخامة بحيث تستمر عشرات السنين، وأن لحظة القطب الواحد يمكن أن تمتد حتى تصير فترة القطب الواحد[6]. وفي أوائل سنة

= العسكرية أكثر من اللازم». هيوبير ڤيدرين، مع دومينيك مُوَازِي، **فرنسا في عصر العولمة** (واشنطن ـ مقاطعة كولومبيا: مطبعة مؤسَّسة بروكينغز، 2001)، ص2.

(3) روبرت كاغان ووليام كريستول، «الخطر الراهن»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، عدد فصل الربيع لسنة 2000.

(4) وليام دْرُوزْدِياك، «حتى الحلفاء تُسْخِطُهُمْ سيطرةُ الولايات المتحدة»، **الواشنطن بوست**، عدد 4 تشرين الثاني/ نوڤمبر، 1997، ص1.

(5) انظر تشارلس كروثامر، «مرحلة القطب الواحد» مجلة **فورين آفيرز**، شتاء 1990 ـ 1991، ص23 ـ 33؛ وكريستوفر لين، «وهم القطب الواحد: لماذا ستظهر قوىً عظمى جديدة»، مجلة **انترناشنال سِكْيُوريتي**، ربيع 1993، ص5 ـ 51؛ وتشارلس كوپْتْشَان، «بعد السلام علىٰ الطريقة الأمريكيَّة: قوة حميدة، التكامل الإِقليمي ومصادر تعدد الأقطاب المستقر»، مجلة **إنترناشنال سِكْيُوريتي**، خريف سنة 1998.

(6) وليام وهلفورث، «استقرار العالم ذي القطب الواحد» في كتاب مايكل براون وشركاه، **خيارات أمريكا الاستراتيجية**، الطبعة المنقحة (كامبريدج، ماساشوسِيتْسْ: مطبعة =

2001 جادل شارلس كروثامر بأنه «بعد عقد من قيام برومثيوس العملاق بلعب دور القزم، فإن المهمة الأولى للإدارة الجديدة هي إعادة تأكيد حرية أمريكا في التصرّف». فينبغي علينا أن نرفض تأدية دور «المواطن الدولي المطواع. . . . فالنزعة الجديدة للطرف الواحد تدرك الحالة الفردية لعالم القطب الواحد الذي نعيش فيه الآن، وهي بذلك ترسم البداية الحقيقيَّة لسياسة أمريكا الخارجيَّة في عصر ما بعد الحرب الباردة»[7].

وحتى قبل أيلول/ سبتمبر سنة 2001 قام كثيرون بتحدّي هذا التوصيف، سواء من الليبراليين أم من المحافظين الذين يعتبرون أنفسهم واقعيين، والذين يعتبرون أنه يكاد يكون هناك قانون طبيعي في السياسة الدولية يقضي بأنّه عندما تصبح إحدى الأمم أقوى من اللازم، فإن الآخرين سوف يتكتلون لموازنة قوتها. كانوا يعتقدون أن تفوق أمريكا الراهن شيء زائل ومؤقت[8]. وكدليل علىٰ ذلك يستشهدون بصحفي هندي يحثّ علىٰ تشكيل مثلث يربط بين روسيا والهند والصين «لتقديم وزن مقابل ما يبدو الآن علىٰ نحوٍ خطير أنه عالم ذو قطب واحد»[9] أو رئيس فنزويلا عندما أخبر مؤتمراً لمنتجي النفط أن «القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون متعدد الأقطاب، وينبغي علينا جميعاً أن ندفع نحو تطوير مثل هذا العالم»[10]. وحتى المصادر الصديقة مثل **الإيكونوميست**

= معهد ميتشغان للتكنولوجيا، 2000)، ص305، 309؛ وكذلك من منظور ليبرالي، ج. جون إيكينبَري «المؤسَّسات، والقيد الاستراتيجي، واستمرار بقاء النظام الأمريكي فيما بعد الحرب»، مجلة **إنترناشنال سيكيوريتي**، شتاء 1998 ـ 99، ص43 ـ 78.

(7) تشارلس كروثامر، «الأحادية الجديدة» **الواشنطن بوست**، عدد 8 حزيران/ يونيو، 2001، ص29.

(8) كينيث والتز، «العولمة وحسن الإدارة»، مجلة **بوليتكال ساينس آند بوليتكس**، عدد كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص700.

(9) صوناندا ك. داتا ـ راي، «هل تتحوّل شراكة الحلم إلىٰ حقيقة؟»، **ذي ستريتس تايمز** (سنغافورة)، عدد 25 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص46.

(10) هيوغو شافيز، مقتبساً عنه في مقال لاري روهتر، «رجل ذو أفكار كبيرة، =

تتفق علىٰ أن «عالم القوَّة العظمى الوحيدة لن يستمر. ففي غضون العقدين المقبلين يكاد يكون من المؤكد أن الصين، بسكّانها الذين يصل عددهم إلىٰ مليار ونصف مليار نسمة، واقتصادها المتنامي بقوّة، وحكومتها التي يحتمل أن تبقى سلطوية سوف تحاول أن تنمي مصالحها. . . . وعاجلاً أم آجلاً سيقوم رجال أقوياء وشرفاء بلملمة روسيا وتعزيزها، فتعود إلىٰ الظهور كمنافس علىٰ النفوذ العالمي»[11]. ومن وجهة نظري، فعلىٰ الرغم من الإرهاب سوف يستمر تفوق أمريكا زمناً طويلاً في هذا القرن، ولكن شريطة أن نتعلّم كيف نستخدم قوتنا بحكمة.

إن التنبؤ بصعود الأمم وسقوطها صعب بشكل فظيع. ففي شباط/ فبراير 1941 أعلن الناشر البارز هنري لوس بشجاعة وجرأة عما أسماه «القرن الأمريكي». ومع ذلك فقد اعتقد كثير من المحلّلين عند حلول ثمانينيّات القرن العشرين أن رؤية لوس هذه قد أنهت شوطها، وسقطت ضحية عوامل مثل ڤيتنام، والاقتصاد الآخذ في التباطؤ، والتمدد الاستعماري الزائد عن اللازم. وفي سنة 1985 تساءل الاقتصادي ليستر ثورو لماذا استمرت روما ألف سنة كجمهورية وإمبراطورية، بينما رحنا نحن ننزلق إلىٰ الانحطاط بعد خمسين سنة فقط[12]. وأظهرت استطلاعات الرأي أن نصف الجمهور متفق علىٰ أن أمريكا آخذة بالتقلّص في قوّتها ونفوذها[13].

= وبلد صغير. . . ونفط»، **النيويورك تايمز**، عدد 24 أيلول/ سبتمبر 2000، «قسم مراجعات الأسبوع»، ص3.

(11) «عندما ينتهي الهرير النزِق»، **الإيكونوميست**، عدد 13 آذار/ مارس 1999، ص17.

(12) پول كيندي: **صعود القوى العظمى وسقوطها: التغيجر الاقتصادي والصراع العسكري من سنة 1500 إلىٰ 2000** (نيويورك: راندوم هاوس، 1987)؛ ليستر ثورو، **حل المحصلة صفر** (نيويورك: سيمون وشوستر، 1995).

(13) شركة مارتيللا وكيلي (بوسطن، ماساشوسيتس)، **أمريكيون يتحدَّثون عن الأمن**، رقم 6، أيار/ مايو 1988، ورقم 8، آب/ أغسطس 1988.

غير أن الانحطاطيين الذين ملأت أسماؤهم قوائم أكثر الكتب مبيعاً قبل عقد من الزمن لم يكونوا أول من أخطأ. فبعد أن خسرت بريطانيا مستعمراتها الأمريكيَّة في القرن الثامن عشر، قام هوارس والبول بنعي بريطانيا التي تقلّصت إلىٰ «جزيرة صغيرة تعيسة بائسة» ضئيلة الأهمية مثل الدانمرك وسردينيا[14]. وكان تنبؤه متأثراً بالرأي السائد آنذاك حول التجارة الاستعمارية، ففشل في التنبؤ بالثورة الصناعية المقبلة التي سيكون من شأنها إعطاء بريطانيا قرناً آخر من تفوّق أعظم حتى مما سبق. وبالمثل فشل الانحطاطيون الأمريكيون في فهم وجود «ثورة صناعية ثالثة» كانت علىٰ وشك أن تعطي الولايات المتحدة «قرناً ثانياً»[15]. إذ من المؤكد أن الولايات المتحدة هي القائد لثورة المعلومات العالمية.

ومن جهة أُخرى، لا شيء يدوم إلىٰ الأبد في السياسة العالمية. فقبل قرن مضى، كانت العولمة الاقتصادية قد وصلت إلىٰ مرحلة عليا تشبه من بعض الجوانب ما هي عليه حالها اليوم. فكان التمويل العالمي يرتكز علىٰ مقياس الذهب. وكانت الهجرة علىٰ مستويات لم يسبق لها مثيل، والتجارة آخذة في التزايد، وكان لبريطانيا إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبداً. وكما قال المؤلف وليام بفاف، فإن «الباحثين السياسيين والاقتصاديين المسؤولين في سنة 1900 كانوا سيصفون آفاق القرن العشرين بلا شك أنها ستشهد استمرار المنافسات الاستعمارية ضمن عالم تسيطر عليه أوروبا، مع استمرار الأوروبيين في استعبادهم الأبوي لمستعمراتهم الآسيوية والإفريقية، واستمرار الحكم الدستوري الصلب في أوروبا الغربية، والازدهار المتنامي باطّراد، وازدياد

---

(14) منقول عنه في كتاب بربارا توتْشْمَان، **مسيرة الحمقى: من طروادة إلىٰ ڤيتنام** (نيويورك: نوپف، 1984)، ص221.

(15) دانييل بيل: **مجيء مجتمع ما بعد التصنيع: مغامرة في التنبؤ الاجتماعي** (نيويورك: بيسك بوكس، 1999 [1973])، مقدمة جديدة، فكرة ترد في مواطن كثيرة مبثوثة في هذا الكتاب.

المعرفة العلمية المستخدمة لفائدة الإنسانية، إلخ. وكانوا علىٰ خطأ في تلك النبوءات كلها»[16]. لأن ما تلا سنة 1900 بالطبع كان حربين عالميتين والأمراض الاجتماعية الكبرى من الأنظمة الشمولية، والفاشية، والشيوعية، ونهاية الإمبراطوريات الأوروبية، ونهاية دور أوروبا كحكم في موازين القوى العالمية. وقد انقلب اتجاه العولمة الاقتصادية، فلم يصل إلىٰ مستوياته التي كان عليها في سنة 1914 إلاّ في سبعينيّات القرن العشرين. ولذا فإن من المتصوَّر أن ذلك يمكن أن يحدث مرّة أُخرى.

فهل نستطيع أن نفعل أفضل ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين؟ إن أسطورة يوغي بيرا (شخص يعتبر من أفضل الممسكين بالكرة في لعبة البيسبول، وقد ظل يلعب لمصلحة فريق اليانكي بنيويورك من سنة 1946 إلىٰ سنة 1963: المترجم) تحذّرنا من القيام بتنبؤات، ولا سيما حول المستقبل. ومع ذلك فلا خيار لنا. إذ إننا نتحرّك وصور المستقبل تتراءى في أذهاننا كشرط لازم لتخطيط أعمالنا. ونحن محتاجون إلىٰ هذه الصور علىٰ المستوى الوطني كي توجه سياستنا وتخبرنا كيف نستخدم قوّتنا التي لم يسبق لها مثيل. وليس هناك بالطبع مستقبل وحيد؛ بل هناك مستقبلات كثيرة ممكنة. وتستطيع نوعيةُ سياستنا الخارجيَّة أن تجعل بعضها أكثر احتمالاً من البعض الآخر. فعندما تنطوي الأنظمة علىٰ ردود فعل وتغذيات راجعة معقدة، فإن أسباباً صغيرة قد تكون لها آثار كبيرة. وعندما يشترك الناس في الأمر، فإن ردّ الفعل الإنساني علىٰ النبوءة نفسها قد يجعلها تعجز عن التحقّق.

إننا لا نستطيع أن نأمل في التنبؤ بالمستقبل، ولكننا نستطيع أن نرسم تصوراتنا بعناية كي نتجنّب بعض الأخطاء الشائعة[17]. فقبل عقد من الزمن،

---

(16) وليام بفاف: **عواطف همجية: أمريكا في القرن الجديد**، طبعة منقحة، (نيويورك: هيل آند وانغ، 2000)، ص280.

(17) حول تعقيدات التنبؤات، انظر جوزيف س. ناي الأصغر، «التحديق في المستقبل»، في مجلة **فورين آفيرز**، عدد تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس 1994؛ وانظر أيضاً =

كان يمكن لتحليلٍ أكثر دقة وحرصاً أن ينقذنا من التصوير الخاطئ للانحطاط الأمريكي. وفي وقت أحدث فإن التنبؤات الدقيقة بإرهاب كارثي قد عجزت عن تجنّب مأساة قد تؤدي بالبعض إلىٰ العودة إلىٰ التنبؤ بالانحطاط. ومن المهم منع أخطاء النزوع إلىٰ الانحطاط والنزوع إلىٰ التبجح بالانتصار. فالنزعة الانحطاطية تميل إلىٰ إنتاج سلوك شديد الحذر أكثر من اللازم يمكن أن يقلّص نفوذنا؛ أما النزعة الانتصارية فقد تولد غياباً يحتمل أن يكون خطيراً للتحفّظ والحرص، كما يولد غطرسة تؤدي أيضاً إلىٰ تضييع نفوذنا. وعن طريق التحليل الدقيق نستطيع أن نتخذ قرارات أفضل حول كيفية حماية شعبنا، ونشر قيمنا، والقيادة إلىٰ عالم أفضل علىٰ مدى العقود القليلة المقبلة. ويمكننا أن نبدأ هذا التحليل بتمحيص مصادر قوتنا.

مصادر القوَّة الأمريكيَّة

إننا نسمع كثيراً عن مدى ما صارت إليه أمريكا من القوَّة في السنوات الأخيرة، ولكن ما الذي نقصده بالقوَّة؟ إنها ـ ببساطة ـ قدرتك علىٰ التأثير في المحصلات التي تريدها، وأن تغيّر سلوك الآخرين عند الضرورة لجعل ذلك يحدث. وعلىٰ سبيل المثال فإن القوَّة العسكرية لحلف شمال الأطلسي قد ردعت سلوبودان ميلوسوفيتش وعكست سياسته في التطهير العرقي في كوسوفو. كما أن وعد صربيا بمساعدة اقتصادية لاقتصادها المدمَّر قد قلبت ميلها المبدئي لعدم تسليم ميلوسوفيتش لمحكمة لاهاي.

إن قدرة المرء علىٰ الحصول علىٰ النتائج المرغوبة كثيراً ما ترتبط بامتلاكه موارد معينة. وهكذا فإننا نستخدم عند تعريف القوَّة تعبيراً مختصراً هو امتلاك كمياتٍ كثيرة نسبياً من عناصر كالسكان، والإقليم الجغرافي، والموارد

= روبرت جيرڤيز، «مستقبل السياسة العالمية: هل يشبه الماضي؟»، مجلة **إنترناشنال سيكيوريتي**، شتاء 1991 ـ 92.

الطبيعية، والقوة الاقتصادية، والقوَّة العسكرية، والاستقرار السياسي. فالقوَّة بهذا المفهوم تعني الإمساك بالأوراق الرابحة في لعبة البوكر الدولية. فإذا أظهرت أوراقاً قوية، فإن من المحتمل أن يطوي الآخرون ما بأيديهم من أوراق. وبالطبع فإنك إذا أسأت اللعب بأوراقك، أو وقعت ضحية الغش والخداع، تخسر رغم قوتك، أو تفشل على الأقل في الحصول على النتيجة التي تريدها. وعلى سبيل المثال، فقد كانت الولايات المتحدة هي أكبر قوة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنها فشلت في منع صعود هتلر، وفي منع الهجوم الياباني على بيرل هاربر. إن تحويل موارد قوة أمريكا المحتملة إلى قوة متحقّقة يتطلب سياسة جيدة التصميم وقيادة بارعة. غير أن من المفيد أن يبدأ المرء بالإمساك بالأوراق عالية القيمة.

من الناحية التقليدية، كان اختبار القوَّة العظمى هو «قوتها على الحرب»[18]. فقد كانت الحرب هي اللعبة النهائية التي تمارس على مائدة السياسة الدولية، وبها كان يتم إثبات التخمينات عن القوَّة النسبية. وعلى مرّ القرون، ومع تطور التكنولوجيا، تغيّرت مصادر القوَّة. ففي الاقتصادات الزراعية في أوروبا القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان السكان مصدراً حسّاس الأهمية من مصادر القوة، لأنهّم كانوا يقدمون قاعدة للضرائب ولتجنيد المشاة (الذين كانوا في غالبيتهم من المرتزقة)، وقد أعطى هذا المزيج من الرجال والمال ميزة تفوّق لفرنسا. غير أن تنامي أهمية الصناعة في القرن التاسع عشر قد أفاد في أول الأمر بريطانيا، التي كانت تحكم الأمواج بأسطول ليس له نظير. ثم كانت الفائدة بعد ذلك لألمانيا، التي استغلت الإدارة الكفوءة وسكك الحديد لنقل الجيوش وتحقيق انتصارات سريعة على القارة (رغم أن روسيا كانت تملك سكاناً أكثر وجيشاً أكبر). وبحلول منتصف القرن العشرين، وبدء

---

(18) آ. ج. تايلر، **الصراع على السيطرة في أوروبا، 1848 ـ 1918** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1954)، صXXIX.

العصر النووي، لم يعد لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي قوة صناعية جبارة فحسب، بل ترسانات نووية وقذائف عابرة للقارات كذلك.

أما اليوم فإن أساس القوة آخذ في الابتعاد عن التأكيد على القوَّة العسكرية والغزو. ومن المفارقات أن الأسلحة النووية كانت من بين أسباب هذا الابتعاد. وكما نعلم من تاريخ الحرب الباردة، فقد ثبت أن الأسلحة النووية مدمّرة وفتّاكة بشكل رهيب إلى درجة أنها صارت جامدة، ومكلفة أكثر من اللازم بحيث لا يمكن استخدامها، نظرياً، إلاّ في الحالات القصوى[19]. وكان هناك تغيُّر هام ثانٍ هو صعود التيار القومي، الذي جعل من الصعب على الإمبراطوريات أن تحكم شعوباً استيقظت. ففي القرن التاسع عشر غزت حفنة من المغامرين معظم أفريقيا بحفنة من الجنود، وحكمت بريطانيا الهند بقوة استعمارية تعدادها كسر ضئيل من عدد السكان الأصليين. أما اليوم فإن الحكم الاستعماري ليس عرضة للشجب على نطاق واسع فحسب، بل إنه باهظ الكلفة أيضاً إلى حد لا يطاق، كما اكتشفت القوتان العظميان أثناء الحرب الباردة في ڤيتنام وأفغانستان، فانهارت الإمبراطورية السوڤياتية بعد بضعة عقود فقط من انتهاء الإمبراطورية الأوروبية.

وكان السبب الهام الثالث هو التغيّر الاجتماعي داخل القوى العظمى. فمجتمعات ما بعد الثورة الصناعية راحت تركّز على الرفاه الاجتماعي وليس على المجد. وهي تكره ارتفاع عدد ضحاياها وإصاباتها إلاّ عندما يكون بقاؤها نفسه معرضاً للخطر. غير أن هذا لا يعني أنها لن تستخدم القوة، حتى عندما يكون حدوث الإصابات في صفوفها متوقعاً، كما حدث في

---

(19) يدور نقاش ساخن بين المنظرين حول ما إذا كان ذلك سوف يتغيّر مع انتشار الأسلحة النووية إلى دول أُخرى. فيجب أن يعمل الردع مع معظم الدول، ولكن احتمالات الحوادث المفاجئة وفقدان السيطرة سوف تزداد. وللاطلاع على آرائي، انظر جوزيف س. ناي الأصغر، **الأخلاق النووية** (نيويورك: فري بريس، 1986).

حرب الخليج سنة 1991 ويحدث في أفغانستان اليوم. ولكن غياب أخلاقيات المحاربين في الديمقراطيات الحديثة يعني أن استخدام القوَّة يتطلَّب تبريراً أخلاقياً معقّد التفاصيل لضمان التأييد الشعبي (إلاَّ في الحالات التي يتعرّض فيها البقاء للتهديد). وبصورة عامة، هناك ثلاثة أنواع من البلدان في العالم اليوم: الدول الفقيرة الضعيفة التي لم يصلها التصنيع بعد، وهي غالباً البقايا الفوضوية للإمبراطوريات المنهارة، والدول التي تقوم بالتحديث والتصنيع، كالهند أو الصين؛ ومجتمعات ما بعد التصنيع السائدة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان. واستعمال القوة مألوف شائع في النوع الأول من البلدان، ولا يزال مقبولاً في النوع الثاني، ولكن التسامح معه أقل في النوع الثالث. وكما قال الدبلوماسي البريطاني روبرت كوبر، فإن «عدداً كبيراً من أقوى الدول لم يعد يريد القتال أو الغزو»[20]. فالحرب لا تزال ممكنة. ولكن القبول بها اليوم أقل بكثير مما كان عليه الحال قبل قرن مضى، أو حتى نصف قرن[21].

وأخيراً، فبالنسبة إلىٰ معظم القوى الكبرى اليوم، فإن استخدام القوة يعرض أهدافها الاقتصادية للخطر. وحتى البلدان غير الديمقراطية، التي تشعر بقيود شعبية أخلاقية أقل علىٰ استخدام القوة، مضطرة إلىٰ النظر في آثارها علىٰ أهدافها الاقتصادية. وكما قال توماس فريدمان فإن البلدان يتحكّم فيها ويضبط حركتها «قطيع إليكتروني» من المستثمرين المسيطرين علىٰ وصولها إلىٰ رأس المال في اقتصاد معولم[22]. وقد كتب ريتشارد روزكرانس يقول: «في

(20) روبرت كوبر: **دولة ما بعد الحداثة والنظام العالمي** (لندن: ديموس، 2000)، ص22.

(21) جون مويلر، **التراجع عن يوم القيامة: أفول الحرب الكبرى** (نيويورك: بيسك بوكس، 1989).

(22) توماس فريدمان، **اللغة وشجرة الزيتون: فهم العولمة** (نيويورك: فارار، وشتراوس وجيروكس، 1999)، الفصل السادس.

الماضي، كان الاستيلاء علىٰ أراضي دولة أُخرى أرخص من تطوير الجهاز الاقتصادي والتجاري المعقّد المطلوب لاستجلاب الفوائد من التبادل التجاري معها»[23]. فقد استخدمت اليابانُ الإمبراطوريةُ النهجَ الأولَ عندما أوجدت منطقة آسيا الشرقية العظمى للازدهار المتبادل والمشترك في ثلاثينيّات القرن العشرين. ولكن اتضح أن دور يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية أنجح من ذلك بكثير، مما جعل اقتصادها ثاني أكبر اقتصاد وطني في العالم. ومن الصعب أن يتصور المرء الآن مشهداً تحاول فيه اليابان استعمار جيرانها أَو أن تنجح في ذلك.

وكما ذكرنا أعلاه، فإن هذا كله لا يوحي بأن القوَّة العسكرية لم يعد لها دور تؤديه في السياسة الدولية اليوم. فمن جهة لم يتم بَعْدُ تحويل الجزء الأكبر من العالم بفعل ثورة تدفق المعلومات. ذلك أن كثيراً من الدول لا تقيد حركَتَهَا قوىً ديمقراطيةٌ أَو مجتمعية، كما تعلمت الكويت من جارها العراق. ولا تأبه المجموعات الإرهابية بالقيود العادية التي تحد من حركة المجتمعات الليبرالية الحرّة. ومن جهة أُخرى تنتشر الحروب الأهلية في كثير من أجزاء العالم حيث تركت الإمبراطورياتُ المنهارةُ مساحاتٍ فارغةً من القوة. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن صعود قوى كبرى جديدة ظل طيلة عصور التاريخ مصحوباً بحالات من القلق، وكان يعجل أحياناً بنشوء أزمات عسكرية. ففي الوصف الخالد للمؤرخ الإغريقي ثيوديديس فإن الحروب البيلوبونيزية في اليونان القديمة نشأت عن صعود قوة أثينا والمخاوف التي نجمت عنها في إسبارطة[24]. ويعود الكثير من أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى إلىٰ صعود ألمانيا القيصرية، والمخاوف

(23) ريتشارد ن. روزكرانس، **صعود الدولة التجارية** (نيويورك: بيسك بوكس، 1989)، ص16، 160.

(24) ثيوديديس، **تاريخ الحرب البيلوبونيزية**، ترجمة ركس وارنر (لندن: بنغوين، 1972)، الكتاب الأول، الفصل الأول.

التي نجمت عن ذلك في بريطانيا[25]. ويتنبأ البعض بآلية حركية مماثلة في هذا القرن ستنجم عن صعود الصين، والمخاوف التي تكوّنها في الولايات المتحدة.

ولم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية رغم أن مطلع القرن الحادي والعشرين قد شهد بوضوح امّحاء الحدود التقليدية بين الاثنتين. ذلك أن تجاهل دور القوّة ومركزية الشؤون الأمنية سيكون كتجاهل الأوكسجين. ففي ظل الظروف العادية، يتواجد الأوكسجين بكثرة فلا نعيره اهتماماً يذكر. ولكن ما إن تتغيّر هذه الظروف ونبدأ في افتقاد الأوكسجين، حتى نعجز عن التركيز علىٰ أي شيء آخر[26]. وحتى في الميادين التي يسقط فيها استخدام القوَّة المباشر ـ كما هي الحال مثلاً ضمن أوروبا الغربية أَو بين الولايات المتحدة واليابان ـ فإن العناصر الفاعلة من غير الدول، كالمنظمات الإرهابية، قد تستخدم القوة. وبالإضافة إلىٰ ذلك فإن القوة العسكرية ما تزال قادرة علىٰ القيام بدور سياسي هام بين الأمم المتقدمة. وعلىٰ سبيل المثال، فإن معظم بلدان آسيا الشرقية ترحّب بوجود القوّات الأمريكيَّة كبوليصة تأمين ضد جيران هم موضع شك لا يقينَ فيه. وعلاوة علىٰ ذلك فإن ردع التهديدات، أَو ضمان الوصول إلىٰ مورد حسَّاس الأهمية كالنفط في الخليج الفارسي، يزيد من تأثير أمريكا علىٰ حلفائها. وقد تكون العلاقات مباشرة أحياناً؛ ولكنها علىٰ الأغلب موجودة في خلفية أذهان رجال السياسة. وحسب وصف وزارة الدفاع فإن إحدى مهمات القوات الأمريكيَّة المتواجدة في الخارج هي «تشكيل البيئة».

---

(25) أما ألمانيا بدورها، فإنها، مع تقدّم التصنيع وبناء السكك الحديد، راحت تخشى صعود روسيا.

(26) يصور هنري كيسنجر أربعة أنظمة دولية تتواجد جنباً إلىٰ جنب، وهي: الغرب (ونصف الكرة الغربي)، ويتميز بالسلام الديمقراطي؛ وآسيا، حيث الصراع الاستراتيجي ممكن؛ والشرق الأوسط، الذي يتميز بصراع ديني؛ وأفريقيا، حيث تهدد الحروبُ الأهلية دولَ ما بعد الاستعمار، «أمريكا علىٰ القمة»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، صيف سنة 2001، ص14.

وبعد هذا كلّه، فإن القوَّة الاقتصادية صارت **فعلاً** أهم مما كانت عليه في الماضي، بسبب الزيادة النسبية في تكاليف القوَّة وبسبب التواجد الكبير للأهداف الاقتصادية في قِيَم مجتمعات ما بعد التصنيع[27]. وفي عالم من العولمة الاقتصادية، فإن جميع البلدان تعتمد إلىٰ حدٍ ما علىٰ قوى سوق خارجة عن سيطرتها المباشرة. وعندما كان الرئيس كلينتون يكافح لموازنة الميزانية الاتحادية في سنة 1993، قال أحد مساعديه إنه لو قدّر له أن يولد من جديد فإنّه يحب أن يعود تحت اسم «السوق»، لأن من الواضح أن هذا هو أقوى العناصر الفاعلة[28]. ولكن الأسواق تقيد حركة البلدان المختلفة بدرجات مختلفة. وبما أن الولايات المتحدة تشكّل مثل هذا الجزء الكبير من السوق في التجارة والمال، فإنّها في وضع أفضل من الأرجنتين أو تايلند لفرض شروطها. وإذا كانت البلدان الصغيرة راغبة في دفع ثمن اختيار البقاء خارج السوق، فإنها تستطيع أن تقلّل من قدرة البلدان الأخيرة عليها. وهكذا فإن العقوبات الاقتصادية الأمريكيَّة لم يكن لها أثر يُذكر مثلاً في تحسين حقوق الإنسان في ميانمار [بورما] المنعزلة. ثم إن تفضيل صدّام حسين لبقائه الذاتي علىٰ رفاهية الشعب العراقي قد جعل العقوبات الكاسحة علىٰ مدى عشر سنوات تفشل في إسقاط حكمه. كما أن العقوبات الاقتصادية قد تشوّش علىٰ الإرهابيين من غير الدول ولكنّها لا تردعهم. وتظل القوَّة العسكرية هامة في ظروف معيّنة، ولكن من الخطأ التركيز علىٰ نحو أضيق من اللازم علىٰ الأبعاد العسكرية للقوة الأمريكية.

---

(27) روبرت كيوهين وجوزيف س. ناي الأصغر، **القوَّة والاعتماد المتبادل**، الطبعة الثالثة (نيويورك: لونغمان، 2000)، الفصل الأول.

(28) جيمي كارفيل، مقتبساً عنه في كتاب بوب وودوارد: **جدول الأعمال: داخل بيت كلينتون الأبيض** (نيويورك: سيمون وشوستر، 1994)، ص302.

القوَّة الطرية الناعمة

في رأيي أن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تظل قوية، فإن الأمريكيين بحاجة أيضاً إلىٰ الاهتمام بقوّتنا الطرية الناعمة. فما هو المقصود بالضبط بالقوَّة الطرية الناعمة؟ إن القوَّة العسكرية والقوَّة الاقتصادية معاً مثالان علىٰ القوَّة الصلبة الآمرة التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم. فالقوَّة الصلبة يمكن أن تستند إلىٰ محاولات الإقناع (الجَزَر) وإلىٰ التهديدات (العِصِيّ). غير أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوَّة. فقد يحصل بلدٌ ما علىٰ النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن بلداناً أُخرى تريد أن تتبعه، معجبة بقِيَمِه، تحذو حذوه وتقتدي بمثاله، متطلعة إلىٰ مستواه من الازدهار والانفتاح. وبهذا المعنى فإن وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين إليه له أهمية تعادل تماماً أهمية إجبارهم علىٰ التغيير باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية، أو التهديد باستخدامها. وهذا الجانب من القوَّة ـ أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت ـ أسميه القوَّة الناعمة الطرية[29]. فهي تختار الناس بدلاً من إجبارهم.

فالقوَّة الناعمة الطرية ترتكز علىٰ وضع جدول الأعمال السياسي بطريقة تشكّل تفضيلات الآخرين. ومن الجانب الشخصي، فإن الوالدين الحكيمين يعرفان أنّهما إذا رَبَّيَا أطفالهماعلىٰ المعتقدات والقِيَم الصحيحة، فإن سلطتهما ستكون أكبر وتستمر أطول مما لو اعتمدا علىٰ الضرب وحجب المصروف وحرمانهم من مفاتيح السيارة. وبالمثل فإن الزعماء والمفكرين السياسيين مثل

---

(29) للاطلاع علىٰ مناقشة أكثر تفصيلاً، انظر جوزيف س. ناي الأصغر، **مُلْزَمون بالقيادة: الطبيعة المتغيّرة للقوة الأمريكيّة** (نيويورك: بيسك بوكس، 1990)، الفصل الثاني. وهذا يبني علىٰ ما أسماه كلٌّ من بيتر باشراش ومورتون باراتز «الوجه الثاني للسلطة» في مقالهما المعنون «القرار واللاقرار: إطار تحليلي»، في مجلة **آميركان بوليتيكال ساينس ريڤيو**، عدد أيلول/ سبتمبر، 1963، ص632 ـ 642.

أنطونيو غرامسكي قد فهموا منذ زمن طويل القوَّة التي تأتي من وضع جدول الأعمال والبتّ في إطار المناقشة. أما القدرة علىٰ إثبات التفضيلات فتميل إلىٰ الارتباط بمصادر القوة غير الملموسة، كالثقافة، والعقيدة، والمؤسسات ذات الجاذبية. فإذا استطعتُ أن أجعلك **تريد** أن تفعل ما أريده، فإنني لن أضطر إلىٰ إرغامك علىٰ عمل ما **لا** تريد. فإذا كانت الولايات المتحدة تمثِّل قِيَماً يريد الآخرون أن يتبعوها، فستقل كلفةُ اضطلاعنا بالقيادة. وليست القوة الطرية الناعمة كالنفوذ، رغم أنّها من مصادر النفوذ. فبعد كل شيء، أستطيع أن أؤثِّر عليك بالتهديدات والمكافآت. كما أن القوَّة الناعمة الطرية أكثر من الإقناع أو القدرة علىٰ التأثير علىٰ الناس بالحجّة. إنها القدرة علىٰ الإغراء والجذب. وكثيراً ما يؤدي الجذب إلىٰ الموافقة أو التقليد بالاقتداء.

وتنشأ القوَّة الطرية الناعمة من قِيَمنا إلىٰ حد كبير. وهي قِيَم تعبّر عنها ثقافتنا، والسياسات التي نتّبعها داخل بلدنا، والطريقة التي نتصرّف بها ونتدبر أمورنا دولياً. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن الحكومة قد يصعب عليها أحياناً أن تسيطر علىٰ القوَّة الطرية الناعمة وتستخدمها. إذ إنّها مثل الحب، يصعب قياسها وتداولها، كما أنّها لا تمس الجميع. ولكن ذلك لا يقلّل من أهميتها. وكما قال هيوبير ڤيدرين متحسّراً، فإن الأمريكيين أقوياء إلىٰ هذه الدرجة لأنهم يستطيعون أن «يلهموا أحلام الآخرين ورغباتهم بفضل إتقانهم للصور العالمية عن طريق الأفلام والتلفزيون، ولهذه الأسباب نفسها، فإن أعداداً كبيرة من طلبة البلدان الأُخرى يأتون إلىٰ الولايات المتحدة لإكمال دراساتهم»[30]. إن القوَّة الطرية الناعمة حقيقة هامّة.

وبالطبع، فإن القوَّة الصلبة والقوَّة الناعمة الطرية تتصل كل منهما بالأُخرى ويمكن أن تقوّيها. فكلتاهما من جوانب القدرة علىٰ تحقيق أغراضنا

---

(30) ڤيدرين: **فرنسا في عصر العولمة**، ص3.

بالتأثير علىٰ سلوك الآخرين. وتستطيع مصادر القوَّة نفسها أحياناً أن تؤثِّر علىٰ طيف السلوك كله من القسر إلىٰ الاجتذاب[31]. فالبلد الذي يعاني من انحطاط اقتصادي وعسكري يحتمل أن يفقد قدرته علىٰ تشكيل جدول الأعمال العالمي وكذلك جاذبيته. وقد تَنْشَدُّ بعض البلدان إلىٰ بلدان أُخرى ذات قوة صلبة عن طريق أسطورة كون تلك البلدان الأُخرى لا تُقْهَر أَو عن طريق الحتمية. وقد حاول كل من هتلر وستالين تطوير مثل هذه الأساطير. كما يمكن استخدام القوَّة الصلبة لإقامة إمبراطوريات ومؤسسات تضع جدول الأعمال للدول الأصغر ـ كما يشهد علىٰ ذلك حكم الاتحاد السوڤياتي لبلدان أوروبا الشرقية ولكن القوَّة الناعمة الطرية ليست مجرد انعكاس للقوة الصلبة. فالڤاتيكان لم يفقد قوته الناعمة الطرية عندما فقد ولاياته البابوية في إيطاليا في القرن التاسع عشر. وعلىٰ عكس ذلك، فَقَدَ الاتحاد السوڤياتي كثيراً من قوته الناعمة الطرية عندما غزا هنغاريا وتشيكوسلوڤاكيا، رغم أن موارده الاقتصادية والعسكرية استمرت

(31) إن التمييز بين القوّتين الصلبة، والناعمة الطرية، يتعلّق بالدرجة الأولى في الطبيعة وفي السلوك معاً وفي كون المصادر مادية ملموسة. فكلٌ منهما تشكّل جانباً من قدرة المرء علىٰ تحقيق أغراضه من خلال التأثير علىٰ سلوك الآخرين. فالقوَّة الآمرة ـ أي القدرة علىٰ تغيير ما يفعله الآخرون ـ يمكن أن تستند إلىٰ الإرغام أو الإغراء. أما القوَّة الانتقائية ـ أي القدرة علىٰ تشكيل ما يريده الآخرون ـ فيمكن أن تستند علىٰ جاذبية ثقافة المرء أو عقيدته الإيديولوجية أو قدرته علىٰ التلاعب بجدول أعمال الخيارات السياسية لأنّها تبدو بعيدة عن الواقعية أكثر من اللازم. وتراوح أشكال السلوك بين القوَّة الآمرة والقوَّة الانتقائية علىٰ امتداد سلسلة متصلة من القوَّة الآمرة، إلىٰ الإرغام، فالإغراء، فوضع جدول الأعمال، فالاجتذاب، فالقوَّة الانتقائية. وتميل مصادر القوَّة الناعمة الطرية عادةً إلىٰ الارتباط مع سلوك القوَّة الانتقائية، بينما ترتبط مصادر القوَّة الصلبة عادة بالقوَّة الآمرة. ولكن العلاقة غير كاملة. فمثلاً قد تنجذب بلدان إلىٰ بلدان أُخرى مالكةٍ للقوة الآمرة بفعل أسطورة كونها لا تُقْهَر. وقد تُسْتَخْدَمُ القوَّةُ الآمرةُ أحياناً لإقامة مؤسَّسات يُصارُ إلىٰ اعتبارها شرعيةً فيما بعد. ولكن الارتباط العام فيه من القوَّة ما يكفي للسماح باستخدام الإشارة المختزلة إلىٰ القوَّة الصلبة والقوَّة الناعمة الطرية.

في النمو. فالسياسات الاستبدادية التي استخدمت القوَّة السوفياتية الصلبة انتقصت من قوَّتها الناعمة الطرية في الحقيقة. كما أن بعض البلدان، مثل كندا، وهولندا، والدول الإسكندناڤية لها قوة سياسية أكبر من وزنها العسكري والاقتصادي، لأنها دمجت فيها أسباباً جذّابة مثل المساعدة الاقتصادية أَو حفظ السلام ضمن تحديداتها للمصلحة الوطنية. وهذه دروس لا يلومنّ أصحاب المواقف الأحادية إلاَّ أنفسهم إِذا نسوها.

لقد قامت بريطانيا في القرن التاسع عشر وأمريكا في النصف الثاني من القرن العشرين بتوسيع قواهما بتكوين قواعد ومؤسسات لاقتصاد دولي ليبرالي كانت منسجمة مع الهياكل الليبرالية والديمقراطية للرأسمالية البريطانية والأمريكية، التجارة الحرّة ومقياس الذهب في حالة بريطانيا، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات أُخرى في حالة الولايات المتحدة. وإِذا استطاع بلدٌ ما أن يجعل قوّته مشروعة في أعين الآخرين، فإِنه سيلقى مقاومة أقل لرغباته. فإِذا كانت ثقافته وعقيدته جذّابتين، فإِن الآخرين سيتبعونه باستعداد أكثر. فإِذا استطاع أن يقيم قواعد منسجمة مع مجتمعه فإِن احتمال اضطراره إلىٰ التغيير سيكون أقل. وإِذا استطاع المساعدة في دعم مؤسسات تشجّع البلدان الأُخرى علىٰ توجيه فعالياته أَو تحديدها بالطُرق التي يفضّلها ذلك البلد، فقد لا يحتاج إلىٰ كثير من الجزرات والعصيّ باهظة الكلفة.

وباختصار، فإِن عالمية ثقافة بلدٍ ما وقدرته علىٰ إرساء مجموعة من القِيَم والمؤسسات المفضّلة التي تحكم مجالات من النشاط الدولي هي كلّها من المصادر الهامّة للقوّة. إن قِيَم الديمقراطية، والحرية الشخصيَّة، والحركة الصاعدة إلىٰ الأعلىٰ، والانفتاح، التي كثيراً ما تعبّر عنها الثقافة الشعبية الأمريكيَّة، والتعليم العالي، والسياسة الخارجية، تسهم في القوَّة الأمريكيَّة في ميادين كثيرة. ويرى الصحافي الألماني جوزيف جوف أن قوّة أمريكا الناعمة الطرية «تلوح أكبر حتى من أرصدتها الاقتصادية والعسكرية، فالثقافة الأمريكيَّة،

سواء الضحل منها أَم الرفيع المستوى، تشع إِلىٰ الخارج بشدّة لم يُرَ مثلُها من قَبْلُ إلاَّ في أيام الإِمبراطورية الرومانية، ولكن مع انعطاف جديد. فقد كانت ثقافة روما، وثقافة روسيا السوفياتية تتوقف سطوتها بالضبط عند الحدود العسكرية لكل منهما. غير أن قوة أمريكا الطرية الناعمة تحكم إِمبراطورية لا تغيب عنها الشمس.

وبالطبع، فإِن القوَّة الناعمة الطرية ليست قوة ثقافية فقط، بل إِن القِيَم التي تدافع عنها حكومتنا في سلوكها في الداخل (كالديمقراطية مثلاً) وفي المؤسَّسات الدولية (الإنصات إِلىٰ الآخرين) وفي السياسة الخارجية (تدعيم السَّلام وحقوق الإنسان) تؤثِّر كذلك علىٰ تفضيلات الآخرين. ذلك أننا نستطيع أن نجتذب الآخرين (أَو ننفّرهم) بتأثير المثل الذي نقدّمه لهم. ولكن القوَّة الناعمة الطرية لا تعود إِلىٰ الحكومة بالدرجة نفسها التي تعود فيها إِليها القوَّة الصلبة. إِذ إن بعض أرصدة القوة الصلبة وموجوداتها (كالقوات المسلَّحة) هي حكومية علىٰ نحو صارم التشدّد، وبعضها الآخر وطني متأصّل (مثل احتياطياتنا من النفط والغاز، وكثير منها يمكن تحويله إِلىٰ سيطرة جماعية (كالموجودات الصناعية التي يمكن حشدها في حالة الطوارئ). وعلىٰ عكس ذلك فإِن كثيراً من مصادر القوَّة الطرية الناعمة منفصلة عن الحكومة الأمريكيَّة، فلا تستجيب لأغراضها إلاَّ جزئياً. ففي فترة الحرب الفيتنامية، علىٰ سبيل المثال كانت أغراض سياسة الحكومة الأمريكيَّة والثقافة الشعبية تعملان لأغراض متناقضة. أما اليوم فإِن المؤسَّسات الشعبية والمجموعات غير الحكومية الأمريكيَّة تطور قوة ناعمة طرية قد تتوافق، أَو تتعارض، مع أهداف السياسة الخارجية الرسمية. وهذا سبب أدعى إِلىٰ جعل حكومتنا تتأكّد من أن أعمالها تعزّز القوَّة الأمريكيَّة الطرية الناعمة بدلاً من أن تنتقص منها. وكما سأوضح في الفصل التالي، فإِن كل مصادر القوَّة الناعمة الطرية هذه يحتمل أن تأخذ أهميتها في التزايد في عصر المعلومات العالمية في هذا القرن الجديد. وفي الوقت نفسه فإِن الغطرسة،

وعدم المبالاة بآراء الآخرين، والنهج الضيّق في تحقيق مصالحنا الوطنية، مما يدافع عنه أصحاب المواقف الأحادية الطرف الجدد، إنما هي الطريق الأكيد لتقويض قوّتنا الناعمة الطرية[32].

فالقوَّة في عصر المعلومات المعولم آخذة في التحوّل إلىٰ أشياء أقل تجسداً وأقل إرغاماً، وخصوصاً بين البلدان المتقدمة، ولكن معظم العالم ليس مكوناً من مجتمعات ما بعد التصنيع، وهذا يحدّ من تحوّل القوَّة. فهناك أجزاء كبيرة من إفريقيا والشرق الأوسط لا تزال حبيسة في مجتمعات زراعية في مرحلة ما قبل التصنيع، ومؤسَّساتها ضعيفة وحكّامها متسلّطون. وهناك بلدان أُخرى، كالصين والهند والبرازيل، ذات اقتصادات صناعية شبيهة بأجزاء من الغرب عند منتصف القرن العشرين[33]. وفي مثل هذا العالم المتنوّع، فإن مصادر القوَّة الثلاثة كلها ـ العسكرية، والاقتصادية، والناعمة الطرية ـ تظل واردة وذات صلة، ولو بدرجات مختلفة في علاقات مختلفة. غير أنه إذا استمرت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، فسوف تزداد أهمية القيادة في ثورة المعلومات والقوَّة الطرية الناعمة في هذا المزيج. ويقدم الجدول 1 ـ 1 وصفاً مبسّطاً لتطوّر مصادر القوَّة علىٰ مدى القرون القليلة الماضية.

فالقوَّة في القرن الحادي والعشرين سوف ترتكز علىٰ خليط من المصادر الطرية والناعمة. وليس هناك بلد تتوفّر فيه أبعاد القوَّة الثلاثة كلها ـ العسكرية، والاقتصادية والناعمة الطرية ـ أكثر من الولايات المتحدة. وإن أكبر خطأ لنا في مثل هذا العالم هو الوقوع في تحليل أحادي البُعد، والاعتقاد أن الاستثمار في القوَّة العسكرية وحدها كفيل بضمان قوّتنا.

(32) جوزيف جوف، «مَنْ يخاف من السيد الكبير؟» **ذي ناشنال إنترست**، صيف 2001، ص43.
(33) انظر كوبر، **دولة ما بعد الحداثة**؛ بيل، **مجيء مجتمع ما بعد التصنيع**.

توازن أم هيمنة؟

إن قوة أمريكا ـ الصلبة والناعمة الطرية ـ ليست سوى جزء من القصّة. ذلك أن كيفيَّة ردّ فعل الآخرين علىٰ القوَّة الأمريكيَّة لها أهمية مماثلة في مسألة الاستقرار وحسن الإدارة في هذا العصر العالمي من المعلومات. فكثير من الواقعيين يفرطون في امتداح فضائل توازن القوى الأوروبي التقليدي في القرن التاسع عشر حيث كانت الائتلافات المتغيرة باستمرار قادرة علىٰ احتواء طموحات أية قوة عدوانية التوجّه علىٰ نحو خاص. فهم يحثّون الولايات المتحدة علىٰ إعادة اكتشاف فضائل توازن القوى علىٰ المستوى العالمي اليوم. ففي سبعينيات القرن العشرين، كان ريتشارد نيكسون يجادل بأن «الزمن الوحيد الذي تمتعنا فيه بفترات مديدة من السلام في تاريخ العالم هو الذي ساد فيه توازن للقوى. فخطر الحرب إنما ينشأ عندما تصبح إحدى الأمم أقوى من منافسيها المحتملين بدرجة غير محدودة»[34]. أما كون تعدد الأقطاب هذا جيداً أم رديئاً للولايات المتحدة فإنه أمر قابل للجدل. وأنا مرتاب فيه ومتشكّك.

الجدول 1 ـ 1 الدول القيادية ومصادر قوّتها، 1500 ـ 2000

الفترة	الدولة	المصادر الكبرى
القرن السادس عشر	إسبانيا	سبائك الذهب، التجارة الاستعمارية، جيوش المرتزقة، علاقات الأُسر الحاكمة
القرن السابع عشر	هولندا	التجارة، أسواق رأس المال، الأسطول
القرن الثامن عشر	فرنسا	السكان، الصناعة الريفية، الإدارة العامة، الجيش، الثقافة (القوة الطرية الناعمة)

(34) نقلاً عن نيكسون في جيمس تشيس ونيقولاس إكس. ريزوبولوس، «نحو تناغم جديد للأمم: منظور أمريكي» في المجلة الفصلية **وورلد بوليسي جورنال**، خريف 1999، ص9.

الفترة	الدولة	المصادر الكبرى
القرن التاسع عشر	بريطانيا	الصناعة، التماسك السياسي، التمويل والائتمان، الأسطول، الأعراف الليبرالية (قوة ناعمة طرية) موقع الجزيرة (يسهل الدفاع عنه)
القرن العشرون	الولايات المتحدة	حجم الاقتصاد، القيادة العلمية والتكنولوجية، الموقع، القوى والتحالفات العسكرية، الثقافة العالمية الانتشار والأنظمة الليبرالية الدولية (قوة طرية ناعمة)
القرن الحادي والعشرون	الولايات المتحدة	القيادة التكنولوجية، الحجم العسكري والاقتصادي، القوّة الناعمة الطرية، محور الاتصالات العابرة للحدود الوطنية في العالم

لقد كانت الحرب هي المرافق الثابت والعنصر الحسّاس الأهمية لتوازن القوى المتعدد الأقطاب. فقد أعطى التوازن الأوروبي التقليدي استقراراً بمعنى الحفاظ علىٰ استقلال معظم البلدان. ولكن كانت هناك حروب بين القوى الكبرى علىٰ امتداد ستين بالمئة من السنوات منذ سنة 1500[35]. إن الالتزام الروتيني الأعمى بتوازن القوى وتعدد الأقطاب قد يثبت أنه نهج خطر علىٰ حسن الإدارة علىٰ نطاق عالمي في عالم يمكن أن تتحوّل الحرب فيه إلىٰ حرب نووية.

لقد شهدت مناطق كثيرة في العالم، وفترات من التاريخ استقراراً تحت الهيمنة، عندما كانت قوة واحدة متفوّقة. وقد حذّرت مارغريت تاتشر من الانزلاق نحو «مستقبل أورويلّي لكل من أوقيانيا وأوراسيا وإيستاشيا ـ ثلاث

(35) جاك س. ليفي، **الحرب في نظام القوى العظمى الحديث، 1495 ـ 1975** (ليكسينغتون: مطبعة جامعة كنتكي، 1983)، ص97.

إمبراطوريات تجارية احتكارية عالمية على عداء متزايد مع بعضها بعضاً. . . وبعبارات أُخرى، فإن سنة 2095 قد تبدو مثل سنة 1914، ولكن مُمَثَّلاً على مسرح أوسع نوعاً مّا»[36]. [نسبة إلى المؤلّف الإنكليزي جورج أورويل (1903 ـ 1950) الذي كتب قصصاً سياسية خيالية تصور كوابيس الحكم الدكتاتوري الشمولي وأخطارها على مستقبل الإنسانية: المعرِّب] وكانت آراء نيكسون وتاتشر كليهما ميكانيكية أكثر من اللازم لأنّهما يتجاهلان القوّة الناعمة الطرية. ويقول جوزيف جوف إن أمريكا استثناء «لأن القوّة المفرطة هي أيضاً أكثر المجتمعات جاذبية وإغراء في التاريخ. فقد اضطر نابليون إلى الاعتماد على الحراب لنشر عقيدة فرنسا الثورية. أما في الحالة الأمريكية فإن الميونيخيين والموسكوفيين معاً **يريدون** ما تقدمه الحداثة المفرطة المعبودة»[37].

ويستخدم اصطلاح «توازن القوى» بطُرق متناقضة أحياناً. غير أن أكثر استعمالاته إثارة للاهتمام هي استعماله كمؤشر للتنبؤ بكيفية سلوك الدول؛ أي: هل تتبع سياسات تمنع أي بلد آخر من تنمية قوة يمكن أن تهدّد استقلالها؟ ويعتقد كثيرون استناداً إلى أدلة التاريخ أن تفوّق الولايات المتحدة سوف يستدعي تحالفاً مضاداً لكفتها الراجحة يؤدي في آخر الأمر إلى الحد من القوَّة الأمريكيَّة. وحسب تعبير كينيث والتز، العالِم السياسي الذي يصف نفسه بالواقعي فإن «الأصدقاء والأعداء على حد سواء سوف يتصرّفون كما تصرّفت البلدان دائماً إزاء تعرّضها لتفوّق أحدها أَو التهديد بتفوقه: أي أنهم سيعملون معاً على تصحيح الميزان. فالحالة الراهنة للسياسة الدولية غير طبيعية»[38].

---

(36) مارغريت تاتشر، «لماذا يجب أن تبقى أمريكا رقم واحد»، مجلة **ناشنال ريڤيو**، عدد 31 تموز/ يوليو، 1995، ص25.

(37) جوزيف جوف، «الحسد»، **ذي نيوريپابليك**، عدد 17 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص6.

(38) كينيث والتز، «العولمة والقوَّة الأمريكيَّة»، **ذي ناشنال إنترست**، ربيع سنة 2000، ص55 ـ 56.

وفي رأيي أن مثل هذا التنبؤ الآلي الميكانيكي يخطئ الهدف. فمن جهة نجد أن رد فعل البلدان علىٰ صعود قوة وحيدة يكون أحياناً «بركوب الموجة»، أي الانضمام إلىٰ الجانب الذي يبدو قوياً، بدلاً من الجانب الضعيف ـ تماماً كما فعل موسوليني بالتحالف مع هتلر بعد تردد دام بضع سنوات. كما أن القرب من مصدر التهديد والإحساس به يؤثّر علىٰ الطريقة التي تتصرّف بها الدول[39]. فالولايات المتحدة تستفيد من انفصالها الجغرافي عن أوروبا وآسيا في أنّها كثيراً ما تظهر كتهديد أقل من البلدان الواقعة في الجوار داخل تلك الأقاليم. ففي سنة 1945 كانت الولايات المتحدة هي الأمة الأقوى علىٰ وجه الأرض. وكان التطبيق الآلي الميكانيكي لنظرية التوازن آنئذٍ من شأنه التنبؤ بظهور تحالف ضدّها. وبدلاً من ذلك تحالفت أوروبا واليابان مع الأمريكيين لأن الاتحاد السوڤياتي، رغم أنّه كان الأضعف من حيث القوة الكلية، كان يشكّل تهديداً عسكرياً أكبر، بسبب قربه الجغرافي، وأطماعه الثورية المتبقية. واليوم فإن العراق وإيران يكرهان الولايات المتحدة، ويمكن التوقع بأنهما سيعملان معاً للموازنة مع القوَّة الأمريكيَّة في الخليج، ولكن كلاً منهما يقلق من الآخر أكثر. كما أن النزعات القومية قد تعقد التنبؤات. وعلىٰ سبيل المثال، إذا أُعيد توحيد الكوريتين الشمالية والجنوبية، فسيكون لديهما حافز قوي للحفاظ علىٰ تحالف مع قوة بعيدة كالولايات المتحدة للتوازن مع جاريهما العملاقين، الصين واليابان. غير أن الشعور القومي الشديد المؤدي إلىٰ معارضة وجود أمريكي يمكن أن يغيّر هذا إذا كانت الدبلوماسية الأمريكيَّة ثقيلة الوطء. كما أن العناصر الفاعلة من غير الدول قد يكون لها تأثير، كما شهدت علىٰ ذلك الطريقة التي غيّر بها التحالفُ ضد الإرهاب سلوكَ بعض الدول بعد أيلول/ سبتمبر سنة 2001.

ويمكن الاحتجاج لكون حالة عدم المساواة في القوَّة قد تكون مصدراً للسلام والاستقرار. ومهما تكن الطريقة التي تُقاس بها القوَّة، كما يجادل بعض

(39) ستيڤن والت، «تشكيل الأحلاف وميزان القوى»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، ربيع سنة 1985.

المنظِّرين، فإن توزيع القوى بشكل متساوٍ بين الدول الكبرى كان شيئاً نادراً نسبياً في التاريخ. وكثيراً ما كانت الجهود المبذولة للحفاظ على التوازن تؤدي إلى الحرب. ومن جهة أُخرى، فإن عدم المساواة في القوَّة كثيراً ما كان يؤدي إلى السلام والاستقرار، لأنه لا معنى لإعلان الحرب على دولة مسيطرة. ولقد جادل العالِم السياسي روبرت جيلبين «بأن «السَّلام البريطاني» و«السَّلام الأمريكي»، مثل «سلام روما» الإمبراطورية القديمة، يضمن نظاماً دولياً من السلم والأمن النسبيّين». كما أن الاقتصادي شارلز كيندلبيرغر زعم أنه «لكي يستقر الاقتصاد العالمي يجب أن يكون هناك مثبِّت، مثبِّت واحد»[40]. ذلك أن حسن إدارة العالم يتطلب دولة كبيرة تأخذ بزمام القيادة. ولكن، ما هي الكمية الضرورية (أَو التي يمكن تحملها) من عدم المساواة وإلى متى؟ فإذا كان البلد القائد يملك قوة ناعمة طرية ويتصرّف بطريقة تفيد الآخرين، فقد لا تنشأ التحالفات المضادة الفعَّالة إلاَّ ببطء. ومن جهة أُخرى فإنه إذا حدّد البلد القائد مصالحه على نحو ضيِّق، واستخدم وزنه بغطرسة، فإنه يزيد الحافز لقيام الآخرين بالتنسيق ضده ليتخلّصوا من هيمنته.

إن بعض البلدان تغلي بالغيظ تحت وطأة القوَّة الأمريكيَّة أكثر من غيرها. فكلمة **الهيمنة** يستخدمها القادة السياسيون في روسيا، والصين، والشرق الأوسط، وفرنسا وغيرها للدلالة على شيء بغيض مَقيت. ولكنها تستخدم بتواتر أقل وبسلبيَّة أقل في البلدان التي تكون فيها قوة أمريكا الناعمة الطرية فعَّالة. فإذا كانت الهيمنة تعني القدرة على الإملاء، أَو على السيطرة على الأقل، فإن القواعد والترتيبات التي تُدار بموجبها العلاقات الدولية، كما يجادل جو شواغولدشتاين، تشير إلى أن الولايات المتحدة لا تكاد تكون مهيمنة

---

(40) روبرت جيلبين، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 1981)، 144 ـ 145؛ وتشارلس كيندلبرغر، **العالم وقت الكساد، 1929 ـ 1939** (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1973)، ص305.

اليوم[41]. صحيح أن لها بالفعل صوتاً وتصويتاً مسيطرين في صندوق النقد الدولي، ولكنها لا تستطيع وحدها أن تختار مديره. كما أنّها لم تستطع أن تتحكم في أوروبا واليابان في منظمة التجارة العالمية. واعترضت علىٰ معاهدة الألغام الأرضيَّة، ولكنها لم تستطع أن تمنع ظهورها إِلىٰ حيِّز الوجود. وبقي صدَّام حسين في الحكم أكثر من عشر سنوات، رغم المحاولات الأمريكيَّة لطرده. وعارضت الولايات المتحدة حرب روسيا في الشيشان، والحرب الأهلية في كولومبيا، ولكن بلا جدوى. ولو تم تعريف الهيمنة علىٰ نحو أكثر تواضعاً بأنّها الحالة التي يكون فيها لأحد البلدان مصادر أَو قدرات قوة أكثر من غيره بكثير، لكان ذلك رمزاً للتفوّق الأمريكي، وليس للهيمنة أَو السيطرة بالضرورة[42]. وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الولايات المتحدة تسيطر علىٰ نصف الإنتاج الاقتصادي في العالم (لأن كل البلدان الأُخرى دمّرتها الحرب) لم تستطع أن تفوز بالحصول علىٰ كل أغراضها[43].

---

(41) جوشوا س. غولدشتاين، **الدوائر الطويلة: الازدهار والحرب في العصر الحديث** (نيوهاڤن، مطبعة جامعة ييل، 1988)، ص281.

(42) انظر روبرت و. كيوهين، **بعد الهيمنة: التعاون والتنافر في الاقتصاد السياسي العالمي** (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون، 1984)، ص235.

(43) علىٰ مدى سنوات، حاول عدد من الباحثين أن يتنبأوا بصعود الأمم وسقوطها بتطوير نظرية تاريخية عامة عن التحوّل إلى الهيمنة. فحاول بعضهم التعميم من تجربة البرتغال، وأسبانيا، وهولندا، وفرنسا، وبريطانيا، وركّز آخرون بشكل لصيق أكثر علىٰ اضمحلال بريطانيا في القرن العشرين كمؤشر ينبئ بمصير الولايات المتحدة، ولكن لم ينجح أيٌّ من هذين النهجين. فقد تنبأت معظم النظريات بأن أمريكا سوف تضمحل قبل وقت طويل من الآن. ثم إن التعاريف الغامضة والتخطيطات العشوائية تنبهنا إِلىٰ النواقص في مثل هذه النظريات الفضفاضة الكبرى. إذ أن معظمها يحاول أن يحشر التاريخ في أَسِرَّة بروكروستيس النظرية، بالتركيز علىٰ مصادر معينة للقوة وتجاهل أُخرى لها الأهميةُ نفسُها [إشارة إِلىٰ بروكروستيس، لصّ الأساطير الإغريقية الذي قيل إنه كان يخطف الناس، ويضع المخطوف في سرير، فإن كانت ساقاه أطول من أن يتسع لهما السرير قطعهما بلا مبالاة. وإن كان السرير أطول من المخطوف =

وكثيراً ما يتم الاستشهاد بالسَّلام البريطاني في القرن التاسع عشر كمثال علىٰ الهيمنة الناجحة، رغم أنّها كانت تأتي بعد الولايات المتحدة وروسيا من حيث إجمالي الناتج القومي. ولم تكن بريطانيا متفوّقة أبداً في إنتاجيتها علىٰ باقي العالم كما كانت الولايات المتحدة منذ سنة 1945، ولكن ـ كما سنرى في الفصل الخامس ـ كان لبريطانيا شيء من القوَّة الطرية الناعمة. فقد كانت ثقافة العصر الفكتوري ذات نفوذ وتأثير حول العالم. واكتسبت بريطانيا سمعة عندما حدَّدت مصالحها بطُرق أفادت أُمماً أُخرى (مثل فتح أسواقها للواردات واستئصالها للقرصنة. وأمريكا تنقصها إمبراطورية إقليمية كالتي كانت تملكها بريطانيا. غير أنها تملك عوضاً عن ذلك اقتصاداً وطنياً كبيراً علىٰ نطاق قارّيّ، وقوة طرية ناعمة أكبر، وتشير هذه الفوارق بين بريطانيا وأمريكا إلىٰ قوة باقية أعظم للهيمنة الأمريكيَّة. ويجادل العالِم السياسي وليام وولفورث بأن الولايات المتحدة متقدمة علىٰ منافسيها المحتملين إلىٰ درجة أنّهم يجدون أن من الخطر كسب عداوتها المركّزة، بينما تستطيع الدول الحليفة أن تشعر بأن في وسعها الاعتماد علىٰ الحماية الأمريكيَّة[44]. وهكذا يتم إضعاف قوى التوازن.

ومع ذلك، فإذا كانت الدبلوماسية الأمريكيَّة أحادية الجانب ومتغطرسة،

= مدّدهما بالقوة حتى تملأ ذلك السرير: المعرّب]. فالهيمنة يمكن استعمالها كاصطلاح وصفيّ (رغم أنّها محمّلَةٌ أحياناً بشحنات وظلال عاطفية)، ولكن نظريات الهيمنة الكبرى ضعيفة في التنبؤ بالأحداث المستقبلية. انظر كتاب إيمانوئيل والرشتاين، **سياسات الاقتصاد العالمي: الدول، والحركات، والحضارات: مقالات** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 1984)، ص38، 41؛ ومقالة جورج مودلسكي: «الدورة الطويلة للسياسة العالمية والأمة ـ الدولة»، في مجلة **دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ (كومپاراتيڤ ستديز إن سوسيتي آند هيستوري)**، عدد نيسان/ إبريل 1978؛ وكتاب جورج مودلسكي، **الدورات الطويلة في السياسة العالمية** (سياتل: مطبعة جامعة واشنطن، 1987). وللاطلاع علىٰ دراسة مفصلة، انظر ناي، **ملزمون بالقيادة**، الفصل الثاني.

(44) وهلفورث، «استقرار عالم بقطب واحد».

فإن تفوّقنا لن يمنع دولاً أُخرى وعناصر فاعلة من غير الدول من اتخاذ إجراءات تعقد الحسابات الأمريكيّة وتقيّد حرّيتنا في العمل[45]. وعلىٰ سبيل المثال، إن بعض الحلفاء قد ينحازون إلىٰ النموذج الأمريكي في أكبر القضايا الأمنية، ولكنّهم يشكِّلون تحالفات للتوازن مع السلوك الأمريكي في مجالات أُخرى، كالتجارة والبيئة. كما أن المناورات الدبلوماسية التي لا تصل إلىٰ درجة التحالف يمكن أن تكون لها تأثيرات سياسية. وكما لاحظ وليام سافاير عندما التقى الرئيسان فلاديمير بوتين وجورج ووكر بوش لأول مرة: «إن بوتين يعي جيداً ضعف الأوراق التي في يده، ولذا فإنه يقلّد نيكسون بلعب ورقة الصين. ففي حركة ذات مغزى، وقبيل الاجتماع مع بوش، سافر بوتين إلىٰ شنغهاي لإقامة شبه تحالف تعاوني مع جيانغ زيمين وبعض زملائه المسافرين الآسيويين»[46]. وحسب رأي أحد الصحافيين، فإن تكتيكات بوتين قد «جعلت السيد بوش يتخذ موقف الدفاع، فبذل جهداً كبيراً للتأكيد لضيفه أن أمريكا لم تكن تنوي اتخاذ مواقف أحادية الجانب في الشؤون الدولية»[47].

إن من المحتمل أن يدوم السّلام الأمريكي، لا بسبب قوة أمريكا الصلبة التي لا تُضاهَى فحسب، ولكن طيلة بقاء الولايات المتحدة «قادرة بصورة فريدة علىٰ ممارسة «ضبط النفس الاستراتيجي»، وطمأنة شركائها وتسهيلها للتعاون»[48]. فالطريقة المفتوحة والتعدديّة التي تُصْنَع بها سياستنا الخارجية

---

(45) ستيڤن والت، «إبقاء العالم «مضطرب التوازن»: ضبط النفس والسياسة الخارجية الأمريكيّة»، سلسلة أوراق العمل في مدرسة كينيدي للبحوث013-00، تشرين الأول/ أكتوبر 2000.

(46) وليام سافاير، «ورقة الصين في يد بوتين»، **النيويورك تايمز**، عدد 18 حزيران/ يونيو، 2001، القسم A، ص29.

(47) پاتريك تايلر، «بوش وبوتين ينظر كل منهما في عين الآخر»، **النيويورك تايمز**، عدد 17 حزيران، 2001، القسم A، ص10.

(48) إيكنبري، «المؤسّسات وضبط النفس الاستراتيجي»، ص47؛ وكذلك إيكنبري، =

تستطيع في أغلب الأحيان أن تقلّل من المفاجآت، فتسمح للآخرين بأن يكون لهم صوت وتسهم في قوّتنا الناعمة الطرية. وعلاوة علىٰ ذلك فإن تفوّق أمريكا تخف وطأته عندما يتجسَّد في شبكة من المؤسسات المتعددة الأطراف التي تتيح للآخرين أن يشاركوا في القرارات، وتعمل كنوع من الدستور العالمي الذي يحد من التقلبات المزاجية للقوة الأمريكيَّة. فقد كان ذلك هو الدرس الذي تعلمناه عندما كنا نكافح لإيجاد تحالف مضاد للإرهاب في أعقاب هجمات أيلول/ سبتمبر سنة 2001. فعندما يكون مجتمع المهيمن وثقافته جذّابين، يتناقص الإحساس بالتهديد وبالحاجة إلىٰ موازنته[49]. أما إن كانت البلدان الأُخرى ستتحد للتوازن مع القوَّة الأمريكيَّة فإن ذلك سوف يعتمد علىٰ كيفيَّة سلوك الولايات المتحدة، وكذلك علىٰ مصادر القوَّة لدى أصحاب مثل هذا التحدّي المحتمل.

مُتَحَدّون جُدد؟

إن فترات القوَّة التي لا نظير لها يمكن أن تنتج استقراراً. أما إذا شعرت البلدان الصاعدة بالغيظ من السياسات التي تفرضها الدولة الأكبر، فإنها قد تتحدّى الدولة القائدة وتشكّل تحالفات للتغلّب علىٰ قوّتها. وإذن فمن هم المرشحون المحتملون الذين قد يَتَحَدُّوْنَ الولايات المتحدة، وما مدى الخطر الذي يمثلونه؟

الصين

يرى كثيرون أن الصين، أكثر بلدان العالم سكاناً، هي المرشح

= «فهم الهيمنة بشكل صحيح»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، ربيع سنة 2001، ص17 ـ 24.

(49) جوزيف جوف، «كيف تفعلها أمريكا»، مجلة **فورين أفيرز**، عدد أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر، 1997.

الأبرز[50]. فلقد دأب جميع المعلقين تقريباً وعلىٰ مدى سنوات علىٰ اعتبار الصين أقوى احتمال مشكوك به في السعي إلىٰ مكانة «النِدّ المنافس» في المستقبل[51]. وأظهرت استطلاعات الرأي أن نصف الجمهور الأمريكي يعتقد أن الصين ستمثّل أكبر تَحَدٍّ لمكانة أمريكا كقوة عالمية في السنوات المئة المقبلة (بالمقارنة مع ثمانية بالمئة لليابان وستة بالمئة لروسيا وأوروبا)[52]. ويقارن بعض المراقبين صعود الصين السلطوية بصعود ألمانيا القيصرية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وعلىٰ سبيل المثال فإن المختص بدراسة شؤون الصين، آرثر والدرون يجادل بأنّه «إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فستصبح الحرب في آسيا محتملة عاجلاً أم آجلاً. . . فالصين اليوم تسعى بشكل حثيث لإخافة الولايات المتحدة كي تبتعد عن آسيا الشرقية، بطريقة تشبه إلىٰ حدٍّ مّا سعي ألمانيا لإخافة بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى». وبالمثل يزعم كاتب العمود الصحفي روبرت كانمان أن «القيادة الصينية تنظر إلىٰ العالم بالطريقة نفسها التي كانت تميز نظرة القيصر غليوم الثاني قبل قرن مضى. . . . فالزعماء الصينيون ساخطون علىٰ القيود التي تحد من حركتهم وهم قلقون لأنّهم يعتقدون أن عليهم أن يغيّروا قواعد النظام الدولي قبل أن يغيّرهم النظام الدولي»[53]. ولطالما تذمّر الزعماء الصينيون من اتباع أمريكا «السياسة القوارب المسلَّحة»، ودعوا روسيا، وفرنسا وغيرهما للانضمام إلىٰ الصين في مقاومة

---

(50) مايكل براون وشركاه، **صعود الصين** (كمبريدج ـ ماساشوسيتس: مطبعة معهد ميتشغان للتكنولوجيا، 2000).

(51) كورال بيل، «TK»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، خريف 1999، ص56.

(52) «الرأي الأمريكي»، **وول ستريت جورنال**، عدد 16 أيلول/ سبتمبر 1999، القسم ٨، ص9.

(53) آرثر والدرون، «كيفية عدم التعامل مع الصين»، **كومنتري**، آذار/ مارس، 1997؛ روبرت كيغان، «ما تعرفه الصين ولا نعرفه»، **ذي ويكلي ستاندارد**، 20 كانون الثاني/ يناير، 1997.

«نزعة الهيمنة» الأمريكيَّة[54]. وعلاوة علىٰ ذلك فإن الصينيين يصوِّرون الولايات المتحدة بشكل روتيني علىٰ أنها «العدو رقم 1» في البيانات الحكومية، والتقارير الإخبارية في الصحف التي تديرها الدولة، وفي الكتب والمقابلات[55]. وكما قال اثنان من المحلّلين الجادّين: «ليس من المحتوم أن تشكّل الصين تهديداً للمصالح الأمريكيَّة، ولكن هناك احتمالاً بخوض الولايات المتحدة حرباً ضد الصين أكثر من احتمال خوضها مع أية قوة كبرى غيرها»[56].

غير أننا ينبغي أن نتشكّك في الخروج باستنتاجات لا تقوم إلاَّ علىٰ أساس الخطاب الحالي، وخطط الطوارئ العسكرية الجاهزة، والقياسات المعيبة علىٰ حالات تاريخية. ففي كل من الصين والولايات المتحدة، نجد أن إدراك كل من البلدين للآخر يعطي صورة شديدة التأثُّر بالصراعات السياسية المحلية فيهما، وهناك أناس في البلدين كليهما يريدون أن يعتبروا الطرف الآخر عدواً. وحتى بدون مثل هذه التشويهات المحرّفة، فإن العسكريين علىٰ الجانبين سوف يعتبرهم أبناء بلدهم مقصّرين في واجباتهم إذا لم يخططوا لكل الحالات. أما بالنسبة للتاريخ، فإن من المهم أن نتذكّر أنه بحلول سنة 1900 كانت ألمانيا قد تفوّقت علىٰ بريطانيا في القوَّة الصناعية، وكان القيصر يتبع سياسة خارجية مغامرة موجّهة عالمياً علىٰ نحو يحتم حدوث صدام مع القوى الكبرى الأُخرى. وعلىٰ عكس ذلك فإن الصين متخلّفة اقتصادياً وراء الولايات المتحدة. وقد ركّزت سياساتها علىٰ منطقتها بالدرجة الأولى وعلىٰ تنميتها الاقتصادية. أما عقيدتها الرسمية الشيوعية فليس فيها ما يثير الإعجاب. ومع ذلك فإن صعود

---

(54) «الصين تضرب الولايات المتحدة: «دبلوماسية السفن المسلّحة»»، صحيفة **الفايناشال تايمز** (لندن)، عدد 4 أيلول/ سبتمبر، 1999، ص4.

(55) جون پومفيرت، «الولايات المتحدة الآن «تهديد» في أعين الصينيين»، **الواشنطن پوست**، عدد 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2000، ص1.

(56) ريتشارد ك. بيتْسْ وتوماس ج. كريستنسن، «الصين: فهم المسائل بصورة صحيحة»، **ذي ناشنال إنترست**، شتاء 2000 ـ 2001، ص17.

الصين يذكّرنا بتحذير ثيوديديس من أن الإيمان بحتمية الصراع قد يصبح أحد أسبابه الرئيسيَّة[57]. إذ أن كل جانب يعتقد أن الأمر سينتهي به إِلىٰ حرب مع الجانب الآخر، فيتخذ استعدادات عسكرية معقولة، فيقرأ الجانب الآخر هذه الاستعدادات علىٰ أنها توكيد لأسوأ مخاوفه.

والواقع أن عبارة صعود الصين اسم علىٰ غير مسمى، إذْ إن عبارة «عودة الظهور» ستكون أدقّ، بما أن المملكة الوسطى كانت من حيث الحجم والتاريخ لفترة طويلة، قوة كبرى في شرق آسيا. فقد كانت الصين فنياً واقتصادياً قائدة للعالم (ولو بدون امتداد عالمي) من سنة 500 إِلىٰ سنة 1500. فلم تتفوّق عليها أوروبا وأمريكا إلاَّ في نصف الألفية الأخيرة. ولقد قَدَّرَتْ حساباتُ بنك آسيا للتنمية أنه في سنة 1820، عند بداية العصر الصناعي، كانت آسيا تنتج ما يُقدر بثلاثة أخماس إنتاج العالم. وبحلول سنة 1940 كان هذا قد انخفض إِلىٰ الخمس، رغم أن المنطقة المنتِجة له موطن لثلاثة أخماس سكّان العالم. وأدَّى النمو الاقتصادي إِلىٰ إعادة ذلك إِلىٰ الخُمُسَيْنِ اليوم. ويتكهن البنك المذكور بأن آسيا قد تعود إِلىٰ مستواها التاريخي بحلول سنة 2025[58]. وتشمل آسيا بالطبع اليابان، والهند، وكوريا وغيرها. ولكن الصين ستلعب أكبر دور في آخر الأمر. فقد أدَّى معدّل نموها السنوي العالي (من 8 إِلىٰ 9 بالمئة) إِلىٰ مضاعفة ناتجها القومي الإجمالي ثلاث مرّات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وقد أدَّى هذا الأداء الاقتصادي المفاجئ الكبير، مع الثقافة الكونفوشيوسية، إِلىٰ تعزيز قوة الصين الناعمة الطرية في المنطقة.

ومع ذلك، فلا يزال أمام الصين شوط طويل، وهي تواجه عقبات كثيرة في وجه تنميتها. ففي بداية القرن العشرين، يعادل الاقتصاد الأمريكي ضعف

---

(57) ثيوسيديديس، تاريخ الحرب البيلوبونيسية، ص62.

(58) المصرف الآسيوي للتنمية، **آسيا الآخذة في البروز** (مانيلا: المصرف الآسيوي للتنمية، 1997)، ص11.

الاقتصاد الصيني تقريباً. فإذا أخذ الاقتصاد الأمريكي ينمو بمعدل اثنين بالمئة، بينما ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل ستة بالمئة، فسوف يصبح حجمهما متعادلاً في نحو سنة 2020. ومع ذلك فسيكونان متعادلين عندئذ في الحجم، وليس في التركيب، إذ سوف يبقى لدى الصين ريفٌ متخلّف شاسع المساحة، والواقع أنه مع افتراض نمو صيني بمعدل ستة بالمئة، ونمو أمريكي بمعدل اثنين بالمئة فقط، فلن تتعادل الصين مع الولايات المتحدة في معدل الدخل لكل شخص إلاَّ في وقتٍ ما بين سنتي 2065 و2095 (حسب مقاييس المقارنة)[59]. فبلغة القوَّة السياسية، يعطي دخل الفرد مقياساً أدق لتعقيدات تركيب اقتصادٍ ما. وتقول تنبؤات البنك الآسيوي للتنمية إن دخل الفرد في الصين سيصل إلىٰ 38 بالمئة من دخل الفرد في الولايات المتحدة بحلول سنة 2025. وهذه نسبة وصل إليها دخل الفرد الكوري بالنسبة إلىٰ الولايات المتحدة في سنة 1990[60]. وهذا نمو مثير للإعجاب، ولكنه يبعد كثيراً عن المساواة. وبما أن من غير المحتمل أن تظل الولايات المتحدة واقفة ساكنة أثناء تلك الفترة، فإن الصين بعيدة من أن تشكل تحدياً للتفوّق الأمريكي من النوع الذي نجم عن

---

(59) تمّ حساب الأرقام باستخدام بيانات من **وكالة المخابرات المركزية: كتاب حقائق عن العالم سنة 2000**

(http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/)

(لمعادلات القوَّة الشرائية) والبنك الدولي

(http://www.worldbank.org/data/wdi2001/pdfs/tab1-1.1.pdf)

من أجل الأسعار الرسمية لصرف العملات. وتم قياس الحجم بحسب معادلات القوَّة الشرائية التي تصحّح تكاليف السلع بالعملات المختلفة؛ ولن يحدث التعادل في الحجم حتى سنة 2056 إذا تم قياسه بأسعار الصرف الرسمية. فإذا حدث النمو في الولايات المتحدة بمعدل 3 بالمئة في السنة، فقد يحدث التلاقي بين سنتي 2022 و2075 (بحسب القياس). وأقدم الشكر لخريجي مدرسة كينيدي: إبراهيم عفصة وفرانسيسكو بلانش، لتقديمهما مهاراتهما الحسابية التخمينية.

(60) المصدر السابق نفسه.

تفوّق ألمانيا القيصرية علىٰ بريطانيا في مطلع القرن العشرين.

وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإن إسقاطات النمو الاقتصادي التي تتنبأ باتجاهاتها الخطوط البيانية قد تكون مضلّلة. إذ إن البلدان تميل إلىٰ التقاط الثمرة المتدلية قريباً منها عندما تستفيد من التكنولوجيا المستوردة في المراحل المبكرة من الانطلاق الاقتصادي. ومعدلات النمو تتباطأ علىٰ وجه العموم عندما يصل الاقتصاد إلىٰ مستوى أعلىٰ من التنمية. يضاف إلىٰ ذلك أن الاقتصاد الصيني يواجه عقبات خطيرة عند الانتقال من المشاريع غير الكفوءة التي تملكها الدولة، ويعاني من نظام مالي مهزوز، وبنية تحتية غير كافية. ثم إن تنامي عدم المساواة، والهجرة الجماعية الداخلية الكثيفة، وشبكة الضمان الاجتماعي غير الكافية، والفساد، والمؤسّسات غير المناسِبة يمكن أن تغذي عدم الاستقرار السياسي. كما أن التعامل مع تدفق المعلومات المتزايد بشكل كبير، في وقت يمكن أن تعيق فيه القيودُ النموَّ الاقتصادي سوف يشكِّل مأزقاً حاداً للقادة الصينيين. وكما يشير دوايت بيركينز، الاقتصادي من جامعة هارڤارد، فإن «كثيراً من النجاح المبكر في إصلاحات السوق... قد نجم عن البساطة الأساسية لهذه المهمة». ذلك أن عمليَّة تكوين حكم القانون والمؤسّسات المناسبة الكافية في المجال الاقتصادي سوف «تُقاس بالعقود، وليس بالسنوات والأشهر»[61]. بل إن بعض المراقبين يخشون عدم الاستقرار الذي سينجم عن الصين المنهارة وليس عن الصين الصاعدة[62]. فالصين العاجزة عن ضبط نموها السكّاني، أو السيطرة علىٰ تدفّق الهجرة، أو التأثيرات البيئيَّة علىٰ المناخ العالمي، والنزاع الداخلي، إنما تواجه مجموعة أُخرى من المشاكل. فللسياسة طريقتها في تعقيد التنبؤات الاقتصادية.

---

(61) دوايت بيركينز، «التحديات المؤسَّسيّة للانتقال الاقتصادي في آسيا»، ورقة مقدّمة في الجامعة الوطنية الأسترالية، أيلول/ سبتمبر 2000، ص48.

(62) انظر ميرل غولدمان، ورجامينون وريتشارد إيلينغْزْ، «رسائل من القراء»، **كومنتري**، شباط/ فبراير 2001، ص13، 19.

وما دام اقتصاد الصين آخذاً في النمو فعلاً، ضمن المحتمل أن تتزايد قوّتها العسكرية، مما يجعلها تبدو خطرة علىٰ جيرانها، ويعقّد التزامات أمريكا في المنطقة. وتتنبأ دراسة أعدّتها مؤسَّسة راند RAND أنه بحلول سنة 2015 ستكون نفقات الصين العسكرية ستة أضعاف نفقات اليابان، كما أن رأسمالها العسكري المتراكم سيصل إِلىٰ خمسة أضعاف ما لدى اليابان (بحسب قياس تعادل القوّة الشرائية)[63]. ذلك أن حرب الخليج سنة 1991 قد أظهرت للقادة الصينيين مدى تخلّف الصين في مجال القدرات العسكرية الحديثة، ونتيجة لذلك فقد ضاعفوا نفقاتهم العسكرية تقريباً في غضون عقد التسعينيات من القرن العشرين. ومع ذلك فإن الميزانية العسكرية الإجمالية للصين قد انخفضت من 2,5 بالمئة إِلىٰ 2 بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي في العقد الأخير من القرن العشرين، وإن ضعف نظامها السياسي يجعلها غير كفوءة في تحويل المصادر الاقتصادية إِلىٰ قدرة عسكرية[64]. ويعتقد بعض المراقبين أن الصين قد تحقّق بحلول سنة 2005 طاقة عسكرية شبيهة بما كان لدى بلد أوروبي في أوائل ثمانينيّات القرن العشرين. بينما يشعر آخرون بقلق أكبر، مستشهدين بالتكنولوجيا المستوردة من روسيا[65]. وعلىٰ أية حال فإن القدرة العسكرية الصينية المتنامية سوف تعني أن الدور العسكري لأمريكا في المنطقة يحتاج إِلىٰ المزيد من الموارد.

---

(63) تشارلس وولف الأصغر، آنيل باميزاي، ك. س. ياه، وبنيامين زيشر، **الإتجاهات الاقتصادية الآسيوية وآثارها الأمنية** (سانتا مونيكا: راند RAND، 2000)، ص19 ـ 22.

(64) دايڤيد م. لامپتون وغريغوري س. ماي، **جدول أعمال للقوى العظمى لآسيا الشرقية: أمريكا، والصين واليابان** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مركز نيكسون، 2000)، ص13. وتستخدم هذه الحساباتُ الدولاراتِ بتجانس مطرد حسب أسعار الصرف في الأسواق، وأعلى من الأرقام الرسمية الصينية.

(65) دايڤيد شامبوه، «احتواء أم اشتباك في الصين؟ حساب ردود الفعل الصينية»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، خريف 1996، ص21.

ومهما كان مدى دقّة هذه التقديرات لنمو الصين العسكري فإن أكثر الأدوات فائدة لأغراضنا هي التقييم المقارن. وهذا يعتمد علىٰ ما ستفعله الولايات المتحدة (وغيرها من البلدان) علىٰ امتداد العقود المقبلة. فالقوّة العسكرية في عصر المعلومات يعتمد مفتاحها علىٰ القدرة علىٰ جمع البيانات، ومعالجتها، ونشرها وإدماجها من أنظمة معقّدة لعمليّات المسح الفضائي، وأجهزة الكومبيوتر العالية السرعة، والأسلحة «الذكية». وستقوم الصين (وآخرون) بتطوير بعض هذه القدرات، ولكن حسب رأي المحلّل الأسترالي بول ديب فإن الثورة في الشؤون العسكرية «سوف تستمر في إعطاء الميزة بشكل ثقيل للتفوق العسكري الأمريكي. وليس من المحتمل أن تسد الصين فجوة هذه الثورة بينها وبين أمريكا بأية طريقة ذات معنى»[66].

ويعتقد روبرت كانمان أن الصين تهدف «في المدى القريب إِلىٰ الحلول محل الولايات المتحدة كقوة مسيطرة في آسيا الشرقية، كما تهدف في المدى المتوسط إِلىٰ تحدي مركز أمريكا باعتبارها القوّة المسيطرة في العالم»[67]. وحتى لو كان هذا التقدير لنوايا الصين دقيقاً (وهو موضع أخذ ورد بين الخبراء)، فإن من المشكوك فيه أن الصين ستمتلك القدرة والإمكانية. فلكل بلد قائمة بالرغبات التي تبدو كقائمة بالمأكولات بدون أسعار إِلىٰ جانبها. ولو تُرِكَت الصينُ وشأنها فقد ترغب في إرغام تايوان علىٰ العودة إليها بالقوّة، وفي السيطرة علىٰ بحر الصين الجنوبي، وفي أن يتم الاعتراف بها باعتبارها الدولة الأولى في منطقة آسيا الشرقيّة. ولكن يتعيّن علىٰ القادة الصينيين أن يضعوا في الحسبان الثمن الذي تفرضه البلدان الأُخرى، وكذلك القيود التي تكوّنها أهدافها

---

(66) پول ديب، د. د. هيل، وپ، پرينس، «انعدام أمن آسيا»، مجلة **سرفايفر**، خريف 1999، ص5 ـ 20.

(67) روبرت كاغان، «ما الذي تعرفه الصين ولا نعرفه نحن»، **ذي ويكلي ستاندارد**، عدد 20 كانون الثاني/ يناير، 1997.

ذاتها في النمو الاقتصادي والحاجة إلىٰ أسواق وموارد خارجية. وعلاوة علىٰ ذلك فإن أي موقف صيني هجومي أو عدواني أكثر من اللازم يمكن أن يَنْجُمَ عنه تحالفٌ بين جيرانها للتوازن معها في المنطقة يكون من شأنه إضعاف قوّتها بنوعيها الصلب والطري الناعم.

علىٰ أن عدم احتمال تحوّل الصين إلىٰ ندٍّ منافس للولايات المتحدة لا يعني أنّها لا تستطيع أن تتحدّى الولايات المتحدة في شرق آسيا، أو أن الحرب بسبب تايوان ليست ممكنة. إذْ إن البلدان الأضعف تهاجم أحياناً إذا شعرت أنّها قد حُشِرَتْ في زاوية، كما فعلت اليابان في بيرل هاربر، وكما فعلت الصين عندما دخلت الحربَ الكوريةَ في سنة 1950. ففي ظل ظروف معينة فإن من المحتمل أن لا يكون هناك ما يردع بكين علىٰ الإطلاق. فإذا أعلنت تايوان استقلالها، علىٰ سبيل المثال، فإن من الصعب أن يتصوّر المرء أن الصين ستتخلّى عن استخدام القوَّة ضد تايوان، مهما كانت التكاليف الاقتصادية والعسكرية، ومهما كان طول زمن التدخّل الأمريكي المحتمل ومدى شدّته، وبغضّ النظر عن توازن القوى في المنطقة»[68]. ولكن لن يكون من المحتمل أن تكسب الصين مثل هذه الحرب.

ومن المعيقات الهامّة للطموحات الصينية: التحالف الأمريكي ـ الياباني، الذي أعاد توكيده إعلان كلينتون ـ هاشيموتو سنة 1996 باعتباره أساساً للاستقرار في شرق آسيا فيما بعد الحرب الباردة. وهذا يعني أنه في السياسات المثلثة في المنطقة، لا تستطيع الصين أن تجعل اليابان تواجه الولايات المتحدة، أو تحاول أن تطرد الأمريكيين من المنطقة. ومن موقع القوَّة هذا، تستطيع الولايات المتحدة واليابان أن تعملا علىٰ إشغال الصين أثناء تزايد

(68) توماس ج. كريستنسين، «طرح مشاكل بدون متابعة: صعود الصين وتحدياتها لسياسة الولايات المتحدة الأمنية»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، ربيع 2001، ص36.

قوّتها، وتقدما لها حافزاً لأداء دور مسؤول. أما كيف ستتصرّف الصين عند تزايد قوّتها فهذه مسألة مفتوحة، ولكن طالما بقيت الولايات المتحدة موجودة في المنطقة، ومحافظة علىٰ علاقتها مع اليابان، ولا تدعم الاستقلال لتايوان، وتمارس قوّتها بطريقة معقولة، فليس من المحتمل أن يقوم أي بلد أو حلف بتحدي دورها في المنطقة، فما بالك علىٰ الصعيد العالمي. وإذا انزلقت أو تعثّرت الولايات المتحدة والصين في حرب أو حرب باردة في شرق آسيا، فإنّها ستنجم علىٰ الأرجح من سياسة خرقاء تتصل باستقلال تايوان، وليس من نجاح الصين كمتحدِّيَةٍ علىٰ صعيد عالمي.

اليــابــان

لقد عانى الاقتصاد الياباني مؤخراً من الركود بسبب القرارات السياسية السيئة. ولكن الانتقاص من قيمة اليابان سلفاً سيكون عملاً خاطئاً. فهي تملك ثاني أكبر اقتصاد وطني في العالم، وصناعة عالية التعقيد والتقدّم، وأكبر عدد من مستعمِلي الشبكة الدولية (الإنترنيت) بعد الولايات المتحدة، وأحدث قوة عسكرية في آسيا. ورغم أن لدى الصين أسلحة نووية وعدداً أكبر من الرجال تحت السلاح، فإن العسكريين اليابانيين أفضل تجهيزاً وتدريباً. كما أن لديها القدرة التكنولوجية علىٰ تطوير الأسلحة النووية بسرعة إذا شاءت.

وقبل عشرة سنوات فقط كان الأمريكيون يخشون أن يتفوّق عليهم اليابانيون. وقد ورد وصف بليغ الإيجاز في مقال لمجلّة **نيوزويك** في سنة 1989: «إن السؤال المقلق في غرف الاجتماعات والمكاتب الحكومية حول العالم هو ما إذا كانت اليابان علىٰ وشك أن تصبح قوة عظمى تحل محل الولايات المتحدة كعملاق المحيط الهادي وربما حتى الأمة رقم 1 في العالم كلّه»[69]. وتنبأت بعض الكتب بنشوء كتلة في المحيط الهادي بقيادة اليابان

---

(69) «ساعة القوّة؟» مجلة **نيوزويك**، عدد 27 شباط/ فبراير 1989، ص15.

تستبعد الولايات المتحدة، وحتى بنشوب حرب في آخر الأمر بين اليابان والولايات المتحدة[70]. وكان عالِم المستقبليات هيرمان كاهْنْ قد تنبأ بأن اليابان ستصبح قوة نوويّة عظمى، وبأن الانتقال في دور اليابان سيكون مثل «التغيير الذي حدث في الشؤون الأوروبية والعالمية في سبعينيَّات القرن التاسع عشر، مع صعود بروسيا»[71]. وقد استمدت هذه الآراء الاستقرائية من سجل ياباني مثير للإعجاب[72].

كانت اليابان عشية الحرب العالمية الثانية تمثِّل خمسة بالمئة من الإنتاج الصناعي في العالم. وعندما دمّرتها الحرب، لم تعد إلىٰ ذلك المستوى حتى سنة 1964. ومن سنة 1950 إلىٰ سنة 1974 كان معدل النمو في اليابان مذهلاً وقدره 10 بالمئة سنوياً. وبحلول الثمانينيّات كانت قد أصبحت صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، يشكِّل 15 بالمئة من إنتاج العالم[73]. وصارت أكبر مقدم للقروض وأكبر متبرع بالمساعدة الخارجية في العالم. وكانت تكنولوجياتها تعادل تكنولوجيات الولايات المتحدة، بل متقدمة عليها قليلاً في بعض مجالات الصناعة. ولم تتسلّح اليابان إلاّ بشكل خفيف، (فحدّدت نفقاتها العسكرية بنحو واحد بالمئة من إجمالي الناتج القومي) وركّزت علىٰ النمو الاقتصادي كاستراتيجية ناجحة للغاية. ومع ذلك، وكما هو مذكور أعلاه، فقد أوجدت أحدث قوة عسكرية تقليدية، وأفضلها تجهيزاً في شرق آسيا.

---

(70) جاك آتالي، **خطوط الأفق** (باريس: فايار، 1990)؛ جورج وميريديث لوبارد، **الحرب المقبلة مع اليابان** (نيويورك: سان مارتن، 1992).

(71) هيرمان كان وب. بروس ـ بيغْزْ، **الأشياء المقبلة** (نيويورك: مكملان، 1972)، ص IX.

(72) لقد استجوبهم البعض، انظر علىٰ سبيل المثال، بيل إيموت، **وتغيب الشمس أيضاً** (نيويورك: سيمون وشوستر، 1989).

(73) پول بيروخ، «مستويات التصنيع من 1750 إلىٰ 1980»، **جورنال أوف يوروپيان إيكونوميك هيستوري**، ربيع 1982، ص14 الحاشية.

ولليابان سجل مثير للإعجاب في مجال إعادة اكتشاف نفسها. فقبل قرن ونصف، أصبحت اليابان أول بلد غير أوروبي يتكيّف بنجاح مع العولمة الحديثة[74]. فبعد قرون من العزلة، تحوّلت اليابان من دولة إقطاعية إلىٰ دولة دستورية حديثة بإشراف الإمبراطور موتسوهيتو (المعروف باسم ميجاي) في القرن التاسع عشر، ثم راحت تأخذ من باقي أنحاء العالم بشكل انتقائي. وفي غضون نصف قرن بلغت من القوَّة ما جعلها تدحر قوة أوروبية كبرى في الحرب الروسية اليابانية. ونهضت من رماد الحرب العالمية الثانية بعد سنة 1945. وفي الآونة الأخيرة طالبت لجنة شكّلها رئيس الوزراء حول أهداف اليابان في القرن الحادي والعشرين، بأن تعيد اليابان اكتشاف نفسها من جديد[75]. ونظراً لضعف العمليَّة السياسية، والحاجة إلىٰ إزالة القيود الحكومية، والسكّان الزاحفين إلىٰ الشيخوخة، ومقاومة الهجرة، فإن مثل هذا التغيّر لن يكون سهلاً، وقد يستغرق استكماله عشرة سنوات أَو أكثر[76]. ولكن بالنظر لاستمرار مهارات شعب اليابان، واستقرار مجتمعها، واضطلاعها بالقيادة في بعض مجالات التكنولوجيا (مثل تطبيقات الإنترنيت المتنقلة)، وامتلاكها المهارات الصناعية، فإن التقديرات الحالية لليابان قد تكون متشائمة منخفضة أكثر مما ينبغي.

فهل يمكن أن تنهض اليابان بعد عقد أَو عقدين من الزمن لتصبح متحدية عالمية للولايات المتحدة، اقتصادياً أَو عسكرياً، كما تنبأ لها البعض منذ عقد مضى؟ يبدو ذلك غير محتمل. فهي بحجم كاليفورنيا تقريباً، فلن يكون لها النطاق الجغرافي أَو السكاني المشابه للولايات المتحدة. إن سجل اليابان من

(74) جوزيف س. ناي الأصغر، «الأداة الأولى لعولمة آسيا»، فصلية **ذي واشنطن كوارترلي**، خريف 2000.

(75) لجنة رئيس الوزراء، **الحدود الداخلية** (طوكيو، أمانة سر مجلس الوزراء، 2000).

(76) هيساشي أُوادا، «تشكيل النظام العالمي العام ودور اليابان»، جاپان ريڤيو أوف إنترناشنال آفيرز، ربيع 2001، ص11.

النجاح السياسي وثقافتها الشعبية يزوّدانها بقوة ناعمة طرية. ولكن مواقفها وسياساتها التي تؤكد علىٰ مركزيتها العرقية تنتقص من هذه القوَّة. فلليابان طموح واضح فعلاً لتحسين مكانتها كقوة عالمية. فهي تسعى للحصول علىٰ مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة. وتبين استطلاعات الرأي أن كثيراً من اليابانيين الشباب مهتمون بأن يصير «بلدهم طبيعياً» أكثر في قضايا الدفاع. وقد بدأ بعض الساسة حركة لعكس اتجاه المادة 9 من دستور البلاد، التي تجعل عمل القوات اليابانية قاصراً علىٰ الدفاع عن النفس. ولو قدّر للولايات المتحدة أن ترمي بتحالفها مع اليابان، وتتبع نصيحة الذين يريدوننا أن نبقى «علىٰ مبعدة من الساحل» وننقل ولاءنا جيئة وذهاباً لموازنة الصين واليابان، فقد ننتج شعوراً بانعدام الأمن يدفع اليابان إِلىٰ أن تقرّر تطوير قدرتها النووية الخاصة بها[77].

ومن جهة أُخرى، إذا قُدِّر لليابان أن تتحالف مع الصين، فإن موارد البلدين مجتمعة قد تجعل هذا الائتلاف كفوءاً. ورغم أن مثل هذا التحالف ليس مستحيلاً، فإنه يبدو غير محتمل إلاَّ إذا ارتكبت الولايات المتحدة خطأً دبلوماسياً أَو عسكرياً خطيراً. فليس الأمر قاصراً علىٰ كون جراح الثلاثينيّات من القرن العشرين قد فشلت في الاندمال بشكل كامل، ولكن الصين واليابان لهما رؤيتان متضادتان لمكان اليابان المناسب في آسيا وفي العالم[78]. فالصين تريد أن تقيد اليابان، ولكن اليابان قد لا تريد أن تلعب دوراً ثانوياً. ولو انسحبت أمريكا من منطقة شرق آسيا، وهذا احتمال بعيد جداً، فقد تنضم اليابان إِلىٰ الجانب الصيني. ولكن بالنظر لمخاوف اليابان بشأن صعود القوَّة الصينية فإن النتيجة الأرجح هي استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة. إن تحالفاً من آسيا الشرقية ليس مرشحاً معقولاً يتحدى الولايات المتحدة ويحلّ محلّها.

---

(77) كريستوفر لاين، «من التفوق إِلىٰ التوازن علىٰ مبعدة من السواحل»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، صيف 1997، ص86 ـ 124.

(78) لامبتون وماي، **جدول أعمال القوى العظمى لآسيا**، ص51.

روسيا

إذا كانت اليابان حليفاً غير محتمل للصين، فماذا عن روسيا؟ إن سياسة التوازن في القوى قد تتنبأ بمثل هذا التحالف كردّ فعل علىٰ إعادة توكيد معاهدة الأمن الأمريكيَّة ـ اليابانية سنة 1996. وهناك سابقة تاريخية لمثل هذا التوحّد: ففي خمسينيّات القرن العشرين كانت الصين والاتحاد السوڤياتي حليفين ضد الولايات المتحدة. وبعد انفتاح نيكسون علىٰ الصين في سنة 1972، راح هذا المثلّث يعمل بطريقة أُخرى، بحيث تعاونت الولايات المتحدة والصين للحدّ مما تريانه معاً علىٰ أنّه قوة سوڤياتية تهددهما. وقد انتهى هذا التحالف مع انهيار الاتحاد السوڤياتي. وفي سنة 1992 أعلنت روسيا والصين أن علاقاتهما «شراكة بنّاءة»؛ وفي تموز/ يوليو سنة 2001 وقّعتا معاهدة «صداقة وتعاون» بعد أن كانتا قد أعلنتا عن «شراكة استراتيجية» سنة 1996. ومن مواضيع هذه الشراكة معارضتهما المشتركة للعالم «ذي القطب الواحد» (الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة)[79]. وقد أيّدت كل من الصين وروسيا حملة أمريكا ضد الإرهاب بعد أيلول/ سبتمبر، ولكنهما ظلّتا تنظران إلىٰ القوّة الأمريكيَّة بحذر.

ورغم الخطابات الطنّانة، فإن هناك عقبات كأداء أمام تحالف بين الصين وروسيا. فالوضع السكّاني في الشرق الأقصى، حيث يقطن علىٰ الجانب الروسيّ من الحدود عدد يراوح بين ستة ملايين وثمانية ملايين نسمة، يقابلهم علىٰ الجانب الصيني عدد يصل إلىٰ 120 مليوناً، يكوّن درجة من القلق في موسكو[80]. وقد أدّى هبوط روسيا العسكري والاقتصادي إلىٰ زيادة قلقها بشأن

---

(79) لي جينغجي، «أعمدة الشراكة الصينية ـ الروسية»، مجلة **أوربيس**، شتاء 2000، ص530.

(80) ميخائيل نوسوف، **تحديات للتوازن الاستراتيجي في شرق آسيا علىٰ عتبة القرن الحادي والعشرين: المشهد كما يبدو من روسيا** (الإسكندرية، ڤرجينيا: مركز التحليل الأسطوري، 1997)، ص32.

صعود القوَّة الصينية. كما أن التجارة والاستثمار بين البلدين شيء ثانوي. فكلاهما يعتمد أكثر علىٰ الوصول إلىٰ الأَسواق الغربية (بما فيها الأمريكيَّة) في البضائع والتمويل. إن التغلّب علىٰ هذه العقبات دفع الصين وروسيا إلىٰ عناق كامل يقتضي سلوكاً شديد الحمق (ولكنه غير مستحيل) من جانب أمريكا. وكما علّق أحد المراقبين، فإن «الطريقة التي تمكّن الولايات المتحدة من المحافظة علىٰ نفوذها الشامل في كل مكان هي أن تمارس قوّتها بأسلوب منضبط، يمكن التنبؤ به بحيث ينفي عنها تهمة النزوع إلىٰ الهيمنة»[81]. فكلما زادت وطأة يدنا ثقلاً، زادت مساعدتنا لروسيا والصين علىٰ التغلّب علىٰ خلافاتهما.

ورغم أن هذا قد لا يؤدي إلىٰ تحالف عسكري كامل قائم بذاته بينهما كما حدث في خمسينيّات القرن العشرين، فإنه يمكن أن يؤدي إلىٰ درجة عالية من التنسيق السياسي مصمّمة لإحباط الخطط الأمريكيَّة.

ولا تزال روسيا وحدها تشكّل خطراً علىٰ الولايات المتحدة. وسبب ذلك إلىٰ حد كبير يكمن في كونها البلد الوحيد الذي يملك قذائف ورؤوساً حربية نووية كافية لتدمير الولايات المتحدة. كما أن هبوطها النسبي قد جعلها أكثر إحجاماً عن التخلي عن مكانتها النووية. ثم إن لروسيا نطاقاً جغرافياً هائلاً، وشعباً مثقّفاً، وعلماء ومهندسين مهرة، وموارِدَ طبيعيةً شاسعة. ورغم أن تحوّلها إلىٰ نظام قمعي وطني النزعة قد يجعلها تشكّل تهديداً مرة أُخرى، فإنّها لن تشكّل النوع ذاته من التحدي الذي كان يشكّله الاتحاد السوڤياتي لأمريكا في العقود الأربعة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ففي خمسينيّات القرن العشرين، كان كثير من الناس في الغرب يخشون أن يتفوّق الاتحاد السوڤياتي علىٰ الولايات المتحدة باعتباره القوَّة القيادية في

---

(81) جيلبرت روزمان، «مثلث صيني ـ روسي أمريكي جديد؟»، مجلة **أوربيس**، خريف سنة 2000، ص541 ـ 555.

العالم. فقد كان لديه أوسع إقليم جغرافي في العالم، وثالث أكبر عدد من السكّان، وثاني أكبر اقتصاد. وكان ينتج نفطاً وغازاً أكثر من العربية السعودية. وكان يملك نصف أسلحة العالم النووية، وعدداً من الرجال تحت السلاح أكثر من الولايات المتحدة، وأكبر عدد من الناس المُستَخْدَمين في البحوث والتنمية. وقد فجّر قنبلة هيدروجينية في سنة 1953، أي بعد الولايات المتحدة بسنة واحدة فقط. وكان الأول في إطلاق قمر صناعي إِلىٰ الفضاء، في سنة 1957. ومن حيث القوَّة الناعمة الطرية، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية كسبت العقيدة الشيوعية للاتحاد السوڤياتي وكذلك تنظيماته العابرة للقوميّات نفوذاً في أوروبا بمقاومة هتلر. كما أن تلازم الشيوعية مع الحركة الشعبية لتصفية الاستعمار في العالم الثالث قد جعلها جذَّابة. بل إنها تبنّت وغذّت بشكل فعَّال أسطورةَ حتمية انتصار الشيوعية.

ولقد اشتهر عن نيكيتا خروشيف تبجحه في سنة 1959 بأن الاتحاد السوڤياتي سوف يسبق أمريكا في سنة 1970 أو 1980 كآخر موعد. وفي سنة 1976، قال ليونيد بريجنيف للرئيس الفرنسي إن الشيوعية سوف تسيطر علىٰ العالم بحلول سنة 1995. وكانت تدعم مثل هذه التنبؤات معدلات نمو اقتصادي سنوي تراوح بين 5 و6 بالمئة، وزيادة في حصة السوڤيات من الإنتاج العالمي من 11 بالمئة إِلىٰ 12,3 بالمئة في ما بين سنتي 1950 و1970. غير أن معدل النمو السوڤياتي والحصة السوڤياتية من الإنتاج العالمي شرعا في هبوط استغرق فترة طويلة. ففي سنة 1986 وصف ميخائيل غورباتشوف الاقتصاد السوڤياتي بأنّه «مشوّش جداً. فنحن متخلّفون بحسب كل المؤشرات»[82]. وبعد ذلك بسنة قال وزير الخارجية إدوارد شيفاردنادزه لموظفيه «أنتم وأنا نمثِّل بلداً عظيماً ظل

(82) ميخائيل غورباشوڤ، خطاب إلى الكتاب السوڤيات، مقتبس في «غورباشوڤ يتحدث عن المستقبل: «لن نستسلم»، **النيويورك تايمز**، عدد 22 كانون الأول/ ديسمبر 1986، القسم A، ص20.

طيلة السنوات الخمسة عشر الماضية يخسر أكثر فأكثر موقعه كإحدى الأمم الصناعية المتقدِّمة الرائدة»[83].

وأدَّى انهيار الاتحاد السوڤياتي سنة 1991 إلىٰ إحداث تقليص كبير في روسيا إقليمياً (76 بالمئة من مساحة الاتحاد السوڤياتي)، وسكانياً (50 بالمئة من الاتحاد السوڤياتي)، واقتصادياً (45 بالمئة من اقتصاد الاتحاد السوڤياتي) وعسكرياً (33 بالمئة من عسكريّـي الاتحاد السوڤياتي). وبالإضافة إلىٰ ذلك، اختفت عملياً القوَّة الطرية الناعمة للعقيدة الشيوعية. والإحصاءات الروسية، شأنها شأن السوڤياتية من قبلها، غير دقيقة بشكل شائن. ولكن عند نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين ظهر أن الاقتصاد الأمريكي أكبر من اقتصاد روسيا بنحو سبعة وعشرين ضعفاً، ونفقاته علىٰ البحث والتنمية أكبر مما تنفقه روسيا بأكثر من ستين مرة، والنفقات العسكرية أكبر مما تنفقه روسيا بأكثر من تسع مرّات[84]. أما في ما يتعلّق بالكومبيوترات الشخصية ومضيفي الإنترنيت فقد كانت النِّسَب هي 11: 1 و150: 1.

ولا يبدو أن روسيا ستلحق بأمريكا حتى بعد وقت طويل. صحيح أن هناك علامات علىٰ حدوث تحسّن منذ سقوط الاتحاد السوڤياتي. فلم تعد روسيا مكبّلة بالإيديولوجية الشيوعية ولا بنظام تخطيط مركزي ثقيل بطيء. وهناك شيء من الديمقراطية وحرية التعبير، رغم أن نظام فلاديمير بوتين قد اتخذ إجراءات تهدف إلىٰ خنق المعارضة وإعادة ترسيخ السيطرة السياسية المركزية. وقد تناقص احتمال التجزئة العرقية، رغم أن تهديده ما يزال قائماً

---

(83) مقتبساً عنه في مقالة ستيڤن سيستانوڤيتش، «سياسة غورباشوف الخارجية: دبلوماسية الاضمحلال»، **مشاكل الشيوعية**، عدد كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 1988، ص2 ـ 3.

(84) بيانات البنك الدولي من

http://www.worldbank.org/data/databytopic/databytopic.html.

(كما أظهرت حروب الشيشان) وبينما كان العرق الروسي يمثِّل نصف الاتحاد السوڤياتي السابق فقط، فإنّه يمثِّل الآن 81 بالمئة من الاتحاد الروسي. ويبقى النظام السياسي هشّاً، ولا تزال المؤسَّسات اللازمة لاقتصاد سوق فعَّال مفقودة إلىٰ حد كبير. كما أن رأسمالية أقطاب اللصوصية في روسيا ينقصها نوع التنظيم الفعَّال الذي يكوِّن الثقة في علاقات السوق، «وحتى النمو بنسبة 5 بالمئة سوف لن يجعل مداخيل روسيا تصل إلىٰ مستوى مداخيل إسبانيا والبرتغال علىٰ مدى عشرات السنين»[85]. ونظام الصحة العامة في حالة من الفوضى، وقد زادت معدلات الوفيات وتناقصت معدلات الولادات. وتوحي تقديرات خبراء الإسكان التابعين للأمم المتّحدة علىٰ المدى المتوسط بأن سكان روسيا قد يتناقص تعدادهم من 145 مليوناً اليوم إلىٰ 121 مليوناً بحلول أواسط القرن[86].

وهناك إمكانية لأنواع كثيرة من المستقبل في انتظار روسيا، وحسب رأي مجلس الاستخبارات القومي التابع للحكومة الأمريكيَّة فإن الإمكانيات تراوح من النهوض السياسي إلىٰ الانحلال «والمحصلة الأرجح احتمالاً هي بقاء روسيا ضعيفة داخلياً، ومرتبطة مؤسَّسياً بالنظام العالمي، بالدرجة الأولى من خلال مقعدها الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة. . . . وحتى في ظل أفضل مشهد لحالة النمو السنوي بنسبة خمسة بالمئة، فسوف تحصل روسيا علىٰ اقتصاد يعادل في حجمه خُمُسَ الاقتصاد الأمريكي» عند حلول سنة 2015[87]. وبسبب بقية قوّتها النووية، وقربها من أوروبا، وإمكانية قيام تحالف

---

(85) پيتر سيملر، «الاقتصاد الروسي: التقدّم والتحدي»، **ذي آتلانتيك كاونسيل بوليتين**، كانون الثاني/ يناير 2001، ص3.

(86) مايكل واينز، «بالنسبة لروسيا كلها، الساعة الحيوية آخذة في الانتهاء»، **النيويورك تايمز**، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2000، القسم A، ص1.

(87) مجلس المخابرات الوطني: **الاتجاهات العالمية 2015: حوار عن المستقبل مع خبراء غير حكوميين** (لانغلي، ڤيرجينيا: وكالة المخابرات المركزية، سنة 2000)، ص17، 69.

بينها وبين الصين أو الهند، فإن في وسع روسيا أن تختار إمّا أن تتعاون مع الولايات المتحدة، أو أن تسبِّب لها المشاكل، ولكنّها لن تستطيع أن تكون متحدياً لأمريكا علىٰ مستوى عالمي.

الهند

وتُذكر الهند أحياناً كذلك باعتبارها قوة عظمى في المستقبل. فسكّانها البالغ تعدادهم مليار نسمة هم أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة. وقد ظلّت الهند عقوداً من الزمن تعاني مما أسماه بعضهم «المعدل الهندي للنمو الاقتصادي»، أي واحد أو اثنين بالمئة غير أن ذلك قد تغيّر في العقد الماضي، فراحت معدلات النمو تقترب من خمسة بالمئة أو ستة بالمئة. وفي الهند طبقة وسطى آخذة في البروز تتألّف من عدة مئات من ملايين الناس. والإنكليزية لغة رسمية يتحدَّث بها عدد يراوح بين 50 مليوناً ومئة مليوناً من الناس. وبالبناء علىٰ هذه القاعدة، فإن صناعات المعلومات الهندية آخذة في لعب دور انتقالي. وبالإضافة إلىٰ ذلك فإن الهند قوة عسكرية لديها عدة عشرات من الأسلحة النووية، وقذائف ذات مدى متوسط، و1,2 مليون عسكري، ونفقات عسكرية سنوية تقرب من 11 مليار دولار. وأما في ما يتعلّق بالقوَّة الطرية الناعمة فقد أقامت الهند ديمقراطية، وظلت زمناً طويلاً تعتبر من قادة بلدان عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة. وللهند مهاجرون ذوو نفوذ وتأثير في الخارج، وصناعتها السينمائية هي الأكبر في العالم من حيث عدد الأفلام المنتَجَةِ سنوياً، بالمقارنة مع هوليوود في أجزاء من آسيا والشرق الأوسط[88].

وفي الوقت نفسه تبقى الهند إلىٰ حد كبير بلداً متخلّفاً فيه مئات الملايين

---

(88) نيل م. روزيندورف، «العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم، والتاريخ، ودور أمريكا»، في كتاب من تحرير ناي س. جوزيف الأصغر وجون د. دوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ في التعولم** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مطبعة بروكينغز. إنستيتوشن، 2000)، ص122.

من المواطنين الأميّين الذين يعيشون في فقر. ورغم النمو الاقتصادي السريع، سيظل أكثر من نصف مليار هندي في فقر مدقع. وسيكون تسخير التكنولوجيا لتحسين الزراعة هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه الهند من أجل تخفيف وطأة الفقر بحلول سنة 2015. وعلاوة علىٰ ذلك فإن الفجوة الآخذة في الاتساع بين المناطق التي تملك والتي لا تملك، والخلافات حول وتيرة الإصلاحات وطبيعتها يمكن أن تصبح مصدراً للصراع المحلي[89]. فإجمالي الناتج المحلي الهندي البالغ 1,7 تريليون دولار هو أقل من نصف إجمالي الناتج المحلي الصيني و20 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. فإذا راحت الولايات المتحدة تنمو بمعدل 3 بالمئة والهند بمعدل 6 بالمئة فإن الهند سوف تستغرق حتى سنة 2077 لتصل إلىٰ الحجم الكلي الشامل للاقتصاد الأمريكي. ثم إن الفجوة في دخل الفرد هي أكبر حتى من ذلك بشكل صاعق، فهذا الدخل في أمريكا هو 33900 دولار، وفي الهند 1800 دولار. ومع فارق 3 بالمئة في معدلات النمو، فإن الهند سوف تستغرق حتى سنة 2133 حتى تصل إلىٰ التساوي مع الاقتصاد الأمريكي[90]. أما قدرات الهند العسكرية فهي مؤثرة علىٰ صعيد آسيا الجنوبية، ولكن ليس في السياق الآسيوي الأكبر، حيث إن معداتها أقل تعقيداً مما لدى الصين ونفقاتها لا تصل إلاّ إلىٰ نصف ما هو منسوب إلىٰ الصين[91]. وتتنبأ مؤسَّسة راند RAND بأنه إذا استمر نمو الهند الاقتصادي بمعدل 5,5 بالمئة، واستمرت الهند تنفق 4 بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي علىٰ الدفاع، فإن أصل رأسمالها العسكري سيصل خلال خمسة عشر سنة إلىٰ

(89) مجلس المخابرات الوطني، **الاتجاهات العالمية 2015**، ص66.

(90) مرةً أُخرى، أشكر إبراهيم عفصة وفرانسيسكو بالتش، من طلبة مدرسة كينيدي، لحسابهما وتعاملهما مع الأرقام.

(91) لامبتون وماي، **جدول أعمال القوى العظمى لشرق آسيا**، مستخدمَيْن بيانات SIPRI التي تصحح نظراً للصعوبات في حساب الميزانيات الصينية بالمصطلحات الغربية، ص13، 31.

314 مليار دولار، أي 62 بالمئة من رأسمال الصين العسكري (بالمقارنة مع 48 بالمئة منه اليوم)[92].

وليس من المحتمل أن تصبح الهند وحدها متحدياً عالمياً للولايات المتحدة خلال هذا القرن. ولكن لديها أصولاً وموجودات كبيرة يمكن أن تُضاف إلىٰ كفّة ميزان تحالف صيني ـ روسي ـ هندي. ومع ذلك فإن الاحتمال صغير في أن يصبح مثل هذا الائتلاف تحالفاً مضاداً لأمريكا بصورة جدية أو خطيرة. فمثلما توجد بقايا شكوك في العلاقة الصينية ـ الروسية، يوجد تنافس شبيه بذلك بين الهند والصين. فعلىٰ الرغم من أن البلدين وقّعا في سنة 1993 وفي سنة 1996 اتفاقيتين وعدتا بحل سلمي للنزاع الحدودي الذي كان قد أدّى بهما إلىٰ الحرب في سنة 1962، فإن من الجدير بالملاحظة أيضاً أن وزير دفاع الهند كان قد دمغ الصين بلقب «عدو الهند المحتمل رقم واحد» قبيل تجارب الهند النووية في آذار/ مارس سنة 1998. وبدلاً من أن تصبح الهندُ حليفةً للصين، فإن الاحتمال الأرجح هو أنها ستصبح جزءاً من مجموعة من الدول الآسيوية التي ستميل إلىٰ التوازن مع الصين.

أوروبــا

إن أقرب شيء إلىٰ الندّ تواجهه الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين هو الاتحاد الأوروبي. فعلىٰ الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي أكبر بأربع مرات من اقتصاد ألمانيا، التي هي أكبر بلد أوروبي، فإن اقتصاد الاتحاد الأوروبي يكاد يعادل في حجمه اقتصاد الولايات المتحدة؛ أما سكان الاتحاد المذكور فإنهم أكثر عدداً من سكان الولايات المتحدة بكثير. كما أن حصته من الصادرات العالمية أكبر كذلك. وسوف تتزايد هذه النسب إذا توسع الاتحاد الأوروبي ـ كما هو مخطط ـ ليشمل دول أوروبا الوسطى علىٰ امتداد العقود

---

(92) وولف وشركاه، **الاتجاهات الاقتصادية الآسيوية**، ص47.

المقبلة. وأوروبا تصرف علىٰ الدفاع ثلثي ما تنفقه الولايات المتحدة. ولديها رجال تحت السلاح أكثر من أمريكا، وفيها بلدان لديهما ترسانتان نوويّتان. وفي ما يتصل بالقوَّة الناعمة الطرية، فإن الثقافات الأوروبية كانت لها جاذبية واسعة علىٰ مدى طويل في باقي أنحاء العالم، كما أن فكرة اتحاد أوروبا حول بروكسل جذَّابة جداً لأوروبا الشرقية ولتركيا. وقد بدأت حكومات هذه الدول وشعوبها تكيّف سياساتها لتصبح متناسبة مع بروكسل. ولقد كان الأوروبيون رُوَّاداً هامّين لعبوا أدواراً مركزية في المؤسَّسات الدولية. وكما جادل صاموئيل هانتنغتون قبل عقد من الزمن، فإن أوروبا متماسكة «سيكون لديها من الموارد البشرية، والقوَّة الاقتصادية، والتكنولوجيا، والقوَّة العسكرية الحقيقية والممكنة ما يجعلها القوَّة المتفوقة في القرن الحادي والعشرين»[93]. ويرى البعض اليوم أن أمريكا وأوروبا تسيران علىٰ طريق النزاع السياسي. ويعطي مقال نشرته مجلة **الناشنال ريڤيو** سنة 1995 مثالاً علىٰ ذلك، فيجادل بأن «هناك كتلة سياسية آخذة في البروز علىٰ شكل الاتحاد الأوروبي الذي يحب أن يرى نفسه تحدياً لأمريكا»[94].

والمسألة الهامة في تقييم التحدي الذي يشكِّله الاتحاد الأوروبي هي ما إذا كان سيطوّر تلاحماً سياسياً واجتماعياً ـ ثقافياً كافياً لجعله يتصرّف كوحدة واحدة حيال سلسلة واسعة من القضايا الدولية، أم أنّه سيظل تجمّعاً محدوداً لبلدان ذات نزعات قومية وسياسات خارجية شديدة الاختلاف. لقد كان توحيد أوروبا عملية بطيئة ولكنّها مطّردة علىٰ امتداد نصف قرن، وقد أضافت ضغوط العولمة إلىٰ الحوافز لتقوية مؤسَّسات أوروبية إقليمية.

---

(93) صاموئيل هانتنغتون، «الولايات المتحدة ـ اضمحلال أم تجدّد؟»، مجلة **فورين آفيرز**، شتاء 1988 ـ 1989، ص93.

(94) دايڤيد برايس ـ جونز، «الموز هو البداية: الحرب التي تلوح بين أمريكا وأوروبا»، **ناشنال ريڤيو**، عدد 5 نيسان/ أبريل، 1999.

ولقد استطاع الاتحاد الأوروبي فعلاً أن يحدّ من القوَّة الأمريكيَّة. وفي مسائل التجارة والنفوذ داخل منظمة التجارة العالمية، تقف أوروبا ندّاً مساوياً للولايات المتحدة. وقد نجحت البلدان الأوروبية في تحدي العقوبات التجارية الأمريكيَّة ضد كوبا وإيران. وقد حيّا عددٌ من المراقبين تكوينَ الاتحاد النقدي الأوروبي وتدشين عملة اليورو في مطلع سنة 1999 باعتباره من التحديات الكبرى للولايات المتحدة ولدور الدولار بوصفه العملة الاحتياطية المسيطِرة[95]. ورغم أن مثل هذه الآراء قد بالغت في الانتقاص من العمق والاتساع الفريدين للأسواق الرأسمالية الأمريكيَّة، مما يجعل البلدان راغبة في اقتناء الدولارات، فإن الدور الأوروبي في الشؤون المالية وصندوق النقد الدولي يعادل دور الولايات المتحدة تقريباً. ولقد كان حجم السوق الأوروبية وجاذبيتها يعنيان أن الشركات الأمريكيَّة الساعية إلىٰ الاندماج يتعيّن عليها أن تسعى للحصول علىٰ الموافقة من المفوضية الأوروبية وكذلك من وزارة العدل الأمريكيَّة ـ كما اكتشفت شركة جنرال إليكتريك، لذعرها الشديد، في سنة 2001 عندما رفض الاتحاد الأوروبي استيلاءها المقترح علىٰ شركة هَانِيوِيلْ. وفي عصر الإنترنيت، يهتم صنّاع السياسة الأمريكيون بالتأكّد من كون الممارسات الأمريكيَّة لا تخالف التعليمات والتنظيمات الأوروبية حول سرّيّة المعلومات؛ «وسواء أحببتَ ذلك أم لا، فإن الاتحاد الأوروبي يضع لبقية العالم مقاييس لحماية السرّيّة»[96]. وباختصار، فإن أوروبا قادرة علىٰ أن تكون الندّ المساوي لأمريكا في القوَّة، سواء أكان هذا الأمر يُنْبِئُ بالخير أم بالشر.

وفي الوقت نفسه، تواجه أوروبا قيوداً هامة علىٰ درجة وحدتها.

---

(95) مارتن فيلدشتاين، «EMU والصراع الدولي»، **فورين آفيرز** عدد تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1997.

(96) تشيرايز م. ڤاليز، «وضع الطريق حول خصوصية البيانات»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 28 أيار/ مايو، 2001، ص13.

فالهويات القومية تبقى أقوى من الهوية الأوروبية المشتركة، رغم مرور خمسين سنة علىٰ الاندماج. كما أن المصالح القومية لا تزال لها أهميتها، رغم أنّها ملطّفة ومكبوتة بالمقارنة مع مكانتها في الماضي[97]. ولقد ظلّت عمليَّة الاندماج تسير علىٰ مدى سنوات بفعل آلة التعاون الفرنسي ـ الألماني. وبالنسبة لألمانيا (علىٰ ضوء تاريخها) كانت أوروبا هدفاً وبديلاً لسياسة خارجية أكثر جزماً وتوكيداً. وبالنسبة لفرنسا لم تكن هناك تناقضات تذكر بين أوروبا والسياسة الفرنسية الخارجية الجازمة ما دامت تملك ألمانيا «في جيبها». وعندما تنامت ألمانيا بإعادة توحيدها طوّرت سياسة «طبيعية عادية» أكثر وراحت تصرّ علىٰ الحصول علىٰ وزن أكبر في التصويت علىٰ القضايا الأوروبية، أصبح الموقف الفرنسي من مؤسَّسات الاتحاد الأوروبي أكثر حذراً. وكما قال رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسپان: «أريد أوروبا، ولكنني أظل مرتبطاً بأمّتي. إن إقامة أوروبا دون تفكيك فرنسا أو أية أمة أوروبية أُخرى هي خياري السياسي»[98]. وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإن التوسيع المستمر للاتحاد الأوروبي ليشمل أوروبا الوسطى يعني أن من المحتمل أن تظل المؤسَّسات الأوروبية نسيج وحدها، غير أنها تميل إلىٰ الجانب الكونفدرالي بدلاً من الجانب الفيدرالي من الطيف. ولعل آفاق قيام اتحاد قوي في أوروبا قد اختفت عندما وافقت البلدان الأصلية الستة علىٰ التوسّع لتضم بريطانيا وأجزاء من إسكندنافيا. وحول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي آخذاً في التحوّل إلىٰ دولة، هناك تلخيص بليغ جاء به آندرو مورافسيك، العالِم السياسي من هارڤارد فقال: «يفضل معظم المراقبين المطلعين أن يتحدَّثوا عن «سياسة عصر ما بعد الحداثة» التي تحكم فيها أوروبا

(97) پيّپا نوريس، «حسن إدارة العولمة والمواطنون العالميون»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ في التعولم**، ص157.

(98) جون ڤينكور، «جوسپان يتخيل اتحاداً أوروبياً بديلاً»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 29 أيار/ مايو، 2001، ص1.

إلىٰ جانب الحكومات الوطنية، وليس كبديل عنها يحل محلها»[99].

ولكن هذا كله لا ينتقص من أهمية المؤسَّسات الأوروبية أو مما حقّقته. فالاندماج القانوني آخذ في التزايد، وأحكام المحكمة الأوروبية ترغم البلدان الأعضاء علىٰ تغيير ممارساتها. كما أن القضايا المعروضة أمام هذه المحكمة تتزايد بنسبة 10 بالمئة في كل سنة[100]. ومن جهة أُخرى فقد تأخّر اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويلعب البرلمان الأوروبي دوراً مفيداً ولكنه محدود. وإِقبال المقترعين علىٰ انتخاباته أكبر من إِقبالهم علىٰ انتخاباتهم الوطنية. وعندما عقدت البلدان الأعضاء مؤتمر قمة في نيس سنة 2000 لتجديد المؤسَّسات والتحضير لاحتمال دخول اثني عشر بلداً جديداً، أبدى الأعضاء تردداً وإِحجاماً عن تقوية اللجنة الأوروبية أو البرلمان الأوروبي. ورغم أن تصويت الأغلبية امتد ليشمل قضايا إِضافية في التجارة فإِن الضرائب وسياسة الضمان الاجتماعية ظلّت خاضعة للفيتوات الوطنية.

ولقد كان اندماج سياسَتَيْ الدفاع والخارجية مثيراً للنزاعات بشكل خاص. ففي سنة 1999، أوجد الاتحاد الأوروبي منصباً لموظف عالي المستوى لتنسيق السياسات الخارجية، ووافق علىٰ تكوين قوة من ستين ألف جندي للتدخّل في الأزمات، مدعومين بضباط الأركان اللازمين للقيادة، والمخابرات، وسلطة اتخاذ القرارات. ولكنه رفض الطموحات الفرنسية لتكوين هيكل مستقل للتخطيط العسكري كان من شأنه أن يصبح تكراراً مزدوجاً لقدرات حلف شمال الأطلسي. فقد أرادت بلدان أوروبية أُخرى أن تضمن أن القوَّة الجديدة لن تفعل شيئاً لإضعاف الحلف المذكور والالتزام الأمريكي بأوروبا. ذلك أن فكرة قوة

---

(99) آندرو موراڤسيك، «استبداد في بروكسل؟» **فورين آفيرز** عدد أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو 2001، ص121.

(100) روجر كوهن، «هوية أوروبية: الدولة ـ الأمّة آخذة في التراجع»، **النيويورك تايمز**، عدد 14 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص3.

أوروبية حديثة قابلة للانفصال عن حلف شمال الأطلسي ولكنّها غير منفصلة عنه، كان يمكنها أن تقوي التحالف بالفعل عن طريق السماح بتقاسم الأعباء من خلال تحسين القدرة الأوروبية علىٰ معالجة الصراعات الثانوية في ما بين الأوروبيين. وقد تشكك بعض مسؤولي الدفاع الأمريكيين بالقوة الجديدة، ولكن حتى المواقف الفرنسية كانت مزدوجة. وكما لاحظ كارل كايزر، العالِم السياسي الألماني: «إن أول من سيصرخ إذا نهضت القوات الأمريكيَّة ورحلت عن ألمانيا هم الفرنسيون، بسبب بقايا الخوف المترسّبة لديهم من الهيمنة الألمانية»[101].

أما المفتاح الآخر لمسألة ما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيصبح متحدياً عالمياً للولايات المتحدة، فهو يرتكز علىٰ طبيعة الارتباطات عبر المحيط الأطلسي[102]. فالبعض يتنبأ بتآكل متواصل للعلاقات. ويستشهد ستيڤن والت (من هارڤارد) بأسباب جدية لذلك: منها أن عدم وجود تهديد مشترك يقلّل من تلاحم التحالف؛ فحجم متاجرة الولايات المتحدة مع آسيا أكثر من متاجرتها مع أوروبا بمرة ونصف المرة. وهناك خلافات ثقافية متنامية بين طبقات النخبة علىٰ جانبي الأطلسي مع تغيّر الأجيال[103]. وكما قال أحد المحررين الإيطاليين، فإن «التخوّف الجماعي من الولايات المتحدة يبدو الصمغ الوحيد الذي يلصق الأوروبيين معاً. فالقصص المريرة القاسية عن عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، وإطلاق النار في مدارسها الثانوية، وسوقها التي لا تتسامح مع أحد، وانعدام الرفاهية فيها تنتشر بكثرة في الصحافة الأوروبية. أُعبر المحيط وستقرأ

---

(101) روجر كوهن، «مشاجرات علىٰ الموز والوصاية علىٰ الأطفال»، **النيويورك تايمز**، عدد 28 أيار/ مايو، 2000، قسم أخبار الأسبوع، ص1.

(102) جوزيف س. ناي الأصغر، «الولايات المتحدة وأوروبا: انزياح قاري؟»، مجلة **إنترناشنال آفيرز**، كانون الثاني/ يناير 2000.

(103) ستيڤن م. والت، «الروابط التي تهترئ»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، شتاء 1998 ـ 1999.

عن حكم العجائز المسنين في أوروبا، والبطالة المرتفعة هناك، وميزانيات الدفاع الشديدة الانخفاض. فليس هناك من علامة تدل علىٰ تجمّع الكيانين اللذين يصرّ العالم علىٰ دمغهما معاً باسم الغرب»[104].

ومن جهة أُخرى فإن التقارير عن الخلافات عبر الأطلسي كثيراً ما تكون مبالغاً فيها. فقبل عقد من الزمن أعلن بعض الواقعيين أن حلف شمالي الأطلسي قد انتهى. وتنبأوا بأن ألمانيا ستضعف ارتباطها بأوروبا وتتحالف مع روسيا[105]. وكان اللورد إيسماي، أول أمين عام للحلف قد قال عبارته الساخرة المختصرة الشهيرة، وهي أن الغرض من حلف شمال الأطلسي هو إبقاء الأمريكيين في الداخل، وإبقاء الروس في الخارج، وإبقاء الألمان خاضعين». واليوم لا يزال حلف شمالي الأطلسي يقدِّم ضمانة ضد تحوّل روسيا إلىٰ خطر سلطوي ويضمن اندماج الألمان في مجال دفاعي أوسع يجتذب الألمان أنفسهم، ويبقى ارتباطاً شعبياً مؤسَّسيًّا مع أوروبا في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلىٰ ذلك فإنه يقدِّم ضماناً ضد نشوء تهديدات جديدة في البلقان، والأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، وهو ضمان لا تقدر عليه القدرات المتواضعة لقوة ردّ الفعل السريع الأوروبية. وكما تتكهّن **الإيكونوميست** فإن من الممكن «بحلول سنة 2030 أن تعاني أوروبا وأمريكا معاً من المتاعب نفسها مع جزءٍ آخر من العالم». وتذكر روسيا، والصين، وجنوب شرقي آسيا الإسلامية كمشتبهٍ بهم محتملين[106]. وفي الوقت نفسه، قد تتشوش أَو تتعطل مثل هذه الإسقاطات المستقبلية بفعل سياسات أمريكية خرقاء تعجز عن إدارة العلاقة الروسية وتستعدي الأوروبيين في آنٍ واحد. فبعد

(104) جيانا رايوتا، «حرب الهويّة المقبلة» مجلة **فورين بوليسي**، عدد أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر 2000، ص87.

(105) جون ج. ميرشيمر، «عودة إلىٰ المستقبل: عدم الاستقرار في أوروبا بعد الحرب الباردة»، **إنترناشنال سِكيُوريتي**، صيف 1990.

(106) «الصمود في وجه العاصفة»، **الإيكونوميست**، 9 أيلول/ سبتمبر، ص23.

أيلول/ سبتمبر سنة 2001 تحسّنت العلاقات مع روسيا في سياق الائتلاف لمحاربة الإرهاب: «ورغم أن روسيا سوف تستمر أهميتها للحكومات الأوروبية في الانحسار، فإن هذه الحكومات سوف تستخدم المعالجة الأمريكيَّة لروسيا كمقياس على الجودة أو الرداءة في ممارسة الولايات المتحدة للقيادة والدفاع عن المصالح الأوروبية»[107]. كما أن الطلاق الاقتصادي غير وارد. ذلك أن التكنولوجيا الجديدة، والمرونة في أسواق العمل، ورأس المال ذا المشاريع القوية، والثقافة الاستثمارية ستجعل السوقَ الأمريكيَّةَ جذَّابةً للمستثمرين الأوروبيين. فالاستثمار المباشر في الاتجاهين أكثر مما هو مع آسيا، وهو يساعد على نسج الاقتصادين معاً. ذلك أن ما يقرب من ثلث التجارة يحدث ضمن الشركات عابرة القومية. وعلاوة على ذلك فعلى الرغم من أن التجارة تنتج حتماً درجةً من الاحتكاك في السياسة المحلية للديمقراطيات، فإنّها لعبة يمكن أن يربح منها الجانبان إذا كانت لديهما إرادة للتعاون، ثم إن التجارة الأمريكيَّة ـ الأوروبية أكثر توازناً من تجارة الولايات المتحدة مع آسيا. ورغم أنّه ستكون هناك نزاعات حول السياسة الاقتصادية، وحاجة إلى المساومة والتسوية، فليس من المحتمل أن تكون أوروبا في مركز يتيح لها أن تملي على الولايات المتحدة. ذلك أن بقايا التصلّب والجمود في سوق العمل وقيود الدولة سوف تعيق الخطط الاستراتيجية لإعادة الهيكلة، وإعادة النظر في الآلية، وإعادة الاستثمار. وسوف تتخلّف أوروبا وراء أمريكا في روح المغامرة التجارية والتجديد بينما تبحث الحكومات عن طُرق لموازنة تشجيع هذه العوامل مع التأثيرات الاجتماعية. وهكذا فإن مجلس المخابرات القومي يتنبأ بأن أوروبا لن تصل إلى التحقيق الكامل «لأحلام التساوي مع الولايات المتحدة كعامل تشكيل للنظام الاقتصادي العالمي»[108]. وسوف يستمر التعاون، ولو أن الكثير سوف

---

(107) مجلس المخابرات الوطنية، **الاتجاهات العالمية حتى سنة 2015**، ص75.

(108) المصدر السابق نفسه.

يعتمد علىٰ تجنُّب سياسات اليد الثقيلة الضاغطة ـ نقولها مرّة أُخرى هنا ـ.

وعلىٰ الصعيد الثقافي، فإن الأمريكيين والأوروبيين ظلّ كل منهم يطلق الانتقادات علىٰ الجانب الآخر ويعجب به طيلة أكثر من قرنين. فعلىٰ الرغم من كل الشكاوى عن مطاعم ماكدونالد، فما من أحد يرغم الفرنسيين (والأوروبيين) علىٰ تناول وجباتهم فيها ـ ومع ذلك فإن الملايين يفعلون كل سنة. ثم إن الاحتكاكات المحتومة تظهر ببعض الطُرق تقارباً، وليس تباعداً، بين الجانبين. وكما قال كارستن فويغت، السياسي الألماني الكبير، «لقد صار التمييز بين السياسة الخارجية والمحلية باهتاً مع استمرار مجتمعاتنا في التداخل. ولذلك راحت تصعد إلىٰ السطح قضايا عاطفية كالطعام المهندَسِ وراثياً أَو الطريقة التي نعامل بها أبناء حالات الطلاق الدولية. وبشكل ما، فإن السياسة الخارجية كانت أسهل عندما كانت تتعامل مع المصالح بدلاً من العواطف والأخلاق»[109]. ومع ذلك فإن من الصحيح أيضاً أن المستهلكين الأمريكيين يستطيعون الإفادة من المحاولات الأوروبية لرفع المستويات في الإجراءات المتخذة لمنع الاحتكار أو لحماية الخصوصية والسرّيّة علىٰ الإنترنيت. وبالمعنى الأوسع، فإن الأمريكيين والأوروبيين يتشاركون في قِيَم الديمقراطية وحقوق الإنسان علىٰ نحو أكمل مع بعضهم البعض منه مع أية منطقة أُخرى في العالم. وكما كتب السفير روبرت بلاكويل، فإنّه علىٰ أعمق المستويات، لا الولايات المتحدة ولا أوروبا تهدِّد المصالح الحيوية أَو الهامّة للجانب الآخر[110].

أما إن كانت هذه القِيَم الأعمق هي التي ستسود، أم تسود بدلاً منها الاحتكاكات السطحية المرافقة للتغيّر الثقافي، فإن هذا سوف يعتمد إلىٰ حد كبير علىٰ الكيفية التي تلعب بها الولايات المتحدة أوراقها. فعلىٰ الرغم من

---

(109) روجر كوهن، «مشاجرات علىٰ الموز».

(110) روبرت د. بلاكْوِيلْ، **مستقبل العلاقات عبر الأطلسي** (نيويورك: المجلس الخاص بالعلاقات الخارجية، 1999).

مشاعر القلق والوحدة التي عبَّر عنها كثير من الأوروبيين في أعقاب الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر سنة 2001، أعلنت صحيفة **لوموند** الفرنسية ـ التي غالباً ما تنتقد السياسة الأمريكيَّة ـ: «إننا جميعاً أمريكيون»، ويستمر كثير من أصدقاء أمريكا الأوروبيين في القلق حول سلوكها مؤخراً. أما هاجس نزعة الانعزال الأمريكيَّة الذي كان يخيف الأوروبيين أثناء الحرب الباردة فقد حلّ محلّه هاجس انفراد أمريكا بمواقف من جانب واحد «تسود تصوراتٌ بأن الولايات المتحدة تتعرّض لإغراءات متزايدة لكي تتبع سياسات محدّدة من طرف واحد مع عدم اعتبار مصالح الأمم الأُخرى وآرائها. وكأنّها تخلط بين مصلحتها الوطنية والمصلحة العالمية»[111]. إن مثل هذه الاحتكاكات يحتمل أن تؤدي إلىٰ التباعد التدريجي أكثر من احتمال حدوث طلاق حاد يكوّن متحدياً معادياً، ومع ذلك فإن الخسارة ستكون كبيرة، إذ أن الأمر لن يقتصر علىٰ زيادة تواتر تآمر الأوروبيين لإفشال الأهداف السياسية الأمريكيَّة، بل إن الولايات المتحدة ستخسر أيضاً فرصاً هامّة للتعاون لحل مشاكل عالمية كالإرهاب، كما ستخسر أفضل شريك لتعزيز قِيَم الديمقراطية وحقوق الإنسان. فأوروبا تظل هي الجزء الأقرب إلينا في القِيَم الأساسية في هذا العالم. وكما قال صاموئيل هانتنغتون، فإن «التعاون الصحّي مع أوروبا هو الترياق الناجع الأول للوحدة الموحشة التي تعاني منها الولايات المتحدة في مكانتها كقوة عظمى»[112]. فالانفراد الأمريكي قد لا يكوّن متحدياً أوروبياً معادياً بالمعنى العسكري، ولكنَّه بالتأكيد سينتقص من بعض أفضل فُرصنا للصداقة والشراكة.

---

(111) باسكال بونيفاس، «شبح النزعة الأحادية»، فصلية **ذي واشنطن كوارترلي**، صيف 2001، ص158.

(112) صاموئيل هانتنغتون، «القوة العظمى المستوحشة من التوحد»، مجلة **فورين آفيرز**، عدد آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل 1999 ص7 ـ 48.

توزيع القوّة في عصر المعلومات العالمي

ما هو مدى التباين بين قوّتنا وقوّة باقي أنحاء العالم؟ من حيث القوّة العسكرية، نحن البلد الوحيد الذي يملك في الوقت نفسه قوة نووية، وقوّات تقليدية قادرة على الوصول إلى أي مكان في العالم. ونفقاتنا العسكرية أكبر من نفقات الدول الثماني التالية لنا مجتمعة. ونحن نقود في مجال «الثورة في الشؤون العسكرية» القائمة على المعلومات[113]. وعلى الصعيد الاقتصادي نملك حصة قدرها 27 بالمئة من الإنتاج العالمي، وهي حصة قيمتها (بأسعار السوق) تعادل حصة البلدان الثلاثة التالية لنا (اليابان، وألمانيا، وفرنسا) مجتمعة. ونحن موطن تسع وخمسين من أكبر مئة شركة في العالم حسب قيمتها بأسعار السوق (بالمقارنة مع إحدى وثلاثين شركة في أوروبا وسبع شركات في اليابان). ومن بين أكبر خمسمئة شركة في العالم أدرجتها **الفايناننشال تايمز** في قائمة، كانت هناك 219 شركة أمريكيَّة، و158 شركة أوروبية، و77 شركة يابانية[114]. وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمرنا وتلقينا استثمارات تعادل ضعف ما لدى البلد التالي لنا في المرتبة (بريطانيا) تقريباً كما أن لدينا نصف أكبر عشرة بنوك للاستثمار في العالم. ثم إن التجارة الإليكترونية الأمريكيَّة تعادل ثلاثة أضعاف حجم مثيلتها الأوروبية. ونحن موطن سبعة من أكبر عشرة من باعة البرمجيات. ذلك أن اثنتين وأربعين من أكبر العلامات التجارية الخمس والسبعين في العالم هي أمريكيَّة، وكذلك تسع من أكبر

---

(113) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، **مسح استراتيجي لسنتي 2000 و2001** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2000، البنود المدخلة عن الدول المذكورة).

(114) «العمالقة العالميون» وول ستريت جورنال، 25 أيلول/ سبتمبر، 2000، القسم R، ص24؛ وروبرت بريستون، «شموس منتصف الليل الصاعدة تشرق بسطوع لامع»، «استطلاع **الفايناننشال تايمز**»، **الفايناننشال تايمز 500، المراجعة السنوية لسنة 2000**، 4 أيار/ مايو، 2000، ص 3.

مدارس الأعمال[115]. أما بالنسبة للقوّة الناعمة الطرية، فإن الولايات المتحدة هي (بسهولة ومع فارق كبير جداً) المُصَدِّر رقم واحد للأفلام السينمائية والتلفزيونية في العالم، رغم أن «بوليوود» الهندية تنتج عدداً أكبر من الأفلام في كل سنة[116]. كما أننا نجتذب أكبر عدد من الطلبة الأجانب إلىٰ مؤسَّسات التعليم العالي عندنا في كل سنة، تلينا بريطانيا، فأستراليا. وبالإضافة إلىٰ الطلبة، كان هناك نصف مليون باحث أجنبي يقيمون في مؤسَّسات أمريكا التعليمية في سنة 2000[117]. وبعبارات **الفاينانشال تايمز**، فإن «الولايات المتحدة هي النموذج الاقتصادي المسيطر لبقية أنحاء العالم، المتقدِّم منها ومعظم النامي»[118].

وكانت الولايات المتحدة قد أصبحت صاحبة أكبر اقتصاد في العالم عند نهاية القرن التاسع عشر[119]. ووصلت سيطرة أمريكا الاقتصادية إلىٰ ذروتها

---

(115) جيمس كوكس، «نجاح الولايات المتحدة يجتذب الحسد والاحتجاجات»، مجلة **يو أس إي توداي**، عدد 3 آب/ أغسطس، 2000، ص B1.

(116) روزندورف، «العولمة الاجتماعية والثقافية».

(117) «لقطة سريعة من تقرير عن برامج الدراسة في الخارج» **كرونيكل أوف هاير إديوكيشن**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2000 (http://chronicle.com/weekly/v47/112/12a07402.htm).

(118) ريتشارد آدامز، «الولايات المتحدة: النموذج الاقتصادي المسيطر»، **المسح السنوي للفاينانشال تايمز: الأسواق سنة 2000**، 11 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص24.

(119) الأرقام مستقاة من **كتاب المخابرات المركزية عن الحقائق العالمية لسنة 2000** (http://www.cia.gov/cia/publications/factbook)

والبنك الدولي (http://www.worldbank.org/data/wdi2001/pdfs/tab1-1.pdf)

وتقرير الأمم المتّحدة عن الإنماء البشري لسنة 2000

(http://www.undp.org/hdr200/english/HDR2000.html)

وكذلك **مسح استراتيجي لسنتي 2000 و2001** أجراه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

بُعَيْدَ سنة 1945[120] (فيما يراوح بين الثلث والنصف من الإنتاج العالمي، حسب أنواع التقديرات التي تحسب بها هذه الأمور). وفي ربع القرن التالي لتلك السنة، هبطت حصة أمريكا إلىٰ معدلها علىٰ المدى الطويل عندما تعافى الآخرون وشرعوا في التنمية[121]. وقبل الحرب العالمية الأولى، ومرة أُخرى قبل الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة تمثِّل نحو ربع إنتاج العالم، وهي باقية اليوم علىٰ مستوى أعلىٰ أَو أدنى من ذلك بقليل (فذلك يعتمد إمّا علىٰ استخدام أسعار السوق، أَو معدلات الأسعار الشرائية في الحساب). فالحصة الأمريكيَّة من إجمالي الناتج المحلي لأكبر سبعة اقتصادات للبلدان التي تعقد قمّة اقتصادية سنوية كانت 48,7 بالمئة في سنة 1970 و46,8 بالمئة في سنة 1980، و45,2 بالمئة عند نهاية القرن. «إن ما يبقي الولايات المتحدة علىٰ قمة المجموعة علىٰ ما يبدو هي نقاط قوّتها التقليديَّة ـ سوق وحيدة هائلة تغذّي المنافسة، وعملة مستقرّة، ونظام مالي سليم ـ مشفوعة بتقدّم تكنولوجي سريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات لديها»[122].

فهل تستطيع هذه الدرجة من السيطرة الاقتصادية أن تستمر؟ ربما لا. فكما تحرّض العولمةُ النموَّ الاقتصاديَّ في البلدان الفقيرة القادرة علىٰ الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة والأَسواق العالمية، فإن حصتها من الإنتاج العالمي ينبغي أن تزيد، تماماً كما زاد إنتاج بلدان آسيا الشرقية علىٰ مدى العقود القليلة

(120) انظر ناي، **ملزمون بالقيادة**، الفصل الأول.

(121) هربرت بلوك، **إنتاج الكوكب في سنة 1980: وقفة خلاّقة؟** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: وزارة الخارجية الأمريكيَّة، مكتب الشؤون العامة، 1981)، ص18؛ سيمون كوزنيتس، **النمو والهيكل الاقتصاديان** (نيويورك: و. و. نورتون، 1965)؛ المجلس الخاص بالتنافس، **فهرس أبجدي كشاف بالقدرات التنافسية** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: المجلس الخاص بالتنافس، 1988)، المُرفق الثاني.

(122) آدامز، «الولايات المتحدة: النموذج الاقتصادي المسيطر»، ص24.

الماضية. فإذا نمت الولايات المتحدة والدول الغنية الأُخرى بمعدل يقرب من 2,5 بالمئة سنوياً، بينما نمى أكبر خمسة عشر بلداً من البلدان المتخلّفة بنسبة تراوح بين 4 بالمئة و5,5 بالمئة سنوياً، «فإن نصف إنتاج العالم الإجمالي بعد 30 سنة من الآن سيكون في البلدان التي هي فقيرة اليوم، أما أغنياء تسعينيات القرن العشرين، أعضاء منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فسيرون حصتهم تهبط من 70 بالمئة من الإجمالي العالمي إلىٰ حوالي 45 بالمئة. وتهبط حصة الولايات المتحدة من نحو 23 بالمئة إلىٰ 15 بالمئة»[123]. وستظل الولايات المتحدة تملك أكبر اقتصاد، غير أن زعامتها ستكون أكثر تواضعاً مما هي عليه اليوم. وبالطبع فإن مثل هذه الإسقاطات المستقبلية الجارية علىٰ خط مستقيم قد تحبطها التغيرات السياسية والمفاجآت التاريخية، كما أن النمو في البلدان النامية قد لا يكون بهذه السرعة. ومع ذلك فسيكون من العجيب والمدهش **أن لا** تتقلّص حصة الولايات المتحدة في سياق القرن الحادي والعشرين. وكما يستنتج عالم سياسي كندي، فإنه «ما لم تصب الولايات المتحدة بكارثة كبرى (تستثنى من شرّها القوى الكبرى الأُخرى)، فإن هناك طريقة واحدة فقط يتغيّر فيها ميزان إمكانيات القوى بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأُخرى كما هو قائم عند مطلع الألفية: وهي أنه سيجري ببطء شديد وعلىٰ امتداد عقود كثيرة من السنين»[124]. ورغم أن مأساة أيلول/ سبتمبر 2001 كانت رهيبة، فإن تقليص زعامة أمريكا تقليصاً حقيقياً يقتضي سلسلة مآسٍ أكبر منها بكثير.

وحتى في الحالة المحتملة لبقاء الولايات المتحدة كأكبر بلد علىٰ مدى زمن غير قصير من القرن الحادي والعشرين حسب قياسات مصادر القوى

(123) هاري رُوِينْ، «الآفاق أمام الولايات المتحدة: عالم غني، وديمقراطي و(ربما) مسالم»، مخطوط غير منشور، حزيران/ يونيو 1993، 29.

(124) كيم نوزال، «قوة عظمى متوحشة، أم قوة مفرطة متبجّحة؟ تحليل القوة الأمريكيّة في فترة ما بعد الحرب الباردة». ورقة مقدَّمة إلىٰ رابطة الدراسات السياسية في جنوب إفريقيا، تموز/ يوليو 1999، ص12.

الجدول 1 ـ 2 مصادر القوة حوالي العام 2000

	الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا (الاتحاد الأوروبي)	فرنسا (الاتحاد الأوروبي)	بريطانيا (الاتحاد الأوروبي)	روسيا	الصين	الهند
الأساسية								
الإقليم بألوف الكيلومترات المربعة	9,269	378	357	547	245	17075	9597	3288
عدد السكان بالملايين (1999)	276	127	83	59	60	146	1262	1014
معدل المتعلمين	97	99	99	99	99	98	81,5	52
العسكرية								
الرؤوس النووية	12070	–	–	450	192	22500	أكثر من 40	85 ـ 90
الميزانية بمليارات الدولارات	288,8	41,1	24,7	29,5	34,6	31	12,6	10,7
عدد المجندين	1,371,500	236300	332800	317300	212400	1,004,100	2,480,000	1,173,000
الاقتصادية								
إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	9255	2950	1864	1373	1290	620	4800	1805
التعادل في القوة الشرائية (1999)	33900	23400	22700	23300	21800	4200	3800	1800
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بموجب التعادل المذكور (1999)								
القيمة الصناعية المضافة بمليارات الدولارات 1996	1344	1117	556	290	214	غير متوفرة	309	63
الصادرات التكنولوجية العالمية بمليارات الدولارات (1997)	637	420	112	69	96	87	183	32
عدد الكومبيوترات الشخصية لكل ألف من السكان	570,5	286,9	297	221,8	302,5	37,4	12,2	3,3

الملخصة في الجدول 1 ـ 2، فإن هناك تغيّرات أُخرى تحدث في توزيع القوى. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وصف بعضهم العالم الناجم عن ذلك بأنه أحادي القطب، ووصفه البعض الآخر بأنه متعدد الأقطاب. وكلا الوصفين صحيح، ومخطئ في الوقت نفسه، لأن كلاً من المجموعتين تشير إلىٰ بُعد مختلف من أبعاد القوَّة التي لم يعد من الممكن الافتراض بأن الهيمنة العسكرية تجعلها متجانسة. فأحادية القطب صفة مضلّلة لأنّها تبالغ في درجة قدرة الولايات المتحدة علىٰ الحصول علىٰ النتائج التي تريدها في بعض أبعاد السياسة العالمية. غير أن صفة تعدد الأقطاب مضلّلة لأنّها توحي ضمناً بوجود عدة بلدان متساوية القوَّة تقريباً.

وبدلاً من ذلك، فإن القوَّة اليوم موزّعة بين البلدان في نمط يشبه لعبة شطرنج معقَّدة ذات ثلاثة أبعاد[125]. فعلىٰ رأس الرقعة القوَّة العسكرية التي هي أحادية القطب إلىٰ حد كبير. وكما رأينا، فإن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك أسلحة نووية عابرة للقارات، وكذلك قوات جوية وبحرية وبرّية كبيرة تستخدم أحدث الأسلحة، وهي قادرة علىٰ الانتشار علىٰ صعيد عالمي في أي مكان. ولكن القوَّة الاقتصادية في وسط الرقعة متعددة الأقطاب، تمثّل فيها الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان ثلثي إنتاج العالم، ومن المحتمل أن يؤدي نمو الصين المثير السريع إلىٰ جعلها من اللاعبين الكبار في وقت مبكر من هذا القرن. وكما رأينا علىٰ هذه الرقعة الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة ليست هي المهيمنة، وكثيراً ما يتعيّن عليها أن تساوم أوروبا كَنِدٍّ مساوٍ لها. وقد أدَّى ذلك إلىٰ جعل بعض المراقبين يصفون هذا العالم كهجين مركّب من عالم أحادي القطب وعالم متعدّد الأقطاب[126]. ولكن الوضع معقّد أكثر حتى من

(125) كان صديقي ستانلي هوفمان هو الذي عرّفني للمرة الأولى علىٰ الصورة المجازية لرقاع الشطرنج متعددة الأبعاد (ولو أنها لم تكن ثلاثية الأبعاد). انظر كتابه؛ **أوّلية أم نظام عالمي** (نيويورك: ماكغرو ـ هيل، 1978)، ص119.

(126) صاموئيل هانتنغتون، «الولايات المتحدة ـ اضمحلال أم تجدّد؟».

ذلك، بحيث يصعب وصفه باستخدام المصطلحات التقليدية عن توازن القوى بين الدول. وأما قاع رقعة الشطرنج فإنه مجال العلاقات عابرة القومية التي تتخطَّى الحدود خارجة عن سيطرة الحكومات. وهو مجال يشمل العناصر الفاعلة من غير الدول، وهي عناصر شتّى مختلفة كالفرق بين الصيارفة الذين يحوّلون عن طريق البريد الإليكتروني مبالغ أكبر من معظم الميزانيات الوطنية من جهة، وبين إرهابيين يشنّون هجمات ومفسدين يعبثون بعمليّات الإنترنيت من جهة أُخرى. وعلىٰ هذا القاع من الرقعة فإن القوَّة مشتّتة علىٰ نطاق واسع، فلا يبقى هناك معنى للحديث عن أحادية القطب أو تعدّد الأقطاب أو الهيمنة. فأولئك الذين يوصون باتباع سياسة خارجية أمريكية مهيمنة قائمة علىٰ مثل هذه الأوصاف التقليديَّة للقوّة إنما يعتمدون علىٰ تحليل غير مناسب إلىٰ حد مخيف. فعندما تنهمكُ بلعبة ذات ثلاثة أبعاد، فإنك ستخسر إذا ركّزتَ علىٰ رقعة العلاقات العسكرية بين الدول فقط، وعجزت عن ملاحظة الأماكن الأُخرى من الرقعة والعلاقات العمودية في ما بينها.

ونظراً لميزة أمريكا القيادية المتفوقة في ثورة المعلومات واستثمارها الماضي في مصادر القوَّة التقليدية، فإن الأخبار الجيدة للأمريكيين هي أن من المحتمل أن تظل الولايات المتحدة هي البلد الأقوى الوحيد حتى شوط كبير من هذا القرن. ورغم أن من الممكن تكوين ائتلافات محتملة لإيقاف القوَّة الأمريكيَّة، كما رأينا آنفاً، فليس من المحتمل أن تصبح تحالفات صلبة حازمة إلاَّ إذا استخدمت الولايات المتحدة قوّتها الصلبة بطريقة ثقيلة الوطأة أحادية الجانب تقوِّض قوّتها الناعمة الطرية. وكما كَتَبَ جوزيف جيف: «علىٰ عكس القرون الماضية، عندما كانت الحرب هي الحَكَمَ الأعظم، فإن أكثر أنواع القوَّة إثارة للاهتمام اليوم لا تأتي من فوهة البندقية. . . . إن هناك اليوم ربحاً أكبر بكثير في «جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت»، وهذا أمر له صلة بالجاذبية الثقافية، والعقيدة وجدول الأعمال الذي يضع ويعرض جوائز كبيرة للتعاون، كاتساع السوق الأمريكيَّة وتقدّمها وتعقيدها. فعلىٰ مائدة القمار هذه، لا تستطيع الصين،

وروسيا، واليابان، وحتى الأوروبيون الغربيون، مضاهاة كومة الأقراص التي يكدسها أمامه اللاعب الأمريكي»[127]. وتستطيع الولايات المتحدة أن تبعثر وتهدر هذه القوَّة الناعمة الطرية بنزعة أحادية منفردة ثقيلة الوطأة. وكما حذّر ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسة في وزارة الخارجية في إدارة جورج ووكر بوش، فإن أية محاولة للسيطرة «سينقصها الدعم المحلي وستثير مقاومة دولية تؤدي بدورها إلىٰ جعل كلفة الهيمنة أضخم وفوائدها أصغر»[128]. وسوف يعتمد الكثير علىٰ تطور الرأي العام الأمريكي، وعلىٰ مواقف الكونغرس، وسياسات الإدارة. وهذا الجزء من الجواب هو في أيدٍ أمريكيَّة إلىٰ حد كبير.

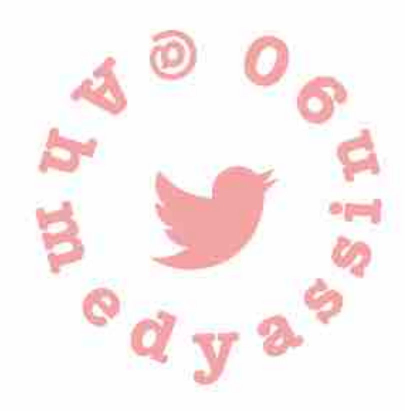
وأما الأخبار السيئة للأمريكيين في هذا التوزيع الأعقد للقوّة في القرن الحادي والعشرين فهي أن هناك أشياء أكثر فأكثر خارج سيطرة حتى أقوى الدول. ولقد كان علىٰ 11 أيلول/ سبتمبر أن يوجه نداء استيقاظ. فعلىٰ الرغم من جودة أداء الولايات المتحدة علىٰ صعيد الإجراءات التقليديَّة، فإن هناك أحداثاً جارية تتزايد باستمرار مما لا تستطيع تلك الإجراءات الإمساك به. فتحْتَ تأثير ثورة المعلومات والعولمة، تتغيّر السياسة الدولية بطريقة تعني أن الأمريكيين لا يستطيعون تحقيق جميع أهدافهم الدولية بالتصرّف من جانب واحد منفردين. فالولايات المتحدة تنقصها الشروط المسبقة دولياً ومحلياً لحل صراعات هي من الشؤون الداخلية للمجتمعات الأُخرى، ولفرض رقابة وسيطرة علىٰ عمليَّات وصفقات عابرة للقومية تهدّد الأمريكيين في بلادهم. إن علَينا أن نحشد ائتلافات دولية لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة. وسوف يتعين علينا أن نتعلّم كيف نتشارك، وكذلك كيف نقود، بطريقة أفضل. وكما كتب

---

(127) جوزيف جوف، «أمريكا التي لا مهرب منها» **مجلة [الأحد] للنيويورك تايمز**، عدد 8 حزيران/ يونيو، 1997، ص38.

(128) ينقل عنه ر. و. آبل الأصغر في مقالته، «عندما يَمُدُّ القرن الأمريكي مضماره»، **النيويورك تايمز**، عدد 1 كانون الثاني/ يناير، ص3.

مراقب بريطاني: «إن مفارقة القوة الأمريكيَّة عند نهاية هذه الألفية هي أنّها أعظم من أن تهدّدها أية دولة أُخرى، ومع ذلك فإنّها ليست عظيمة بما يكفي لحل مشاكل مثل الإِرهاب العالمي وانتشار الأسلحة النووية. فهي بحاجة إلىٰ مساعدةٍ من الدول الأُخرى واحترام من هذه الدول كذلك»[129]. وسنقع في المتاعب إن لم نتفهم ذلك. ولأسباب سنراها في الفصلين التاليين، فإن ذلك الجزء من الجواب سيكون في أيدي الآخرين علىٰ نحو متزايد.



(129) سباستيان مالابي، «أضحوكة في أعين العالم»، **الواشنطن بوست**، عدد 31 كانون الثاني/ يناير 1999، القسم B، ص5.

2

ثورة المعلومات

في سنة 1997 فازت جودي وليامز، وهي من النشطاء العاملين علىٰ مستوى القواعد الشعبية الدُنيا، والمقيمة آنذاك في فيرمونت، بجائزة نوبل لمساعدتها علىٰ تكوين معاهدة تحظّر استخدام الألغام البرّيّة ضد الأشخاص، رغم معارضة البنتاغون، أقوى بيروقراطية في أقوى بلد في العالم. وقد نظمت حملتها إلىٰ حد كبير علىٰ الإنترنيت. وفي سنة 1999 اجتمع ألف وخمسمئة شخص ومجموعة في سياتل، وعرقلوا بشغبهم اجتماعاً هاماً لمنظمة التجارة العالمية. ومرّة أُخرى تم تخطيط الجزء الأكبر من حملتهم علىٰ الإنترنيت. وفي السنة التالية دشن مخرّب شاب من الفلبين فيروساً انتشر حول العالم، مسبّباً خسائر لعلها تراوح من أربعة مليارات إلىٰ خمسة عشر ملياراً من الدولارات في الولايات المتحدة وحدها. وسرق مخرّبون مجهولون معلومات من البنتاغون، ووكالة الفضاء الوطنية الأمريكيّة، وشركات كبرى مثل مايكروسوفت. وكشفت الحملات المشدّدة علىٰ أجهزة الكومبيوتر المصادرة من الإرهابيين عن وجود شبكات معقّدة من الاتصالات. ومن جهة أُخرى فإن الشبان الإيرانيين والصينيين يستخدمون الإنترنيت سراً كي يتصلوا مع مواقع الشبكات الغربية

ليناقشوا الديمقراطية. إن هناك ثورة من المعلومات تحدث تغييرات دراميّة مفاجئة في السياسة الخارجية الأمريكيَّة وتجعل إدارتها أصعب من ذي قبل على المسؤولين. وفي الوقت نفسه، فإن الثورة في المعلومات ـ من خلال تعزيز الديمقراطية ونزع الصفة المركزية ـ آخذة في تكوين ظروف منسجمة مع القِيَم الأمريكيَّة وتخدم مصالحنا على المدى الطويل، هذا إذا تعلّمنا كيف نستفيد منها.

قبل أربعة قرون، كتب رجل الدولة والفيلسوف الإنكليزي فرانسيس بيكون أن المعلومات قوة. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، هناك عدد أكبر بكثير من السكّان ضمن البلدان وفي ما بينها قادرون على النفاذ والوصول إلى القوَّة. ولقد كانت الحكومات قلقة دائماً من تدفّق المعلومات وقلقة بشأن السيطرة عليها، والفترة الحالية ليست هي الأولى المتأثّرة تأثُّراً شديداً بالتغييرات في تكنولوجية المعلومات. فاختراع غوتنبيرغ لحروف المطبعة المنفصلة المتنقلة، التي سمحت بطبع الإنجيل وإيصاله إلى فئات كبيرة من سكان أوروبا، كثيراً ما ينسب إليه الفضل في لعب دور كبير عند بداية حركة الإصلاح الديني. أما الثورة الأمريكيَّة فقد تم التمهيد لها بنشر كتيبات ومجموعات من المراسلات. وفي عالم الرقابة الصارمة التشدّد في فرنسا القرن الثامن عشر، فقد راحت الأخبار تنتقل وتتداول عبر طُرق وأساليب متعددة خارج القانون ـ بالنقل الشفوي، والمخطوطات اليدوية، والطباعة ـ مما ساعد على إرساء أُسس الثورة الفرنسية. وكما جادل روبرت دارنتون، المؤرخ من جامعة برينستون، فإن «كل عصر هو عصر معلومات، بطريقته الخاصة به»[1]. ولكن حتى بيكون لم يكن يستطيع أن يتصوّر ثورة المعلومات في عصرنا الراهن.

إن ثورة المعلومات الحالية تقوم على قفزات التقدّم التكنولوجي في

(1) روبرت دارنتون، «مجتمع معلومات مبكر» (الخطاب الرئاسي)، مجلة **أمريكان هستوريكال ريفيو**، شباط/ فبراير 2000، ص1.

أجهزة الكومبيوتر، والاتصالات، والبرمجيات، التي أدَّت بدورها إلىٰ انخفاضات كبيرة ومفاجئة في كلفة معالجة المعلومات ونقلها. ذلك أن ثمن الكومبيوتر الجديد راح يتناقص بمقدار الخمس في كل سنة منذ سنة 1954. وارتفعت تكنولوجيات المعلومات من 7 بالمئة إلىٰ نحو 50 بالمئة من الاستثمار الجديد في الولايات المتحدة. كما أن القوَّة الكومبيوترية راحت تتضاعف مرة كل ثمانية عشر شهراً طيلة السنوات الثلاثين الماضية، بل أسرع من ذلك في الآونة الأخيرة. وهي الآن تكلّف أقل من 1 بالمئة من كلفتها في أوائل سبعينيّات القرن العشرين. ولو أن أسعار السيارات انخفضت بالسرعة نفسها التي انخفضت فيها أسعار المواد شبه الموصلة لكان سعر السيارة اليوم قد وصل إلىٰ خمسة دولارات.

أما حركة المرور علىٰ الإنترنيت فقد ظلّت تتضاعف مرة كل مئة يوم علىٰ مدى السنوات القليلة الماضية. ففي سنة 1993 كان هناك نحو خمسين موقعاً علىٰ الشبكة في العالم؛ وبحلول نهاية عقد التسعينيّات زاد العدد علىٰ خمسة ملايين[2]. كما أن عرض حزمات الاتصال آخذ في التوسّع بسرعة، بينما تستمر تكاليف الاتصال بالانخفاض بصورة أسرع حتى من القوَّة الكومبيوترية. فحتى سنة 1980، كانت المكالمات الهاتفية علىٰ الأسلاك النحاسية تنقل صفحة واحدة فقط من المعلومات في كل ثانية؛ أما اليوم فإن شريحة رقيقة من الألياف البصرية تستطيع أن تنقل تسعين ألف مجلد في الثانية[3]. وحسب أسعار

---

(2) دوغلاس ماكغري، «أرخبيل السيليكون»، فصليّة **دايدالوس**، ربيع سنة 1999، ص147 ـ 176.

(3) جيريمي غرينوود، الثورة الصناعية الثالثة: **التكنولوجيا، والإنتاجية، وتفاوت المداخيل** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: AEI Press، 1997، ص20 ـ 23)؛ «التجارة الإليكترونية تغذي نموّ الولايات المتحدة»، الفايننشال تايمز (لندن)، 16 إبريل/ نيسان، 1998، ص5؛ وقد قام غوردون مور، المؤسّس المشارك لإنتيل Intel بصياغة قانونه الذي صار مشهوراً الآن باسم قانون مور عن قوة معالجة الوحدات المتناهية الصغر، والكلفة =

دولارات سنة 1990، فإن كلفة نداء هاتفي عبر الأطلسي لمدة ثلاث دقائق قد انخفضت من 250 دولاراً في سنة 1930 إلىٰ أقل بكثير من دولار واحد عند نهاية القرن العشرين[4]. وفي سنة 1980 كان تخزين الجيغابايت يحتل فراغاً يعادل مساحة غرفة؛ أما الآن، فيمكن وضعه علىٰ جهاز يعادل حجم بطاقة مصرفية تضعها في جيبك[5].

إن الميزة الهامّة لثورة المعلومات ليست هي **سرعة** الاتصالات بين الأثرياء والأقوياء ـ فعلىٰ مدى أكثر من 130 سنة كان الاتصال الفوري الفعلي ممكناً بين أوروبا وأمريكا الشمالية. بل إن التغيّر الحسّاس الأهمية هو الانخفاض الهائل في **كلفة** نقل المعلومات. فمن الناحية العمليَّة، صارت تكاليف النقل الفعلية ضئيلة إلىٰ درجة أنّها لا تستحق الذكر؛ ومن هنا فإن كمية المعلومات التي يمكن نقلها علىٰ صعيد العالم كله صارت من الناحية الفعلية

= في سنة 1965 ـ كما تلاحظ مقالة إنتيل علىٰ موقعها علىٰ الشبكة عن ملاحظات قانون مور. «لقد انخفض السعر الوسطي لجهاز الترانزستور إلىٰ سدس حجمه بسبب تطوير جهاز معالجة الوحدات المتناهية الصغر. وهذا شيء لا سابقة له في تاريخ العالم؛ فليست هناك مادة تناقص سعرها إلىٰ هذا الحدّ، وبمثل هذه السرعة»

(http://developer.intel.com/solutions/archive/issue2/focus.htm#OVER)

وزارة التجارة الأمريكيَّة، **الاقتصاد الرقمي الآخذ في البروز**، الفصل الأول، «الثورة الرقمية»

(www.doc.gov/ecommerce/danc1.htm)

ك. ج. كوفمان وآندرو أودليزكو، «حجم الإنترنيت ونموّها»، الإثنين الأول: سجل بير المنقح علىٰ الإنترنيت

www.firstmonday.dk/issues/issue3-10/coffman/index.html).

(4) ريتشارد آدامز، «الولايات المتحدة: النموذج الاقتصادي المسيطر»، **المسح السنوي للفاينانشال تايمز: الأسواق سنة 2000**، 11 كانون الثاني/ يناير، سنة 2000، ص26.

(5) بيپانوريس، **الهوة الرقمية: العمل المدني، وفقر المعلومات والإنترنيت علىٰ صعيد العالم كله** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 2001)، ص8.

غير محدودة. والنتيجة هي انفجار في المعلومات تشكِّل الوثائق جزءاً ضئيلاً منه. وحسب أحد التقديرات هناك 1,5 مليار جيغابايت من المعلومات الرقمية المخزونة مغناطيسياً (أي 250 ميغابايت لكل واحد من سكان العالم)، وتتضاعف عمليّات شحن هذه المعلومات مرةً كل سنة. وعند مطلع القرن الحادي والعشرين كان هناك 610 مليارات رسالة إليكترونية و2,1 ملياري صفحة ساكنة على الشبكة العالمية (World Wide Web) وينمو عدد الصفحات بمعدل 100 بالمئة سنوياً[6]. وهذا التغيّر الصاعق المفاجئ في التكنولوجيا المترابطة من اتصالات الكومبيوتر، الذي يدعى أحياناً الثورة الصناعية الثالثة، آخذٌ في طبيعة الحكومات والسيادة، وزيادة دور العناصر الفاعلة من غير الدول، وتعزيز أهمية القوّة الناعمة الطرية في السياسة الخارجية[7].

دروس من الماضي

يمكننا الحصول على فكرة عما نحن متجهون إليه، إذا ألقينا نظرة على الماضي. ففي الثورة الصناعية الأولى، نحو مطلع القرن التاسع عشر، كان لتطبيق البخار على الطواحين ووسائط النقل تأثير قوي على الاقتصاد، والمجتمع، والحكومة. فقد تحوّلت أنماط الإنتاج، والعمل، وظروف المعيشة، والطبقات الاجتماعية، والسلطة السياسية. ونشأت التربية العامّة لتلبية

---

(6) هال ڤاريان، «ما هي كمية المعلومات الموجودة؟»
(http://www.sims.berkeley.edu/how-much-info/summary.html).

(7) انظر مثلاً پيتر دْرَاكَر، «ثورة المعلومات المقبلة»، مجلة **فوربْس**، عدد 24 آب/أغسطس، 1998، ص46 ـ 58؛ وكذلك آلڤين توفلر وهايدي توفلر: **سياسة الموجة الثالثة** (مدينة كانساس، ميسوري: آندروز ومكميل، 1995)؛ ودون تابسكوت، الاقتصاد الرقمي: **الوعد والخطر في عصر المخابرات المختزنة في الشبكات** (نيويورك: مكغرو ـ هيل، 1996؛ وكذلك ريتشارد روزكرانس، **صعود الدولة الافتراضية** (نيويورك: بيسِكْ بوكس، 1999).

الحاجة إلىٰ عمال متعلمين مدرّبين للعمل في مصانع متزايدة التعقيد وفيها إمكانيات خطرة. وتم إيجاد قوى الشرطة، كما في لندن، للتعامل مع تضخّم الحواضر في المدن. وقدّمت معونات مالية لإقامة البُنى التحتية اللازمة، كالقنوات وسكك الحديد[8].

أما الثورة الصناعية، في نحو مطلع القرن العشرين، فقد أدخلت الكهرباء، والمواد التركيبيَّة، وماكينة الاحتراق الداخلي، فأحدثت تغييرات اقتصادية واجتماعية مماثلة. وتحوّلت الولايات المتحدة من أمّة يغلب عليها الطابع الزراعي إلىٰ أمّة صناعية حضريّة مدينيّة بالدرجة الأولى. ففي تسعينيّات القرن التاسع عشر كان معظم الأمريكيين ما يزالون يشتغلون في المزارع أو كخدم. وبعد ذلك ببضعة عقود، كانت غالبيتهم تسكن في المدن وتشتغل في المصانع[9]. فتغيّرت الطبقات الاجتماعية والانقسامات السياسية عندما اكتسب العمل في المدن، ونقابات العمّال، مزيداً من الأهمية. ومرة أُخرى، تغيّر دور الحكومة، بعد بعض التأخيرات. وأدخلت الحركة التقدمية، التي ضمّت أعضاء من الحزبين، تشريعاً مضاداً لسيطرة الاحتكارات؛ وتمّ تطبيق تعليمات لحماية المستهلك في وقت مبكر علىٰ يد الجهاز السابق لإدارة الأغذية والأدوية واتخذ مجلس احتياطي النقد الاتحادي خطوات لتحقيق استقرار الاقتصاد[10].

---

(8) دايڤيد س. لاندز، **بروميثيوس الطليق: التغيّر التكنولوجي والتنمية الصناعية في أوروبا الغربية من سنة 1750 حتى الآن** (كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج، 1969)، الفصلان الثاني والثالث؛ دايڤيد طومسون، **إنكلترا في القرن التاسع عشر، 1815 ـ 1914** (نيويورك: ڤايكنغ پنغوين، 1978 [1950])، ص63 ـ 68؛ ألفريد شاندلر الأصغر، **اليد المرئية: الثورة الإدارية في التجارة الأمريكيَّة** (كمبريدج، ماساشوسيتس: بيلكناپ، 1977)، ص90 ـ 91.

(9) زين ل. ميللر، **تمدين أمريكا الحديثة: تاريخ مختصر**، الطبعة الثانية (سان دييغو: هاركورت پريس جوفانوڤيتش، 1987)، وهذا الموضوع وارد في أماكن كثيرة من هذا الكتاب المذكور أعلاه.

(10) ستيوارت، و. بروتشي، **نمو الاقتصاد الأمريكي الحديث** (نيويورك: دود =

ونهضت الولايات المتحدة إلىٰ مكانة دولة عظمى في السياسة الدولية. ويتوقع البعض أن تحدث الثورة الصناعية الثالثة تغييرات مماثلة في الاقتصاد والمجتمع، والحكومة، والسياسة العالمية[11].

إن هذه القياسات التاريخية تساعدنا علىٰ فهم بعض القوى التي ستشكّل السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين. لقد تغيّرت الاقتصادات وشبكات المعلومات بسرعة أكثر من سرعة تغيّر الحكومات. وقد تنامت أحجامها بأسرع من تنامي السيادة والسلطة. «إذا كانت هناك مشكلة اجتماعية داهمة في المجتمع ما بعد الصناعي - ولا سيما في إدارة التحويل والانتقال - فهي إدارة الحجم»[12]. وبعبارة أبسط فإن التكنولوجيا الجديدة تحول كتل بناء السياسة العالمية، وسوف يتعيّن علىٰ سياستنا أن تتكيّف لذلك بطريقة مناسبة. فإذا ركّزنا علىٰ القوّة الصلبة للدول الأمم فقط، فسوف تفوتنا الحقيقة الجديدة، ونفشل في إحراز تقدّم لمصالحنا ومُثُلِنا وقِيَمنا.

= ميد، 1975)؛ توماس ماكرو، **المتنبئون بالقيود: شارلس فرانسيس آدامز، ولويس د. براندِيز، وجيمس م. لانديس، وألفريد ي. كاهن** (كمبريدج، ماساشوسيتس: بيلكناپ، 1984)، الفصول الخمسة الأولى.

(11) وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون المرء حذراً في القياسات التشبيهية الكبرى. فالثورة، المعرّفة بأنّها انفصال في القوّة، كثيراً ما يصعب تمييزها إلاّ بالعودة إلىٰ التفكير فيها بعد مدة من حدوثها. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن المؤرخين يختلفون في تحديد تواريخ الثورات الصناعية المبكرة الأولى والمدى الزمني الذي استغرقته. فاصطلاح «الثورة الصناعية» لم يتم تعريفه حتى سنة 1886، أي بعد قرن من بدئها. وعلىٰ الرغم من وجود حالات تقطع في التقدم التكنولوجي، حيث تبوأت القيادةَ قطاعاتٌ مختلفةٌ في كل فترة، فقد كان من الصعب إيجاد تحديد دقيق زمنياً لموجات أو دورات طويلة من النمو الاقتصادي. انظر دانييل بيل، **مجيء مجتمع ما بَعْدَ التصنيع: مغامرة في التنبؤ الاجتماعي** (نيويورك: بيسك بوكس، 1999 [1973])، ص5. وكذلك ناثان روزنبرغ: **استطلاع الصندوق الأسود: التكنولوجيا، والاقتصاد، والتاريخ** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 1994)، الفصل الرابع.

(12) بيل، **مجيء مجتمع ما بعد التصنيع**، ص94، 97.

المركزية أم الانتشار؟

قبل ستة عقود مضت تنبأ عالم الاجتماع البارز وليام أوغبيرن بأن التكنولوجيا الجديدة سوف تؤدي إِلىٰ مركزية سياسية أكبر وإِلىٰ تقوية الدول في القرن العشرين. ففي سنة 1937 جادل أوغبيرن بأن «حكومة الولايات المتحدة ربما تميل إِلىٰ تشديد النزعة المركزية بسبب الطائرة، والحافلة، والشاحنة، وماكينة الديزل، والمذياع، والهاتف، والاستخدامات المختلفة للجهازين السلكي واللاسلكي. والمخترعات نفسها تعمل في التأثير علىٰ الصناعات وتنتشر عبر حدود الدول والولايات. . . . فنزعة الحكومة نحو المركزية تبدو منتشرةً في جميع أنحاء العالم، حيثما تواجدت وسائط المواصلات الحديثة»[13]. وعلىٰ وجه العموم فقد كان أوغبيرن محقاً بشأن القرن العشرين، ولكن من المحتمل أن ينقلب هذا التوجّه إِلىٰ العكس في القرن الحادي والعشرين.

إن الأسئلة عن الدرجات المناسبة من مركزية الحكومة ليست جديدة. فكما أشار الاقتصادي شارلي كندلبيرغر، فإن مسألة «الكيفية التي سيتغيّر بها الخط، في اتجاه المركز أو بعيداً عنه ربما تظل غير محلولة فترات طويلة، وهي فترات ستكون مشحونة بالتوتر»[14]. فإذا كانت الدولة ـ الأمة قد أصبحت أصغر من أن تطيق التعامل مع المشاكل الكبرى في الحياة، وأكبر من أن تنهمك في المشاكل الصغرى»[15]، فقد لا نجد مركزية أو لا مركزية، بل انتشار مشتت

---

(13) وليام فيلدينغ أوغبورن، «تأثير المخترعات علىٰ المؤسَّسات الاجتماعية الأمريكيَّة في المستقبل»، **ذي أمريكان جورنال أوف سوشيولوجي**، عدد تشرين الثاني/ نوفمبر 1937، ص370.

(14) تشارلس كيندلبيرغر، **المركزية ضد التعددية** (كوپنهاغن: مطبعة مدرسة كوپنهاغن التجارية، 1996)، ص13. وانظر أيضاً غاري ماركس وليزبيت هوغ، «الحالة الفضلى والسلطة: نقد للنظرية الكلاسيكية المُحْدَثَة»، **جورنال أوف كومون ماركيت ستديز**، عدد كانون الأول/ ديسمبر 2000، ص795 ـ 816.

(15) بيل، **مجيء مجتمع ما بعد التصنيع**، ص94.

لأنشطة إدارة الحكم في اتجاهات كثيرة في الوقت نفسه. ويوضح الجدول التالي إمكانية انتشار للأنشطة بعيداً عن الحكومات المركزية، عمودياً إلىٰ مستويات أُخرى من الحكم، وأفقياً نحو عناصر السوق وعناصر فاعلة خاصة لا علاقة لها بالسوق، أي ما يسمى القطاع الثالث. فقد نمت المؤسَّسات غير الهادفة إلىٰ الربح نمواً سريعاً في الولايات المتحدة حتى صارت تمثّل 7 بالمئة من الوظائف المدفوعة الأجر (أكثر من الموظفين الاتحاديين وموظفي الولايات الحكوميين)، كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتواجد مقراتها في الولايات المتحدة قد توسعت إلىٰ عشرة أضعاف ما كانت عليه في ما بين سنة 1970 ومطلع التسعينيّات من القرن العشرين[16]. وإذا كان القرن العشرون قد شهد سيادة القوى الجاذبة إلىٰ المراكز كما تنبأ أوغبيرن، فقد يشهد القرن الحادي والعشرون دوراً أكبر للقوى النابذة الطاردة عن المركز.

كان أوج المركزية في القرن العشرين الدولة الشمولية التي أكملها جوزيف ستالين في الاتحاد السوڤياتي[17]. فكانت متطابقة بشكل مناسب مع المجتمع الصناعي ـ بل كان المجتمع الصناعي هو الذي جعلها ممكنة ـ، ثم تقوضت أُسسها في آخر الأمر علىٰ يد ثورة المعلومات. وكان نموذج ستالين الاقتصادي قائماً علىٰ التخطيط المركزي، الذي جعل الكمية، لا الأرباح، هي المعيار الرئيسي لنجاح أي مدير. فكان المخططون، لا الأسواق، هم الذين يضعون

---

(16) ليستر سالامون، «صعود القطاع غير الهادف للربح: ثورة ترابطية عالمية» مجلة **فورين آفيرز**، عدد تموز/ يوليو 1994، ص109 ـ 122؛ وجسّيكات. ماثيوز، «انتقال القوّة»، **فورين آفيرز**، عدد كانون لثاني/ يناير 1997، ص50 ـ 66؛ وكذلك كتاب **القوّة الثالثة**، من تحرير آن فلوريني (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مِنْحَةُ كارنيجي، 2000)؛ **تقويم عدم استهداف الربح لسنتي 1996 ـ 1997** (سان فرانسيسكو: جوزيه باس، 1996)، ص29.

(17) كارل ف. فريدريك وزبغنيو بريجنسكي، **الدكتاتورية الشمولية والتسلّط الفردي**، الطبعة الثانية (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة جامعة هارڤارد، 1965).

الأسعار. أما المستهلكون فلم يلعبوا دوراً يُذكر كزبائن. وقد نجح الاقتصاد الستاليني في استيعاب التكنولوجيا غير المعقّدة نسبياً، وفي إنتاج السلع الأساسية كالفولاذ والكهرباء علىٰ نطاق واسع وكثيف، وكان فعالاً في استخراج رأسمال من القطاع الزراعي في ثلاثينيّات القرن العشرين، واستخدامه لبناء صناعة ثقيلة. كما كان فعّالاً في إعادة الإعمار بعد الحرب، عندما كانت العمالة متوفرة بكثرة. غير أن قوّة الاندفاع نفدت لدى هذا النموذج الستاليني من التخطيط المركزي[18].

الجدول 2 ـ 1: انتشار إدارة الحكم في القرن الحادي والعشرين

	القطاع الثالث	القطاع العام	القطاع الخاص
العابرة للوطنية	المنظمات غير الحكومية (مثل أوكسفام، والسلام الأخضر)	المنظمات الدولية الحكومية (مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية)	الشركات العابرة للقومية مثل IBM وشل
الوطنية	المؤسسات الوطنية غير الهادفة للربح (مثل الصليب الأحمر الأمريكي)	↖ ↑ ↗ الحكومة المركزية في القرن العشرين ↙ ↓ ↘	الشركات الوطنية (مثل الخطوط الجوية الأمريكية)
شبه الوطنية	المجموعات المحلية	الحكومة المحلية	الأعمال التجارية المحلية

وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإن المخطّطين المركزيين كانت تنقصهم المرونة اللازمة لمواكبة الإيقاع المتسارع للتغيّر التكنولوجي في الاقتصاد العالمي القائم بشكل متزايد علىٰ المعلومات؛ فلم يتواءموا مع الثورة الصناعية الثالثة. وكما

(18) مارشال إ. غولدمان، **تحدي غورباشوف: الإصلاح الاقتصادي في عصر التكنولوجيا العليا** (نيويورك: و. و. نورتون، 1987)، الفصل الثاني.

قال مارشال غولدمان، المتخصّص بشؤون روسيا، ذات مرة: «في آخر الأمر، أصبح نموذج النمو الستاليني قيداً بدلاً من أن يكون مسهلاً»[19]. وعندما صارت أجهزة الكومبيوتر والرقائق المجهرية أجزاء منغرسة في تركيب المنتجات وليس مجرد أدوات للإنتاج، قصرت دورة حياة هذه المنتجات، علىٰ نحو مفاجئ وسريع أحياناً. وعندئذ أخذت منتجات كثيرة تصبح عتيقة الطراز ومهملة بعد بضع سنوات فقط، بل وأقل من ذلك، حتى ولو كان نظام التخطيط الجامد قد يستغرق وقتاً أطول بكثير كي يستجيب، أو أنه يستمر في التوجه نحو أهداف عتيقة مهجورة. فكانت البيروقراطية الروسية أقل مرونة من الأسواق بكثير في الاستجابة للتغيّر السريع. وقد ظلّت كلمة **السوق** نفسها محرمة علىٰ مدى سنوات طويلة[20].

وكان إرث ستالين السياسي عقبة أُخرى في وجه الاتحاد السوڤياتي. فالمجتمع القائم علىٰ المعلومات كان يتطلب معلومات فيها مشاركة واسعة ولها تدفّق حرٌّ لِيَتِمّ حصادُ أقصى قدر من المكاسب. وقد أصبح الاتصال الأفقي بين أجهزة الكومبيوتر أهم من الاتصال العمودي من الأعلىٰ إلىٰ الأسفل. ولكن الاتصال الأفقي كان ينطوي علىٰ مخاطر سياسية لأن أجهزة الكومبيوتر يمكن أن تصبح معادلة للمطابع. وعلاوة علىٰ ذلك، كانت أجهزة الهاتف تضاعف هذه المخاطر بتقديم اتصال فوري بين الكومبيوترات. ولأسباب سياسية كان القادة السوڤيات يحجمون عن تبنّي الاستعمال الحرّ لأجهزة الكومبيوتر علىٰ نطاق واسع. وتوضح إحصائيتان بسيطتان الخسارةَ السوڤياتيةَ في اقتصاد المعلومات الآخذة في التوسّع في ثمانينيّات القرن العشرين. وبحلول منتصف ذلك العقد لم يكن في الاتحاد السوڤياتي سوى خمسين ألف كومبيوتر شخصي (بالمقارنة

---

(19) المصدر السابق نفسه، ص15.

(20) إيبل أغانبغيان، «الأداء الاقتصادي» في كتاب من تحريره عنوانه **البريسترويكا (إعادة الهيكلة) 1989** (نيويورك: سكريبنر، 1988)، ص101.

مع ثلاثين مليوناً في الولايات المتحدة) ولم تكن هناك أجهزة هاتف إلاً في 23 بالمئة من بيوت المدن و7 بالمئة من البيوت الريفية[21]. ورغم أن هذا الوضع جعل السيطرة السياسية أسهل، فقد كانت له آثار اقتصادية كارثية. ففي منتصف الثمانينيّات عجز الاتحاد السوفياتي عن إنتاج أجهزة الكومبيوتر علىٰ نطاق واسع. وعند نهاية ذلك العقد، اعترف المسؤولون السوفيات بأن تكنولوجيا كومبيوتراتهم كانت متأخّرة عن تكنولوجيا كومبيوترات الغرب. وإضافة إلىٰ ذلك، فإن نقص الحرية للمخربين والمجددين غير الرسميين الآخرين قد عرقل تطوير البرمجيات. وهكذا دفع الروس ثمناً باهظاً للسيطرة المركزية[22].

وسوف تجد حكومات من جميع الأنواع أن السيطرة تفلت منزلقة من بين أيديها أثناء القرن الحادي والعشرين مع انتشار تكنولوجيا المعلومات تدريجياً إلىٰ الغالبية الكبرى التي لا تملك أجهزة هاتف ولا كومبيوتر ولا كهرباء في هذا العالم. وحتى الحكومة الأمريكيَّة ستجد أن بعض الضرائب يصعب تحصيلها، وبعض التعليمات (الخاصة بالقمار أو الأدوية التي لا تُصرف إلاَّ بموجب وصفة طبية) يصعب تنفيذها. فهناك حكومات كثيرة اليوم تتحكّم في نفاذ مواطنيها إلىٰ الإنترنيت عن طريق السيطرة علىٰ مقدمي خدمة الإنترنيت. ومن الممكن أن يلتف بعض الأفراد البارعين حول تلك القيود، ولكن ذلك باهظ الكلفة. وليس من الضروري أن تكون السيطرة كاملة لكي تكون فعّالة لأغراض سياسية. ولكن مع تطور المجتمعات، فإنّها تواجه مأزق محاولة حماية سيطرة سيادتها علىٰ المعلومات. وعندما تصل إلىٰ مستويات من التنمية التي تجعل العاملين في مجال المعرفة فيها يريدون وصولاً حراً إلىٰ الإنترنيت، فإنها تتعرّض لخطر

---

(21) «الحياة في ما وراء الكرملين»، **النيويورك تايمز**، عدد 30 أيار/ مايو 1988، ص7 ـ 8.

(22) «السوفيات يدشنون حملة لمحو الأمية الكومبيوترية»، مجلة **ساينس**، عدد 10 كانون الثاني/ يناير، 1986، ص109 ـ 110؛ «الغلاسنوست (الانفتاح) التخلّف السوفياتي في مجال الكومبيوترات»، مجلة **ساينس**، عدد 26 آب/ أغسطس، 1988، ص1034.

فقدان أندر مورد للمنافسة في اقتصاد المعلومات. وهكذا فإن سنغافورة تتصارع اليوم مع مأزق إعادة تشكيل نظامها التعليمي لتشجيع الابتكار الفردي الخلاّق الذي يتطلّبه اقتصاد المعلومات، مع المحافظة في الوقت نفسه علىٰ الضوابط الاجتماعية القائمة علىٰ تدفّق المعلومات. وكما قال غوه شوك تونغ، رئيس وزراء سنغافورة: «إن علينا أن نعيد اختراع أنفسنا. وعلينا أن نتجاوز كوننا أكفاء ومنتجين من أجل أن نكوّن ونجتذب مشاريع جديدة»[23]. وعند طرح سؤال عن كيفية ضبط سنغافورة للإنترنيت بعد أن قامت مدارسها بتعليم جيل جديد كيفيةَ الالتفاف علىٰ الضوابط، أجاب لي كوان يو، أحد كبار الوزراء، أن ذلك لن تكون له أية أهمية في تلك المرحلة[24]. فالأنظمة المغلقة باهظة الكلفة، بينما يصبح الانفتاح مستحقاً لثمنه.

أما الصين فهي حالة أكثر تعقيداً من سنغافورة، بسبب حجمها ومستوى تطورها الاقتصادي الأقل. وقد كانت الحكومة الصينية تقليدياً تعطي المعلومات حسب الموقع البيروقراطي لمتلقيها ولا تشجّع تدفّق المعلومات بين الأفراد. وهذا وضع وصفه طوني سيش، المختص بدراسة شؤون الصين، بقوله: «في ظل مثل هذا النظام فإن الأساس الحقيقي لتبادل المعلومات هو الأسرار ووصول المتنفذين والمتميزين فقط إلىٰ المعلومات»[25]. وتحاول الحكومة الصينية الآن أن تكسب من المزايا الاقتصادية للإنترنيت بدون السماح لها بفتح مغاليق نظامهم من السيطرة السياسية. وهم يفعلون ذلك بالسماح لأربع شبكات فقط بالحصول علىٰ نفاذ دولي، وإغلاق المواقع علىٰ الشبكة، ومنع المواقع

---

(23) شيلا ماكنولتي، «تسليح أمة من أجل الاقتصاد الجديد»، الفاينانشال تايمز (لندن)، عدد 15 أيلول/ سبتمبر 2000، ص12.

(24) حديث للمؤلف مع لي كوان يو، في سنغافورة، كانون الثاني/ يناير 1999.

(25) طوني سايخ، «العولمة، وحسن الإدارة، والدولة المستبدة: الصين» في كتاب من تحرير كل من جوزيف س. ناي الأصغر وجون دوناهيو بعنوان: **حُسْنُ الإدارة في عالمٍ آخذٍ في التعولم** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة مؤسَّسة بروكينْغزْ)، ص222.

الصينية من استخدام أخبار المواقع على الشبكات خارج البلد. فالإنترنيت خاضعة للرقابة عن طريق مقدمي الخدمة والبوابات التي تستضيف لوحات النشرات.

وقد تنامى استخدام الإنترنيت في الصين على نحو سريع ومفاجئ من مليون شخص في سنة 1998 إلى نحو عشرين مليوناً بعد ذلك بسنتين. ومع ذلك فإن هؤلاء لا يمثّلون سوى 1,3 من السكّان، ومعظمهم من سكّان المدن الأغنياء، وليسوا من غالبية السكّان الريفيين. وبعض المواقع والمواضيع يتم قمعها بسرعة، ولكن الانتقادات العامّة للقادة الشيوعيين واحتكار حزبهم للسلطة شائعة، وكذلك قواعد البيانات عن الانقسام بين الأغنياء والفقراء في الصين[26]. والصحف السرّيّة المنشقّة ترسل إلى مئات الألوف من حسابات البريد الإلكتروني الصينية من أماكن آمنة خارج البلد. وقد ذكرت **النيويورك تايمز** مؤخراً أن تأثير «وسائط إعلام الظلّ آخذ في التنامي بمعدلات المتواليات الهندسية، جنباً إلى جنب مع الإنترنيت. فالمقالات حتى من الصحف المغمورة جداً سرعان ما تجد طريقها إلى المواقع على الشبكات وغرف الحديث و«الدردشة»[27]».

وبعض المقالات متشدّدة وشوفينية، وليست ليبرالية متحرّرة ولا ديمقراطية. وأثناء الأزمة التي أعقبت الاصطدام في الجو بين طائرة الاستطلاع الأمريكيّة والطائرة المقاتلة الصينية في ربيع سنة 2001، شدّدت حكومة الصين

---

(26) وانغ جيسي، «شبكة الإنترنيت في الصين: وهم خيالي جديد؟» فصليّة **نيو پيرسپيكتيف كوارترلي**، شتاء سنة 2000، ص22؛ وريتشارد ماكريغور، «غرف الدردشة على الإنترنيت»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، عدد 13 تشرين الثاني/ نوڤمبر 2000، صviii.

(27) إليزابيث روزنتال، «الصين تكافح للسيطرة على أجهزة الإعلام المنحرفة عن الحادة باطراد»، **النيويورك تايمز**، عدد 17 آذار/ مارس، 2001.

موقفها العلني بعد أن راقبت ردود الفعل الوطنية علىٰ الإنترنيت[28]. وليست الإنترنيت بالضرورة طريقاً سريعاً إلىٰ الديمقراطية الليبرالية. وتدرك القيادة الصينية أنها لا تستطيع ممارسة سيطرة كاملة علىٰ تدفّق المعلومات، ولا علىٰ وصول مواطنيها إلىٰ المواقع الأجنبية علىٰ الشبكة. وهدفها هو وضع تحذيرات حول القيود[29]. فالقادة الصينيون، بمعنىً ما، يراهنون علىٰ أن بإمكانهم الحصول علىٰ الإنترنيت علىٰ نحو انتقائي علىٰ هواهم بحيث يلتقطون الحلوى الاقتصادية ويتجنّبون دفع الثمن السياسي الذي يأتي مع الوجبة الكاملة. ولعلهم علىٰ حق في مراهنتهم علىٰ المدى القريب. أما المدى البعيد فيظل أمراً مشكوكاً فيه. وفي رأي المسؤول السنغافوري لي كوان يو، فإنّه «سيحدث علىٰ مدى السنوات الثلاثين أو الأربعين المقبلة زحف إلىٰ جميع المدن، وستصبح البلدات الصغيرة مدناً كبيرة، ولها كلها نفاذ يصل إلىٰ الإنترنيت وإلىٰ المعلومات. وليست هناك طريقة تجعلك قادراً علىٰ التحكّم بطبقة إدارية/ محترفة كبيرة دون أن تأخذ آراءها في الحسبان»[30].

ومن الآثار السياسية لازدياد تدفّق المعلومات عبر وسائط جديدة أثر واضح من الآن: لقد فقدت الحكومات بعض سيطرتها التقليدية علىٰ المعلومات عن علمائها أنفسهم. ففي سنة 2001، علىٰ سبيل المثال، فقدت الحكومة الهندية عدة وزراء وكادت تنهار بعد أن ظهرت تقارير عن الفساد علىٰ موقع أخبار علىٰ الإنترنيت. واتضح أن الفضائح التي كان يمكن احتواؤها ذات يوم في نيودلهي صارت السيطرة عليها مستحيلة. «لم يقتصر الأمر علىٰ قيام

(28) سوزان لورانس ودايڤيد مورفي، «كيف تبدأ حرباً باردة»، مجلة **فار إيسترن إيكونوميك ريڤيو**، عدد 12 نيسان/ أبريل، 2001، ص15.

(29) سايخ، «العولمة، وحسن الإدارة، والدولة المستبدة»، ص 223.

(30) مقابلة لي كوان يو مع جون ثورنهيل وشيلا ماكنولتي، **الفايننشال تايمز** (لندن)، عدد 11 نيسان/ أبريل، 2001، ص4.

الموقع Tehelka.com بكشف الفساد الباطن في العسكريين الهنود، بل لقد ساعد ذلك الموقع علىٰ تأجيج النزاع بالعمل كلوحة نشرات إخبارية للقرّاء والساسة كي يعبِّروا عن آرائهم»[31]. وفي الفلبين، فإن مئات الألوف من المحتجّين الذين عملوا بنجاح علىٰ إسقاط الرئيس جوزيف إسترادا «قد تمكّنوا من الدعوة إِلىٰ اجتماعات في وقت قصير بإرسال الرسائل عن طريق هواتفهم النقّالة»[32]. فالفساد يبقى مشكلة في بلدان كثيرة. ولكنه لم يعد شأناً محلياً فقط. فالمنظمات غير الحكومية الآن تنشر علىٰ الإنترنيت علناً مراتبَ البلدان في مدى انتشار الفساد فيها. والبلدان الساعية إِلىٰ التنمية تحتاج إِلىٰ رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والتنظيم المرافقين له. ورأس المال الأجنبي يطالب بالشفافية علىٰ نحو متزايد. والحكومات غير الشفّافة هي أقل مصداقية، ما دام الآخرون يرون أن المعلومات التي تقدمها متحيّزة وانتقائية. وعلاوة علىٰ ذلك، فمع تقدم التنمية الاقتصادية وتطور مجتمعات الطبقة الوسطى تصبح الإجراءات القمعية أبهظ كلفة، ليس في الداخل فحسب، بل وعلىٰ صعيد السمعة الدولية كذلك. ففي أواخر ثمانينيّات القرن العشرين، اكتشفت كل من تايوان وكوريا الجنوبية أن كبت المطالب المتزايدة بالديمقراطية سيكون باهظ الكلفة أكثر من اللازم علىٰ صيعد سمعتهما وقوتهما الناعمة الطرية.

وتختلف البلدان في مدى الدفع باتجاه نزع الصفة المركزية وسرعة هذا الدفع الناجم عن ثورة المعلومات. فبعض الدول أضعف من القطاع الخاص الموجود ضمنها، وبعضها الآخر ليس كذلك. فالجيوش الخاصّة من المرتزقة لعبت دوراً هاماً في سيراليون؛ واحتكارات المخدرات قوة كبرى في كولومبيا. وتملك الإكوادور وهايتي أجهزة بيرقراطية أضعف بكثير من أجهزة جنوب

---

(31) جون ثورنهيل، «نظام آسيا القديم يسقط في الشبكة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، عدد 17 آذار/ مارس 2001، ص7.

(32) المصدر السابق نفسه.

أفريقيا وسنغافورة. وحتى في العالم ما بعد الصناعي، فإن معظم البلدان الأوروبية لديها نموذج من حكوماتها المركزية الأقوى أكثر مما لدى الولايات المتحدة. فالنفقة الحكومية الإجمالية هي نحو نصف إجمالي الناتج القومي في أوروبا، بينما ظلّت هذه النفقة ثابتة عند نحو ثلث الاقتصاد في الولايات المتحدة واليابان، وهبطت في نيوزيلندا[33].

وهناك اتجاهان آخران لهما علاقة وثيقة بثورة المعلومات، ويعزّزان التكهن بأن هذا القرن سيشهد تحوّلاً في موقع الأنشطة الجماعية بعيداً عن الحكومات المركزيّة. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن العولمة قد سبقت ثورة المعلومات، ولكن ثورة المعلومات قد وسّعت العولمة كثيراً، فأتاحت فرصاً لعناصر فاعلة خاصة عابرة للقومية كالشركات والمؤسّسات غير الهادفة للربح، لإقامة مقاييس ووضع خطط استراتيجية تؤثّر بشدّة علىٰ السياسة العامة التي كانت ذات يوم مجال نشاط الحكومات المركزية. وبالمثل، فإن ثورة المعلومات قد وسّعت دور الأسواق. أما التوازن بين الدول والأسواق فقد تحوّل بعد سبعينيّات القرن العشرين بطريقة جعلت الدولة مصدراً واحداً للسلطة من بين عدة مصادر[34]. فحتّى في السويد وفرنسا، دون حاجة لذكر أوروبا الشرقية والبلدان ذات التقدّم الاقتصادي الأقل، أدّت عمليّات الخصخصة الهامّة إلىٰ توسيع قوى السوق في العقدين الماضيين. وكانت أسباب هذه النزعة إلىٰ أنْ سيطرة مفاهيم السوق تنطوي علىٰ ما هو أكثر من ثورة المعلومات. فهي تشمل فشل الاقتصادات المخطّطة في التكيّف مع ثورة المعلومات، كما تشمل

---

(33) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «الحضور الحكومي في الاقتصادات الوطنية»، الجدول 1، «إجمالي النفقات الحكومية العامة»

(www.oecd.org/puma/stats/window/index.htm#)

(34) سوزان سترينج، **تراجع الدولة** (كمبريدج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كمبريدج، 1996)، ص14.

التضخّم الذي تلا أزمة النفط في السبعينيّات، والنجاح المبكر لاقتصادات آسيا الشرقية، والتغيّر في الائتلافات السياسية والعقائدية الإيديولوجية (ثورة تاتشر ـ ريغان) داخل الديمقراطيات ذات الصحّة الجيدة. غير أن النتيجة الصافية كانت التعجيل بانتشار السلطة بعيداً عن الحكومات المركزية وباتجاه العناصر الفاعلة الخاصّة، وهذا بدوره يقدّم تحدياتٍ وفرصاً جديدة للسياسة الخارجية الأمريكيّة.

بينما تتقدّم الثورة

إننا لا نزال في مرحلة مبكرة من ثورة المعلومات الحالية، وتأثيراتها علىٰ الاقتصاد والسياسة متفاوتة. وكما كان الحال في البخار في أواخر القرن الثامن عشر، والكهرباء في أواخر القرن التاسع عشر، فإن نمو الإنتاجية قد تلكأ متأخراً بينما كان علىٰ المجتمع أن يتعلَّم كيف يستخدم التكنولوجيات الجديدة استخداماً كاملاً[35]. ذلك أن المؤسَّسات الاجتماعية تتغيّر علىٰ نحو أبطأ من التكنولوجيا. وعلىٰ سبيل المثال فإن المحرّك الكهربائي قد اختُرِعَ سنة 1881. ولكن لم يحدث إلاَّ بعد ذلك التاريخ بأربعة عقود تقريباً أن أخذ هنري فورد زمام الريادة في إعادة تنظيم المصانع لتحصل علىٰ الفائدة الكاملة من القوَّة الكهربائية. وتمثِّل أجهزة الكومبيوتر اليوم اثنين بالمئة من إجمالي حصص رأس المال الأمريكي، ولكن «أضف إليها كل الأجهزة المستخدمة لتجميع المعلومات، ومعالجتها، ونقلها، فيصبح الإجمالي ممثلاً لـ12 بالمئة من حصص رأس المال الأمريكي، أي ما يعادل بالضبط حصة سكك الحديد في

---

(35) دوغلاس نورث، **الهيكل والتغيير في التاريخ الاقتصادي** (نيويورك: و. و. نورتون)، ص163 ـ 164. وانظر أيضاً بول أ. دايڤيد، «فهم تطور التكنولوجيا الرقمية وطريق نمو الإنتاجية القابل للقياس: الحاضر والمستقبل في مرآة الماضي»، في كتاب من تحرير إِيريك برينجولفسون وبرايان كهين عنوانه: **فهم الاقتصاد الرقمي** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة معهد ميتشغان للتكنولوجيا، 2000)، ص50 ـ 92.

أوج تطورها في أواخر القرن التاسع عشر . . . . إن ثلاثة أرباع أجهزة الكومبيوتر كلها تُسْتَخْدَمُ في قطاع الخدمات كالتمويل والصحّة، حيث المحصول شيء يصعب قياسه جداً»[36]. وكما سنرى في الفصل الرابع، فإن ازدياد الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي لم يبرز إلاّ في وقت متأخر، عند منتصف تسعينيّات القرن العشرين[37].

إن دخول الاتصالات الجماعية والإذاعة قبل قرن مضى، والذي سهّلته الكهرباء التي كانت قد صارت رخيصة منذ وقت قصير آنذاك، يقدِّم بعض الدروس بشأن الآثار الاجتماعية والسياسية اليوم. لقد مهّدت الطريق لعصر الثقافة الشعبية الجماعية الواسعة[38]. وكانت آثار وسائل الاتّصال الجماعي والإذاعة، ولكن ليس الهاتف، تميل إلىٰ إعطاء نتائج مركزية سياسية. ورغم أن المعلومات راحت تنتشر علىٰ نطاق واسع، فإنّها كانت أكثر تأثّراً بالمركز، حتى في البلدان الديمقراطية، منها في عصر الصحافة المحلية. فاستخدام روزفلت للمذياع في الثلاثينيّات أحدث تغيّراً مفاجئاً وكبيراً في السياسة الأمريكيَّة. ولقد كانت هذه التأثيرات بارزة علىٰ نحو خاص في البلدان التي ارتبطت فيها بنشوء الحكومات الشمولية المتسلّطة التي استطاعت أن تقمع مصادر المعلومات المتنافسة. والحق أن بعض الدارسين يعتقدون أن الحكم الشمولي ما كان ليصير ممكناً بدون أجهزة الاتّصالات الجماعية الكثيفة التي رافقت الثورة الصناعية الثانية[39].

---

(36) «الإنتاجية: مفقودة في المجال السّيبري»، **الإيكونوميست**، عدد 13 أيلول/ سبتمبر، 1997، ص72.

(37) وزارة التجارة الأمريكيَّة، «الاقتصاد الرقمي سنة 2000»
(http://www.esa.doc.gov/de2000.pdf).

(38) دراكر، «ثورة المعلومات المقبلة».

(39) فردريك وبريجنسكي، **الدكتاتورية الشمولية والتسلّط الفردي**. ومن جهة أُخرى فإنه مع انتشار الأفلام، وعلب الكاسيت الصغيرة والفاكسات فإن التكنولوجيات اللاحقة من =

وفي منتصف القرن العشرين، كان الناس يخشون من أن أجهزة الكومبيوتر واتّصالات ثورة المعلومات المعاصرة سوف تكوِّن السيطرة الحكومية المركزية التي أبرزتها رؤية جورج أورويل علىٰ نحو مخيف في قصته المعنونة **1984**. فلقد بدا أن أجهزة الكومبيوتر الرئيسية الكبرى جاهزة لتعزيز التخطيط المركزي وتوسيع قدرات الاستطلاع والرقابة للقابعين علىٰ رأس هَرَمِ السيطرة. فتلفزيون الحكومة من شأنه أن يهيمن علىٰ الأخبار. وعن طريق قواعد البيانات المركزية، تستطيع أجهزة الكومبيوتر أن تجعل مهمّة الحكومة في التشخيص والتجسّس أسهل. وكانت سيطرة النزعة التجارية قد غيَّرت الثقافة المتحرِّرة والشيفرة الرمزية للإنترنيت[40]. ومع ذلك، فإن تكنولوجيا التشفير تتطوّر. وهناك برامج مثل غنوتيلا Gnutella وفرينيت Freenet تمكِّن مستعمليها من تبادل المعلومات الرقمية مع إبقاء هوياتهم مجهولة[41]. فهي تَعِدُ بمجال للأفراد أوسع مما كان المتشائمون الأوائل يتخيّلون. كما أن سيطرة الحكومات علىٰ الإنترنيت أصعب من سيطرتها علىٰ تكنولوجيا ثورة المعلومات الثانية. وفي المحصلة فإن مُنَظّر الاتّصالات إيثِيلْ دي سولا بول كان علىٰ صواب في تشخيصه لما أسماه «تكنولوجيات الحرية»[42].

= ثورة المعلومات الثانية قد ساعدت علىٰ تقويض الجهود الحكومية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المعلومات ويشهد علىٰ ذلك الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. ولم تكن التأثيرات الشاملة ككل مساعِدةً علىٰ نشر الديمقراطية دائماً. ففي بعض الحالات، مثل إيران، لم تفعل تكنولوجيات ثورة المعلومات الثانية شيئاً سوى تغيير طبيعة حكم الفرد.

(40) لورنس ليسيغ، **مدوَّنة المجال السيبري والقوانين الأُخرى** (نيويورك: بيسِكْ بوكس، 2000).

(41) وعلىٰ سبيل المثال، فإن إيان كلارك، المخترع الإيرلندي الشاب من فرينيت يقول إنه مؤيد لحرية الكلام تأييداً مطلقاً، ولا يستثني حتى دعارة الأطفال والإرهاب. «لا يحمل معظم الناس وجهة نظري، ولكن التكنولوجيا قد أعطتني القدرة علىٰ عمل ما أظنه صحيحاً دون الاضطرار إلىٰ إقناع أي أحد». «صناعة الإمتاع تتعهد بالقتال ضد القرصنة الإليكترونية»، **بوسطن غلوب**، 31 أيار/ مايو 2000، ص1.

(42) إيْثِيلْ دي سولا بول، **الحرية التكنولوجية** (كمبريدج، ماساشوسيتس: بيلكناپ، 1983).

وبينما تناقصت كلفة قوة العمل بالكومبيوتر وتقلّص حجم أجهزة الكومبيوتر وتزايد انتشاره اتساعاً، فقد رجحت كفة نزع المركزية علىٰ كفة المركزية في آثاره. ذلك أن الإنترنيت تكوّن نظاماً تتوزّع فيه السلطة علىٰ المعلومات علىٰ نحو أوسع بكثير. وبالمقارنة مع المذياع والتلفزيون والصحف التي يسيطر عليها المحرِّرون والمذيعون، فإن الإنترنيت تكوّن اتصالاً غير محدود بين شخص وشخص (عن طريق البريد الإليكتروني مثلاً)، وشخص ـ مع ـ كثيرين (عن طريق الصفحة المنزلية الشخصية أَو المؤتمر الإليكتروني مثلاً)، واتّصالاً من كثيرين ـ مع ـ واحد (عن طريق الإذاعة الإليكترونية مثلاً)، ثم ـ ولعل ذلك هو الأهم ـ اتّصال الكثيرين مع الكثيرين (مثل غرفة المحادثة علىٰ الخط بلا كلفة). «إن رسائل الإنترنيت لها قدرة علىٰ التدفّق أبعد، وأسرع، وبوسطاء أقل»[43].

إن الاستطلاع المركزي ممكن، ولكن الحكومات التي تطمح إِلىٰ السيطرة علىٰ تدفق المعلومات من خلال السيطرة علىٰ الإنترنيت تواجه تكاليف عالية، مع الإحباط وخيبة الأمل في آخر الأمر. وبدلاً من تعزيز المركزية والبيروقراطية، فإن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات تميل إِلىٰ تغذية التنظيمات الشبكيّة، وأنماط جديدة من المجتمع، والمطالبة بأدوار مختلفة للحكومة[44].

وما يعنيه هذا هو أن السياسة الخارجية لن تكون هي المجال الوحيد للحكومات. بل إن الأفراد والمنظمات الخاصة، هنا وفي الخارج، سوف تتمكّن من لعب أدوار مباشرة في السياسة العالمية. فانتشار المعلومات سوف يعني أن السلطة ستتوزّع علىٰ نحو أوسع، والشبكات غير الرسمية، مثل تلك

---

(43) نوريس، **الهوة الرقمية**، ص232.

(44) للتكهن حول كيفية تأثير الإنترنيت علىٰ الحكومة، انظر إِيلين كامارك وجوزيف س. ناي الأصغر كمحررين Democracy.com (هُوليس، نيوهاڤن: دار هوليس للنشر، 1999)، الفصل الأول.

المذكورة في بداية هذا الفصل، سوف تنتقص من احتكار البيروقراطية التقليدية. ثم إن سرعة وقت الإنترنيت تعني أن جميع الحكومات، هنا وعبر البحار علىٰ حدّ سواء، ستكون لها سيطرة أقل علىٰ جدول أعمالها. كما أن القادة السياسيين سيتمتعون بدرجات من الحرية أقل قبل أن يتعيّن عليهم أن يستجيبوا للأحداث، وعندئذ سيضطرّون إلىٰ تقاسم المسرح مع ممثلين آخرين. وستزداد الخصخصة والملكية المشتركة بين القطاعين الخاص والعام. وبينما ننهمك في تشكيل سياستنا الخارجية في عصر المعلومات، سوف يتعين علينا أن نتجنّب التجمّد عند اصطلاحات مثل **أحادية القطب** و**الهيمنة**، أو بمقاييس قوة تقتصر علىٰ مقارنة القوة الصلبة للدول التي تديرها حكوماتٌ مركزية. ذلك أن الصور القديمة لدول مستقلّة تتوازن وتقفز كل منها بعيداً عن الأُخرى مثل كرات البليارد سوف تعمينا عن التعقيد الجديد في السياسة العالمية.

سياسة عالمية جديدة

إن آثار الثورة الصناعية الثالثة علىٰ الحكومات المركزية لا تزال في مراحلها الأولى. ويحتج خبير الإدارة بيتر دراكر، وعالِما المستقبل هيدي توفلر وآلفين توفلر بأن ثورة المعلومات آخذة في إنهاء المنظمات البيروقراطية المتسلسلة في مراتب، والتي ميّزت عصر الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية[45]. ففي المجتمعات المدنية، مع تطور منظمات لامركزية، ومجتمعات فعلية علىٰ الإنترنيت، فإنّها تتجاوز الصلاحيات القانونية والسيادات الإقليمية، وتطور أنظمة إدارتها الخاصة بها. وتشير خبيرة الإنترنيت العليمة إستر دايسون إلىٰ «نزع صفة الوسيط عن الحكومة»، وتصور المجتمع العالمي للمتواصلين بأنه موضوع فوق المجتمعات الجغرافية المحلية[46].

---

(45) انظر توفلر وتوفلر، **سياسة الموجة الثالثة**؛ دراكر، «ثورة المعلومات التالية».

(46) إستير دايسون، **التصريح 2 ـ 1: مخطط للعيش في العصر الرقمي** (نيويورك: برودواي بوكس، 1998).

فإذا كان هؤلاء المتنبّئون مصيبين، فستكون النتيجة نزعة إقطاعية جديدة للضبط والتحكّم فيها مجتمعات وصلاحيات قانونية متداخلة تطالب بطبقات كثيرة متراكبة من هويات المواطنين وولاءاتهم. وباختصار، فإن هذه التحولات تشير إلىٰ إبطال مفعول الدولة المركزية الحديثة التي كانت تسيطر علىٰ السياسة العالمية طيلة القرون ونصف القرن الماضية. فالأوروبي في العصور الوسطى كان يدين بولاءٍ متساوٍ للسيد المحلي مالك الأرض، وللدوق، وللملك، وللبابا. وفي المستقبل قد يدين الأوروبي بالولاء لبريطانيا، وباريس وبروكسل، وكذلك لعدة مجتمعات ضبطية تعنى بالدين، والعمل، والهوايات المختلفة.

ورغم أن نظام الدول ذات السيادة لا يزال هو النمط المسيطر في العلاقات الدولية، فإن المرء يستطيع البدء بتمييز نمط من المجتمعات المتداخلة ونوع من الإدارة يحملان شيئاً من الشبه بالوضع الذي كان سائداً قبل أن يصبح نظام الدول ذا طابع رسمي بمعاهدة سلام ويستفاليا سنة 1648. فالاتصالات العابرة للقومية عبر الحدود السياسية كانت نماذج مألوفة في عهد الإقطاع، ولكنها صارت مقيدة علىٰ نحو متزايد بنشوء الدول ـ الأمم المركزية. أما الآن فإن السيادة آخذة في التغيّر. فقبل ثلاثة عقود كانت الاتّصالات عابرة القومية آخذة في التنامي. ولكن المشتركين فيها كانوا أعداداً قليلة نسبياً من الفئات النخبوية المنهمكة في أعمال الشركات متعددة الجنسيات، والمجموعات العلمية، والمؤسَّسات التربوية الأكاديمية[47]. أما الآن فإن الإنترنيت بسبب كلفتها المنخفضة آخذة بفتح باب الاتّصالات العابرة للقومية أمام ملايين كثيرة من الناس.

إن موضوع السيادة يثير جدلاً وخلافات ساخنة في السياسة الخارجية الأمريكيَّة اليوم. فالسياديّون، المتحالفون بشكل وثيق مع المؤيدين الجُدد

---

(47) روبرت و. كيوهين وجوزيف س. ناي الأصغر، **العلاقات عابرة القومية والسياسة الدولية** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارڤارد، 1997).

للانفراد بالتصرّف الأحادي، يقاومون أي شيء يبدو أنّه ينتقص من الاستقلال الأمريكي[48]. فهم قلقون بشأن الدور السياسي للأمم المتّحدة في الحدّ من استخدام القوّة، والقرارات الاقتصادية المعتمدة والنازلة من منظمة التجارة العالمية، وجهود تطوير المؤسّسات والمعاهدات البيئيّة. فهم يرون أن فكرة مجتمع دولي ذي رأي عام موحد هي شيء وهمي.

ولكن حتى مع استبعاد المجموعات الهامشية التي تؤمن بأن الأمم المتّحدة عندها طائرات مروحية سوداء جاهزة للانقضاض إلىٰ داخل الإقليم الأمريكي، فإن الجدال حول مصير الدولة المستقلة قد وُضِعَ في إطار سيئ. وكما قال مسؤول سابق في الأمم المتّحدة: «إن تركيبة الذهن العامل هنا فقيرة بشكل استثنائي، فهي قادرة علىٰ تصوّر كيانات تستطيع الدول أن تستبدل بها مؤسّسات»[49]. وهناك قياس تاريخي أفضل، هو تطور الأسواق وحياة المدن في أوائل عصر الإقطاع. فلم تكن المعارض التجارية في العصور الوسطى بديلة عن مؤسّسات السلطة الإقطاعية. فلم تهدم جدران القلاع، ولم تزحزح السيد الإقطاعي. ولكنها جاءت بثروة جديدة فعلية، وائتلافات جديدة، ومواقف جديدة تلخّصها القاعدة الأساسية: «هواء المدن يجلب الحرية».

ولقد طوّر تجار العصور الوسطى **القانون التجاري**، الذي كان يحكم علاقاتهم، كمجموعة من القواعد الخاصة لتنظيم إدارتهم لأعمالهم إلىٰ حد كبير[50]. وبالمثال تقوم اليوم سلسلة من الأشخاص والكيانات، من المخربين

---

(48) بيتر سبيرو، «السياديّون الجُدد»، **فورين آفيرز**، عدد تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 2000.

(49) جون غ. راغي، «الأقلمة وما وراءها: تحويل العَصْرَنَةِ إلىٰ مشكلة في العلاقات الدولية»، مجلة **إنترناشنال أورغانايزاشن**، شتاء 1993، ص143، 155.

(50) هنري هـ. بيريت الأصغر، «الإنترنيت كتهديد للسيادة؟»، مجلة **إنديانا جورنال أوف غلوبال ليغال ستديز**، ربيع 1998، ص426.

إلىٰ الشركات الكبيرة، بتطوير قانون الإنترنيت ومعاييرها علىٰ أن تكون جزئياً خارج سيطرة المؤسَّسات السياسية الرسمية. إن تطوير اتّصالات شبكية بين الشركات عابرة القومية خلف جدران نارية وعمليّات التشفير «يمثّل حالات استيلاء خاصة علىٰ مساحة عامّة»[51]. فالأنظمة الخاصة، مثل العلاقات الشبكية بين الشركات أَو مجموعات الأخبار التي تغطي العالم كلّه، والمتخصِّصة بقضايا محددة، كالبيئة، لا تواجه تحدياً مباشراً وجهاً لوجه للدول ذات السيادة، بل إنها تضيف، ببساطة، طبقة من العلاقات التي لا تسيطر عليها الدول ذات السيادة بشكل فعّال. فسوف يشترك الأمريكيون في مجموعات الإنترنيت العابرة للقومية دون أن يتوقفوا عن كونهم موالين لأمريكا، ولكن منظورهم سيكون أوسع من منظور الأمريكيين النموذجيين الموالين قبل أن تظهر الإنترنيت إلىٰ حيّز الوجود.

أَو لاحظ شكل الاقتصاد العالمي الذي تُقاس فيه قوة الأمة عادة بوارداتها وصادراتها من الأمم الأُخرى ذات السيادة وإليها. فمثل هذه التدفقات والتوازنات التجارية لا تزال لها أهمية، ولكن قرارات البتّ في ما ينبغي إنتاجه، وهل يتم إنتاجه في الداخل أم في الخارج، إنما تتخذ بشكل متزايد في مجالات صلاحيات الشركات عابرة القومية. فبعض الشركات الأمريكيَّة، مثل نَايْكي، لا تنتج أيّاً من منتجاتها داخل هذا البلد عملياً، رغم أن العمل في التصميم والتسويق، وهو عمل غير ملموس (ولكنه ثمين) يتم هنا. وفي تسعينيّات القرن العشرين أدَّى انخفاض كلفة المعلومات والاتّصالات إلىٰ تمكين المؤسَّسات من توسيع انتشارها الجغرافي وعملياتها. وهكذا فإن الواردات والصادرات تقدّم صورة شديدة النقص للروابط الاقتصادية العالمية. وعلىٰ سبيل المثال، فإن المنتجات التي صنعتها الشركات الأمريكيَّة عابرة القوميَّة في الخارج كانت

(51) سَاسْكيا ساسين، «حول الإنترنيت والسيادة»، **إنديانا جورنال أوف غلوبال ليغال ستديز**، ربيع 1998، ص551.

قيمتها تعادل ضعف قيمة الصادرات الأمريكيَّة؛ وكانت مبيعات الشركات الأجنبية في داخل الولايات المتحدة تكاد تعادل ضعف قيمة الواردات[52]. فالعلاقات الاقتصادية الجزئية «كوَّنت «منطقة» غير إقليمية في الاقتصاد العالمي، وهي مجال من التدفقات غير مركزي ولكنه متكامل، يعمل في الزمن الحقيقي، المتواجد إلىٰ جانب مجالات الأماكن التي نسميها الاقتصادات الوطنية»[53]. فإذا حصرنا صورنا في دول ككرات البليارد، فإننا سنفقد هذه الطبقة من الحقيقة.

وحتى في عصر الإنترنيت، فإن تغيّر أدوار المؤسَّسات السياسية يحتمل أن يكون عملية تدريجية. فبعد نشوء الدولة الإقليمية، ظل هناك ورثة آخرون لحكم العصور الوسطى، مثل المدن ـ الدول الإيطالية وعصبة هانسيا Hanseatic League، كبدائل ذات جدوى، قادرة علىٰ فرض الضرائب وعلىٰ القتال لمدة قرنين تقريباً[54]. [عصبة هانسيا اتحاد اقتصادي ودفاعي فضفاض بين مدن حرة في شمال ألمانيا والمناطق المجاورة بدأ في سنة 1241 بين لوبيك وهامبورغ، وبلغ أوج اتساعه في القرن الرابع عشر، وعقد آخر اجتماع له سنة 1669: المعرّب] أما اليوم، فإن الإنترنيت ترتكز علىٰ مخدمين لهم مواقع في أمم محدّدة، وتؤثّر قوانين مختلف الحكومات علىٰ مقدمي النفاذ والوصول. وليست القضية الحقيقيَّة هي استمرار وجود الدولة ذات السيادة، بل هي كيفية تغير مركزيتها ووظائفها. «لقد ازداد انتشار الدولة في بعض المجالات وتقلّص في مجالات أُخرى. وأدرك الحكّام أن تأثيرهم الفعَّال يمكن توسيعه بالابتعاد

---

(52) جوزيف كونيلان ومارك تشاندلر، «العجز التجاري الأمريكي: وهم خطير»، **فورين آفيرز**، أيار/ مايو ـ حزيران / يونيو 2001 الصين 92، 95.

(53) راغي، «الأقلمة وما وراءها»، ص172.

(54) هندريك سْپرُويْت، الدولة ذات السيادة ومنافسوها (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون، 1994).

عن بعض القضايا التي يعجزون عن حلّها»[55]. ذلك أن جميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، تواجه قائمة متنامية من المشاكل التي تصعب السيطرة عليها ضمن الحدود ذات السيادة ـ مثل التدفقات المالية، وتجارة المخدرات، وتغيّر المناخ، ومرض الإيدز، واللاجئين، والإرهاب، والاختراقات الثقافية ـ وغيرها. فتعقيد مهمة حسن الإدارة الوطنية لا يشبه تقويض السيادة، لأن الحكومات تتكيّف. غير أنّها في غمرة عملية التكيّف تغير معنى السلطة السيادية في التشريع والقضاء والسيطرة ودور العناصر الفاعلة الخاصة.

وخذ ـ مثلاً ـ مسألة ضبط حدود الولايات المتحدة. ففي سنة واحدة يدخل البلد 475 مليون شخص و125 مليون سيارة و21 مليون شحنة مستوردة من 3700 محطة مواصلات و301 ميناء دخول. وتستغرق عمليَّة تفتيش حاوية شحن مليئة طولها 40 قدماً خمس ساعات، وتدخل 5 ملايين من هذه الحاويات كل سنة. وبالإضافة إلىٰ ذلك، دخل في السنوات الأخيرة 2,7 مليوني مهاجر بلا وثائق، بل عبروا ببساطة ركوباً أَو مشياً علىٰ الأقدام من المكسيك وكندا. وكما رأينا، يتسلّل الإرهابيون بسهولة؛ كما أن جلب بضعة كيلوغرامات من مادة حيوية أَو كيميائية قاتلة أسهل من تهريب أطنان من الهيرويين والكوكايين التي تصل بطُرق غير قانونية كل سنة. والطريقة الوحيدة لتمكين مصلحة الجمارك وإدارة الهجرة والجنسية من كبح مثل هذا التدفق هي أن تمد يدها إلىٰ ما وراء الحدود عن طريق تعاون المخابرات داخل اختصاص سيادة الدول الأُخرى، والاعتماد علىٰ التعاون الخاص لتطوير أنظمة شفَّافة لمتابعة التدفقات التجارية الدولية بحيث يستطيع موظفو تطبيق القوانين أن يجروا تدقيقاً عملياً في

---

(55) ستيڤن كراسنر، «السيادة، **فورين بوليسي**، عدد كانون الثاني/ يناير ـ شباط فبراير 2001، ص24؛ وانظر أيضاً ليندا وَيْس، **أسطورة الدولة التي لا قوة لها** (إيتاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1998). وانظر كذلك «الجغرافيا والشبكة»، في **الإيكونوميست**، عدد 11 آب/ أغسطس، 2001، ص18 ـ 20.

كل الشحنات المتجهة إلىٰ الداخل قبل وصولها. وهكذا يعمل ضباط الجمارك في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية لمساعدة الأعمال التجارية في تنفيذ البرامج الأمنية لتقليص مخاطر التعرّض للاستغلال علىٰ أيدي مهربي المخدرات، ويجري تطوير آلية للتعاون الدولي لتمكين الشرطة من مراقبة التدفقات التجارية[56]. فتتكيّف الدولة ذات السيادة، ولكنها أثناء تكيّفها تحوّل معنى الصلاحية القانونية الحكومية وصفتها الحصرية. ذلك أن الحدود القانونية لا تتغيّر، ولكنها تبهت مع كثرة الممارسة العملية.

إن الأمن القومي ـ أي غياب التهديد لقِيَمنا الكبرى ـ آخذ في التغيّر. فالضرر الناجم عن تغيّر المناخ أو الفيروسات الآتية من الخارج يمكن أن يكون ـ من حيث الخسائر في المال والأرواح ـ أكبر من آثار بعض الحروب. ولكن حتى إذا وضع المرء تعريف الأمن القومي ضمن نطاق أضيق، فإن طبيعة الأمن العسكري آخذة في التغيّر. وكما أشارت اللجنة الأمريكيَّة للأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، فإن البلد لم يتعرّض لغزو جيوش أجنبية منذ سنة 1814. فسياسته العسكرية مصمّمة لعرض القوَّة وخوض الحروب بعيداً عن سواحلنا. ولكن قوانا العسكرية ليست جيدة التجهيز لحمايتنا من هجوم علىٰ وطننا يشنّه إرهابيون يلوحون بأسلحة دمار شامل أو تخريب كثيف كبير أو حتى طائرة مدنية مخطوفة[57]. وهكذا ففي تموز/ يوليو سنة 2001، قام وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد بإسقاط القدرة علىٰ خوض نزاعين إقليميين كبيرين في الوقت نفسه من أولويات خطط البنتاغون، ورفع الدفاع الوطني الداخلي إلىٰ

---

(56) ستيڤن ي. فلين، «ما وراء ضبط الحدود»، **فورين آفيرز**، عدد تشرين الثاني/ نوڤمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر، 200، ص57 ـ 68.

(57) اللجنة الأمريكيَّة الخاصة بالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين، خريطة طرق للأمن الوطني: ضرورة التغيير
(http://www.nssg.gov/PhaseIIIFR.pdf)، الفصل الأول.

درجة أولوية أعلىٰ. ولكن الإجراءات العسكرية ليست حلاً كافياً لنقاط ضعفنا المكشوفة، كما اكتشفنا بعد ذلك ببضعة أشهر فقط.

وقد يكون المهاجمون اليوم حكوماتٍ، أَو مجموعاتٍ، أَو أفراداً أَو خليطاً من نوع ما. وقد يكونون مجهولين، بل قد لا يقتربون حتى من البلد. ففي سنة 1998، عندما اشتكت واشنطن علىٰ سبعة عناوين موسكوفية علىٰ الإنترنيت متورطة في سرقة أسرار من البنتاغون ووكالة الفضاء الوطنية الأمريكيَّة، ردّت الحكومة الروسية بأن أرقام الهواتف التي جاءت منها الهجمات كانت غير شغّالة. فلم تكن لدينا أية طريقة لمعرفة ما إذا كانت الحكومة متورطة في هذا الأمر أم لا. وهناك أكثر من ثلاثين أمة طوّرت برامج كومبيوتر عدوانية حربية. ولكن كما يعرف أي شخص يملك جهاز كومبيوتر، فإن في وسع أي شخص أن يدخل هذه اللعبة أيضاً. فمن خلال بضع ضربات علىٰ المفاتيح يقوم بها مصدر مجهول في أي مكان من العالم، يمكن الدخول إِلىٰ شبكات القوَّة (الخاصة) التي تغذي المدن الأمريكيَّة، وممارسة التخريب والتشويش عليها، أَو إِلىٰ الأنظمة (العامة) للاستجابة لحالات الطوارئ[58]. والجدران النارية التي تقيمها الحكومة الأمريكيَّة ليست كافية. ففي كل ليلة تقوم شركات البرمجيات الأمريكيَّة بإرسال أعمال إِلىٰ الهند بطرق إليكترونية، حيث يستطيع مهندسو البرمجيات أن يعملوا بينما الأمريكيون نائمون، ثم يرسلون عملهم راجعاً في صباح اليوم التالي. ويستطيع شخصٌ ما من خارج حدودنا أن يغرس أبواب فخ في أعماق شيفرة كومبيوتر كي يستخدمها في تاريخ لاحق. أما الرادع النووي، ودوريات الحدود، ومرابطة القوات في الخارج لتشكيل موازين القوى الإقليمية سوف تبقى مهمة في عصر المعلومات، ولكنها لن تكون كافية لتزويدنا بالأمن القومي.

(58) جيمس آدامز، «الدفاع الافتراضي»، **فورين آفيرز**، عدد أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو 2001، ص98 ـ 112.

وتنشأ تفسيرات متنافسة للسيادة، حتى في ميدان القانون. فمنذ سنة 1945 كانت أحكام حقوق الإنسان تتعايش في ميثاق الأمم المتّحدة جنباً إلىٰ جنب مع النصوص التي تحمي سيادة الدول. فالفقرة السابعة من المادة الثانية تنص علىٰ أنّه ليس هناك شيء يخوّل الأمم المتّحدة أن تتدخّل في قضايا تقع ضمن اختصاصات قانونية محلية. ومع ذلك فإن تطور معيار عالمي من معاداة النزعة العنصرية والشعور بالمقت إزاء ممارسة جنوب أفريقيا لسياسة الفصل العنصري قد جعلا أكثريات كبيرة في الأمم المتّحدة تختصر هذا المبدأ. وفي وقت أحدث، كان تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو موضوعاً لجدال ساخن بين المحامين الدوليين، الذين زعم بعضهم أنّه غير قانوني لأن مجلس الأمن الدولي لم يُعْطِ تفويضاً واضحاً به، بينما جادل آخرون بأنّه قانوني بموجب كتلة آخذة في التطور من القانون الإنساني الدولي[59]. وهناك مثال آخر علىٰ هذا التعقيد هو اعتقال الجنرال أوغستو بينوشيه في بريطانيا سنة 1998 استجابة لطلب إسباني لاسترداده يقوم علىٰ جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها عندما كان رئيساً لتشيلي. وفي سنة 2001 حاول قاضٍ في باريس أن يستدعي وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر للشهادة في محاكمة لها علاقة بشيلي.

لقد أدّت تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما الإنترنيت، إلىٰ تسهيل مهامّ التعاون، وعزّزت موقف نشطاء حقوق الإنسان، ولكن القادة السياسيين، وخاصة في البلدان المستعمَرة سابقاً، يتمسّكون بأنواع الحماية التي تقدّمها السيادة القانونية ضد التدخلات الخارجية. ومن المحتمل أن يشهد العالم هاتين الكتلتين المتناقضتين جزئياً من القانون الدولي تتعايشان علىٰ مدى سنوات مقبلة. وكما سنرى في الفصل الخامس، فإن الأمريكيين سيتعيّن عليهم أن

(59) آدم روبرتس «ما يسمى «حق» التدخل الإنساني»، حَوْلِيَّة **الكتاب السنوي للقانون الإنساني الدولي**، صيف سنة 2001.

يصارعوا هذه التناقضات ريثما نقرّر كيف نعزّز حقوق الإنسان ومتى نتدخّل في النزاعات لأسباب إنسانية.

إن الدولة الوطنية، بالنسبة لأناس كثيرين، تقدِّم مصدراً للهوية السياسية له أهميته عندهم. فالناس قابلون للانتماء إلىٰ هويات متعددة ـ الأسرة، والقرية، والدِّين، والجنسية، والمجموعة العرقية، والعالمية ـ وكثيراً ما تعتمد سيادة أي منها علىٰ السياق[60]. ففي بلدي: أنا من ليكسينغتون؛ وفي واشنطن، أنا من ماساشوسيتس؛ وفي الخارج، أنا أمريكي. وفي بعض البلدان ما قبل الصناعية، تسود الهويات شبه الوطنية (القبيلة أَو العشيرة). وفي بعض بلدان ما بعد الثورة الصناعية، بما فيها الولايات المتحدة، بدأت تظهر هويات عالمية مثل «المواطن العالمي» أَو «الوصي علىٰ الكرة الأرضية». وبما أن الهويات الكبيرة (مثل القومية) لا يشعر بها أحد، فإنها «مجتمعات متخيلة» تعتمد كثيراً علىٰ آثار الاتصال[61]. ولا يزال الوقت مبكراً جداً لفهم التأثيرات الكاملة للإنترنيت، ولكن تشكيل الهويات يمكن أن ينتقل في اتجاهات متناقضة في الوقت نفسه ـ صعوداً إِلىٰ بروكسل، أَو نزولاً إِلىٰ بريطانية، أَو تثبيتاً في باريس ـ حسبما تمليه الظروف.

وقد تكون النتيجة تقلباً أسرع بدلاً من تحرّك متجانس في أي اتجاه واحد بعينه. ثم إن خصائص خطاب الكثيرين ـ للكثيرين، والواحد ـ للكثيرين في الإنترنيت تبدو «مؤدية بشدة إِلىٰ الطابع الوقح، النزوع إِلىٰ المساواة، والتحرّر لحضارة الضبط» ومن بين الآثار «التحرّكات السريعة كومض البرق» ـ موجات الاحتجاج المفاجئة التي تطلقها قضايا أَو أحداث معينة، مثل الاحتجاجات

---

(60) هارولد غوتيزكاو، **الولاءات المتعددة: النهج النظري لمعالجة مشكلة في التنظيم الدولي** (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1955).

(61) بنيديكت أندرسون، **مجتمعات مُتَخَيَّلَة: تأملات في أصل النزعة القومية وانتشارها** (نيويورك: فيرسو، 1991).

المعادية للعولمة أو الصعود المفاجئ للائتلاف المعادي للضريبة المفروضة علىٰ الوقود، والذي أمسك بخناق السياسة الأوروبية في خريف سنة 2000[62]. وهكذا تصبح السياسة ذات نزعة مسرحية تستهدف جماهير عالمية. فقد اعتمد الثوّار من أتباع إيمليانو زاباتا بولاية شيباس المكسيكيّة علىٰ الدعاية عابرة القوميَّة أكثر من اعتمادهم علىٰ الرصاص. والإرهابيون يعتمدون بالطبع علىٰ المؤثِّرات المسرحيَّة، كما يعتمدون علىٰ التدمير كذلك. فأهمية التلفزيون عندهم تعادل أهمية السلاح. وقد حاول العالم السياسي جيمس روزينو أن يلخّص مثل هذه الاتجاهات باختراع كلمة جديدة هي «التجزماج» (من التجزئة + الاندماج) للتعبير عن الفكرة القائلة بأن الاندماج المتجه إِلىٰ هويات أكبر، والتجزئة إِلىٰ تجمعات أصغر يمكن أن يحدثا في الوقت نفسه. ولكن المرء لا يحتاج إِلىٰ تغيير اللغة الإنكليزية كي يدرك أن الحركات المتناقضة ظاهرياً يمكن أن تحدث في الآنِ عينه. فهي لا تُؤْذِنُ بنهاية الدولة ذات السيادة. ولكنها تجعل سياستها أكثر تقلُّباً وأقل احتباساً ضمن قواقع وطنيَّة.

كما أن المنظَّمات الخاصة تعبر الحدود الوطنيَّة علىٰ نحو متزايد. فالمنظَّمات الدينية العابرة القومية المعارضة للرق يعود تاريخها إِلىٰ سنة 1775. وقد شهد القرن التاسع عشر تأسيس الدولية الاشتراكية، والصليب الأحمر، والحركات السلميَّة، ومنظَّمات حق الاقتراع للنساء، ورابطة القانون الدولي، من بين هيئات أُخرى. فقبل الحرب العالمية الأولى، كان هناك 176 منظَّمة دولية غير حكومية. وفي سنة 1956 كان عددها يقرب من ألف؛ وفي سنة 1970 نحو ألفين. وفي الآونة الأخيرة، حدث انفجار في عدد المنظَّمات غير الحكومية زاد عددها من خمسة آلاف إِلىٰ ما يقرب من سبعة وعشرين ألفاً في عقد التسعينيّات من القرن العشرين وحده. والأرقام لا تحكي القصة بكاملها،

(62) نوريس، **الهوة الرقمية**، ص191.

لأنّها لا تمثّل سوى المنظّمات المشكّلة بصورة رسمية[63]. وكثير منها يزعم أنّه يعمل «كضمير عالمي» يمثّل المصالح العامة العريضة التي تتجاوز نطاق سلطة فرادى الدول، أو مصالح اعتادت الدول علىٰ تجاهلها. فهي تطوّر مفاهيم ومعايير جديدة عن طريق الضغط المباشر علىٰ الحكومات وزعماء رجال الأعمال لتغيير السياسات، والضغط غير المباشر بتغيير المفاهيم العامّة عما يتعيّن علىٰ الحكومات والمؤسّسات أن تفعله. وفي ما يتعلّق بمصادر القوّة، فإن هذه المجموعات الجديدة نادراً ما تملك شيئاً كثيراً من القوّة الصلبة، ولكن ثورة المعلومات قد وسعت قوتها الناعمة الطرية[64].

ولا يقتصر الأمر علىٰ الزيادة الكبيرة في الاتّصالات العابرة للقوميَّة والحكومية. ولكن حدث تغيّر في النوع. فقد كانت التدفقات العابرة للقوميَّة قبل ذلك خاضعة بشكل ثقيل لمنظّمات بيروقراطية كبيرة، مثل الشركات متعددة الجنسية أو الكنيسة الكاثوليكية التي كان بإمكانها أن تربح من الاقتصادات الكبيرة الواسعة النطاق. ومثل هذه المنظّمات تظل هامّة، ولكن انخفاض كلفة الإتّصال في عصر الإنترنيت قد أفسح المجال لمنظّمات شبكية مركبّة تركيباً فضفاضاً ليس لها موظفون قياديُون، ولا حتى أفراد. وهذه المنظّمات غير الحكومية والشبكات مؤثّرة بشكل فعَّال في اختراق الدول دون أي احترام للحدود. ونظراً لأنّها كثيراً ما تَشْغَلُ مواطنين يحتلّون مكانة مرموقة في السياسة

---

(63) فلوريني، **القوّة الثالثة**، الفصل الأول؛ مارغريت إ. كيك وكاثريك سيكينْك، **نشطاء وراء الحدود: شبكات الرأي في السياسة الدولية** (إيتاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1998)، الفصل الثاني؛ جيمس ن. روزينو، **الاضطراب في السياسة العالمية** (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1990)، ص409؛ «النظام غير الحكومي»، **الإيكونوميست**، عدد 11 كانون الأول/ ديسمبر، 1999.

(64) مايكل إدواردز، **المنظمات غير الحكومية، حقوقها وواجباتها**. . (لندن: مركز السياسة الخارجية، 2000؛ فلوريني، **القوة الثالثة**؛ جسيكا ت. ماثيوز، «انتقال القوّة»، **فورين آفيرز**، كانون الثاني/ يناير 1997.

المحلية لبلدان كثيرة، فإنّها قادرة علىٰ تركيز اهتمام أجهزة الإعلام والحكومات علىٰ مواضيعها المفضلة. فمعاهدة حظر الألغام البرية، المذكورة آنفاً، كانت نتيجة تحالف مثير للاهتمام بين منظَّمات ذات مواقع علىٰ الإنترنيت تعمل مع حكومات ذات قوة وسطى، مثل كندا، وبعض فرادى السياسيين والشخصيات الشهيرة، بما في ذلك الأميرة ديانا. كما أن القضايا البيئية مثال آخر. فقد كان دور المنظَّمات غير الحكومية هاماً كقناة اتّصال في ما بين الوفود في المناقشات حول الاحترار العالمي في كيوتو سنة 1997. فقد تنافست الصناعة، والاتحادات، والمنظَّمات غير الحكومية في كيوتو علىٰ كسب اهتمام أجهزة الإعلام من البلدان الكبرى في صراع عابر للقومية علىٰ جدول أعمال السياسة العالمية. كما أن المنظَّمات غير الحكومية تتنافس في ما بينها أحياناً علىٰ اهتمام أجهزة الإعلام. فالمنبر الاقتصادي العالمي منظَّمة غير حكومية تدعو قادة حكوميين وزعماء بارزين من رجال الأعمال إلىٰ دافوس بسويسرا كل شتاء، كان يضم بعض المنظَّمات غير الحكومية في برامجه لسنة 2001، ولكن ذلك لم يمنع منظَّمات أُخرى غير حكومية من إقامة تظاهرات محلية، ولم يمنع منظَّمات غيرها من إقامة منبر معاكس في بورتو آليغرى بالبرازيل، مصمّم لتجميع اهتمام عالمي.

ومن الأشياء الآخذة في البروز أيضاً نوع مختلف من المجتمع العابر للقومية، هو الأسرة العلمية من الخبراء المتشابهي التفكير. فعن طريق تأطير مواضيع مثل تآكل طبقة الأوزون أَو تغيّر المناخ العالمي، تكون للمعلومات العلمية فيها أهميتها، فإن مثل هذه «الأسر أَو المجموعات العلمية الإدراكية» تكوِّن معرفةً وتوافقاً في الرأي يقدمان الأساس لتعاون فعَّال[65]. ولقد كان بروتوكول مونتريال حول نضوب الأوزون نتيجة لمثل هذا العمل جزئياً. ورغم

(65) بيتر م. هاس، «مقدمة: المجتمعات المعرفية وتنسيق السياسة الدوليّة»، **إنترناشنال أورغانازيشن**، شتاء 1992.

أن هذه المجموعات العلمية ليست جديدة كلياً، فإنّها راحت تنمو أيضاً كنتيجة لتخفيض تكاليف الاتّصالات.

وسوف تستمر المجموعات الجغرافية والدول ذات السيادة بتأدية دور كبير في السياسة العالمية لزمن طويل مقبل، ولكنها ستكون أقل عزلة وانطواء علىٰ نفسها، وأكثر مساميّة. وسوف يتعيّن عليها أن تتقاسم المسرح مع عناصر فاعلة قادرة علىٰ استخدام المعلومات لتوسيع قوتها الناعمة الطرية والضغط علىٰ الحكومات بصورة مباشرة أَو غير مباشرة عن طريق تعبئة الجماهير. فالحكومات الراغبة في رؤية تطور سريع سوف تجد أن عليها أن تتخلّى عن بعض الحواجز المانعة لتدفق المعلومات التي كانت ـ تاريخياً ـ تحمي المسؤولين من النظرة الخارجية الفاحصة. فالحكومات التي تريد مستويات عالية من التنمية لم يعد بإمكانها الاطمئنان إلىٰ حفظ أوضاعها المالية والسياسية داخل صندوق أسود، كما فعلت ميانمار (بورما) وكوريا الشمالية. فذلك النوع من السيادة اتضح أنه باهظ الكلفة أكثر من اللازم. فحتى البلدان الكبيرة ذات القوة الصلبة، كالولايات المتحدة، تجد نفسها تتقاسم المسرح مع ممثلين جدد وتعاني مزيداً من المتاعب في ضبط حدودها. فالمجال الضبطي لن يحل محل المجال الجغرافي ولن يلغي سيادة الدول، ولكنه ـ مثل أسواق المدن في العصور الإقطاعية ـ سوف يتعايش معها، ويحدث تعقيداً كبيراً في معنى أن تكون الدولة ذات سيادة أو بلداً قوياً. وبينما ينهمك الأمريكيون في تشكيل سياستهم الخارجية لتتلاءم وعصر المعلومات العالمي، يتعيّن علينا أن نصبح أكثر وعياً بالطرق التي تُكَوِّنُ بها تكنولوجيا المعلومات اتّصالاتٍ جديدةً، وتمكّن الأفراد والعناصر الفاعلة غير الدول من زمام الأمور، وتزيد دور القوى الناعمة الطرية.

القوّة بين الدول

إن ثورة المعلومات آخذة في جعل السياسة العالمية أكثر تعقيداً من خلال

تمكين العناصر الفاعلة العابرة للقوميَّة، وتقليل سيطرة الحكومات المركزية، ولكنها تؤثِّر أيضاً علىٰ القوَّة بين الدول. وهنا تستفيد الولايات المتحدة، ويتخلّف وراءها كثير من البلدان الأفقر[66]. وبينما أحرزت بعض الدول الأفقر تقدماً هاماً في دخول اقتصاد المعلومات، مثل الصين، والهند، وماليزيا، فإن 87 بالمئة من الناس الواقفين علىٰ الخط الفاصل يعيشون في مجتمعات ما بعد الثورة الصناعية[67]. ويبقى العالم في عصر المعلومات خليطاً من الاقتصادات الزراعية، والصناعية والتي تسودها الخدمات. والمجتمعات والحكومات ما بعد الصناعية الأكثر تأثُّراً بعصر المعلومات تتعايش وتتفاعل مع بلدان لم تتأثّر تأثُّراً يُذْكَرُ بثورة المعلومات حتى الآن.

فهل يستمر هذا الانقسام الرقمي زمناً طويلاً؟ إن التكاليف المتناقصة قد تتيح للبلدان الفقيرة أن تقفز كالضفادع فتتخطّى مراحل معينة من التنمية والتطوّر. وعلىٰ سبيل المثال فإن الاتّصالات اللاسلكية آخذة فعلاً بالحلول محل الخطوط الأرضية الباهظة الكلفة. كما أن تكنولوجيات التعرّف علىٰ الصوت تستطيع أن تمنح الأميّين نفاذاً يوصلهم إلىٰ الاتّصالات بواسطة الكومبيوتر. وقد تساعدُ الإنترنيت المزارعين الفقراء علىٰ تحقيق تفهّم أفضل لأحوال الطقس والسوق قبل أن يزرعوا محاصيلهم، وقد تؤدي المعلومات الأكثر إلىٰ تقليص دور الوسطاء الجشعين. ولعل التعلّم عن بُعْد وتوصيلات الإنترنيت تساعد الأطبّاء والعلماء المنعزلين في البلدان الفقيرة. ولكن أكثر ما

---

(66) عند بداية القرن الجديد، كان لدى الولايات المتحدة 159 مليون كومبيوتر قيد الاستعمال؛ بينما لم يكن في أمريكا اللاتينية كلها سوى 18 مليوناً. ومن بين 350 مليون مستخدِم للإنترنيت كان النصف تقريباً في الولايات المتحدة؛ وأقل من 0,5 بالمئة في أمريكا اللاتينية. فكان في أمريكا الشمالية 493 مستخدِمٌ للإنترنيت من بين كل ألف من السكان، وفي أوروبا الغربية 221، وفي الشرق الأوسط وأفريقيا 8. «التجديد والتكنولوجيا»، **وول ستريت جورنال**، عدد 25 أيلول/ سبتمبر، 2000، القسم R ص6.

(67) نوريس، **الهوة الرقمية**، ص8.

تحتاج إليه البلدان الفقيرة هو التعليم الأساسي والبنية التحتية. وكما قالت إحدى افتتاحيات صحيفة **الفار إيست إيكونوميك ريفيو** في إيجاز بليغ: «إن سدّ الفجوة الرقمية سيكون شيئاً جيداً، ولكن معظم فقراء آسيا في هذه اللحظة الراهنة لا يزالون يتطلّعون إلىٰ وصول الكهرباء إلىٰ منازلهم»[68].

فالتكنولوجيا تنتشر مع مرور الزمن. وكثير من البلدان حريصة علىٰ تنمية وتطوير وديان السيليكون الخاصة بها [نسبة إلىٰ اسم منطقة في غرب كاليفورنيا إلىٰ الجنوب الشرقي من سان فرانسيسكو معروفة بصناعاتها وتصاميمها التكنولوجية العليا: المعرّب]. ولكن التعرّف إلى المفاتيح الفعلية لمملكة التكنولوجيات العليا أسهل من فتح البوابات الحقيقية. إن بُنَى الاتّصالات التحتية الجيدة التطور، وحقوق الملكية الآمنة، والسياسات الحكومية السليمة، والبيئة المشجّعة علىٰ تشكيل الأعمال التجارية الجديدة، والأسواق الرأسمالية العميقة، والقوة العاملة الماهرة التي يفهم كثيرون منها اللغةَ الإنكليزيةَ (لغة 80 بالمئة من جميع الصفحات علىٰ الشبكات) كل هذا سوف يأتي إلىٰ بعض البلدان الفقيرة مع مرور الزمن، ولكن ليس بسرعة. فحتى في الهند، التي تتوفّر فيها بعض هذه المقاييس المعيارية، فإن شركات البرمجيات تستخدم 340000 شخص، بينما نصف سكان الهند، المليار نسمة، لا يزالون أمّيين[69].

ولثورة المعلومات تأثير ينزع إلىٰ اللامركزية والتسوية بصورة شاملة، ولكن هل تسوّي في القوّة بين الأمم؟ بما أنّها تخفض الكلفة وحواجز الدخول إلىٰ الأسواق، فإنها ينبغي أن تخفض قوة الدول الكبيرة وتوسّع قوة الدول الصغيرة والعناصر الفاعلة من غير الدول. ولكن العلاقات الدولية من الناحية العملية أكثر تعقيداً مما توحي به مثل هذه الحتمية التكنولوجية. صحيح أن

---

(68) المقالة الافتتاحية «الهوة الرقمية»، **فار إيسترن إيكونوميك ريڤيو**، عدد 12 نيسان/ أبريل، 2001، ص6.

(69) روبرت ليطان، «اقتصاد الإنترنيت»، **فورين پوليسي**، عدد آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل، 2001، ص16.

بعض جوانب ثورة المعلومات يساعد الصغار، ولكن بعضها يساعد الذين هم في الأصل كبار وأقوياء. ولذلك عدة أسباب:

فأولاً: لا يزال للحجم أهميته. فما يسميه الاقتصاديون حواجز الدول، والاقتصادات ذات الأحجام الكبيرة تظل في بعض جوانب القوَّة المتصلة بالمعلومات. وعلىٰ سبيل المثال، فإن القوَّة الناعمة الطرية تتأثَّر تأثُّراً قوياً بالمحتوى الثقافي لما يُذاع أو يظهر في برامج السينما والتلفزيون. فكثيراً ما تتمتع صناعات الإمتاع باقتصادات هامة واسعة النطاق في إنتاج المحتوى وتوزيعه. ومن الأمثلة علىٰ ذلك الحصة الأمريكيَّة المسيطرة في سوق الأفلام والبرامج التلفزيونية في العالم. فمن الصعب علىٰ القادمين الجُدد أن يتنافسوا مع هوليوود. وعلاوة علىٰ ذلك فإن اقتصاد المعلومات فيه تأثيرات شبكية، لها عوائد متزايدة علىٰ الحجم. فهاتف واحد لا يفيد، ولكن الثاني يعطي قيمة إضافية، وهكذا بينما تتنامى الشبكة. وبكلمات أُخرى: «لأولئك الذين يملكون شبكة، سوف يأتي العطاء».

وثانياً فإنّه حتى حيث يكون نشر المعلومات الموجودة عمليةً رخيصة، فإن جمع المعلومات الجديدة وإنتاجها كثيراً ما يتطلّب استثماراً كبيراً. ففي كثير من الأوضاع التنافسية تكون المعلومات **الجديدة** هي الأكثر أهمية. وفي بعض الأبعاد، فإن المعلومات هي مصلحة عامة غير تنافسية: فاستهلاك شخصٍ ما لا ينتقص من استهلاك شخص آخر. وقد استخدم توماس جيفرسون قياس الشمعة، إذا أعطيتك ضوءاً فإن ذلك لا ينتقص من ضوئي. ولكن في وضع تنافسي، فإن الفرق سيكون كبيراً إذا حصلتُ علىٰ الضوء أولاً ورأيت الأشياء قَبْلَكَ. فجمع معلومات المخابرات مثال جيد. فلدى أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا قدرات علىٰ الجمع والإنتاج تقزّم ما لدى الأمم الأُخرى[70]. فالتقارير

---

(70) انظر سوزان دالي، «المدعي الفرنسي يحقق في نظام التنصّت الأَميركي العالمي»، **النيويورك تايمز**، 5 تموز/ يوليو 2000، القسم A، ص7.

المنشورة تشير إلى أن الولايات المتحدة تنفق على مخابراتها 30 مليار دولار كل سنة. وفي بعض الأوضاع التجارية، فإن المتابع السريع قد يتفوق على صاحب الحركة الأولى. ومن سخرية القدر، ولكن هذا ليس مصادفة، أنه على الرغم من كل النقاش حول كيفية تقليص الإنترنيت للمسافات، فإن مؤسّسات تكنولوجيا المعلومات لا تزال متجمعة في منطقة صغيرة مختنقة بالازدحام جنوبيّ سان فرانسيسكو، بسبب ما يسمّى «تأثير حفلة الكوكتيل». ذلك أنّ ما يوصلها إلى النجاح هو النفاذ إلى المعلومات الجديدة قبل أن تصبح عامة يملكها الجميع. «ففي الصناعة التي تكون فيها التكنولوجيا الجديدة دائماً على حافة الانقراض والزوال، يتعيّن على الشركات أن تتعرّف على الطلب، وتؤمّن رأس المال، وتأتي بالمادة المنتَجَة إلى السوق بسرعة وإلاّ فسيتغلّب عليها منافس»[71]. ثم إن حجم السوق وقربه من المنافسين، والمجهزين والزبائن لا تزال لها أهميتها في اقتصاد المعلومات.

وثالثاً إن أصحاب الحركة الأولى كثيراً ما يكونون خالقي المقاييس وهيكل أنظمة المعلومات. وحسبما هو موصوف في قصيدة روبرت فروست العظيمة، فإنه عندما تفترق الطُرق في الغابة ويختار المرء إحداها يصبح الرجوع عنها إلى الطريق الأخرى صعباً. فهناك أحياناً تكنولوجيات بسيطة وفجّة ورخيصة الكلفة تفتح طرقاً مختصرة تجعل من الممكن التفوّق على صاحب الحركة الأولى. ولكنْ في كثير من الحالات فإن التنمية المعتمدة على الطريق لأنظمة المعلومات تعكس الميزة التي يتمتع بها صاحب الحركة الأولى[72]. ومن الأمثلة على ذلك استخدام اللغة الإنكليزية ونمط أسماء أعلى المجالاتِ مستوىً على الإنترنيت. فكثيراً ما كانت الولايات المتحدة هي صاحبة الحركة الأولى، ويعود السبب في

(71) دوغلاس ماكغري، «أرخبيل السيليكون»، ص167.
(72) كلايتون كريستانسين، «الاضطراب العظيم»، فورين آفيرز، عدد آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل، 2001.

ذلك جزئياً إلىٰ تحول الاقتصاد الأمريكي في ثمانينيّات القرن العشرين، وجزئياً أيضاً إلىٰ الاستثمارات الكبيرة التي كانت تحفزها المنافسة العسكرية أيام الحرب الباردة. ولا تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركز قيادي في تطبيق سلسلة واسعة من مختلف تكنولوجيات المعلومات.

ورابعاً، كما هو مناقش في الفصل الأول، فإن القوّة العسكرية لا تزال لها أهميتها في مجالات حسّاسة الأهمية من العلاقات الدولية. ذلك أن تكنولوجيا المعلومات لها بعض التأثيرات علىٰ استخدام القوّة التي تفيد الصغار، وبعض التأثيرات لصالح الذين هم أقوياء في الأصل. فالتكنولوجيات العسكرية التي كانت باهظة الكلفة إذا صارت متوفرة تجارياً وجاهزة للاستعمال الفوري فإن ذلك يفيد الدول الصغيرة، والعناصر الفاعلة من غير الدول ويزيد في انكشاف الدول الكبيرة وتعرّضها للعطب. فمثلاً، يستطيع أي شخص اليوم أن يطلب من الشركات التجارية صوراً رخيصة التقطتها الأقمار الصناعية لما يجري في قواعد عسكرية ويكون المَيْزُ فيها بمقدار متر واحد. وتستطيع المؤسَّسات التجارية والأشخاص العاديون (بمن فيهم من الإرهابيين) الذهاب إلىٰ الإنترنيت والوصول إلىٰ صور فوتوغرافية التقطتها الأقمار الصناعية وكانت سرية للغاية، وكانت قبل بضع سنوات فقط تكلف الحكومات مليارات الدولارات[73]. فعندما شعرت مجموعة غير حكومية قبل بضع سنوات أن السياسة الأمريكيّة تجاه كوريا الشمالية مثيرة للفزع أكثر من اللازم، طبعت ونشرت صور أقمار صناعية خاصة لمنصات إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية. فمن الواضح أن بلداناً أُخرى تستطيع شراء صور مماثلة لقواعد أمريكيَّة.

ذلك أن أجهزة تحديد المواقع العالمية التي تقدّم صوراً دقيقة بالضبط لمواقع محدّدة، والتي كانت ذات يوم ملكاً حصرياً للعسكريين وحدهم،

---

(73) «لحظة كوداك سرية للغاية في الفضاء تهزّ الأمن العالمي»، **كريستيان ساينس مونيتور**، عدد 21 آذار/ مارس 2000، ص2.

صارت متوفرة وجاهزة في المخازن المحلية التي تبيع أجهزة إليكترونية. والأكثر من ذلك هو أن أنظمة المعلومات تكوّن نقاط ضعف للدول الغنية بإضافة أهداف مجدية مربحة للإرهابيين المنهمكين في حرب غير متناظرة. وقد قام نيوت غينغريتش، الناطق السابق باسم مجلس النواب الأمريكي، بإلقاء نظرة عميقة علىٰ الموضوع. وهو يعتقد أن «هناك خطراً حقيقياً في أن تعتقد أمّة قوية أنها تستطيع تكوين فضاء سَيْبَريّ مساوٍ للهجوم المتسلسل علىٰ بيرل هاربر. فمن الممكن الإدراك أنه في السنوات الخمس والعشرين التالية قد يقرّر خصم ذكي متطور (مثل بلد صغير يملك موارد شن حرب سيبريّة إليكترونية) أن بوسعه أن يبتزّ الولايات المتحدة بالتهديد»[74]. وهناك أيضاً الآفاق المحتملة لهجمات سيبرية إليكترونية يقوم بها أفراد غير مرتبطين بأحد ويعملون لحسابهم. وعلىٰ سبيل المثال، فبعد الاصطدام بين طائرة التجسّس الأمريكيَّة والمقاتلة الصينية، انهمك المخرّبون الصينيون والأمريكيون علىٰ حد سواء في فورة من الهجمات علىٰ كلا الحكومتين، والمواقع الخاصة علىٰ الشبكة التي لكل منهما في البلد الآخر.

غير أن هناك اتجاهات تقوّي الذين هم أقوياء أصلاً. وكما جادلتُ في الفصل الأول، فإن تكنولوجيا المعلومات قد أنتجت ثورة في الشؤون العسكرية. إذْ إن أجهزة الاستشعار المستقرّة في الفضاء، والإذاعة المباشرة، وأجهزة الكومبيوتر ذات السرعة العالية، والبرمجيات المعقّدة تقدم القدرة علىٰ جمع المعلومات، وتصنيفها، وتجهيزها ونقلها ونشرها عن أحداث معقّدة تقع علىٰ رقعة جغرافية واسعة. وهذا الوعي المسيطر بمعارك الفضاء، مشفوعاً بأسلحة التصويب الدقيق الموجّهة تنجم عنه ميزة قوية. وكما أظهرت حرب

---

(74) نيوت غينغريتش، «تهديدات بالدمار الشامل»، **إينفورميشن سيكيوريتي**، نيسان/ أبريل 2001
(http://www.infosecuritymag.com/articles/april01/columns-security-persp.shtml).

الخليج، فإن التخمينات والتقديرات التقليدية لمنطلقات توازن الأسلحة كالدبابات والطائرات تصبح غير واردة إلاّ إذا شملت القدرة علىٰ دمج المعلومات مع تلك الأسلحة. كانت تلك هي الغلطة التي ارتكبها صدّام حسين (وكذلك رجال الكونغرس الذين تنبأوا بخسائر أمريكيَّة كبيرة كثيفة). وكثير من التكنولوجيا ذات الصلة متوفرة في الأسواق التجارية، ومن الممكن التوقّع بأن الدول الأضعف ستشتري كثيراً منها. غير أن المفتاح لن يكون في امتلاك العتاديات المبهرجة أو الأنظمة المتقدمة، ولكن في القدرة علىٰ دمج «نظام للأنظمة». وفي هذا المجال، فإن من المحتمل أن تحتفظ الولايات المتحدة بقيادتها. ففي حرب المعلومات، يكمن الفرق كله في ميزة صغيرة. فالثورة في الشؤون العسكرية سوف لن تنتقص من قيادة الولايات المتحدة بل إنّها في بعض الظروف قد تزيد تفوق أمريكا علىٰ البلدان الأُخرى[75].

الأبعاد الثلاثة للمعلومات

في فهم العلاقة بين المعلومات والقوّة في السياسة العالمية، فإن مما يساعد المرء هو أن يميّز بين ثلاثة أبعادٍ مختلفة للمعلومات يتم خلطها معاً في بعض الأحيان[76]. فالبُعد الأول هو تدفقات البيانات، مثل الأخبار والإحصائيات. فقد حدثت زيادة هائلة يمكن قياسها في كمية المعلومات المتدفقة عبر الحدود الدولية. فمعدل كلفة تلك المعلومات آخذ في التناقص، وكثير منها مجاني من الناحية العملية. والتكاليف المتناقصة ونقاط النفاذ الإضافية تساعد الدول الصغيرة والعناصر الفاعلة من غير الدول. ومن جهة

---

(75) جوزيف س. ناي الأصغر ووليام أ. أوينز، «ميزة أمريكا المعلوماتية»، **فورين آفيرز**، آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل 1996.

(76) أنا مدين بهذه التمييزات لروبرت و. كيوهين. انظر مقالته التي كتبها بالاشتراك مع جوزيف س. ناي الأصغر، بعنوان «القوّة والاعتماد المتبادل في عصر المعلومات» المنشور في مجلة **فورين آفيرز**، خريف 1998.

أُخرى، فإن الحجم الكبير للتدفقات المجانية تعطي علاوة لقدرات المحررين ودامجي الأنظمة، وهذه فائدة للكبار والأقوياء.

والبُعد الثاني هو المعلومات التي تُستخدم للحصول علىٰ ميزة في الأوضاع التنافسية. ومع المعلومات التنافسية، كما ذكرنا أعلاه، فإن أهم التأثيرات كثيراً ما تكون علىٰ الهامش. فهنا يكون القيام بالحركة الأولى هو الشيء الأهم، وهذا عادة في مصلحة الأقوى. فكثير من المعلومات التنافسية ترتبط بالتجارة، ولكن ـ كما هو مناقَشٌ أعلاه ـ فإن تأثير المعلومات علىٰ القوّة العسكرية يمكن التفكير فيه أيضاً علىٰ أنّه مجموعة فرعية من المعلومات التنافسية (متضمنة في مجموعة أُخرى).

أما البُعد الثالث فهو المعلومات الاستراتيجية ـ معرفة خطة منافسك في اللعبة. فالمعلومات الاستراتيجية لا تقدَّر بثمن من الناحية العملية. وهي قديمة كقِدَم التجسّس. فأي بلد أَو مجموعة يمكنها استئجار الجواسيس. وبقدر ما تقدّم التكنولوجيات التجارية وأبحاث السوق من طاقات تكنولوجية لم تكن لتتوفّر في السابق إلاً باستثمارات كبيرة، فإن هناك تأثيراً مكافئاً. ولكن بقدر ما تنتج الاستثمارات الكبيرة في جمع المعلومات السرِّيَّة المخابراتية من معلومات أكثر وأفضل، يستفيد الكبار والأقوياء. ورغم أنه صحيح أن كمية الأسرار في الأسئلة المثيرة للاهتمام في مجال المخابرات قد تناقصت عما كانت عليه في عالم الحرب الباردة (وهي أسرار يمكن سرقتها) وهي أقل من الأمور الغامضة (التي لا يعرف أحد جوابها) ومع ذلك فإن القدرات الكبيرة علىٰ جمع المعلومات السرِّيَّة لا تزال تعطي ميزات استراتيجية هامّة.

ومن بين أكثر الجوانب إثارة للاهتمام في القوّة وعلاقتها بالتدفق المتزايد للمعلومات هي «مفارقة الوفرة»[77]. ذلك أن وفرة المعلومات تؤدي إلىٰ افتقار

(77) هربرت أ. سيمون، «المعلومات 101: ليس المهم ما تعرف، بل كيف عرفته»، =

في الانتباه. فعندما يغرقنا حجم المعلومات التي تواجهنا، يصبح من الصعب معرفة ما الذي ينبغي أن نركّز عليه. وعندئذٍ يصبح الانتباه هو المصدر النادر، وليس المعلومات. أما الذين يستطيعون تمييز الإشارات الثمينة عن الضجيج الأبيض فهم الذين يكتسبون القوّة. فيصبح الطلب أكثر علىٰ المحررين، والمرشّحين والملقنين؛ وهذا مصدر قوة للقادرين علىٰ أن يقول لنا أين نركّز انتباهنا. فالقوّة لا تتدفّق بالضرورة إلىٰ القادرين علىٰ إنتاج المعلومات أو حجبها. فعلىٰ عكس الاعتماد المتبادل غير المتناظر في التجارة، حيث تذهب القوّة إلىٰ القادرين علىٰ الاحتفاظ بالروابط التجارية أو قطعها، فإن القوّة في تدفق المعلومات تذهب إلىٰ القادرين علىٰ تحرير المعلومات وإثبات صحتها بشكل موثوق به، بحيث يصنّفون ما هو صحيح منها وهام في الوقت نفسه. ونظراً لصحافتنا الحرّة، فإن هذا ـ علىٰ وجه العموم ـ يفيد الولايات المتحدة.

وبين المحررين والملقنين، فإن المصداقية هي المصدر الحسّاس وهي بدورها مصدر للقوة الناعمة الطرية. وتزداد أهمية السمعة عما كانت عليه في الماضي، بل تحدث صراعات سياسية حول تكوين المصداقية وتدميرها. وتميل المجتمعات إلىٰ التجمّع حول الملقنين ذوي المصداقية بينما تميل المصداقية المدرَكَةُ والمتصوَّرَةُ بدورها إلىٰ تعزيز المجتمعات. ويميل مستخدِمو الإنترنيت إلىٰ زيارة مواقع الشبكة التي تقدّم معلومات يجدونها مثيرة للاهتمام وموثوقاً بصدقها في آنٍ واحد. وتتنافس الحكومات علىٰ المصداقية، ليس مع الحكومات الأُخرى فحسب، بل مع سلسلة واسعة من البدائل، بما فيها أجهزة الإعلام الإخبارية، والشركات، والمنظّمات غير الحكومية، والمنظّمات الحكومية المشتركة، وشبكات التجمعات والأسر العلمية.

ولقد فكّر العراق بطريقة معاكسة للحقائق، ولعلّه وجد أن من الأسهل

= ذي جورنال فوركواليتي آند پارتيسيپيشن، عدد تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس، 1998، ص 30 ـ 33.

عليه أن يكسب قبولاً لوجهة نظره في أن غزو الكويت عمل له ما يبرِّره في فترة ما بعد الاستعمار، باعتباره يضاهي استيلاء الهند علىٰ غُوا سنة 1975، لو أن محطة الأخبار التلفزيونية الأمريكيَّة CNN جعلت إطار القضية بغداد بدلاً من آطلنطا (التي صُوِّرَ منها صدَّام علىٰ أنَّه شبيه لهتلر في ثلاثينيّات القرن العشرين). وقد أتاحت القوّة الناعمة الطرية للولايات المتحدة أن تؤطِّر القضية. وتستطيع المنظَّمات غير الحكومية أن تشن حملات علاقات كبيرة، كما فعلت جماعة السَّلام الأخضر في حالة تخلّص شركة شل الهولندية الملكية من منصّة برينتسبار للتنقيب عن البترول. كما كان ما لحق بذلك الحدث ذا مغزى أيضاً بطريقة مماثلة، إذ إن جماعة السَّلام الأخضر فقدت مصداقيتها عندما اعترفت بأن بعض بياناتها عن الحقائق لم تكن دقيقة.

وإذن فالسياسة تصبح مباراة في المصداقية. فتتنافس الحكومات مع بعضها بعضاً، ومع منظَّمات أُخرى لتعزيز مصداقيتها وإضعاف مصداقية خصومها ـ كما يشهد علىٰ ذلك الصراع بين صربيا ومنظَّمة حلف شمال الأطلسي لتأطير تفسير الأحداث في كوسوڤو سنة 1999. ولقد كانت للسمعة أهميتها في السياسة العالمية دائماً، ولكن دور المصداقية يصبح مصدراً للقوة أهم حتى من السمعة، بسبب طوفان المعلومات المجانية و«مفارقة الوفرة» في عصر المعلومات. فقد كانت هيئة الإذاعة البريطانية، علىٰ سبيل المثال، مصدراً هاماً من مصادر القوة الناعمة الطرية لبريطانيا في أوروبا الشرقيَّة أثناء الحرب الباردة. أما الآن فإن هناك مزيداً من المنافسين لها (ولغيرها من الإذاعات الحكومية)، ولكن بقدر ما تحتفظ بالمصداقية في عصر الضجيج الأبيض، فقد تزداد قيمتها باعتبارها مصدراً للقوة. وكما سنرى في الفصل الخامس، لو أن حكومة الولايات المتحدة فكَّرت بهذه الطريقة فسوف تستثمر في أدوات القوَّة الناعمة الطرية أكثر بكثير مما تفعل الآن. (مثل برامج المعلومات والتبادل الثقافي) وسيكون من غير المحتمل أن تحاول تقييد صوت أمريكا كما فعلت في

أيلول/ سبتمبر سنة 2001. وسنكون أكثر اهتماماً بالطريقة التي تؤدي بها السياسات التي نتبعها في الداخل وسياساتنا الخارجية الأحادية الجانب إلىٰ تقويض مصداقيتنا.

القوّة الناعمة الطرية في عصر المعلومات العالمي

من بين ما تتضمّنه الأهمية المتزايدة للمحرّرين والملقنين في عصر المعلومات العالمي هذا أن الأهمية النسبية للقوة الطرية الناعمة ستزداد، لأنّها ترتكز علىٰ المصداقية. فالبلدان ذات المكانة الجيدة بالنسبة لهذه القوة يتحسّن أداؤها(78). والبلدان المحتمل أن تكسب قوة ناعمة طرية في عصر المعلومات هي: 1 ـ البلدان التي تكون ثقافتها وأفكارها المسيطرة أقرب إلىٰ المعايير العالمية السائدة (التي تؤكد الآن علىٰ الليبرالية، والتعددية، والاستقلال)، 2 ـ البلدان التي لديها أكبر نفاذ إلىٰ قنوات الاتصال المتعددة، وبذلك فهي تملك تأثيراً أكبر علىٰ كيفيَّة تأطير القضايا، و3 ـ البلدان التي تتعزّز مصداقيتها بأدائها المحليّ والدولي. وتشير أبعاد القوّة في عصر المعلومات إلىٰ الأهمية المتنامية للقوة الناعمة الطرية في خليط مصادر القوى، وإلىٰ ميزة قوية للولايات المتحدة.

وبالطبع فإن القوّة الناعمة الطرية ليست جديدة تماماً، ولم تكن الولايات المتحدة أول حكومة تحاول استخدام الثقافة لتكوّن قوّة ناعمة طرية. فبعد اندحار فرنسا في الحرب الفرنسية ـ البروسية، حاولت الحكومة الفرنسية أن ترمّم نفوذها

---

(78) وبالطبع، كما جادلتُ أعلاه، فإن القوّة الناعمة الطرية تختلف باختلاف الجمهور المستهدَف. وهكذا فإن الفردية الأمريكيَّة قد تكون لها شعبية في أمريكا اللاتينية وفي الوقت نفسه تظهر متحلّلة بشكل بغيض كريه في بعض بلدان الشرق الأوسط. وعلاوة علىٰ ذلك، تستطيع الحكومات أن تكسب القوّة الناعمة الطرية أو تخسرها، حسب أدائها في الداخل.

الممزّق بتعزيز انتشار لغتها وأدبها عن طريق التحالف الفرنسي، الذي أوجد في سنة 1883. «وهكذا أصبح إبراز الثقافة الفرنسية في الخارج أحد المكونات الهامّة للدبلوماسية الفرنسية»[79]. وسرعان ما تبعتها إيطاليا، وألمانيا، وغيرها. كما أن إدخال المذياع في عشرينيات القرن العشرين أوصل بعض الحكومات إلىٰ ميدان الإذاعة بلغات أجنبية. وفي ثلاثينيات ذلك القرن أتقنت ألمانيا النازية صناعة الفيلم الدعائي. وكانت الحكومة الأمريكيّة قادماً متأخراً إلىٰ فكرة استخدام الثقافة الأمريكيّة لأغراض الدبلوماسية، فشكّلت لجنة للمعلومات العامة أثناء الحرب العالمية الأولى، ولكنها ألغتها مع عودة السَّلام. وبحلول أواخر الثلاثينيّات اقتنعت إدارة روزفلت بأن «أمن أمريكا يعتمد علىٰ قدرتها علىٰ التحدّث إلىٰ الناس في البلدان الأخرى وكسب دعمهم». ومع الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة صارت الحكومة أكثر نشاطاً مع الجهود الرسمية، مثل وكالة الاستعلامات الأمريكية، وصوت أمريكا، وبرنامج فولبرايت، والمكتبات الأمريكيَّة، والمحاضرات، وغيرها من البرامج. ولكن كثيراً من القوَّة الناعمة الطرية ينشأ من قوى مجتمعية خارج سيطرة الحكومة. وحتى قبل الحرب الباردة، فإن «مسؤولي الشركات ومؤسَّسات الإعلان الأمريكيَّة، وكذلك رؤساء استديوات هوليوود لم يكونوا يبيعون منتجاتهم فحسب، بل ومعها ثقافة أمريكا وقِيَمها وأسرار نجاحها، لباقي أنحاء العالم»[80]. فالقوَّة الناعمة الطرية تُكَوَّن جزئياً علىٰ أيدي الحكومات، وجزئياً علىٰ الرغم من الحكومات.

قبل عقد من الزمن، كان بعض المراقبين يعتقدون أن التعاون بين الحكومة والصناعة في اليابان سيعطيها مكانة قيادية في القوَّة الناعمة الطرية في عصر المعلومات. فقد كان بوسع اليابان أن تطوِّر قدرة علىٰ التلاعب بالمفاهيم

(79) ريتشارد پلز، **ليس مثلنا** (نيويورك: بيسك بوكس 1997)، ص 31 ـ 32.
(80) المصدر السابق نفسه، ص 33، Xiii.

المحسوسة بشكل فوري وعلىٰ نطاق عالمي وأن «تدمّر كل ما يعيق ازدهار اليابان الاقتصادي وقبول الآخرين لها علىٰ الصعيد الثقافي»[81]. وعندما قامت مؤسسة ماتسوشيتا بشراء شركة MCA، قال رئيسها إنه لن يتم إنتاج أفلام سينمائية تنتقد اليابان[82]. وحاولت أجهزة الإعلام اليابانية أن تخترق الأسواق العالمية وبدأت شبكة NHK التي تملكها الحكومة تبثّ برامجها عبر الأقمار الصناعية بالإنكليزية. غير أن المشروع فشل لأن تقارير NHK كانت تبدو متخلّفة وراء تقارير المنظمات الإخبارية التجارية الأُخرى، واضطّرت الشبكة إلىٰ الاعتماد علىٰ الـCNN والـABC[83]. وهذا لا يعني أن اليابان تنقصها القوّة الناعمة الطرية. بل علىٰ العكس، فإن ثقافتها الشعبيّة تثير إعجاباً كبيراً بين شباب آسيا المراهقين[84]. ولكن ثقافة اليابان تظل موجّهة إلىٰ الداخل أكثر بكثير من ثقافة الولايات المتحدة. كما أن عدم رغبة حكومتها في التعامل بصراحة مع تاريخ ثلاثينيّات القرن العشرين ينتقص من قوّتها الناعمة الطرية.

وبالتأكيد فإن هناك مناطق مثل الشرق الأوسط فيها مواقف ازدواجية إزاء الثقافة الأمريكيّة تحدّ من قوتنا الناعمة الطرية. فقد كان البثّ التلفزيوني كله في العالم العربي يُدار بأيدي الحكومات، حتى سمحت قطر الصغيرة لمحطة

---

(81) جيروم ك. غلين، «اليابان: القوة الثقافية للمستقبل»، **نيكي ويكلي**، عدد 7 كانون الأول/ ديسمبر، 1992، ص7.

(82) الأفلام المتعددة الجنسيات: مسائل في السياسة»، **النيويورك تايمز**، عدد 27 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1990، القسم D 7.

(83) «وسائل الأخبار اليابانية تنضم إلىٰ حركة التصدير»، **الانترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 10 أيار/ مايو، 1991؛ دايفيد سانغر، «شبكة NHK التلفزيونية اليابانية تنهي خطة الخدمة الإخبارية»، **النيويورك تايمز**، عدد 9 كانون الأول/ ديسمبر، 1991.

(84) كالفن سيمز، «اليابان تشير، وشباب آسيا الشرقية يقعون في الغرام»، **النيويورك تايمز**، عدد 5 كانون الأول/ ديسمبر، 1999 القسم A، ص 3؛ «تقدم الأمازونيسو»، **الإيكونوميست**، 22 تموز/ يوليو، 2000، ص61.

جديدة ـ الجزيرة ـ بالبثّ بشكلٍ حرّ فقامت لها شعبية كبيرة في الشرق الأوسط[85]. وكان لصورها غير الخاضعة للرقابة، والتي تراوح من أسامة بن لادن إلىٰ طوني بلير، تأثير سياسي قوي بعد أيلول/ سبتمبر سنة 2001. وقد أدَّت قدرة بن لادن علىٰ إبراز صورة له كروبن هود إلىٰ تعزيز قوّته الناعمة الطرية عند بعض المسلمين حول العالم. وكما وصف صحافي عربي الوضع قبل ذلك فإن «الجزيرة كانت بالنسبة لهذه الانتفاضة كما كانت الـCNN بالنسبة لحرب الخليج»[86]. وفي إيران الأصولية للناس موقف مزدوج. فأفلام الڤيديو المهرَّبة والمسروقة متوفِّرة علىٰ نطاق واسع ولم ينجم عن حظر الحكومة لها «سوى تعزيز إِغواء الحضارة الغربية العلمانية بأفضل ما فيها وأسوأ ما فيها»[87].

وهناك بالطبع توترات حتى في داخل الثقافة الغربية العلمانية تحدّ من القوة الطرية الناعمة الأمريكيَّة. ففي منتصف تسعينيّات القرن العشرين، كان 61 بالمئة من الفرنسيين، و45 بالمئة من الألمان و32 بالمئة من الإِيطاليين يدركون أن الثقافة الأمريكيَّة هي تهديد لثقافتهم. وكانت هناك أغلبيات في إسبانيا وفرنسا وألمانيا وإِيطاليا ترى أن علىٰ شاشات تلفزيوناتها الوطنية أفلاماً وبرامج من صنع أمريكي أكثر مما ينبغي[88]. وتضع كل من كندا والاتحاد الأوروبي قيوداً علىٰ كمية المحتوى الأمريكي التي يمكن عرضها.

ولكن مثل هذه المواقف تعكس ازدواجيةً، وليس رفضاً. ففي عشرينيّات

---

(85) مارك هوباند، «مصر تحاول إِغراء المذيعين للعودة»، **الفايننشال تايمز** (لندن)، عدد 7 آذار/ مارس، 2000، ص14.

(86) جون كيفنر، «قصة انتفاضتين»، **النيويورك تايمز**، عدد 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2000، القسم A، ص6.

(87) كريس هِيدْجِيز، «إيران غير قادرة علىٰ صد غزو الغرب الثقافي»، **النيويورك تايمز**، 28 آذار/ مارس، 2000، ص14.

(88) مكتب أبحاث الوكالة الأمريكيَّة للمعلومات، «تنبيه الرأي الأوروبي»، عدد 16 آذار/ مارس، 1994، و27 أيار/ مايو، 1994.

القرن العشرين كان الألمان أصحاب المبادرة والتوجيه في صناعة السينما، كما كان الفرنسيُّون والإيطاليُون في خمسينيّات ذلك القرن وستينيّاته. والهند تنتج أفلاماً أكثر بكثير مما تنتج هوليوود. ولكن كل قنوات التوزيع في العالم لن تستطيع أن تحول الأفلام الهندية إلىٰ انتصارات عالمية باهرة ذات شعبية كبيرة ومستمرّة. ومن وجهة نظر الصحافي الألماني جوزيف جوف، فإن التفسير واضح، وهو أن «أمريكا لديها واحدة من أكثر ثقافات العالم انفتاحاً، ولذا فإن العالم يجب أن ينفتح لها أكثر من غيرها»[89]. أو كما يلاحظ ناقد فرنسي متفهّم: «لا شيء يرمز إلىٰ انتصار الثقافة الأمريكيَّة أكثر من شكل الفنّ الجوهري في القرن العشرين: السينما. . . فهذا الانتصار للفرد الذي تحرِّكه الرحمة أو طموح نبيل هو شيء عام شائع. . . وتقوم الرسالة علىٰ انفتاح أمريكا والنجاح المستمر لمجتمعها المتعدِّد الثقافات». ولكن الناقد يلاحظ أيضاً أنّه «كلما زاد عناق الفرنسيين لأمريكا تزايد سخطهم منها»[90]. أو كما لاحظ نرويجي، «إن الثقافة الأمريكيَّة آخذة في التحوّل إلىٰ الثقافة **الثانية** لكل شخص. فهي لا تقتلع التقاليد المحلية بالضرورة لتحل محلها، ولكنها تنشّط بالفعل ثقافة مزدوجة اللغة»[91]. ومثل كثير من اللغات الثانية، فإنّها محكيّة بنواقصَ ومعانٍ مختلفة. غير أن العجب هو من كونها محكية علىٰ الإطلاق.

وبالطبع، فإن الصرب الذين يرتدون سراويل ليڤيز الأمريكيَّة ويأكلون وجبات مكدونالد الأمريكيَّة لم يكتفوا بدعم القمع في كوسوڤو فحسب، بل

(89) جوزيف جوف، «أمريكا التي لا مهرب منها»، مجلة **النيويورك تايمز** [الأحد] عدد 8 حزيران/ يونيو، 1997، ص38.

(90) دومينيك مُوَازي، «أمريكا المنتصرة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، عدد 9 شباط/ فبراير، 1998؛ موازي، «الحجة الصحيحة في الوقت الخطأ»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 22 تشرين الثاني/ نوڤمبر 1999، ص13.

(91) مقتبساً عنه في مقالة تود غيتلين، «الزعماء العالميون: ميكي وشركاه»، **النيويورك تايمز**، 3 أيار/ مايو 1992، قسم الفن وأوقات الفراغ، ص1.

استخدموا فيلماً هوليوودياً عنوانه «هزّ الكلب» للسخرية من الولايات المتحدة أثناء الحرب. وارتكب الأطفال المجنّدون في سيراليون فظائع، مثل تقطيع أيدي المدنيين، وهم يرتدون القمصان الرياضية الأمريكيَّة الخفيفة. وقد احتقر أسامة بن لادن الثقافةَ الأمريكيَّة، كما يفعل بعض الأصوليين المتعاطفين معه. وسواء أكانت الصفات التالية تميل إلىٰ الأفضل أم إلىٰ الأسوأ، فإن الولايات المتحدة «مثيرة، وغريبة، وغنية، وقوية، وراسمة للاتجاهات، والجهة الفاعلة في الحداثة والتجديد»[92]. ورغم الفظاظة والابتذال والجنس والعنف فإن «أفلامنا وموسيقانا ترفع من شأن رموز الحرية، وتحتفل بمجتمع يؤدي إلىٰ الحركة صُعُداً إلىٰ الأعلىٰ وإلىٰ عدم التقيد بالشكليّات الرسميَّة، ونزوع إلىٰ المساواة لا يبجّل ولا يوقّر أحداً، وفيه قوة حياة ملأى بالحيوية. وهذا الإعلاء له جاذبيته في عصر يريد فيه الناس أن يشاركوا في التمتع بالحياة الطيبة علىٰ الطراز الأمريكي، حتى ولو كانوا واعين، كمواطنين سياسيين، بالجانب الآخر الهابط للبيئة، وللمجتمع، وللمساواة»[93]. وعلىٰ سبيل المثال، عند تفسير الاتجاه نحو استخدام الدعاوى القضائية لتأكيد الحقوق في الصين، أوضح أحد النشطاء الصينيين الشباب: «لقد شاهدنا كثيراً من أفلام هوليوود، فهي تصوّر حفلات الزفاف، والجنائز، والذهاب إلىٰ المحكمة. وهذا فإننا نعتقد أن الأمر ليس سوى شيء طبيعي إذا ذهبتَ إلىٰ المحكمة بضع مرّات في حياتك»[94]. وفي الوقت نفسه، فإن مثل هذه الصور للمجتمع الليبرالي يمكن أن تكوِّن رد فعل سلبياً بين الأصوليين المحافظين.

---

(92) نيل م. روزندورف، «العولمة الاجتماعية والثقافية: مفاهيمها، وتاريخها، ودور أمريكا فيها»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو عنوانه **حسن الإدارة في عالم آخذ في التعولم**.

(93) تود غيتلين، «الاستيلاء علىٰ العالم بالقوَّة (الثقافية)»، صحيفة **ذي ستري تايمز** (سنغافورة)، عدد 11 كانو الثاني 1999، ص2.

(94) إليزابيث روزنتال، «الصينيون يجرّبون سلاحاً جديداً من الغرب: الدعاوى القضائية»، **النيويورك تايمز**، 16 حزيران/ يونيو 2001.

إن الازدواجية تضع قيوداً علىٰ الثقافة الشعبية كمصدر للقوة الأمريكيَّة الناعمة الطرية، كما أن تسويقها علىٰ أيدي الشركات الأمريكيَّة يمكن أن يكوّن انجذاباً ومقاومةً في الوقت نفسه. وكما قال المؤرخ والتر لافيبر، فإن «الشركات عابرة القومية لا تغيِّر عادات الشراء في مجتمعٍ مّا فحسب، بل إنّها تعدّل وتحوّر تركيب المجتمع نفسه. وبالنسبة للمجتمع الذي يتلقّى القوّةَ الناعمةَ الطريةَ، فإن هذه القوة يمكن أن تكون لها آثار صلبة»[95]. فالاحتجاجات غالباً ما توجّه ضد مكدونالد والكوكاكولا. وسواء أكان ذلك جيداً أم رديئاً، فليس هناك الكثير مما تستطيع حكومة الولايات المتحدة أن تفعله إزاء هذه الآثار السلبية للصادرات الثقافية الأمريكيَّة العليا ـ المكتبات والمعارض ـ ليست في أفضل الأحوال سوى مسكّنات مهدئة مفيدة. فكثير من جوانب القوّة الناعمة الطرية هي نتائج عرضية ثانوية للمجتمع الأمريكي أكثر من كونها أعمالاً حكومية متعمّدة، وهي قد تزيد قوّة الحكومة أو تنقصها. إن الجاذبية الكامنة (والنفور) في خلفية الثقافة الشعبية الأمريكيَّة في مناطق مختلفة وبين مجموعات مختلفة قد تجعل ترويجَ السياسة أسهلَ أو أصعبَ علىٰ المسؤولين الأمريكيين. ففي بعض الحالات، مثل إيران، فإن الثقافة الأمريكيَّة قد تنتج رفضاً (علىٰ الأقل من قِبل النُخب الحاكمة)؛ وفي حالات أُخرى، بما فيها الصين، فإن الجاذبية والرفض بين مجموعات مختلفة قد يلغي كل منهما الآخر. وفي حالات أخرى كذلك، مثل الأرجنتين، فإن سياسات حقوق الإنسان التي رفضتها الحكومة العسكرية في سبعينيّات القرن العشرين أنتجت قوة ناعمة طرية كبيرة للولايات المتحدة بعد ذلك بعقدين من الزمن عندما وصل إلىٰ السلطة الناسُ الذين كانوا قد سُجِنوا في السَّابق.

ويذكّرنا المثل الأرجنتيني بأن لا نبالغ في دَوْر الثقافة الشعبية وبأن القوَّة

(95) والتر لافيبر، **مايكل جوردان والرأسمالية العالمية الجديدة** (نيويورك: نورتون، 1999)، ص157.

الناعمة الطرية أكثر من مجرد القوَّة الثقافية. فكما رأينا في الفصل الأول فإن القوَّة الناعمة الطرية ترتكز علىٰ وضع جدول الأعمال كما علىٰ الجاذبية، والثقافة الشعبية ليست سوى جانب واحد من الجاذبية (وهي ليست كذلك علىٰ الدوام). إن الأفكار الثقافية العليا التي تصدرها الولايات المتحدة في أذهان نصف مليون طالب أجنبي ممن يدرسون كل سنة في الجامعات الأمريكيَّة، أَو في أذهان رجال الأَعمال وأصحاب المشاريع المبادرين العائدين إلىٰ أوطانهم بعد نجاحهم في وادي السيليكون، هي أوثق صلة برجال النخبة ذوي القوة والسلطة. فمعظم قادة الصين لهم أبناء وبنات تعلّموا في الولايات المتحدة، وهم يرسمون لها صورة من وجهة نظر واقعية غالباً ما تكون علىٰ عكس الصور الكاريكاتورية السَّاخرة في الدعاية الصينية الرسمية.

إن سياسات الحكومة في الداخل والخارج يمكن أن تعزِّز قوّتنا الناعمة الطرية أَو تنتقص منها وتقيّدها. وعلىٰ سبيل المثال فإن الفصل العنصري في الداخل في خمسينيّات القرن العشرين كان ينتقص من قوّتنا الناعمة الطرية في أفريقيا. واليوم، فإن تطبيقنا لعقوبة الإعدام وضعف سيطرتنا علىٰ امتلاك الأفراد للأسلحة النارية والمسدسات والبنادق الشخصية ينتقصان من قوّتنا الناعمة الطرية في أوروبا. وسياسات جيمي كارتر حول حقوق الإنسان مثال علىٰ ذلك، ولكن من الأمثلة أيضاً جهود الحكومة لتعزيز الديمقراطية أثناء إدارات كلينتون وريغان. وعلىٰ العكس، فإن السياسات الخارجية التي تبدو في أعين الآخرين متغطرسة وأحادية الجانب تقلِّل من قوّتنا الناعمة الطرية، كما سنستكشف علىٰ نحو مستفيض في الفصل الخامس.

إن القوَّة الناعمة الطرية الآخذة أهميتها في الازدياد في عصر المعلومات هي جزئياً ناتج عرضي للعمل الحكومي الرسمي، وليست هي نتيجته الوحيدة. فالمنظَّمات غير الحكومية التي لها قوة ناعمة طرية خاصة بها تستطيع أن تعقد وتعرقل جهود الحكومة للحصول علىٰ النتائج التي ترغب فيها. ومقدِّمو الثقافة

الشعبية يعرقلون في بعض الأحيان تحقيق وكلاء الحكومة لأغراضهم. ولكن التوجّهات الأطول على المدى البعيد هي لصالحنا. وبقدر انسجام السياسات الرسمية في الداخل والخارج مع الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والانفتاح، واحترام آراء الآخرين، تستفيد الولايات المتحدة من الاتجاهات في عصر المعلومات العالمي هذا، حتى ولو استمرّت بعض جيوب ردّ الفعل والأصولية في الاعتراض والاستجابة بشكل سلبي في بعض الدول. ولكن هناك خطراً في أننا قد نطمس الرسالة الأعمق لقِيَمنا من خلال الغطرسة والانفراد بمواقف أحادية الجانب. إذ إن ثقافتنا، العليا والدنيا، تساعد في إنتاج قوة طرية ناعمة في عصر المعلومات، ولكن الأعمال الحكومية لها أهميتها أيضاً، ليس فقط من خلال البرامج مثل صوت أمريكا ومِنَح فولبرايت الدراسية، والأهم حتى من ذلك كلّه، عندما تتجنّب سياساتنا الغطرسة وتقوم بتمثيل المبادئ والقِيَم التي يُعْجَبُ بها الآخرون.

الخاتمة

قبل قرن مضى، وفي أوجّ العصر الصناعي، قام عالم الاجتماع الألماني العظيم ماكس ڤيبر بتعريف احتكار الاستخدام المشروع للقوة بأنّه خاصية محدّدة للدولة الحديثة. وهذا التعريف لا يزال صحيحاً. ولكن سيطرة الحكومات على مصادر القوّة الكبرى في عصر المعلومات هي أقل أمناً وإحكاماً مما كانت عليه في القرن الماضي. فالدول الكبيرة لا تزال تملك مزايا عسكرية ساحقة، ولكن انتشار تكنولوجيات الدمار الشامل يفتح فرصاً للإرهابيين، ويكوّن نقاط ضعف مكشوفة في مجتمعات ما بعد التصنيع. أما في مجتمعات ما قبل التصنيع، فإن هناك جيوشاً خاصة ومجموعات إجرامية لها قوات تستطيع أن تكتسح الحكومات.

ومن حيث القوّة الاقتصادية، فإن الشركات عابرة القومية تعمل على نطاق أوسع مما هو متاح لكثير من البلدان. فهناك دستة من مثل هذه الشركات على

الأقل لديها مبيعات سنوية أكبر من الدخل القومي الإِجمالي لنصف دول العالم. وعلىٰ سبيل المثال، فإِن مبيعات ميتسوبيشي أكبر من الناتج القومي الإِجمالي لفيتنام؛ ومبيعات شل ثلاثة أضعاف الناتج القومي الإِجمالي لغواتيمالا، ومبيعات سيمنز ستة أضعاف الناتج القومي الإِجمالي لجامايكا(96). أما بالنسبة للقوة الناعمة الطرية، فرغم أن البلدان الكبيرة مثل الولايات المتحدة لها ميزة متقدِّمة، فإِن الحكومة كثيراً ما تعجز عن السيطرة عليها. وعلاوة علىٰ ذلك، فمع ازدياد أهمية القوَّة الناعمة الطرية في عصر المعلومات، يصبح من الجدير بالتذكّر أنّها هي المجال الذي تستعد فيه المنظَّمات غير الحكومية والشبكات للتنافس لأنّه هو المصدر الأكبر لقوّتها. فالدولة تبقى ذات سيادة. ولكن قواها، حتى بالنسبة للولايات المتحدة، لم تعد كما كانت ذات مرة من قبل. وكما قال مراقبان أجنبيان متفهّمان: «إِذا بقيت الدولة في مركز إِدارة الحكم في العالم، فما الذي تغيّر؟ بكلمة واحدة: تغيّر كل شيء. فلم يسبق أن تنافس مثل هذا العدد الكبير من العناصر الفاعلة من غير الدول علىٰ السلطة والنفوذ اللذين كانا ذات مرة يعودان للدول وحدها»(97).

فما هي الاستنتاجات التي نستطيع أن نستخلصها في هذه المرحلة المبكرة من عصر المعلومات العالمي؟ تخطئ التنبؤات عن التأثير المكافئ لثورات المعلومات والاتصالات علىٰ توزيع القوَّة بين الدول. وسبب ذلك جزئياً هو أن اقتصادات الحجم الكبير وحواجز الدخول تستمر في ما يتعلّق بالمعلومات التجارية والاستراتيجية، والسبب الآخر هو أنّه في ما يختص بالمعلومات الحرّة

---

(96) بيانانات مستقاة من **كتاب وكالة المخابرات المركزية عن حقائق العالم سنة 2000** (http://www.cia.gov/cia/publications/factbook)

وكذلك **كتاب هوفر للتجارة العالمية لسنة 2001** (أوستن: مطبعة رفرنس، 2001).

(97) غوردن سميث ومويزيس نايم، الدول المتغيرة: العولمة، والسيادة وحسن الإِدارة (أوتاوا: المركز الدولي لأبحاث التنمية، 2000)، ص10.

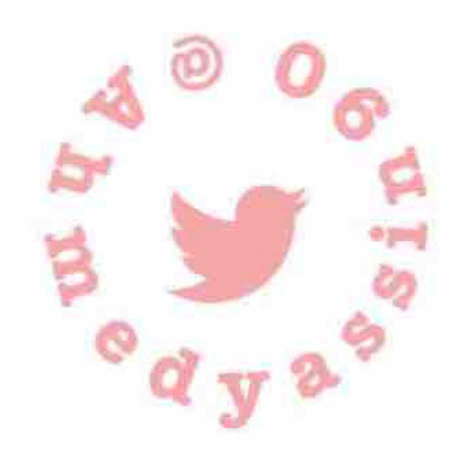
المجانية كثيراً ما تكون الدول الكبيرة في موقع جيد للمنافسة علىٰ المصداقية التي تكوّن قوة ناعمة طرية. وثانياً: إن التدفقات الرخيصة للمعلومات قد كوَّنت تغيراً هائلاً في قنوات الاتصال عبر حدود الدول. فالعناصر الفاعلة غير الحكومية والأفراد المشتغلون بطريقة عابرة للقومية لديهم فرص أكبر بكثير لتنظيم آرائهم ونشرها والترويج لها. إذْ صار اختراق الدول أسهل لأنّها لم تعد كالصناديق السوداء. وسوف يجد قادتنا صعوبة أكثر في الحفاظ علىٰ تنظيم متجانس لقضايا السياسة الخارجية.

وثالثاً إن الإنترنيت آخذة في تكوين مجال جديد عابر للقومية مفروض علىٰ الدول ذات السيادة، كما كانت الأسواق الجديدة المكوَّنة في العصور الوسطى قبل قرون كثيرة قد فرضت نفسها. وهذا يَعِدُ بتطورٍ للمواقف والهويات له أهمية مماثلة. ورابعاً إن ثورة المعلومات آخذة في تغيير العمليات السياسية بطريقة ستجعل المجتمعات الديمقراطية المنفتحة كالولايات المتحدة تتنافس علىٰ مصدر هام لقوة المصداقية بطريقة أنجح من الدول السلطوية المستبدّة. ولكن الدمقرطة لن تكون سريعة في جزء كبير من العالم ما قبل الصناعي. وخامساً إن أهمية القوة الناعمة الطرية آخذة في الازدياد بالنسبة للقوة الصلبة الإجبارية عما كانت عليه في الماضي، مع تحوّل المصداقية إلىٰ مصدر هام للقوة للحكومات وللمجموعات غير الحكومية علىٰ حد سواء. ورغم أن الولايات المتحدة في موقع أفضل من بلدان أُخرى بالنسبة للمصداقية والقوَّة الناعمة الطرية، فإن من المحتمل أن يتناقص الانسجام والتجانس في سياسات حكومتها. وأخيراً فإن الدول ذات السيادة والموقع الجغرافي سوف تستمر في تركيب سياستها في عصر المعلومات، ولكن عمليّات السياسة العالمية ضمن ذلك التركيب تتعرّض لتغير عميق. وسوف تبقى لقوة الدولة ذات السيادة أهميتها، ولكنّها لن تظل كما كانت عليه في الماضي.

وما يعنيه هذا هو أن كثيراً من المقاييس التقليديَّة للتفوّق الأمريكي التي

رأيناها في الفصل الأول سوف يثبت أنّها وهمية. كما أن الحديث عن أحادية القطب والهيمنة سيبدأ في التحوُّل بشكل متزايد إلىٰ كلام أجوف. فلو كان كلّ ما يتعيّن علينا عمله في عصر المعلومات هو اتّقاء المتَحَدّين الجدد عسكرياً، لكانت مهمّات السياسة الخارجية الأمريكيَّة بسيطة ومباشرة وتكفي للنهوض بها قوّتنا الصلبة.

وحسب المقاييس التقليديَّة، ليس من المحتمل أن تتفوّق علينا دولة ذات سيادة، ولا يستطيع الإرهابيون دحرنا. ولكن ثورة المعلومات تفرض تحدياً أخبث وأخفى بتغيير طبيعة الدول ذاتها، وطبيعة السيادة، والسيطرة كذلك، ودور القوَّة الطرية الناعمة. وسوف يتناقص عدد القضايا التي تهمّنا والقابلة للحل عن طريق قوّتنا العسكرية المسيطِرة. وسوف يتعيّن علىٰ صنّاع السياسة أن يولوا اهتماماً أكثر لسياسة المصداقية ولأهمية القوَّة الناعمة الطرية. وسوف يضطرّون إلىٰ تقاسم المسرح مع عناصر فاعلة غير حكومية وأفراد ممن اكتسبوا القوة حديثاً. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن هذا كله سوف يحدث في عالم شديد التنوّع تقوم فيه العولمة بتقليص المسافات التي كانت تعطي الحمايةَ فيما مضى.


@Ahmedyassin90

3

العولمة

يشعر الأمريكيون بأن حياتهم آخذة في التأثّر أكثر فأكثر بأحداث ينبع أصلها من خارج بلادهم. فالإرهابيون من أماكن تبعد نصف المسافة حول العالم، أحدثوا خراباً ودماراً وفوضى في نيويورك وواشنطن. أَو لنأخذ مثالاً اقتصادياً: مَنْ كان يفكِّر أن الممارسات المصرفيَّة الطائشة في اقتصاد صغير مثل تايلند سنة 1997 سوف تؤدي إِلىٰ انهيار الروبل الروسي، أَو أن القروض الكثيفة سوف تدرأ أزمة في البرازيل، أَو أن تدخل مصرف نيويورك الاحتياطي الاتحادي سيمنع انهيار شركة استثمارات مغامِرة من إيذاء الاقتصاد الأمريكي؟ وفي مثال بيئيّ نشرت الطائرات المروحية في الآونة الأخيرة دخاناً في كثير من المدن الأمريكيَّة في محاولة لاستئصال فيروس غرب النيل، وهو قاتل محتمل لعلّه وصل في دم أحد المسافرين، أَو عن طريق طير مهرّب عبر حواجز الجمرك، أَو في أحشاء بعوضة تسلّلت إِلىٰ متن طائرة نفّاثة[1]. وقد أدَّت الخشية من «غزوٍ حيويّ» إِلىٰ جعل بعض الجماعات البيئيَّة تضع إعلاناً من

(1) «فيروس بعوضة يكشف عن ثقب في شبكة السلامة»، **النيويورك تايمز**، عدد 4 تشرين الأول/أكتوبر، 1999، القسم A، ص1.

صفحة كاملة في **النيويورك تايمز** تدعو فيه إلىٰ تخفيض في التجارة والأسفار العالمية[2]. وعندما بدأ القرن الحادي والعشرون، راح المشاغبون المحتجّون علىٰ العولمة يملأون شوارع واشنطن، وبراغ، ولوبيك، وجَنَوى وغيرها من المدن حيثما كان الزعماء يجتمعون.

مصنوع في أمريكا؟

إن العولمة ـ أي نمو شبكات من الاعتماد المتبادل علىٰ صعيد العالم كلّه ـ هي بالفعل قديمةٌ قِدَمَ التاريخ الإنساني. والجديد فيها هو أن الشبكات أكثف وأعقد، وتضم أناساً من مناطق وطبقات اجتماعية أكثر[3]. فطريق الحرير القديم الذي كان يربط أوروبا العصور الوسطى بآسيا هو مثال علىٰ العولمة «الرقيقة» التي كانت تنطوي علىٰ كمياتٍ قليلة من بضائع الفخفخة، وزبائن من النخبة (رغم أن شرائح أوسع من السكان الأوروبيين كانت تعاني من الفيروسات المستوردة التي كانت ترافق التجّار). وقد تزايدت العولمة التجارية بشكل كبير ومفاجئ في القرن التاسع عشر. ففي البيان الشيوعي الصادر سنة 1848، جادل كل من كارل ماركس وفردريك إنغلز بأن «كل الصناعات الوطنية الراسخة منذ القدم قد دمّرت أو أنها في طريقها إلىٰ الدمار.... وبدلاً من العزلة القديمة المحلية والوطنية والاكتفاء الذاتي، لدينا تفاعل متصل في كل اتجاه، إنه الاعتماد العالمي الشائع بين الأمم»[4].

---

(2) انظر مثلاً، «تحذير ـ غزو بسلاح حيوي» (إعلان علىٰ صفحة كاملة)، **النيويورك تايمز**، عدد 20 أيلول/ سبتمبر 1999، القسم A، ص11.

(3) دايڤيد هيلد وشركاه: تحولات دولية: السياسة، والاقتصاد والثقافة (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، 1999)، ص21 ـ 22. وحول العولمة المبكرة، انظر «بؤرة اقتصادية: 1492 وكل ذلك»، **الإيكونوميست**، عدد 25 آب/ أغسطس، 2001، ص61.

(4) كارل ماركس وفردريك إنغلز، **البيان الشيوعي** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1992). [ظهر البيان لأول مرة سنة 1848].

إن الفكرة القائلة بأن العولمة تعادل الأمركة شائعة، ولكنّها تبسيطية أكثر من اللازم. فالولايات المتحدة نفسها هي نتاج عولمة القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. وكما كتب آدم سميث سنة 1776، فإن «اكتشاف أمريكا والطريق إلىٰ جزر الهند الشرقية عبر رأس الرجاء الصالح هما الحدثان الأعظم والأهم ممّا سجل في تاريخ البشرية. . . من خلال توحيدهما، بطريقةٍ مّا، بين أبعد أجزاء العالم»[5]. ولكن الصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة هي عملاق في المرحلة المعاصِرة من العولمة. وكما قال وزير الخارجية الفرنسي هيوبير ڤيدرين، فإن «الولايات المتحدة سمكة كبيرة تسبح بسهولة في مياه العولمة وتحكمها بتفوّق لا يُنازَع. ويحصل الأمريكيون علىٰ فوائد كبيرة من ذلك، لأسباب كثيرة: نظراً لحجمهم الاقتصادي؛ ولأن العولمة تحدث بلغتهم؛ ولأنّها منظَّمة حسب مبادئ اقتصادية ليبرالية ـ جديدة؛ ولأن الأمريكيين يفرضون ممارساتهم القانونية، والمحاسبية، والتكنولوجية؛ ولأنّهم دعاة النزعة الفردية»[6].

ومن المفهوم، ولعلّه من المحتوم أن الساخطين علىٰ قوّة أمريكا وثقافتها الشعبيَّة سوف يستخدمون القومية في مقاتلتها. ففي أربعينيّات القرن العشرين، سعى المسؤولون الفرنسيّون إلىٰ منع الكوكاكولا. ولم تتم الموافقة علىٰ بيعها في فرنسا في آخر الأمر حتى سنة 1953[7]. وفي قضية طارت لها شهرة كبيرة سنة 1999، صار مربّي الأغنام الفرنسي جوزيه بوفيه (الذي أمضى سنوات حياته الأولى في بيركلي بولاية كاليفورنيا) بطلاً فرنسياً وكسب تغطية صحفية عالمية

---

(5) آدم سميث، **ثروات الأمم** (نيويورك: راندوم هاوس، 1985)، الكتاب الرابع، الفصل السادس، القسم الثالث [الطبعة الأولى كانت سنة 1776].

(6) هيوبير ڤيدرين، مع دومينيك مُوَازي، **فرنسا في عصر العولمة** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مطبعة مؤسَّسة بروكينغز، 2000)، ص3.

(7) دارين مكماهون، «فرنسا التي تقول لا»، **كورَسپوندانس**، شتاء 1999 ـ 2000، ص27.

بحمايته «السيادة المطبخية» عن طريق تدمير مطعم لماكدونالد[8]. لا أحد يرغم الجمهور الفرنسي علىٰ دخول الأقواس الذهبية، ولكن نجاح بوفيه مع أجهزة الإعلام كان يخاطب الازدواجية الثقافية تجاه كل ما هو أمريكي. وكما تذمّر رئيس إيران في سنة 1999، فإن «النظام العالمي الجديد، والعولمة التي تحاول قوى معيّنة أن تجعلنا نقبلها، والتي يتم فيها تجاهل ثقافة العالم كلّه، تبدو كأنها نوع من الاستعمار الجديد»[9].

والواقع أن هناك أبعاداً كثيرة للعولمة تسيطر عليها اليوم أنشطة قائمة في وول ستريت [شارع في نيويورك يرمز إلىٰ المصالح المالية الأمريكيَّة المسيطرة، والمصارف وأسواق الأوراق المالية: المعرّب] ووادي السيليكون وهوليوود. غير أن انتشار المسيحيَّة عبر القارات قد سبق اكتشاف هوليوود لكيفية تسويق أفلام عن الإنجيل بعدة قرون. كما أن الانتشار العالمي للإسلام، المستمر حتى اليوم، ليس «مصنوعاً في الولايات المتحدة». أما اللغة الإنكليزية، التي يتكلّمها نحو 5 بالمئة من سكّان العالم، فقد انتشرت في الأصل علىٰ يد بريطانيا، لا الولايات المتحدة[10] والعلاقات بين اليابان ومهاجريها في أمريكا اللاتينيّة لا علاقة لها بالولايات المتحدة، والأمر نفسه ينطبق علىٰ العلاقات بين البلدان الناطقة بالفرنسية، والإسبانية والبرتغالية، علىٰ التوالي. وكذلك لا علاقة للولايات المتحدة بانتشار مرض الإيدز في إفريقيا وآسيا، ولا بالمصارف الأوروبية التي تقدِّم قروضاً للأسواق الآخذة في البروز في آسيا وأمريكا

---

(8) روجر كوهن، «خشية علىٰ المستقبل، أوروبا تركز علىٰ الغذاء»، **النيويورك تايمز**، عدد 29 آب/ أغطس، 1999، القسم الرابع، ص1.

(9) «إيران، في خطاب بباريس، توجه شوكة إلىٰ الولايات المتحدة»، **النيويورك تايمز**، 29 تشرين الأول/أكتوبر، 1999، القسم A، ص8.

(10) بربارا وولراف، «أي لغة عالمية؟»، **ذي أتلانتيك منثلي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2000.

اللاتينيّة. ثم إن أكثر الفِرق الرياضية شعبية في العالم ليس أمريكياً؛ بل هو فريق مانشستر يونايتد، الذي له مئتا نادٍ من المعجبين في أربعة وعشرين بلداً. كما أن ثلاث من الرقع الملصقة على الموسيقى «الأمريكيَّة» لها مالكون بريطانيون، وألمان، ويابانيون. وبعض أكثر ألعاب الڤيديو شعبية تأتي من اليابان وبريطانيا[11]. ثم إن صعود البرمجة الواقعية، التي زادت حيوية الإمتاع التلفزيوني أَو هبطت بها إِلىٰ مستوى متدنٍّ في السنوات الأخيرة قد انتشرت من أوروبا إِلىٰ الولايات المتحدة، وليس بالعكس.

وكما يلاحظ أنطوني غيدنز، عالم الاجتماع البريطاني، فإن «العولمة ليست فقط سيطرة الغرب علىٰ الآخرين؛ بل إنها تؤثر علىٰ الولايات المتحدة كما تؤثّر علىٰ البلدان الأُخرى»[12]. أَو بكلمات الدبلوماسي السنغافوري كيشور محبوباني: «سوف يمتص الغرب العقول الجيدة من الحضارات الأُخرى علىٰ نحو متزايد، وبينما هو منهمك في ذلك فإنه سيتعرّض لتحوّل كبير. إذ سوف يصبح هو نفسه صورة مصغّرة عن العالم الجديد الذي يسوده الاعتماد المتبادل، وفيه ثقافات وأفكار مزدهرة كثيرة»[13]. فالعولمة في أصلها ليست أمريكيَّة، حتى ولو كان جزء كبير من محتواها الحالي شديد التأثّر بما يحدث في الولايات المتحدة.

إن للولايات المتحدة صفات متميّزة تجعلها مؤهلة بشكل فريد من نوعه

---

(11) مايكل إيليوت، «هدف أجود من أن يقاوَم»، **نيوزويك**، عدد 31 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص27 ـ 28.

(12) أنطوني غيدينز، **العالم الهارب: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا** (نيويورك: روتْلِيذْج، 2000)، ص22.

(13) كيشور محبوباني، «بقية الغرب؟»، نص المحاضرات العالمية للأكاديمية الملكية الإسكتلندية/ هيئة الإذاعة البريطانية، لندن، 1 حزيران/ يونيو 2000 (http://www.bbc.co.uk/worldservice/people/features/world-lectures/mahbb-lect.shtml), ص26.

للعمل كمركز للعولمة. فالثقافة الأمريكيَّة منتَجَةٌ وموجهة نحو مجتمع متعدد الأعراق يتغيّر تركيبه السكاني باستمرار عن طريق الهجرة. وقد كان لأمريكا علىٰ الدوام ثقافة توفيقية، تستعير بحرِّيَّة من تقاليد شتى، وهي مفتوحة علىٰ باقي العالم باستمرار. كما أن حالات القلق الأوروبي من التأثير الأمريكي ليست جديدة. وقد نشرت أعداد من الكتب حول هذا الموضوع قبل قرن من الزمن. وعلىٰ سبيل المثال فقد كتب المؤلف البريطاني وليام توماس ستيد في سنة 1902 كتاباً بعنوان: **أمركة العالم**. كما أن الولايات المتحدة مختبر كبير للتجارب الثقافية، وأكبر سوق لاختبار ما إذا كان لأي فيلم معين أو أغنية معينة صدى رنّان لدى مجموعة فرعية من السكّان أو أُخرى، أو ربما لدى الناس بصورة عامة. فالأفكار تتدفّق إلىٰ الولايات المتحدة بحرِّيَّة وتخرج منها بسهولة مماثلة وكثيراً ما تكون علىٰ شكل تجاري، مدعومة من قِبَل رجال أعمال مبادرين يعتمدون علىٰ تجمّعات عميقة لرأس المال والمواهب. إن كوخاً لفطائر البيتزا في آسيا يبدو أمريكياً، رغم أن الطعام فيه من أصل إيطالي بالطبع. ويظهر أن هناك شبهاً وقرابة بين فرص العولمة وبين خصائص المجتمع الأمريكي هذه[14].

ولا تتدفّق الثقافة الأمريكيَّة إلىٰ المجتمعات الأُخرى دائماً بدون تغيير، وليست لها آثار سياسية علىٰ الدوام. فالأفكار والمعلومات التي تدخل الشبكات العالمية «تُفَرَّغ» في سياق السياسة الوطنية والثقافات المحلية، التي تعمل كأجهزة تصفيةٍ وتحوير انتقائية للأشياء الواصلة. فقوائم الوجبات الماكدونالديّة

---

(14) الواقع أن المرء يستطيع أن يتابع سلسلة لا تنقطع من عداوة أوروبا للولايات المتحدة وقلقها منها منذ فترة طويلة في أوائل القرن التاسع عشر حتى الآن. انظر نيل م. روزندورف، «حياة وأوقات صاموئيل برونستون، باني هوليوود في مدريد: دراسة في النطاق العالمي للثقافة الشعبية الأمريكيَّة وتأثيرها» (أطروحة دكتوراه، جامعة هارفارد، 2000)، «الملحق: قوة ثقافة الموسيقى الشعبية الأمريكيَّة ـ تطور نقد نخبويّ»، ص402 ـ 415 وفي أماكن كثيرة متواترة.

مختلفة في الصين، والأفلام الأمريكيَّة تترجم بلهجات صينية مختلفة لتعكس التصوّرات الصينية للرسالة التي يجري نقلها[15]. وكثيراً ما تكون المؤسَّسات السياسية أكثر من الثقافة الشعبية مقاوِمة للبثّ العابر للقومية. ورغم أن الطلبة الصينيين في ساحة تيانانمين في سنة 1989 أقاموا نسخةً لتمثال الحرية، فإن من المؤكد أن الصين لم تتبنَّ المؤسَّسات السياسية الأمريكيَّة[16].

إن العولمة اليوم أمريكيَّة المركز، بمعنى أن جزءاً كبيراً من ثورة المعلومات يأتي من الولايات المتحدة، كما أن قسماً كبيراً من محتويات شبكات المعلومات العالمية يتم تكوينه حالياً في الولايات المتحدة، فيعزِّز القوَّة الأمريكيَّة الناعمة الطرية. ولقد وجّه وزير الثقافة الفرنسي جاك لانغ تحذيراً من كون القوَّة الناعمة الطرية «تتحرَّك في الغالب الأعمّ في اتجاه واحد، لأن الأمريكيين منغلقو العقول وريفيّون، إن لم يكونوا شديدي الجهل بالثقافات الأُخرى»[17]. غير أن لانغ يهمل انفتاح المجتمع الأمريكي الذي يتقبل الثقافات من باقي أنحاء العالم ويعيد تدويرها. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الممارسات الأمريكيَّة جذَّابة جداً لبلدان أُخرى: مثل الضبط النزيه للمخدّرات على يد إدارة الأغذية والأدوية مثلاً؛ والقوانين والممارسات الشفَّافة التي تحدّ من الغشّ والاحتيال في التعامل بالأوراق والسندات المالية، التي تخضع لرقابة لجنة السندات والتبادلات المالية. ويصعب أحياناً تجنّب المقاييس الأمريكيَّة الصنع،

---

(15) نيل م. روزندورف، «العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم، والتاريخ، ودور أمريكا»، في كتاب من تحرير جوزيف س. ناي الأصغر وجون د. دوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مطبعة مؤسَّسة بروكينغز 2000)، ص133، الحاشية 51.

(16) فردريك شووِيز، «سياسة إعادة الزرع القانوني وحوافزها»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم**.

(17) والتر لافيبر، مايكل جوردان ورأس المال العالمي الجديد (نيويورك: نورتون، 1999)، ص110.

كما في القواعد التي تحكم الشبكة الدولية (الإنترنيت) نفسها. ولكن بعض المقاييس والممارسات الأُخرى ـ من الأرطال والأقدام (بدلاً من النظام المتري العشري) إلىٰ عقوبة الإعدام والحق في حمل الأسلحة ـ قد ووجهت بالحيرة أَو بالعداء المباشر لدى الأمم الأُخرى. فالقوَّة الناعمة الطرية حقيقة، ولكنّها لا تتجمّع أَو تتراكم لصالح الولايات المتحدة في كل مجالات النشاط، وليست الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك مثل هذه القوَّة. فالعولمة هي أكثر من مجرد الأمركة.

طبيعة الوحش

إن العولمة ـ شبكات الاعتماد المتبادل علىٰ صعيد العالم كلّه ـ لا تشير إلىٰ الشيوع والانتشار العام[18]. فكما رأينا في الفصل الماضي، كان ما يقرب من نصف السكان الأمريكيين في بداية القرن الحادي والعشرين يستخدمون شبكة النطاق العالمي (WWW)، بالمقارنة مع 0,01 بالمئة من السكان في جنوب آسيا. ومعظم سكان العالم اليوم ليس لديهم أجهزة هاتف؛ ويعيش مئات الملايين من الناس كفلاّحين في قرى نائية وليس لهم سوى ارتباط طفيف بالأَسواق العالمية أو التدفّق العالمي للأفكار. والحق أن العولمة مشفوعة باتساع الهوّة، في جوانب كثيرة، بين الأغنياء والفقراء. فهي لا تشير إلىٰ المجانسة ولا إلىٰ العدالة والإنصاف[19].

---

(18) من أجل أن تُعْتَبَر شبكةُ العلاقات عالميةً، يجب أن تتضمن مسافاتٍ متعددةَ القارات، وليس شبكاتٍ محليةً فقط. فالعولمة تشير إلىٰ تقلص المسافة، ولكن علىٰ نطاق واسع. ويمكن مقارنتها بالتوجهات المحلية، والوطنية، والإقليمية. إذْ إن العولمة هي حالة الاعتماد المتبادل علىٰ صعيد العالم كله. فالعولمة هي ازدياد مثل هذا الاعتماد المتبادل، وإزالة العولمة هي هبوطه.

(19) برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، **تقرير عن التنمية البشرية** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999).

وحتى بين البلدان الغنية، هناك قدر من العولمة أقل بكثير مما يبدو للوهلة الأولى[20]. فالسوق العالمية المعولمة حقاً سوف تعني التدفقات الحرّة للبضائع، والبشر، ورأس المال، ومعدلات فائدة متشابهة. والواقع أنّه لا يزال أمامنا مشوار طويل يتعيّن علينا أن نقطعه[21]. وعلىٰ سبيل المثال فحتى في السوق المحلية لرابطة أمريكا الشمالية للتجارة الحرّة NAFTA تتاجر تورنتو مع ڤانكوڤر بما قيمته عشرة أضعاف تجارتها مع سياتل، رغم أن المسافة متماثلة والتعرفات في أدنى حدّ. وقد أدَّت العولمة إلىٰ جعل الحدود الوطنية أكثر مسامية، ولكنها لم تجعلها شيئاً لا لزوم له[22]. كما أن العولمة لا تعني إيجاد مجتمع عالمي. وفي السياق الاجتماعي، فإن الاتصالات بين الناس ذوي المعتقدات الدينيَّة المختلفة والقِيَم التي يتعلقون بها تعلّقاً عميقاً كثيراً ما يؤدي إلىٰ النِّزاع: وتشهد علىٰ ذلك الحملات الصليبيَّة الكبرى في العصور الوسطى، أو الفكرة الشائعة حالياً عن الولايات المتحدة باعتبارها «الشيطان الأكبر»، والتي يؤمن بها بعض الأصوليين[23]. ومن الواضح من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية كذلك، أن المجانسة لا تتبع العولمة بالضرورة.

وللعولمة عدد من الأبعاد، رغم أن الاقتصاديين كثيراً ما يكتبون كأنّها هي والاقتصاد العالمي شيء واحد. ولكن أشكالاً أُخرى من العولمة لها تأثيرات

---

(20) داني رودريك، «المعنى المعقول والهراء في مناقشة العولمة»، مجلة **فورين پوليسي**، صيف 1997، ص19 ـ 37.

(21) كيث غريفن، «العولمة وشكل الأشياء الآتية»، **مكالستر إنترناشنال: العولمة والمجال الاقتصادي**، ربيع 1999، ص3؛ «عالم واحد؟»، **الإيكونوميست**، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، ص79 ـ 80.

(22) جون ف. هليويل، **ما مدى أهمية الحدود الوطنية؟** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة مؤسَّسة بروكينغز، 1998).

(23) صاموئيل هَانْتِنْغْتُون: صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي (نيويورك: سيمون وشوستر، 1996).

هامّة علىٰ حياتنا اليومية. وكان أقدم أشكال العولمة هو الاعتماد البيئي المتبادل. وعلىٰ سبيل المثال فإن أول وباء للجدري مسجَّل في مصر سنة 1350 قبل الميلاد. وقد وصل المرض إلىٰ الصين سنة 49 للميلاد، وإلىٰ أوروبا سنة 700م، وإلىٰ الأمريكتين سنة 1520م، وإلىٰ أستراليا سنة 1789م[24]. وكان الوباء، أو الموت الأسود، قد بدأ أصلاً في آسيا، ولكن انتشاره قتل عدداً يراوح بين الربع والثلث من سكّان أوروبا في القرن الرابع عشر (سنة 1348 علىٰ وجه الخصوص). ونقل الأوروبيون أمراضاً إلىٰ الأمريكتين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر دمّرت نسبةً وصلت إلىٰ 95 بالمئة من سكانهما الأصليين[25]. ومنذ سنة 1973، ظهر ثلاثون مرضاً معدياً جديداً لم تكن معروفة في السابق، وانتشرت جغرافياً أمراض معروفة بأشكال جديدة مقاومة للأدوية[26]. ثم إن انتشار أنواع أجنبية من النباتات والحيوانات إلىٰ مناطق جديدة قد أباد الأنواع المحلية فيها، وقد تكلّف محاولات السيطرة عليها بضع مئات من مليارات الدولارات في كل سنة[27]. ومن جهة أُخرى، فليست جميع

---

(24) وليام ج. برود: «الجدري: بلاء الماضي والمستقبل؟» **النيويورك تايمز**، عدد 15 حزيران/ يونيو، 1999، القسم F، ص1.

(25) جارد داياموند، بنادق، وجراثيم وفولاذ: مصائر المجتمعات البشرية (نيويورك: و. و. نورتون، 1998، ص202، 210 وليام هـ ماكنيل، **طواعين وشعوب** (لندن: نادي الكتب العلمية، 1979)، ص168؛ وانظر كذلك ألفريد و. كروسبي، **الاستعمار البيئي: التوسّع الحيوي لأوروبا، 900 ـ 1900** (كمبريدج، مطبعة جامعة كمبريدج، 1986).

(26) وزارة دفاع المملكة المتحدة، **السياق الاستراتيجيّ للدفاع في المستقبل** (لندن، 2001)، ص6.

(27) كان مرض الحمى القلاعية الذي أضرّ بالمواشي الأوروبية سنة 2001 مثلاً علىٰ «فيروس آسيوي استطاع أن يتكاثر بمعدل مفزع عندما لم يجد في مواجهته دفاعات طبيعية». باري جيمس، «الأنواع المخبرية تستغلّ العولمة»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 21 أيار/ مايو، 2001، ص1.

آثار العولمة البيئيّة ضارّة. فمثلاً، استفادت التغذية والمطابخ في أوروبا وآسيا معاً من بعض محصولات الدنيا الجديدة كالبطاطس والذرة والطماطم. كما أن الثورة الخضراء في التكنولوجيا الزراعية في العقود القليلة الأخيرة قد ساعدت الفلاحين الفقراء في جميع أنحاء العالم[28].

إن التغيّر المناخي العالمي لن يقتصر تأثيره على الأمريكيين وحدهم، بل إنّه سيمتد إلى حياة الناس في كل مكان. فقد أُبلغ ألوف العلماء من أكثر من مئة بلد مؤخراً أن هناك أدلة جديدة وقوية على أن معظم الاحترار الذي تمّت مراقبته على مدى الخمسين سنة الماضية يمكن عَزْوُهُ إلى الأنشطة البشرية. وأن معدّل درجات الحرارة العالمية في القرن الحادي والعشرين يتوقع له أن يزداد بما يراوح بين درجتين ونصف درجة، وعشر درجات فهرنهايت. وقد تكون النتيجة تقلّبات شديدةً في المناخ، مع زيادة المياه أكثر مما ينبغي في بعض المناطق وعدم وجود مياه كافية في مناطق أُخرى. وسوف تشمل التأثيرات في أمريكا الشمالية أنواعاً أقوى من العواصف، والطوفانات، وحالات الجفاف، والانزلاقات الأرضية. فلقد أدت درجات الحرارة الآخذة بالارتفاع إلى إطالة موسم انعدام التجمّد، وقلّصت الغطاء الثلجي بنسبة 10 بالمئة منذ ستينيّات القرن العشرين. وكان معدل ارتفاع مستوى سطح البحر في القرن الماضي أعلى من المعدل الوسطي على امتداد الألفيات الثلاث الماضية[29]. وكما يلاحظ جيمس مكارثي، العالِمُ من جامعة هارڤارد، فإن «الشيء المختلِف الآن هو أن الأرض يقطنها ستة مليارات من البشر، وأن الأنظمة الطبيعيّة والبشرية التي

(28) ألفريد كروسبي، **التبادل الكولومبوسي: العواقب الحيوية والحضارية لسنة 1492** (وِسْتپورت، كوّنيكتيكوت، مطبعة غرينوود، 1972).

(29) كريغ سميث، «مئة وخمسون دولة تبدأ بالعمل التمهيدي الأساسي لسياسات تتعلق بالاحترار العالمي»، **النيويورك تايمز**، عدد 18 كانون الثاني/ يناير، 2001، القسم A، ص7.

تزوّدنا بالغذاء، والوقود والأنسجة والألياف شديدة التأثّر بالمناخ». ومع تسارع تغيّر المناخ، فإن «التغيّر في المستقبل قد لا يحدث بسلاسة ولطف كما كان يفعل في السابق»[30]. ولا فرق بين أن يكون ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجوّ آتياً من الصين أم من الولايات المتحدة؛ إذْ أنّه يؤثّر علىٰ الاحترار العالمي بالطريقة نفسها. وكان التأثير علىٰ السياسة الأمريكيَّة واضحاً في ردود فعل البلدان الأُخرى في الأيام الأولى من إدارة جورج ووكر بوش. فبعد الاحتجاجات الأجنبية وتقرير من الأكاديمية الوطنية للعلوم، اضطر الرئيس بوش إلىٰ عكس موقفه الأسبق القائل بعدم وجود أدلّة كافية على التأثيرات البشرية في الاحترار العالمي[31].

أما العولمة العسكرية فتتألّف من شبكات من الاعتماد المتبادل تستخدم فيها القوَّة، أو التهديد باستعمال القوَّة. والمثال علىٰ ذلك هو الحروب العالمية في القرن العشرين. فأثناء الحرب الباردة كان الاعتماد المتبادل الاستراتيجي العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي حاداً ومعروفاً جيداً. فلم ينتج عنه تحالفات تفرّعت وامتدّت علىٰ نطاق العالم فحسب. ولكن كان باستطاعة أي من الطرفين أن يستخدم القذائف العابرة للقارات لتدمير الطرف الآخر في غضون ثلاثين دقيقة. ومثل هذا الاعتماد المتبادل كان متميزاً، ليس لأنّه كان جديداً بشكل كلّي، بل لأن نطاق الصراع المحتمل وسرعته كانا شديدي الهول والضخامة. واليوم تشكّل شبكات الإرهابيين نوعاً جديداً من العولمة العسكرية.

---

(30) جيمس ج. مكارثي، «تقرير عن نطاق التقويم الثالث للسياسة الدوليّة للتغير المناخي»، فصليّة **التقرير المناخي (ذي كلايمت ريبورت)**، شتاء 2001، ص3. إنني مدين لتيد پارسون لمساعدته لي في هذه النقطة.

(31) كاترين كـ. سيلي، «في تغيّر مفاجئ، البيت الأبيض يذكر الاحترار العالمي باعتباره مشكلة»، **النيويورك تايمز**، 8 حزيران/ يونيو، 2001، ص18 من القسم A.

وأما العولمة الاجتماعية فهي انتشار الناس، والثقافات، والصور، والأفكار. والهجرة مثال مادي ملموس علىٰ ذلك. ففي القرن التاسع عشر عَبَر المحيطاتِ نحو ثمانين مليوناً من الناس إلىٰ أوطان جديدة، أكثر بكثير مما حدث في القرن العشرين[32]. ولكن الأفكار هي جانب من العولمة الاجتماعية ذو أهمية مماثلة. فقد انتشرت أربعة من أديان العالم ـ البوذية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام ـ عبر مسافات عظمى علىٰ مدى الألفي سنة الماضية، كما فعلت الطريقة العلمية والنظرة العالمية علىٰ امتداد القرون القليلة الماضية. فالعولمة السياسية (كجزء من العولمة الاجتماعية) ظاهرة في انتشار الترتيبات الدستورية، والزيادة في عدد البلدان التي صارت ديمقراطية، وتطور القواعد والمؤسَّسات الدولية. فالذين يعتقدون أن من الخطأ التحدّث عن المجتمع الدولي يتجاهلون أهمية الانتشار العالمي للأفكار السياسية كالحركة المناهضة للرقّ في القرن التاسع عشر، وحركة مناهضة اللاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، والحركات البيئية والنسائية اليوم.

والتغييرات في الأبعاد المختلفة للعولمة قد تترك في اتجاهات متعاكسة في الوقت نفسه. فالعولمة الاقتصادية هبطت هبوطاً حاداً ومفاجئاً فيما بين سنتي 1914 و1945، بينما تزايدت العولمة العسكرية إلىٰ ذُرَىً جديدة أثناء الحربين العالميتين، وكذلك فعلت أبعاد كثيرة من العولمة الاجتماعية. (فالحروب تحدث اضطرابات في المجتمعات القائمة وتنشر أفكاراً جديدة). وإذن فهل ازدادت العولمة أم تناقصت فيما بين سنتي 1914 و1945؟ إن الابتعاد عن العولمة الذي ميّز النصف الأول من القرن العشرين كان من العمق بحيث إن الاقتصاد العالمي لم يستطع الوصول إلىٰ مستويات سنة 1914 من التجارة والاستثمار الدوليين مرة أُخرى إلاَّ في السبعينيّات من ذلك القرن. وكان ذلك في جزء منه انعكاساً للاضطراب الهائل الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى،

(32) هيلد وشركاه، **التحول العالمي**، ص295 ـ 296.

ولكن كانت هناك مشكلة أُخرى كذلك. فالعالم الصناعي لم يتكيّف مع حالات عدم المساواة التي كوَّنتها العولمة الاقتصادية السريعة. فالأسواق سبقت السياسة في أوروبا. كما أن الحركات السياسية الكبرى الشيوعية والفاشيّة نبعت جزئياً من ردود الفعل الشعبية علىٰ حالات انعدام المساواة التي رافقت حرية العمل التجاري (عدم التدخل الحكومي) في الأَسواق العالمية[33].

فهل يحتمل حدوث مثل هذه العولمة الاقتصادية وما يرافقها من اضطراب سياسي في السنوات المقبلة؟ إن ذلك ممكن، ولكنّه ليس محتملاً كما كان قبل قرن من الزّمن. فمن جهة نجد أن تكوين دولة الرفاهية بعد سنة 1945 قد وضع شبكة أمان تحت الناس الفقراء في معظم البلدان المتقدمة، فعملت كصمَّام أمان جعل الاقتصادات المنفتحة والعولمة الاقتصادية مقبولة أكثر. فهناك صلة إيجابية متلازمة بين قوة دولة الرفاهية وانفتاح الاقتصادات[34]. والعولمة لا تدمّر دولة الرفاهية في أوروبا ومجتمعات ما بعد الحداثة. (بالمقارنة مع تقييدها). ورغم أن ردود الفعل علىٰ العولمة الاقتصادية كانت تتنامى في مجتمعات ما بعد التصنيع، فإنّها ليست مثل الحركات الجماهيرية التي قلبت الأنظمة السياسية في أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين. وفي الوقت نفسه فإن عدم المساواة الدولية قد تزايدت في بعض المناطق، بما فيها بلدان مثل الصين. وفي جزء كبير من العالم الأقل تقدّماً، فإن غياب شبكات الأمان قد يصبح سبباً لردود فعل مضادة للعولمة الاقتصادية[35]. ذلك أن حركات الاحتجاج الدولية

---

(33) كارل پولانيي، **التحول الكبير** (نيويورك: راينهارت، 1994)، الفصلان التاسع عشر والعشرون.

(34) جون غ. راغي، «الأنظمة الدوليّة، والصفقات والتغيير: الليبرالية المتأصلة في النظام الاقتصادي لما بعد الحرب»، **إنترناشنال أورغانايزاشِنْ**، ربيع سنة 1982، نقلاً عنه في كتاب داني رودريك، **هل تعدّت العولمة حدودها؟** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: معهد الاقتصاد الدولي، 1997)، ص65.

(35) مَرِيلي س. غرنيدل، «علىٰ استعداد أم لا: العالم النامي والعولمة»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ في التعولم**.

التي تضم مواطنين أمريكيين ومنظَّمات أمريكيَّة قد تزايدت، وهي تثير أسئلة صعبة حول السياسة، كما سنرى أدناه.

وباختصار، فإن العولمة هي نتاج التقدّم التكنولوجي والسياسات الحكومية التي خفضت الحواجز أمام التبادل الدولي. ولقد كانت الولايات المتحدة محفزاً كبيراً للمرحلة المعاصرة من العولمة، ومستفيدة منها، ولكننا عاجزون عن السيطرة عليها. وعلاوة علىٰ ذلك، فإذا قدّر للاحتجاجات والسياسات الحكومية أن تنتقص من الأبعاد الاقتصادية المفيدة للعولمة، فسوف تبقى معنا الآثار الضارّة للعولمة العسكرية والبيئيَّة. فالعولمة بركة تختلط بها بعض السلبيّات، ولكن سواء أحببناها أم لا، فإنّها تكوّن تحديات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكيَّة.

عولمة القرن الحادي والعشرين: ما الجديد؟

رغم أن العولمة ظلَّت مستمرّة قروناً، فإن شكلها المعاصر له خصائص متميّزة. وبعبارة مختصرة، فإنّها «أسمك وأسرع». فالعولمة اليوم مختلفة عما كانت عليه في القرن التاسع عشر، عندما قدم الاستعمار الأوروبي جزءاً كبيراً من هيكلها السياسي. وكانت تكاليف النقل والاتصال الأعلىٰ تعني أن عدداً أقل من الناس كان يتعامل مباشرة مع الناس والأفكار من حضارات أخرى. ولكن كثيراً من الفوارق الهامّة لها صلة وثيقة بثورة المعلومات. وكما يجادل توماس فريدمان، فإن العولمة المعاصرة تسير علىٰ نحو «أبعد، وأسرع، وأرخص، وأعمق»[36].

ويستخدم الاقتصاديون اصطلاح «تأثيرات الشبكة» للإشارة إلىٰ الأوضاع التي يصبح فيها مُنتَجٌ مّا أغلى عندما يستعمله كثير من الناس الآخرين. وكما

---

(36) توماس فريدمان، **اللغة وشجرة الزيتون: فهم العولمة** (نيويورك: فرّار وشتراوس وجيرو، 1999)، ص7 ـ 8.

رأينا في الفصل السابق، فإن جهاز هاتف واحد لا يفيد، ولكن قيمته تزداد مع تنامي الشبكة. وهذا هو السبب الذي يجعل الإنترنيت تُحدِثُ مثلَ هذا التغيّر السريع[37]. فالاقتصاد القائم علىٰ المعرفة يولّد «تأثيرات قوية فائضة، كثيراً ما تنتشر كالنّار، فتستثير تجديدات وتطلق سلسلة من ردود الفعل والمخترعات الجديدة. . . ولكن البضائع ـ علىٰ عكس المعرفة ـ لا تنتشر دائماً كالنّار»[38]. وعلاوة علىٰ ذلك، فبما أن الاعتماد المتبادل أصبح أسمك وأسرع، فإن العلاقات بين الشبكات المختلفة صارت أكثر أهمية. فهناك ارتباطات أكثر تداخلاً بين الشبكات. ونتيجة لذلك، فإن تأثيرات النظام ـ حيث يمكن لاضطرابات صغيرة في منطقة واحدة أن تنتشر لتتخلل النظام كله ـ تصبح أهم[39].

والأَسواق المالية مثال جيد علىٰ تأثيرات النظام. وكما هو مذكور أعلاه، فإن الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997 أثَّرت علىٰ الأَسواق في عدة قارات. ولم يكن الحجم النسبيّ للاستثمار الأجنبي سنة 1997 غير مسبوق. فالتدفّق الصافي لرأس المال الخارج من بريطانيا في العقود الأربعة التي سبقت سنة 1914 كان بمعدل 5 بالمئة من حجم ناتجها المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع 2 إلىٰ 3 بالمئة للبلدان الغنية اليوم[40]. ثم إن كون الأزمة المالية سنة 1997 عالمية في حجمها قد سبقته إرهاصات تنذر به: فيوم الاثنين الأسود في وول ستريت سنة 1929، وانهيار مصرف كريدت آنستالت في النمسا سنة 1930 فَجَّرَا أزمة مالية عالمية وركوداً عالمياً.

---

(37) «عالم شبه مندمج»، **الإيكونوميست**، 11 أيلول/ سبتمبر 1999، ص42.

(38) جوزيف ستيغليتْز، «هموم بلا وزن»، الفاينانشال تايمز (لندن) عدد 3 شباط/ فبراير، 1999، ص14.

(39) روبرت جرڤيز، تأثيرات المنظومة: **التعقيد في الحياة السياسية والاجتماعية** (پرينستون، مطبعة جامعة پرينستون، 7 ـ 19).

(40) «عالم واحد؟»، **الإيكونوميست**، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، ص80.

ولكن التدفقات المالية الإجمالية الكثيفة اليوم أكبر بكثير. فالتدفقات اليومية بالعملات الأجنبية ازدادت من 15 مليار دولار سنة 1973 إلىٰ 1,5 تريليون دولار بحلول سنة 1995، وكانت أزمة سنة 1997 قد أشعلتها شرارة انهيار العملة في سوق اقتصادية صغيرة آخذة في البروز، وليس عن طريق وول ستريت. يضاف إلىٰ ذلك أن أزمة سنة 1997 قد فاجأت معظم الاقتصاديين، والحكومات، والمؤسَّسات المالية الدولية علىٰ حين غرّة. وقد جعلتها الأدواتُ الماليةُ الجديدةُ المعقدّةُ صعبةَ الفهم. ففي كانون الأول/ ديسمبر سنة 1998 قال آلان غرينسبان رئيس مجلس إدارة الصندوق الاحتياطي الاتحادي: «لقد تعلمت عن كيفية عمل هذا النظام العالمي الجديد في الأشهر الإثني عشر الماضية أكثر مما تعلّمت في السنوات العشرين المنصرمة»[41]. ذلك أن الحجم الهائل، والتعقيد، والسرعة تميّز العولمة الاقتصادية المعاصرة عن الفترات الأسبق، وتزيد التحديات التي تشكّلها للسياسة الخارجية الأمريكيّة[42].

كما أصبحت العولمة العسكرية أكثر تعقيداً كذلك. إذْ أن نهاية الحرب الباردة قد جاءت بإلغاء العولمة العسكرية، أي أن النزاعات البعيدة بين القوى الكبرى صارت صلتها بميزان القوى أقلّ. ولكن الزيادة في العولمة الاجتماعية علىٰ مدى عدة عقود مضت كان لها تأثير معاكس، فقد أدخلت أبعاداً جديدة للعولمة العسكرية: التدخّل الإنساني، والإرهاب. ذلك أن الاهتمامات الإنسانية المتفاعلة مع الاتصالات الدولية قد أدّت إلىٰ ضغوط من أجل التدخّل العسكري في أماكن مثل الصومال والبوسنة وكوسوڤو. وتفاعلت ردود الفعل الأصولية علىٰ الثقافة الحديثة مع التكنولوجيا لتكوين خيارات جديدة للإرهاب وللحرب غير المتناظرة. وعلىٰ سبيل المثال، فمن أجل استنباط استراتيجية لمواجهة الولايات المتحدة، اقترح بعض المسؤولين الصينيين من المستوى

---

(41) غرينسپان، ينقل عنه فريدمان في: **اللغة وشجرة الزيتون**، ص368.

(42) هيلد وشركاه، **التحولات العالمية**، ص235.

المتوسط إستخدام الإرهاب، وتهريب المخدّرات، ودهورة البيئة، ونشر ڤيروسات الكومبيوتر. وجادلوا بأنّه كلما زاد تعقيد الخليط ـ أي استخدام الإرهاب والحرب الإعلامية والحرب المالية ـ كانت النتائج أفضل. «ومن هذا المنظور، تتزاوج الحرب غير المحدودة مع محتويات كتاب **فن الحرب** الصيني التقليدي الذي ألّفه صُنْ تْزُو، مع التكنولوجيا العسكرية الحديثة والعولمة الاقتصادية»[43].

وعند قيام المسؤولين الأمريكيين بصياغة السياسة الخارجية، يواجهون سُمْكَ العولمة المتزايد ـ كثافة شبكات الاعتماد المتبادل المتداخل ـ مما يعني أن آثار الأحداث في منطقة جغرافيَّة أَو في البُعد الاقتصادي أَو البيئي قد يكون لها تأثيرات عميقة في مناطق جغرافيَّة أُخرى أَو علىٰ البُعد العسكري أَو الاجتماعي. فالشبكات الدولية آخذة في التعقيد علىٰ نحو متزايد، ولذا تزداد صعوبة التنبؤ بآثارها. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن النَّاس في الأنظمة البشريَّة كثيراً ما ينهمكون في العمل كي يتفوّق كل منهم علىٰ الآخر في الذكاء، وكي يكسب ميزة اقتصادية أَو اجتماعية أَو عسكرية بالضبط عن طريق التصرّف بطريقة لا يمكن التنبؤ بها. ونتيجة لذلك، فإن العولمة مصحوبة بتغلغل الشكّ وانعدام اليقين. وسيكون هناك تنافس مستمر بين التعقيد المتزايد وانعدام اليقين من جهة، وجهود الحكومات، والشركات وغيرها لفهم هذه المنظومات المتداخلة والمتزايدة التعقيد، والتلاعب بها لفائدتها. فالأزمات المالية المتواترة، أَو الزيادات الحادّة في البطالة يمكن أن تؤدي إلىٰ حركات شعبيَّة للحدّ من الاعتماد المتبادل وإلىٰ قلب العولمة الاقتصادية إذْ إن انعدام اليقين علىٰ نحو فوضوي هو ثمن أبهظ من أن يدفعه معظم النَّاس لقاء مستويات وسطية نسبيَّة أعلىٰ من

---

(43) «الصين تفكّر في قواعد جديدة لِـ«حربٍ بلا قيود»» **الواشنطن بوست**، عدد 8 آب/ أغسطس، 1999، ص1.

الازدهار. فالعولمة قد لا تكون قابلة للاستدامة بشكلها الحالي ما لم تكن بعض جوانبها خاضعة لسيطرة فعَّالة، كما سنرى أدناه.

كما أن السرعة تضاف إِلىٰ انعدام اليقين وصعوبات تشكيل الاستجابات السياسيَّة. وكما هو مذكور في البداية، فإن العولمة الحديثة تعمل بوتيرة أسرع بكثير من أشكالها السابقة. فقد استغرق الجدري ما يقرب من ثلاثة آلاف سنة لغزو القارات المأهولة، حتى وصل آخر الأمر إِلىٰ أستراليا سنة 1775. ولكن مرض الإيدز لم يستغرق سوى ثلاثة عقود كي ينتشر من إفريقيا إِلىٰ سائر أنحاء العالم. فإذا انتقلنا إِلىٰ صورة مجازيّة لفيروس، فسنجد أن «ڤيروس الحب» في سنة 2000 لم يَحْتَجْ إِلىٰ أكثر من ثلاثة أيَّام حتى يهاجم أجهزة الكومبيوتر في العالم كلّه. من ثلاثة آلاف سنة إِلىٰ ثلاثة عقود إِلىٰ ثلاثة أيام: هذا هو مدى التسارع في العولمة.

وفي بعض الأحيان يُنْظَرُ إِلىٰ تحديات العولمة في سياق سرعة تدفّق المعلومات فقط، ولكن هذا تبسيط أكثر من اللازم[44]. إن سرعة فرادى الرسائل لم تتغيَّر كثيراً منذ أن شاعت الخدمات البرقيَّة التلغرافية في سائر أنحاء العالم عند نهاية القرن التاسع عشر. ولكن السرعة المؤسّسيّة ـ أي سرعة تغيّر النظام والوحدات الموجودة في داخله ـ تعكس سماكة العولمة. وتتحرّك ردود أفعال الأَسواق بوتيرة أسرع من ذي قبل، لأن المعلومات تنتشر علىٰ نحو أسرع، بحيث يمكن أن تستجيب مبالغ هائلة من رأس المال في لحظة واحدة.

(44) لقد جاء أكبر تغيّر في السرعة مع السفينة البخارية، وخصوصاً مع البرق. فقد أدّى السلك العابر للأطلسي سنة 1866 إِلىٰ تخفيض وقت بثّ المعلومات بين لندن ونيويورك من فترة أطول بكثير من أسبوع إِلىٰ بضع دقائق ـ أي بعامل يقرب من ألف. وعلىٰ عكس ذلك، أدّى الهاتف إِلىٰ زيادة سرعة مثل هذه الرسائل بدقائق (إذ إن رسائل الهاتف لا تحتاج إِلىٰ حلّ للرموز). أما الإنترنيت، بالمقارنة مع الهاتف، فلم تزد السرعةَ كثيراً علىٰ الإطلاق.

فتستطيع منظمة غير حكومية أن ترسل تقريراً عن حادثة في غابة برازيليَّة فتنشر الخبر حول العالم علىٰ الإنترنيت في غضون دقائق. ولا تنتقل فرادى البنود الإخباريَّة من سراييڤو إلىٰ نيويورك بطريقة أسرع مما كان عليه الحال سنة 1914، ولكن المؤسَّسات واقتصاديات التلفزيون السلكي والإنترنيت قد جعلت دورة الأخبار أقصر، وأعطت مكافآت أكبر للمزايا الصغيرة في السرعة. ففي سنة 1914 لم تكن صحيفةٌ مّا تسبق غيرها في النشر عن طريق تلقّي الخبر ومعالجته قبل الصُحف الأُخرى بساعة من الزَّمن، ما دامت المعلومات يمكن معالجتها قبل موعد صدور العدد التالي. أما اليوم فإن ساعة ـ أَو حتى بضع دقائق ـ يكمن فيها الفرق الحسَّاس بين أن تكون محطة تلفزيون سلكيَّة علىٰ رأس القصَّة أم تتلكأ متخلّفة وراء القوس. بل إن محطة CNN تستبق الإبلاغ الرسمي نفسه، وكثيراً ما كنت أدخل مكتباً لمسؤول في وزارة الدفاع أَو الخارجية لأجد جهاز تلفزيون في الزّاوية وهو مفتوح علىٰ تلك المحطّة.

كما ازدادت مشاركة عامة الناس في الشؤون العالمية في البلدان الغنيَّة. فالنَّاس العاديُّون يستثمرون في الصَّناديق الأجنبيَّة المتبادلة، ويقامرون في مواقع الإنترنيت الواقعة علىٰ مبعدة من السواحل (خارج متناول الجمارك والضرائب)، ويتذوّقون وجبات غريبة كانت امتيازاً حصرياً للأغنياء. وقد أطلق فريدمان علىٰ هذا التغيير اسم «دمقرطة» التكنولوجيا، والتمويل، والمعلومات، لأن التكاليف المتناقصة، قد جعلت ما كان ترفاً في السَّابق يتوفَّر اليوم لشرائح من المجتمع أعرض بكثير من ذي قبل[45]. ولعل **«الدمقرطة»** ليست هي الكلمة الصحيحة لأن الأصوات المالية والنَّاس لا يبدأون بحصص متساوية في الأَسواق. فليست هناك مساواة في أَسواق رأس المال مثلاً، برغم الأدوات المالية الجديدة التي تسمح بالمشاركة لأناس أكثر. فغالباً ما تكون مليون دولار أَو أكثر هي ثمن الدخول إِلىٰ شركة مضاربات للمستثمرين المغامرين. وربما كانت كلمة

---

(45) فريدمان، **اللغة وشجرة الزيتون**، ص41 ـ 58.

التعددية هي الأدقّ، بإشارتها إِلىٰ الزيادة والتنوّع في عدد المشاركين في الشبكات العالمية. ففي سنة 1914، حسبما يرى جون ميناردكينز «كان الساكن في لندن يستطيع أن يطلب عن طريق الهاتف، وهو يرتشف شاي الصباح في فراشه، المنتجاتِ المتنوعةَ للعالم كلّه، بأيّة كمية قد يراها مناسبة، ويتوقع وصولها المبكر بشكل معقول إِلىٰ عتبة داره»[46]. ولكن مثل هذا الإنكليزي كان يتعيّن عليه أن يكون غنياً كي يصبح زبوناً عالمياً. أما اليوم فإن أي أمريكي عادي يستطيع عملياً أن يفعل الشيء نفسه. ذلك أن الأسواق الكبرى وتجّار المفرّق علىٰ الإنترنيت قد أوصلوا هذه القدرة إِلىٰ الغالبيَّة الساحقة من النَّاس في مجتمعات ما بعد التصنيع.

وكما رأينا في الفصل السابق، فإن المنظَّمات غير الحكومية ـ سواء أكانت كبيرة مثل السَّلام الأخضر أو منظمة العفو الدولية، أم بحجم المجانين الثلاثة المضروبين في الأمثال ومعهم جهاز فاكس ومودِمْ (تجهيزة اتصال) تستطيع الآن أن ترفع أصواتها، علىٰ صعيد العالم كلّه، علىٰ نحو لم يكن ممكناً من قبل أبداً. أما إذا كانت سترسّخ مصداقية للفت انتباه أي شخص فإن ذلك قد أصبح هو المسألة السياسيَّة الهامّة.

إن هذا التوسّع الهائل في قنوات الاتصال عابرة القومية لمسافات تتعدَّى قارات متعدّدة، الذي ولّدته وسائط الإعلام والعدد الكبير من المنظَّمات غير الحكومية معناه أن هناك مزيداً من القضايا لمن يريد الإمساك بها علىٰ الصعيد الدولي، بما في ذلك التنظيمات والممارسات (التي تراوح من الاختبارات الصيدلانية، إِلىٰ المحاسبة ومستويات الجودة إِلىٰ تنظيم الأعمال المصرفيَّة) مما كان في الماضي يعتبر من الامتيازات المقتصرة حصراً علىٰ الحكومات الوطنيَّة. فهناك مجالات واسعة من حسن إدارة الحكم في الحياة عابرة القومية تضطلع

(46) جون ميناردكينز، **العواقب الاقتصادية للسلام** (لندن؛ بنغوين، 1988)، ص11.

بها عناصر فاعلة من القطاع الخاص، سواء أكانت إيجاد شيفرة تحكم الإنترنيت أم وضع مقاييس للسَّلامة في الصناعة الكيميائية.

ويذهب بعض المراقبين إلىٰ حد المجادلة بأن تكاليف الاتصالات قد حذفت أهمية المسافة. وفي بعض الميادين، مثل الأَسواق المالية، فإن ذلك صحيح إلىٰ حد كبير، ولكنه كتعميم، يشكّل نصف حقيقة. فأولاً تزايدت المشاركة في الاعتماد المتبادل المتداخل العالمي، ولكن كثيراً من الناس ليسوا مرتبطين إلاَّ بشكل طفيف بأيّة شبكات اتصال تتجاوز دولَهُم نفسَها، أَو حتى مواقعهم المحليَّة. فمعظم سكان العالم، كما لاحظنا، لا يملكون أجهزة هاتف. وكثير من القرى الفلاحية في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية ترتبط بالعالم ككل من خلال اتصالات اقتصادية واجتماعية وسياسية بطيئة وطفيفة علىٰ الأغلب. وبالإضافة إلىٰ ذلك فحتى للمرتبطين بشبكات اتصالات عالمية علىٰ نحو وثيق، فإن أهمية المسافة تختلف كثيراً بحسب الموضوع، الاقتصادي، أو البيئي أو العسكري، وهلم جرّاً. فإذا كانت العولمة تعني تقليص المسافة، فإن تلك المسافات قد تقلّصت بمعدلات مختلفة بالنسبة للناس المختلفين والمواضيع المختلفة[47].

والمسافة شيء لا علاقة له حقاً إذ كان باستطاعة مستثمر في أبيدجان أن يبيع علىٰ الفور أسهماً في نيويورك أَو هونغ كونغ إلىٰ مستثمر آخر في موسكو. ولكن البضائع الماديَّة تتحرَّك بوتيرة أبطأ من رأس المال، ما دامت السيارات والمنسوجات لا يمكن تحويلها إلىٰ أرقام علىٰ كومبيوتر. فطلب شرائها يمكن إرساله بغضّ النظر عن المسافة. ولكن السيارات والملابس يتعيّن عليها أن تنتقل مادياً من اليابان أَو غواتيمالا إلىٰ جوهانسبرغ أَو روما. ومثل هذا الانتقال أسرع مما كان عليه من قبل ـ فالورود والأحذية ترسل الآن عبر آلاف الأميال

(47) فرانسيس كيرنكروس، موت المسافة: كيف ستغيّر ثورة الاتصالات حياتنا (بوسطن، مطبعة مدرسة هارڤارد التجارية، 1997).

بالطائرات النفّاثة ـ ولكن الانتقال ليس فورياً ولا رخيصاً بأي حال من الأحوال، بل إن الخدمات الشخصية تقيدها المسافة أكثر حتّى من ذلك: فالنّاس المحتاجون إلىٰ جراحة لدائنيَّة لإزالة تجاعيد الوجه لا يمكنهم الحصول عليها عن طريق خطّ الإنترنيت.

والتنوّع بحسب المسافة ينطبق علىٰ أبعاد العولمة الأُخرى كذلك. فالحركة الحقيقية للأفكار والمعلومات فورية تتم عملياً في لحظات، ولكن فهمها وقبولها يعتمدان علىٰ الفوارق الثقافية. فالأمين العام للأمم المتّحدة، كوفي عنان، يستطيع أن يتحدَّث عن حقوق الإنسان والسيادة بشكل فوري مباشر للناس في بوسطن، وبلغراد، وبونس آيريس، وبيجينغ، وبيروت، وبومباي، وبوجومبورا [عاصمة بوروندي وأكبر مدنها. كان اسمها أوسومبورا، وأعيدت تسميتها عند استقلال بوروندي سنة 1962: المعرّب] ـ ولكن الكلمات نفسها يتم سماعها بطُرق شديدة الاختلاف في هذه المدن السبع. وبالمثل، فإن الثقافة الشعبية الأمريكيَّة قد يفسّرها الشباب في بعض الثقافات علىٰ أنّها توكيد يثبت قِيَماً أصولية جديدة، ولكنّها في مواقع أُخرى قد تُعْتَبَرُ من حيث الجوهر مجردَ رموز تافهة، لا تعبّر عنها سوى قبعات لعبة البيسبول، والقمصان القطنية القصيرة الأكمام T-shirts والموسيقى. فالمسافات الثقافية تقاوم التجانس. وأخيراً فإن عناصر العولمة الاجتماعية المعتمِدة علىٰ هجرة البشر تقيدها المسافة والصلاحيات القانونية تقييداً شديداً، إذْ إن السَّفر يبقى باهظ الكلفة عند معظم النّاس في العالم، كما أن الحكومات في كل مكان تسعى إِلىٰ السيطرة علىٰ الهجرة والحدّ منها.

إن الإضافة التي قدّمتها ثورة المعلومات إلىٰ العولمة المعاصرة هي السرعة والكثافة للاتصالات المتداخلة علىٰ الشبكات، مما يزيدها تعقيداً. ولكن مثل هذه «العولمة الكثيفة» ليست متجانسة. فهي تختلف بحسب الإقليم والموقع المحلي، وبحسب الموضوع. وعندما نرسم سياستنا الخارجية لهذا

القرن، سوف يتعيّن علينا أن نستجيب لقضايا تنطوي علىٰ تعقيد أكبر، ومزيد من انعدام اليقين، وزمن للاستجابة أقصر، ومشاركة أوسع للجماعات والأفراد، وتقلّص متفاوت للمسافة، فالعالم يداهمنا، ولكن في سياق استجاباتنا السياسية، فإن حجماً واحداً لن ينطبق علىٰ جميع القضايا.

العولمة والقوّة الأمريكيَّة

مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة أقوى من أية دولة في التاريخ الحديث. وأسهمت العولمة في هذه المكانة، ولكنها قد لا تستمر في الإسهام طيلة هذا القرن. فالعولمة اليوم تعزّز القوة الأمريكيَّة؛ ومع مرور الزمن قد تخفِّف تلك القوَّة. ذلك أن العولمة هي ابنة التكنولوجيا والسياسة كلتيهما. وقد تعمّدت السياسة الأمريكيَّة أن تعزِّز معايير ومؤسَّسات مثل الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة GATT والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، مما أدَّى إِلىٰ تكوين نظام اقتصادي دولي منفتح بعد سنة 1945. وعلىٰ مدى خمس وأربعين سنة، كان امتداد العولمة الاقتصادية محدوداً بسياسات الاكتفاء الذاتي للحكومات الشيوعيَّة. وقد خفضت نهايةُ الحرب الباردة مثلَ هذه الحواجز، واستفادت قوة أمريكا الاقتصادية الناعمة والطرية من صعود عقيدة السوق ذات الصلة وتقلّص نزعة الحماية.

وتلعب الولايات المتحدة دوراً مركزياً في جميع أبعاد العولمة المعاصِرة. فالعولمة في جوهرها تشير إِلىٰ شبكات اعتماد متبادل متداخل علىٰ صعيد العالم كلّه. والشبكة هي (ببساطة) سلسلة من ارتباطات نقاط في نظام، ولكن الشبكات يمكن أن تتخذ عدداً مدهشاً من الأشكال والهياكل. فمحور الخطوط الجوية وتشعباته، وشبكة العنكبوت، ولوحة السيطرة الكهربائية، ونظام خطوط حافلات العاصمة، والإنترنيت كلها شبكات، رغم أنها تختلف في مجال المركزية وتعقيد الاتصالات. ويجادل منظّرو الشبكات بأنّه تحت معظم الظروف فإن المركزية في الشبكات تنقل القوَّة، أي أن المحور يسيطر علىٰ

التشعّبات[48]. ويرى البعضُ العولمةَ كشبكةٍ محورها الولايات المتحدة وتشعباتها تمتد إلىٰ باقي أنحاء العالم. وفي هذه الصورة شيء من الحقيقة، ما دامت الولايات المتحدة مركزية في أشكال العولمة الأربعة: الاقتصادي (فللولايات المتحدة أكبر سوق رأسمالية) والعسكري (فهي البلد الوحيد الذي تصل يده إلىٰ جميع أنحاء العالم) والاجتماعي (فهي قلب الثقافة الشعبية) والبيئي (فالولايات المتحدة أكبر ملوِّث للبيئة، ودعمها السياسي ضروري للقيام بعمل فعَّال بشأن القضايا البيئيَّة). وكما نُوقش آنفاً، فقد لعبت الولايات المتحدة دوراً مركزياً في المرحلة الحالية من العولمة، لأسباب متنوّعة تشمل ثقافتها التوفيقية، وحجم سوقها، وفاعلية بعض مؤسَّساتها، وقوّتها العسكرية. وهذه المركزية بدورها أفادت القوةَ الأمريكيَّةَ الصلبة والناعمة الطرية. ومن هذا المنظور، فإن المحور يأتي بالهيمنة.

والذين يدافعون عن السياسة الخارجية المهيمنة والأحادية الجانب تجتذبهم هذه الصورة للشبكات العالمية. ومع ذلك فإن هناك أربعة أسباب علىٰ الأقل تجعل من الخطأ تصور شبكات العولمة المعاصِرة في سياق المحور والتشعبات لأمبراطورية أمريكيَّة تكوِّن تبعية للبلدان الأصغر. فهذه الصورة المجازية مفيدة كمنظور للعولمة، ولكنّها لا تقدّم الصورة بكاملها.

فأولاً: إن تركيب شبكات الاعتماد المتبادل يختلف بحسب أبعاد العولمة المختلفة. فالصورة المجازية للمحور والتشعبات تنطبق علىٰ العولمة العسكرية بشكل أكثر وثوقاً من العولمة الاقتصادية أَو البيئيَّة أَو الاجتماعية، لأن السيطرة

---

(48) دانييل براس ومارلين بركهاردت، «المركزية والسلطة في المنظمات»، في كتاب من تحرير نيتين نوهريا وروبرت إكليس عنوانه **شبكات ومنظمات** (بوسطن، مطبعة مدرسة هارڤارد التجارية، 1992)؛ جون بادجيت وكريستوفر أنسيل، «الفاعلون الأقوياء وصعود آل ميديتشي، 1400 ـ 1434»، **أمريكان جورنال أوف سوشيولوجي**، عدد أيار/ مايو 1993. إنني مدين لدايڤيد لايزر وجين فونتين لمساعدتي في هذه النقطة.

الأمريكيَّة أعظم بكثير في هذا الميدان. وحتى في المجال العسكري، فإن معظم الدول تقلقها تهديدات من جيرانها أكثر من أيَّة تهديدات من الولايات المتحدة. وهذه حقيقة تجعل كثيرين يدعون الولايات المتحدة لتعديل التوازنات المحليَّة. فالتواجد الأمريكي مُرَحَّبٌ به في معظم أنحاء شرق آسيا كقوة تتوازن مع القوَّة الصينية الآخذة في الصعود. أي أن مجاز المحور والتشعبات ينطبق علىٰ علاقات القوَّة أكثر من تصويره علاقات التهديد، وكما رأينا في الفصل الأول، فإن موازنة السلوك تتأثَّر كثيراً بالتصوّرات المدرَكَة للتهديد. فإذا اعتُبِرت الولايات المتحدة تهديداً بدلاً من مُوازِنٍ مرحَّب به، فإنَّها ستفقد التأثير النابع من تقديمها حمايةً عسكريةً للتوازن مع الآخرين. وفي الوقت نفسه، فإن مجاز المحور والتشعبات غير دقيق في الشبكات الاقتصادية. ففي التجارة مثلاً، نجد أن أوروبا واليابان عقدتان بديلتان هامّتان في الشبكة العالمية. كما أن العولمة البيئيَّة ـ مستقبل الأنواع المهدّدة بالانقراض في أفريقيا وغابات الأمازون في البرازيل ـ أقل تركّزاً حول الولايات المتحدة. وحيثما تُعْتَبَرُ الولايات المتحدة تهديداً بيئياً كبيراً، كما في موضوع إنتاجها لثاني أكسيد الكربون، فإن الترحيب بها أقل. بل كثيراً ما توجد مقاومة للسياسات الأمريكيَّة.

وثانياً قد تضلّلنا الصورةُ المجازيةُ للمحور والتشعبات بشأن غياب ظاهر للتبادل أَو نقاط ضعف مكشوفة ذات اتجاهين. وحتى عسكرياً، فإن قدرة الولايات المتحدة علىٰ ضرب أي مكان في العالم لن تجعلها منيعةً ضد الانكشاف أَو التعرّض للعطب، كما تعلّمنا بثمن باهظ في 11 أيلول/ سبتمبر سنة 2001. ذلك أن دولاً أَو مجموعات أُخرى، بل وأفراداً آخرين قد يلجأون إلىٰ استخدامات غير تقليدية للقوّة، أو ـ علىٰ المدى البعيد ـ يطوِّرون أسلحة دمار شامل، مع أنظمة لإيصالها تمكّنهم من تهديد الولايات المتحدة. فالإِرهاب تهديد حقيقي، والهجمات النووية أَو الحيوية الشاملة الكثافة ستكون قاتلة أكثر من الطائرات المخطوفة. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن العمليّات

الاقتصادية والاجتماعية العالمية تجعل السيطرة علىٰ حدودنا أصعب بصورة متزايدة. فعندما ننفتح للتدفقات الاقتصادية فإننا نعرض أنفسنا في الوقت ذاته لنوع جديد من الأخطار العسكرية. ومع أن الولايات المتحدة تملك أكبر اقتصاد فإنّها حسّاسة، وربما تكون مكشوفة لانتشار العدوى في الأَسواق الرأسمالية العالمية، كما اكتشفنا في سنة 1997، أثناء الأزمة المالية «الآسيوية». أما في البُعد الاجتماعي، فقد تصدر الولايات المتحدة ثقافة شعبية أكثر من أي بلد آخر، ولكنّها أيضاً تستورد أفكاراً ومهاجرين أكثر من معظم البلدان. ويتضح أن إدارة الهجرة هي جانب شديد الحساسية والأهمية من الاستجابة للعولمة. وأخيراً فإن الولايات المتحدة من الناحية البيئيَّة حسّاسة ومعرَّضة للأذى من أعمال في الخارج تعجز عن السيطرة عليها. وحتى لو اتخذت الولايات المتحدة إجراءات باهظة التكاليف لتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الداخل، فسوف تبقى مكشوفة للتغيّر المناخي الناجم عن معامل الطاقة التي وتعمل على الفحم في الصين.

وهناك مشكلة ثالثة في تبعية مجاز المحور والتشعبات، وهو المجاز الذي له شعبية بين مؤيدي نزعة الهيمنة. والمشكلة هي أن هذا المجاز يعجز عن تحديد ارتباطات وعُقَدٍ هامّة أُخرى علىٰ الشبكات العالمية. فنيويورك هامة في تدفقات رأس المال إلىٰ الأَسواق الآخذة في البروز، ولكن لندن وفرانكفورت وطوكيو هامّة هي الأُخرى. وفي سياق العولمة الاجتماعية والسياسية، فإن باريس أهم لدى الغابون من واشنطن؛ وموسكو أكثر أهمية في آسيا الوسطى. وكثيراً ما يكون نفوذنا محدوداً في مثل هذه الأوضاع. وجزر المالديف، التي لا ترتفع عن مستوى سطح البحر إلاّ بضعَةَ أقدام في المحيط الهندي، حسَّاسة علىٰ وجه الخصوص للتأثيرات المحتملة لإنتاج ثاني أكسيد الكربون في بقية أنحاء العالم. وهي أيضاً مكشوفة وعرضة للعطب تماماً، إذْ إن حساسيتها لها علاقة بالجغرافيا، وليس بالسياسة. وفي وقتٍ ما في المستقبل ستصبح الصين

ذات علاقة بالنسبة لجزر المالديف أكثر من الولايات المتحدة، لأن الصينيين سوف يتفوّقون علينا في آخر الأمر في إنتاج الغازات المسبِّبة لاحترار الجوّ وتكوين أثر فيه كأثر الدفيئة. وهكذا فإننا لن نكون مركزاً بالنسبة لكثير من البلدان.

وأخيراً، كما يوحي المثال الأخير، فإن نموذج المحور والتشعبات قد يعمينا عن التغيرات الآخذة في الحدوث في التركيب الهيكلي أو المعماري للشبكات العالمية. فمنظِّرو الشبكات يجادلون بأن الفاعلين في المركز يكسبون أكبر قدر من القوَّة عندما تكون هناك ثقوب هيكليَّة ـ أي فجوات في الاتصالات ـ بين المشاركين الآخرين. فعندما تعجز التشعبات عن الاتصال ببعضها بعضاً دون المرور عبر المحور، فإن الموقع المركزي للمحور يعطي قوّة. وعندما تتمكّن التشعبات من التواصل والتنسيق في ما بينها مباشرة، يصبح المحور أقل قوة. وإن نمو الإنترنيت يقدِّم هذه الاتصالات البديلة الرخيصة التي تسدّ الفجوات[49].

ومع تطوير تركيب الشبكات الدولية من نموذج المحور والتشعبات إلىٰ شكل موزّع علىٰ نطاق واسع مثل الإنترنيت، تتقلّص الثقوب الهيكليَّة، وتتناقص القوة الهيكلية للدولة المركزية. صحيح أن الأمريكيين مركزيّون في الإنترنيت، في الوقت الراهن؛ فهم عند بداية القرن الحادي والعشرين يشكِّلون أكثر من نصف مستعملي الإنترنيت جميعاً. ولكن التنبؤات تشير إلىٰ أنه بحلول سنة 2003 سوف يكون في الولايات المتحدة 180 مليون مستخدِم للإنترنيت، وسيكون هناك 240 مليون مستخدِم لها في الخارج[50]. وسيزداد بروز هذا

---

(49) رونالد بيرت، **ثقوب هيكلية: التركيب الاجتماعي للمنافسة** (كمبريدج ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارڤارد، 1992)، الفصل الأول.

(50) أليك كلاين، «البحث عن غزو العالم، AOL تعلن نداء محلياً»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، 31 أيار/ مايو، 2001، ص1.

الفرق أكثر حتى من ذلك بعد تلك السنة بعقدين من الزمن، مع استمرار انتشار استخدام الإنترنيت. والإنكليزية هي أبرز لغة سائدة علىٰ الإنترنيت اليوم، ولكن بحلول سنة 2010 فإن من المحتمل أن يزيد عدد المستخدمين الصينيين لها عن عدد الأمريكيين[51]. ورغم أن المواقع الصينية علىٰ الشبكات سيقرأها المواطنون من العرق الصيني وصينيّو المَهَاجِر في الخارج، فإن ذلك لن يطيح بالإنكليزية عن عرشها باعتبارها اللغة المشتركة علىٰ الشبكة، ولكن ذلك سيزيد القوَّة الصينية في آسيا عن طريق تمكين بيجينغ من «تشكيل ثقافة سياسية صينية تمتد إلىٰ مسافة بعيدة خارج حدود الصين الطبيعيَّة»[52]. ولن تكون الصين وحدها. فمع الانتشار المحتوم للقدرات التقنيّة سوف تتطوّر تراكيبُ شبكيةٌ أكثرُ توزّعاً. وفي وقتٍ ما في المستقبل، عندما يكون هناك مليار مستخدِم للإنترنيت في آسيا و250 مليوناً في الولايات المتحدة، فسوف ينجذب إلىٰ السوق الآسيويّة المزيدُ من مواقع الشبكات، ورأس المال، وأصحاب المشاريع والمبادرات، والمعلِنين.

وتبدو الولايات المتحدة الآن كأنّها تمتطي العالم كعملاق هائل، حسب عبارة مجلة **الإيكونوميست** البريطانية[53]. وعند تدقيق النظر أكثر، نرى أن السيطرة الأمريكيَّة تختلف عبر المجالات، وأن كثيراً من علاقات الاعتماد المتبادل تعمل في الاتجاهين معاً. فالدول الكبيرة مثل الولايات المتحدة، ـ والصين إلىٰ حد أقلّ ـ لها حرية أكثر مما للدول الصغيرة، ولكنها نادراً ما تُسْتَثْنَى من آثار العولمة. وليست الدول وحيدة في هذا. فكما رأينا في الفصل السَّابق، فإن من بين الأطراف التي صارت فاعلة هناك منظَّمات، ومجموعات،

---

(51) «غرافيتي»، **رِدْ هيرِنْغ**، 30 كانون الثاني/ يناير، 2001، ص39.

(52) طوني سايخ، «العولمة، وحسن الإدارة، والدولة المستبدة: الصين»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم**، ص224.

(53) «عالم أمريكا»، **الإيكونوميست**، 23 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999، ص15.

وحتى أفراد. وسواء أكان ذلك يتجه إلىٰ الأفضل أم إلىٰ الأسوإ فإن التكنولوجيا تضع في متناول الأفراد قدرات كانت في الماضي حكراً علىٰ الحكومة وامتيازاً لها وحدها[54]. فالتكاليف المتناقصة آخذة في زيادة السماكة والتعقيد في شبكات الاعتماد المتبادل العالمية. فالولايات المتحدة تشجع العولمة الاقتصادية وتستفيد منها. ولكن علىٰ المدى الأطول يمكننا أن نتوقّع أن تقوم العولمةُ نفسُها بنشر القدرات التقنيّة والاقتصادية، وبذلك تقلّص مدى السيطرة الأمريكيَّة.

العولمة والثقافات المحلية

إن الثقافة المحلية والسياسة المحلية تضعان قيوداً هامة علىٰ مدى توسيع العولمة للقوة الأمريكيَّة أيضاً. فعلىٰ عكس المفهوم الشائع تقليدياً بين الناس، فإن العولمة لا تجعل ثقافات العالم متجانسة.

ورغم أن هناك صلة بين العولمة والتحديث فإنّهما ليسا شيئاً واحداً. فالنّاس يعزون إلىٰ العولمة تغييراتٍ تنجم ببساطة وإلىٰ حد كبير عن التحديث[55]. فحداثة الثورة الصناعية حوَّلت المجتمع والثقافة البريطانيين في القرن التاسع عشر. غير أن الانتشار العالمي للتصنيع وتطور مراكز بديلة للقوة الصناعية قد انتقصا في آخر الأمر من مركز بريطانيا النسبيّ. ومع أن حداثة المراكز الصناعية الجديدة غيَّرت ثقافاتها المحلية بحيث راحت تشبه بريطانيا أكثر من ذي قبل، فقد كان السبب هو التحديث، وليس النكلزة. وعلاوة علىٰ ذلك، فعلىٰ الرغم من أن الحداثة قد أنتجت بعض السِّمات المشتركة، مثل بروز المدن والحواضر والمعامل، فإن بقايا الثقافات المحلية المترسبة لم تُمْحَ

(54) بيل جوي وشركاه، «لماذا لا يحتاج إلينا المستقبل»، **وَايَرْد**، نيسان/ أبريل 2000.

(55) انظر «العَصْرَنَات المتعددة»، عدد خاص من فصليّة **دايْدَالوس**، شتاء سنة 2000. وانظر أيضاً جون طوملينسون، **العولمة والثقافة** (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1999).

بأي حال من الأحوال. ذلك أن التجمع عند مؤسَّسات متشابهة لمعالجة مشاكل متشابهة ليس مثيراً للتعجّب، ولكنه لا يؤدي إلىٰ التجانس[56]. فقد كانت هناك مَشَابِهُ في المجتمعات الصناعية في بريطانيا وألمانيا وأمريكا واليابان في النصف الأول من القرن العشرين، ولكن كان هناك أيضاً فروق هامّة. وعندما تستكمل الصين والهند والبرازيل عمليَّة تصنيعها الراهنة، ينبغي أن لا نتوقّع منها أن تكون نسخاً عن اليابان أَو ألمانيا أَو الولايات المتحدة.

وفي السياق نفسه، فرغم أن أوساطاً واسعة ترى أن الولايات المتحدة في طليعة ثورة المعلومات، ورغم أن هذه الثورة تنتج تشابهات كثيرة في العادات الاجتماعية والثقافية (مثل مشاهدة التلفزيون واستخدام الإنترنيت) فإن من الخطأ أن تُعزَى تلك التشابهاتُ إلىٰ الأمركة. فالعلاقة ليست تسبيباً. وإذا تخيل المرء تجربة فكرية يقوم فيها بلدٌ مّا بإدخال أجهزة الكومبيوتر والاتصالات بإيقاع سريع في عالم لا توجد فيه الولايات المتحدة، فإن المرء سيتوقع حدوث تغييرات اجتماعية وثقافية كبرى من التحديث (أَو كما يقول البعض، ممّا بعد التحديث). وبما أن الولايات المتحدة موجودة بالطبع وفي طليعة ثورة المعلومات، فإن هناك حالياً درجةً من الأمركة، ولكن من المحتمل أن تتناقص بمرور الزمن في هذا القرن مع انتشار التكنولوجيا وتحديث الثقافات المحلية لأساليبها.

أما الدليل علىٰ البرهان التاريخي بأن العولمة لا تعني التجانس بالضرورة فيمكن رؤيته في حالة اليابان. فهي بلد عزل نفسه عمداً عن موجة مبكرة من العولمة جاء بها البحارة الأوروبيون المغامرون في القرن السابع عشر. وفي منتصف القرن التاسع عشر صارت أول بلد أوروبي يعتنق العولمة، وأن يستعير من العالم بنجاح دون أن يفقد خصوصيته المتفردة. وأثناء إعادة حكم ميجاي [عندما تحوَّلت اليابان من الحكم الإقطاعي إلىٰ دولة دستورية حديثة أيام

(56) أليكس إنكليز، **عالم واحد آخذ بالبروز؟ التقارب والتباعد في المجتمعات الصناعية** (بولدر: وستڤيو، 1998)، XIV-XV.

الأمبراطور موتسوهيتو (1867 ـ 1912): المعرّب] بحثت اليابان بشكل واسع عن الأدوات والابتكارات التي من شأنها أن تتيح لها أن تصبح قوة كبرى وليس ضحية للاستعمار الغربي. فأرسلت شبابها إلىٰ الغرب ليتعلّموا. وراحت وفودها تجوب العالم بحثاً عن أفكارٍ في العلم والتقنية والصناعة. وفي المجال السياسي كان مصلحو نظام الميجاي واعين جيداً للأفكار والمؤسسات الأنغلو ـ أمريكية ولكنّهم تعمّدوا التوجه نحو النماذج الألمانية لأنهم اعتبروها أكثر ملاءمة لبلد فيه إمبراطور.

إن الدرس الذي تقدّمه اليابان لباقي أنحاء العالم أن بلداً آسيوياً لا يستطيع ببساطة أن ينافس علىٰ القوّة العسكرية والاقتصادية فحسب ولكن الدرس هو أنّه بعد قرن ونصف من العولمة، يمكن التكيّف مع الحفاظ علىٰ ثقافة فريدة. وهناك بالطبع تأثيرات أمريكيَّة في اليابان المعاصِرة (وتأثيرات يابانية، مثل بوكيمون Pokemon، في الولايات المتحدة). فالآلاف من الشباب اليابانيين يختارون موسيقى أبناء المدن الأمريكيين السود وملابسهم وطراز حياتهم. ولكن بعض المجموعات ترتدي ملابس كملابس الساموراي علىٰ المسرح [الساموراي هم طبقة المحاربين الأرستقراطية والإقطاعية اليابانية: المعرّب] وكما زعم أحدهم: «إننا نحاول أن نصنع ثقافة جديدة كلياً وخليطاً من الموسيقى»[57]. ويمكن للمرء أن يصفق لأية تحوّلات ثقافية معينة أو يرثي لها، أَو يجدها مسلية. ولكن ينبغي أن لا تساوره أية شكوك حول استمرار التفرّد الثقافي لليابان.

كما أن صورة التجانس الأمريكي تعكس رأياً جامداً خاطئاً في الثقافة. فليس هناك سوى القليل من الثقافات الجامدة الساكنة. وإن محاولات وصفها

---

(57) شارون موشاقي، «مراهقو اليابان يأخذون رحلة الولايات المتحدة ثقافة الشبيبة في شوارع المدن الداخليَّة الأمريكيَّة»، بوسطن غلوب، عدد 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 2000، القسم A، ص18.

بأنّها لا تتغيّر إنما تعكس علىٰ الغالب استراتيجيات سياسية محافظة أكثر مما تعطي أوصافاً للحقيقة. وقد قال الكاتب البيروڤي ماريو فارغاس لوزا، فإن المجادلات لصالح الهوية الثقافية وضد العولمة «تكشف عن موقف جامد تجاه الثقافة لا تؤيده الحقائق التاريخيَّة. فهل نعرف أية ثقافات ظلَّت طول الزمن بلا تغيير؟ للعثور علىٰ أيٍّ منها يتعيّن علىٰ المرء أن يسافر إِلىٰ مجتمعات صغيرة بدائية سحرية ـ دينية مكوَّنة من أناس. . . يصبحون علىٰ نحو متزايد باطّراد عرضةً للاستغلال وللإبادة، نظراً لحالتهم البدائية»[58]. فالثقافات الحيّة النابضة تتغيّر باستمرار، وتستعير من الثقافات الأُخرى. وليست الاستعارة دائماً من الولايات المتحدة. وعلىٰ سبيل المثال، كما هو مذكور أعلاه، فقد اتجهت إِلىٰ كندا بلدان أكثر بكثير من التي اتجهت إِلىٰ الولايات المتحدة كنموذج لإقامة الدستور في أعقاب الحرب الباردة. فالآراء الكندية حول كيفية التعامل مع جرائم الكراهية كانت أقرب مُشَاكَلَةً لجنوب أفريقيا وبلدان أوروبا الشرقية من ممارسات التعديل الأول الأمريكيَّة[59].

وكما هو مذكور أعلاه، فإِن العولمة سيف ذو حدّين. ففي بعض المناطق لا يقتصر الأمر علىٰ وجود ردّة فعل عنيفة ضد المستوردات الثقافية الأمريكيَّة، بل إِن هناك محاولة لتغيير الثقافة الأمريكيَّة نفسها. فربما تكون الأغلبية في الولايات المتحدة الآن مؤيدة للسياسات الأمريكيَّة إِزاء عقوبة الإعدام، ولكنّها تُعْتَبَرُ انتهاكات فظيعة لحقوق الإِنسان في كثير من أنحاء أوروبا، وكانت هدفاً مركزياً لحملة عابرة للقومية قادتها مجموعات حقوق الإِنسان. كما أن المواقف

---

(58) ماريو ڤارغاس لوزا، «ثقافة الحرية»، **فورين بوليسي**، عدد كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 2001

(http://www.foreignpolicy.com/issue-janfeb-2001/vargasllosa.html).

(59) فردريك شُويِزْ، «سياسة إِعادة الزرع القانونية وحوافزها» في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإِدارة في عالم آخذ بالتعولم**، ص258 ـ 260.

البيئيَّة الأمريكيَّة تجاه تغيّر المناخ أو الأغذية المعدّلة وراثياً تتعرّض لانتقاد مماثل. وكما يقول المؤلف البريطاني جوناثان فريدلند: «في الماضي كان خصوم أمريكا يوفِّرون سخطهم ليصبّوه علىٰ مجالين منفصلين من سوء التصرّف الأمريكي. فقد كانت تفزعهم أولاً التصرّفات الأمريكيَّة الغريبة في الخارج. وكانوا يشمئزون ثانياً من طريقة تصرّف الأمريكيين داخل بلدهم نفسه. . . . أما الآن فقد تجمّع شكلا العداوة القديمان معاً بفضل العولمة»[60].

وأخيراً فإن هناك بعض الأدلة علىٰ أن العولمة وثورة المعلومات قد تعزّزان التنوّع الثقافي ولا تخفضانه. وهناك رأي بريطاني بأن «العولمة هي سبب إحياء الثقافة المحلية في أجزاء مختلفة من العالم. . . . فالعولمة لا تسحب إلىٰ الأعلىٰ فحسب، بل إنها تدفع إلىٰ الأسفل أيضاً، مكوِّنةً ضغوطاً جديدة للحفاظ علىٰ الاستقلال المحلي»[61]. ويعبّر بعض المعلّقين الفرنسيين عن الخشية من أنه في عالم من التسويق العالمي عن طريق الإنترنيت، لن يعود هناك مجال لثقافة تعتزّ بنحو 250 نوعاً مختلفاً من الأجبان. ولكن علىٰ عكس ذلك، فإن الإنترنيت تتيح للزبائن المتفرقين أن يتجمعوا معاً بطريقة تشجّع أَسواق الكُوَى أو النوافذ، بما فيها مواقع كثيرة مخصّصة للأجبان فقط. كما أن ثورة المعلومات تسمح للناس بإقامة مجموعة أكثر تنوّعاً من المجتمعات السياسيَّة. فاستخدام اللغة الويلزية في بريطانيا والغيليّة Gaelic في إيرلندا هو أكبر اليوم مما كان عليه قبل خمسين سنة[62]. ذلك أن بريطانيا، وبلجيكا، وإسبانيا، من بين دول

(60) جوناثان فريلاند، «شكل خفي من الانشقاق»، **النيوزويك**، عدد 31 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص22.

(61) غيدنز، **العالم الهارب**، ص31.

(62) دان باري، «الغيلية تعود علىٰ طرقات إيرلندا الجانبية وأمواج الأثير فيها» **النيويورك تايمز**، عدد 25 تموز/ يوليو 2000، ص6 من القسم A [الغيلية Gaelic هي لغة الكلت القدماء، وهم أقوام كانت تقطن إيرلندة والمرتفعات الإسكتلندية: المعرّب].

أُخرى، قد فوَّضت سلطة أكبر للأقاليم المحلية. فالمعلومات العالمية قد تعزّز كثيراً من الثقافات المحلية بدلاً من أن تضعفها.

ومع انتشار التكنولوجيا، فإن لاعبين أقل قوّة سوف تتعزّز قوّتهم. والإرهاب هو المثال المفاجئ الحديث، ولكن تأمّل أيضاً في العلاقات بين الشركات عابرة القومية وبين الدول الفقيرة[63]. ففي المراحل الأولى، ستكون كل الأوراق الرابحة في أيدي الشركة متعدّدة الجنسيّات، بقدرتها على الوصول والنفاذ إلى مصادر التمويل العالميَّة والتكنولوجيا والأَسواق، فتحصل على الأفضل في الصفقة مع البلد الفقير. ومع مرور الزمن، وقيام البلد الفقير بتنمية مهارات موظفيه، وتعلّم تكنولوجيات جديدة، وفتح قنواتها الخاصّة بها إلى التمويل العالمي والأَسواق العالمية، فإنّه ينجح في إعادة التفاوض على الصفقة ويحصل على المزيد من المزايا والفوائد. فعندما ذهبت شركات النفط متعددة الجنسيَّات إلى المملكة العربية السعودية لأول مرّة، حصلت على حصة الأسد من المكاسب النفطيَّة؛ أما اليوم، فإن السعوديين هم الذين يحصلون على هذه الحصّة. وبالطبع فقد حدث بعض التغيير في الثقافة السعودية عندما تم تدريب الممولين والمهندسين في الخارج، وزادت المداخيل، وحدث نوع من التطوير والتوسّع في المُدن والحواضر. ولكن من المؤكد أن الثقافة السعودية اليوم لا تبدو مشابهةً للثقافة الأمريكيَّة.

وقد يجادل المشكِّكون في أن الشركات الحديثة عابرة القومية سوف تنجو من المصير الذي حاق بشركات النفط العملاقة لأن كثيراً منها شركات حقيقيَّة تصمّم منتجاتها وتسوّقها ولكنها تُلَزِّمُ التصنيع لعشرات من المجهزين في البلدان الفقيرة. فالشركات الكبيرة تضع المجهزين الصغار ضد بعضهم بعضاً، باحثة أبداً عن أرخص تكاليف العمل. ولكن مثل تلك الشركات متعددة الجنسيات

(63) رايموند ڤيرنون، **استبعاد السيادة: الانتشار المتعدد الأطراف للمشاريع الأَمريكيَّة** (نيويورك: بيسك بوكس، 1971).

تصبح مكشوفةً ومعرَّضةً للعطب كذلك عندما تتيح تكنولوجيا الاتصالات الرخيصة للمنظَّمات غير الحكومية أن تشنّ حملاتٍ «لفضح الأسماء والتشهير بأصحابها»، مما يهدِّد علاماتها التجارية في أَسواق البلدان الغنية. وكما رأينا في الفصل السابق، فإِن بعض التغيّر التكنولوجي يفيد الأطراف الأقوى. ولكن بعضها يساعد الضعفاء.

إِن العولمة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لا تنتج تجانساً ثقافياً. ذلك أن بقية أنحاء العالم لن تبدو شبيهةً بالولايات المتحدة ذات يوم. والثقافة الأمريكيَّة بارزة جداً في هذه المرحلة من التاريخ العالمي، وهي تسهم في القوَّة الأمريكيَّة الناعمة الطرية في مجالات كثيرة، ولكن ليس فيها جميعاً. وفي الوقت نفسه فإِن ثقافتنا نفسها آخذة في التغيّر بفعل المهاجرين، والأفكار، والأحداث الواقعة خارج حدودنا. وهذا يضيف إِلىٰ جاذبيتنا. فلنا مصلحة في الحفاظ علىٰ تلك القوَّة الناعمة الطرية. فينبغي علينا أن نستخدمها الآن لبناء عالم قريب من قِيَمِنا الأساسية وتحضيراً لزمن في المستقبل قد يكون نفوذنا فيه أقل. فمع قيام العولمة بنشر القدرات التكنولوجية وسماح تكنولوجيا المعلومات بمشاركةٍ أوسع في الاتصالات العالمية، فإِن التفوّق الاقتصادي والثقافي الأمريكي قد يتناقص في غضون مسيرة القرن الحالي. وهذا بدوره يترك نتائج مختلطة، سلباً وإِيجاباً، علىٰ القوَّة الناعمة الطرية الأمريكيَّة. ولعل تناقص التفوّق قليلاً يعني قلقاً أقل بخصوص الأمركة، وشكاوى أقل من الغطرسة الأمريكيَّة، وشدةً أقل في عنف ردود الفعل المضادة لأمريكا وقد تكون لنا سيطرة أقل علىٰ المستقبل، ولكننا قد نجد أنفسنا نعيش في عالم أقرب إِلىٰ قِيَمِنا الأساسية في الديمقراطية، والأَسواق الحرّة، وحقوق الإنسان. وعلىٰ أية حال، فإِن ردود الفعل السياسية علىٰ العولمة ستكون أكثر تنوّعاً بكثير من رد فعل موحَّد ضد الهيمنة الثقافية الأمريكيَّة.

ردود الأفعال السياسية على العولمة

لقد تزايدت الاحتجاجات السياسية ضد العولمة في السنوات الأخيرة. فكانت «معركة سياتل» في سنة 1999 فاتحةً لسلسلة طويلة من احتجاجات الشوارع ضد آثار العولمة.

والآثار العالمية قوية، ولكنها لا تدخل المجتمعات بدون وسطاء. بل علىٰ العكس، فإنّها تتسلل من خلال تحالفات سياسية محلية. فالطريقة التي تفرّغ بها المعلومات العالمية في البلدان المختلفة هي مهمّة السياسات المحلية. وبهذا المعنى فإن كل السياسات تظل محلية، حتى في عصر العولمة. والمحتجون لا يمثلون كتلة من المجتمع المدني بلا تفاوت، رغم كثرة تكرار ادعاءاتهم بذلك. وعلىٰ سبيل المثال، فإن خوزيه بوفيه، وهو من نجوم المنبر الاقتصادي للفقراء في بورتو أليغري في سنة 2001، يدافع بصلابة عن سياسة أوروبا الزراعيَّة المشتركة، التي تؤذي المزارعين في البلدان الفقيرة. وبعيداً عن الاحتجاجات، فإن الحقيقة هي أن الأنظمة السياسية المختلفة لديها قدرات متفاوتة علىٰ تشكيل القوى الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئيَّة والعسكرية التي لها مساس وثيق بها؛ ولشعوبها قِيَم مختلفة في ما يتصل بتلك القوى؛ كما أن مؤسَّساتها السياسية تستجيب بطُرق مختلفة لتلك القِيَم كي تنتج سياساتها.

والمؤسَّسات المحلية هي التي توجّه الاستجابة للتغيير. فبعض البلدان تقوم بتقليد النجاح، كما يتمثَّل في دمقرطة مجتمعات رأسمالية، من كوريا الجنوبية إلىٰ أوروبا الشرقية. فبعضها يتكيّف بطُرق متميزة وبارعة ومبدعة. وعلىٰ سبيل المثال، فإن الدول الأوروبية الصغيرة مثل هولندا وإسكندنافيا قد احتفظت بحكومات كبيرة نسبياً وأكَّدت علىٰ تعويض القطاعات المحرومة. بينما ركّزت البلدان الصناعية الأنغلو ـ أمريكيَّة بصورة عامة علىٰ الأسواق، والتنافس وإزالة القيود الحكومية. فالرأسمالية بعيدة عن أن تكون موحدة منسجمة، مع وجود فوارق هامّة بين أوروبا، واليابان، والولايات المتحدة.

وهناك أكثر من طريقة واحدة للاستجابة للأَسواق العالمية ولتشغيل اقتصاد رأسمالي.

وفي مجتمعات أُخرى كإِيران، وأفغانستان والسودان، فإِن الجماعات المحافظة تقاوم العولمة بقوة، بل وبعنف. إِذْ إن ردود الفعل علىٰ العولمة تساعد علىٰ استثارة النزعة الأصولية[64]. فإِرهابيو القاعدة يمثّلون ببعض الطُرق حرباً أهلية ضمن الإِسلام تسعى للتحوّل إِلىٰ صدام حضاري عالمي. وتستطيع القوى العالمية أن تعيد تشكيل الهويات العرقية والسياسية بطُرق عميقة كثيراً ما تكون غير متوقعة. ففي البوسنة توجّه رجال الأعمال من أصحاب المشاريع المبادرين إِلىٰ هويات الناس التقليديَّة في المناطق الريفيَّة للتغلّب علىٰ الهويات العالمية التي كانت قد بدأت تتطوّر في المدن والحواضر فتؤدي إِلىٰ نتائج مُدَمِّرة. وشهدت إِيران صراعات بين الأصوليين الإِسلاميين وخصومهم الأكثر تحرّراً، والذين هم إِسلاميون أيضاً ولكنّهم أكثر تعاطفاً مع الأفكار الغربية.

وكما ذكرنا سابقاً، فقد كانت زيادة حالات انعدام المساواة من الأسباب الكبرى لردود الأفعال السياسية التي عطّلت موجة مبكرة سابقة من العولمة الاقتصادية في مطلع القرن العشرين. كما أن الفترة الحديثة للعولمة، مثل نصف القرن الذي سبق الحرب العالمية الأولى، مرتبطة بعدم المساواة المتزايدة بين البلدان، وعدم المساواة في داخلها. ذلك أن نسبة مداخيل العشرين بالمئة من الناس الذين يعيشون في أغنى البلدان إِلىٰ مداخيل العشرين بالمئة الذين يعيشون في أفقر البلدان قد ازدادت من 30 إِلىٰ واحد في سنة 1960 إِلىٰ 74 إِلىٰ واحد في سنة 1997. وبالمقارنة، فإِن هذه النسبة كانت قد ازدادت من 7 إِلىٰ واحد في سنة 1870 إِلىٰ 11 إِلىٰ واحد في سنة 1913[65]. وعلىٰ أية حال فإِن عدم المساواة يمكن أن تكون لها آثار حتى ولو لم تكن تتزايد. «والنتيجة هي عدد

(64) غيدنز، **العالم الهارب**، ص59، 67.

(65) برنامج الأمم المتّحدة الإِنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، ص2 ـ 3.

كبير من الشباب الغاضبين، الذين أعطتهم تكنولوجيا المعلومات الجديدة وسائل لتهديد الاستقرار الاجتماعي في بلدان المنطقة الغنية»(66). ومع ازدياد وعي الناس بعدم المساواة مع تزايد تدفقات المعلومات، فإنّه ليس مدهشاً أو عجيباً أن يختار بعضهم الاحتجاج.

ومهما كانت حقائق انعدام المساواة، فإن هناك وضوحاً أقل حتى من ذلك حول مسبباتها وأكثر معالجاتها نجاعة. ومن ناحية جزئية فإن الزيادات في حالات عدم المساواة بحسب البلدان هي نتيجة مباشرة للنمو الاقتصادي السريع في بعض أجزاء العالم ولكن ليس فيها جميعاً. وهي توضح أن الخروج من الفقر ممكن رغم أنّه كثيراً ما يتعرقل بفعل عوامل سياسية، وقيود على الموارد كذلك. فمعظم أفقر بلدان العالم ـ سواء في أفريقيا أم في الشرق الأوسط ـ قد عانت من سوء الحكم، والفساد، وسياسات الاقتصاد الكلي الخرقاء. ويمكن أن يُعْزَى ضعف أنظمتها السياسية جزئياً إلى الاستعمار وعولمة القرن التاسع عشر. ولكن مصادر أدائها السيئ مؤخراً هي أكثر تعقيداً(67). وهناك عدة بلدان

(66) إن قياس التفاوت العالمي يعتمد على افتراضات وتعاريف مستخدَمَة. فإذا عوملت البلدان على قدم المساواة (ولم توزن بحسب عدد سكانها) وإذا قيس الدخل حسب مقياس القوة الشرائية، فإن توزيع الدخل العالمي إذَنْ قد ازداد تفاوتاً وعَدَمَ مساواة على مدى العقود القليلة الماضية. أما إذا عومل الناس على قدم المساواة (بحيث يكون عدد سكان الصين والهند أكثر)، فعندئذٍ سوف لا يُظْهِرُ توزيع الدخل أي تغير يُذكر. كما أن بعض الدراسات التي أجراها البنك الدولي على أساس مسوح منزلية (بدلاً من المعدل الوسطي لإجمالي الناتج المحلي) تُظْهِرُ تفاوتاً متزايداً من سنة 1988 إلى سنة 1993، ولكن هذه الدراسات لا تشمل النفقات العامة. روبرت وريد، «الرابح والخاسر» و«عن الفقراء والأغنياء»، **الإيكونوميست**، عدد 28 نيسان/ أبريل، 2001، ص72 ـ 74، 80.

(67) من بين ثلاثة وأربعين من أفقر البلدان، كان ثلثها منفتحاً تماماً، ولكن من بين أفقر أربعة وعشرين بلداً أجريت إصلاحات افتتاحية في العقد الأخير من السنين، عانت عشرة منها أيضاً من الحروب أو الانقلابات. «ليس بسيور أحذيتهم وحدها»، **الإيكونوميست**، 12 أيار/ مايو، 2001، ص74.

في آسيا الشرقية كانت أوضاعها سيئة علىٰ نحو مماثل، فاستخدمت شبكات العولمة لزيادة ثروتها ومكانتها في الاقتصاد العالمي. ومن الصعب العثور علىٰ أي بلدان ازدهرت بينما كانت منغلقة علىٰ نفسها بمعزل عن العولمة، ولكن الانفتاح وحده لا يكفي للتغلّب علىٰ انعدام المساواة[68].

ومن الأشياء المدهشة علىٰ نحو مماثل هو التوزيع غير المتجانس لفوائد العولمة بين الأفراد ضمن البلدان وعبرها. ففي البرازيل سنة 1995 مثلاً كان العُشْرُ الأغنى من السكّان يتلقّى ما يقرب من نصف الدخل القومي. وكان الخمس الأغنى يملك 64 بالمئة، بينما لم يكن الخمس الأفقر يملك سوى 2,5 بالمئة، والعُشْر الأفقر أقل من واحد بالمئة. وفي الولايات المتحدة كان العُشْر الأغنى يتلقّى 28 بالمئة من الدخل، بينما يتلقّى الخمس الأغنى 45 بالمئة، وكان الخمس الأفقر يتلقّى ما يقرب من 5 بالمئة، والعُشْر الأفقر 1,5 بالمئة[69]. أمّا عبر البلدان فإن عدم المساواة صارخ أكثر حتى من ذلك: إذْ إن أغنى ثلاثة من أصحاب المليارات في العالم سنة 1998 كان مجموع أرصدتهم أكبر من مجموع مداخيل ستمئة مليون إنسان في أقل البلدان نمواً في هذا العالم[70].

وانظر إلىٰ حالة الصين أيضاً: فهذا بلدٌ راح ينمو بسرعة منذ أن قرَّر قادته فتح اقتصادهم في ثمانينيّات القرن العشرين. وبذلك عرّضوا مجتمعهم لقوى العولمة. فقد ظهرت مكاسب كبيرة ومفاجئة في «مؤشر التنمية البشرية»

---

(68) انظر داني رودريك، **الاقتصاد العالمي الجديد والبلدان النامية: إنجاح الانفتاح** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مجلس التنمية الخارجيَّة، 1999)؛ وكذلك ريتشارد ن. كوپر، «النمو والتفاوت: دور التجارة والاستثمار»، مركز ويذرهيد للقضايا الدوليَّة (جامعة هارڤارد) ورقة العمل 07-01، 2001.

(69) البنك الدولي، **المعرفة من أجل التنمية: تقرير التنمية العالمية لسنتي 1998 ـ 1999** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد)، الجدول 5، ص189 ـ 199.

(70) برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، ص3.

الصينية كما حسبتها الأمم المتحدة، بما يعكس طول حياة الإنسان المتوقعة، والتحصيل التعليمي وإجمالي الناتج المحلي»[71]. فقد تحسَّنت أحوال مئات الملايين من الصينيين نتيجة إصلاحات السوق والعولمة، ولكن مئات الملايين من الآخرين، ولا سيما في الأقسام الغربية من البلد لم يشهدوا من المكاسب شيئاً. بل إن أحوال بعضهم سوف تسوء، وخاصة عندما تكشف الصين عن مشاريع غير كفوءة تملكها الدولة، فتعرّضها للبنية الدولية بموجب شروط انضمامها إلىٰ منظَّمة التجارة العالمية. إن الكيفيَّة التي ستُعالِج بها الصين سياسات عدم المساواة الناجمة عن ذلك ستكون من المسائل الهامة في مستقبلها[72].

فهل سيكوِّن عدم المساواة هذا مشاكل للسياسة الخارجية الأمريكيَّة؟ في أواخر القرن التاسع عشر، ارتفع عدم المساواة في الدول الغنية وانخفض في الدول الفقيرة. وكان من الممكن أن يعزى ما يقرب من نصف الزيادة في عدم المساواة إلىٰ تأثيرات العولمة. وكان الكثير من تلك التغييرات نتيجة للهجرة الكثيفة، مما أوضح نحو 70 بالمئة من تقارب الأجور الحقيقي في أواخر القرن التاسع عشر[73]. وكانت العواقب السياسية لهذه التغييرات معقَّدة، ولكن المؤرخ كارل پولانيي جادل بقوة في دراسته الشهيرة: **التحوّل الكبير**، بأن قوى السوق التي أطلقتها الثورة الصناعية والعولمة في القرن التاسع عشر لم تنتج مكاسب اقتصادية عظمى فحسب، بل أنتجت أيضاً اضطرابات اجتماعية كبرى وردود أفعال سياسية[74]. وليست هناك علاقة **تلقائية** بين عدم المساواة وردّ

---

(71) المصدر السابق نفسه، ص156.

(72) سايخ، «العولمة، وحسن الإدارة، والدولة المستبدة»، ص217 ـ 220.

(73) كيڤن أوروزكْ وجيفري وليامسون، **العولمة والتاريخ: تطور اقتصاد أطلسي في القرن التاسع عشر** (كمبريدج، ماساسوسيتس: مطبعة معهد ميتشغان للتكنولوجيا، 1999)، ص9 ـ 10.

(74) پولانيي، **التحول الكبير**، الفصل الثامن عشر.

الفعل السياسي، ولكن ردّ الفعل قد ينشأ عن دعم المساواة. وعلىٰ وجه الخصوص فإنَّه عندما يترافق انعدام المساواة مع عدم الاستقرار مثل الأزمات المالية وحالات الركود التي تحرم الناس من العمل، فقد تؤدي ردود الأفعال تلك إلىٰ قيود علىٰ العولمة الاقتصادية.

إن التصاعد الأخير في موجات الاحتجاج علىٰ العولمة هو في جزء منه ردّ فعل علىٰ التغيّرات الناجمة عن الاندماج الاقتصادي. ومن وجهة نظر عالِم الاقتصاد، فإن الأَسواق غير الكاملة هي غير كفوءة، ولكن من وجهة النظر السياسية، فإن بعض النواقص في الأَسواق الدولية يمكن اعتبارها «حالات عدم كفاءة مفيدة» لأنها تبطئ التغيّر السياسي وتعزله. وعندما تزيل العولمة مثل هذه الحالات، فإنّها تزيل المناطق العازلة وتصبح الضحية السياسية لنجاحها. وبالإضافة إلىٰ ذلك، كما هو موصوف أعلاه، فحالما تزيد الشبكات العالمية تعقيداً، تزداد الارتباطات بين القضايا التي يمكن أن تُحْدِثَ احتكاكاً، وتشهد علىٰ ذلك الحالات المختلفة للتجارة والبيئة التي اتضح أنّها مثار نزاع وخصومة في منظَّمة التجارة العالمية. ولكن جزءاً كبيراً من حركة الاحتجاج الحالية هو نتيجة العولمة الاجتماعية، وتزايد الاتصال عبر الحدود، وانخفاض التكاليف، وتعاظم سهولة تنسيق الاحتجاجات بين الأفراد والمنظَّمات غير الحكومية. ففي سنة 1997، حتى قبل ما يسمّى معركة سياتل، استخدمت المنظَّماتُ غير الحكومية الإِنترنيت لتنسيق الاحتجاجات التي ساعدت علىٰ تحطيم معاهدة متعددة الأطراف بشأن الاستثمار كان التفاوض يجري حولها في باريس.

وعلىٰ عكس الحركات الاشتراكية لجماهير الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإن الاحتجاجات الحالية تميل إلىٰ أن تكون حركات نخبة، لا حركات جماهير. وبينما يدعي قادتها غالباً أنّهم يتحدَّثون نيابة عن الفقراء ويمثِّلون المجتمع المدني العالمي، فإنّهم يميلون إلىٰ أن يكونوا مجموعات غنية انتخبت نفسها من بلدان غنية. فالمجموعات التي احتجت في

اجتماعات منظَّمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومجموعة الثمانية الكبار في سياتل، وواشنطن، وبراغ، وجنوى وغيرها كانت ائتلافاً غريباً. فقد كان من بينهم معارضون للرأسمالية من اليساريين القدامى، ونقابيّون يحاولون حماية مناصب عالية الرواتب من البلدان الفقيرة، وبيئيّون يرغبون في فرض قيود دولية أقوى، ومثاليون شباب يرغبون في إظهار تضامنهم مع الفقراء، وفوضويون شباب يشاغبون من أجل المرح والربح. وكما قال محتج شاب من إسكندنافيا لصحافيٍّ من **النيويورك تايمز**، في جنوى: «إن العولمة طراز شائع الآن، تماماً كما كانت البيئة والرعاية الصحية في السنوات الأخيرة، ولكننا نستهدف النظام، والعولمة فصل واحد»[75].

وكان بعض المحتجّين يريدون قيوداً دولية من شأنها الافتئات على السيادة الوطنية. ولكن مهما كان التنافر في الائتلافات، فقد استطاعت أن تكسب اهتماماً عالمياً من أجهزة الإعلام والحكومات. ذلك أن اهتماماتهم بسيطرة شركات العولمة الليبرالية الجديدة، وبعدم المساواة المتزايدة، والتجانس الثقافي، وبغياب المساءلة الديمقراطية قد استطاع أن يلمس وتراً حسّاساً متجاوباً، إن لم يشعل حركة جماهيرية[76]. وبقدر ما تريد الولايات المتحدة أن ترى العولمة تستمر، فإن عليها أن تفكّر بوضوح أكثر في ردود الفعل على مثل هذه الاتهامات حول حسن إدارة العولمة، كما سنرى أدناه وفي الفصل الخامس.

حسن إدارة العولمة

إذا كان الاقتصاد الحرّ (بلا تدخّل حكومي) فيه عدم استقرار متأصّل في

---

(75) جون تاغليابو، «بعيون مسلطة على التفاوت وعدم المساواة في الثروة العالمية، يتجمع الأوروبيون الشباب في جنوى»، **النيويورك تايمز**، عدد 22 تموز/يوليو، 2001، القسم A، ص8.

(76) «مقابلة السياسة الخارجيّة؛ حرب لوري»، **فورين بوليسي**، ربيع 2000.

بنيته، وشبكات الاعتماد المتبادل المتداخل تمتد إلىٰ ما وراء حدود الأمة ـ الدولة، فكيف سيتم حكم العولمة؟ إن الحكومة العالمية ليست هي الجواب. يستمد بعض الكتّاب قياساً تمثيلياً من التاريخ الأمريكي، فيطلبون من الأمم ـ الدول اليوم أن تشترك معاً كما فعلت المستعمرات الثلاث عشرة. ومثلما أدّى تطوّر اقتصاد وطني في أواخر القرن التاسع عشر إلىٰ نمو سلطة حكومة اتحادية في واشنطن، فإن تطوير اقتصاد عالمي سيتطلب سلطة اتحادية علىٰ صعيد عالمي[77]. ويرى البعض أن هيئة الأمم المتحدة هي الجوهر المركزي الأولي[78]. ولكن القياس التمثيلي الأمريكي مُضَلِّل. فقد كان بين المستعمرات الثلاث عشرة الأصلية من الأشياء المشتركة في اللغة الإنكليزية والثقافة أكثر بكثير مما هو مشترك بين دول العالم اليوم، التي يزيد عددها علىٰ مئتين. وحتى الأمريكيين لم يتجنّبوا حرباً أهلية دامية. وما إن حلّ وقت تطوّر اقتصاد قارّي حتى كان إطار الاتحاد الأمريكي قائماً في مكانه بثبات. فبدلاً من التفكير في حكومة عالمية ذات تسلسل هرمي، ينبغي علينا أن نفكّر في شبكات من حسن الإدارة تتقاطع وتتعايش مع عالم مقسّم رسمياً إلىٰ دول ذات سيادة.

إن رد الفعل الأول لكثير من البلدان إزاء القوى العالمية هو اتخاذ إجراءات داخلية تقلّل من انكشافها وتعرّضها للتأثيرات الخارجية، فهي تلجأ إلىٰ النزعة الحمائية عندما تتمكّن من ذلك بكلفةٍ معقولة. غير أن ذلك يقيّده أحياناً انتقامٌ باهظ الكلفة، كما في الحالات التجارية التي واجهت فيها الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي مؤخراً. ولكن ردود الأفعال الحمائية التي تلجأ إليها البلدان الغنية في مجالي الزراعة والمنسوجات تفرض تكاليف علىٰ الدول

---

(77) مايكل صاندل، **مساخط الديمقراطية** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارفارد، 1996)، ص338 الحاشية.

(78) انظر علىٰ وجه الخصوص برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، الفصل الخامس.

الفقيرة التي ليست في موقع يمكّنها من الانتقام. ومن جهة أُخرى فإن بعض الاستجابات من طرف واحد قد تكون إيجابية. ففي ثمانينيّات القرن العشرين، استجابت الولايات المتحدة للمنافسة اليابانية والأوروبية في السيارات بتنفيذ تغييرات داخلية زادت من كفاءتها. وفي بعض الحالات، مثل إجراءات المحاسبة العامّة أو تنظيم النقل لأَسواق الأوراق المالية، قامت الشركات والحكومات من طرف واحد بتبنّي مقاييس خارجية لتوسيع نفاذها ووصولها إلىٰ رؤوس الأموال. فليس من الضروري أن يؤدي التنافس في المقاييس والمستويات إلىٰ سباق نحو القاع، إذ إن بعض البلدان قد تقرّر من جانب واحد أن تركض نحو القمّة. فقد قرَّرت دول مثلاً أن تتبنّى مقاييس الاتحاد الأوروبي في مبيدات الآفات الزراعية، بينما تَبَنّت بعض بلدان أمريكا اللاتينيّة مقاييس الولايات المتحدة[79].

وهذه أمثلة تعزِّز نقطة واضحة نسبياً. ففي الوقت الراهن، تبقى الأمة ـ الدولة هي المؤسَّسة الهامّة لحسن الإدارة العالمية[80]. ولكن في مواجهة العولمة، حتى الدول التي في مثل قوّة الولايات المتحدة سوف تجد أن الإجراءات الأحادية الجانب كثيراً ما تكون غير كافية، فهي قد تفشل، أو تولّد ردود أفعال. ولذا فإن البلدان التي تواجه عولمة متزايدة سوف يتزايد استعدادها للتضحية ببعض حريتها القانونية في العمل كي تقيد أعمال الآخرين تجاهها أو تسهّل التنبؤ بتلك الأعمال. وسوف تكتشف، (كما فعل صاحب شخصية موليير الذي اكتشف أنّه كان يتحدَّث بالنثر طيلة حياته)، أن العالم كانت لديه منذ زمن

---

(79) دايڤيد ليزر، «القيود النظامية للاعتماد المتبادل، وحسن الإدارة الدوليَّة»، **جورنال أوف يوروبّيان پاپليك پوليسي**، حزيران/ يونيو 2001، ص474 ـ 492.

(80) للاطلاع علىٰ الحجج المتعارضة، انظر مثلاً سوزان سترينج: **تراجع الدولة: انتشار السلطة في الاقتصاد العالمي** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 1996)، وليندا ويس، **أسطورة الدولة التي لا سلطة لها** (إيتاكا: مطبعة جامعة كورنيل، 1998).

طويل مؤسَّسات تعاونية لإدارة القضايا المشتركة. فهناك مئات من المنظَّمات والأنظمة القانونية الموجودة لإدارة الأبعاد العالمية للتجارة، والاتصالات، والطيران المدني، والصحّة، والبيئة، وأحوال الطقس، وكثيرٍ من القضايا الأُخرى.

وتكتشف معظم البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، أنّه يتعيّن عليها أن تنسّق أنشطتها لتحقيق ما تريد. فالعمل الأحادي الجانب يعجز ببساطة عن تقديم النتائج الصحيحة في القضايا التي هي بطبيعتها متعدّدة الأطراف. وقد يأخذ التعاون شكل معاهدات ثنائيَّة أَو متعددة الأطراف، واتفاقيات غير رسمية بين بيروقراطيات المكاتب، ووفد من مؤسَّسات مشتركة بين الحكومات. وكثيراً ما ينمو تنظيم التدفقات العالمية عن طريق طبقات من التراكم الإضافي، وليس عن طريق معاهدة وحيدة وسيظل غير كامل زمناً طويلاً. وبعض الحالات أسهل من حالات أخرى. وعلىٰ سبيل المثال، فإن ملاحقة دعارة الأطفال في الأدب والفن أسهل من ضبط وتقييد بريد الكراهية، لأن هناك مبادئ ومعايير مشتركة في الحالة الأولى أكثر مما في الحالة الثانية[81].

وأخيراً، فإن بعض محاولات حسن الإدارة لن تشترك فيها الدول باعتبارها وحدات منسجمة، بل إنّها ستكون إمّا عابرة للحكومات (بمعنى أن مكوّنات الدول تتعامل مع بعضها بعضاً) أَو عابرة للقومية (أي تشمل عناصر فاعلة غير حكومية). أي أنّه إلىٰ جانب الإطار المؤسَّسي في ما بين الدول، وهو إطار ضروري ولكنّه غير كامل، فإن هناك عمليَّة سياسية غير رسمية آخذة في التطوّر، وهي تكمل علاقات التعاون الرسمية بين الدول. ففي القطاع العام

(81) كاري كوغيليانيز، «العولمة وتخطيط المؤسَّسات الدوليَّة»، وديبورا هورلي وفيكتور ماير شوينبرغر، «السياسة الإعلامية وحسن الإدارة»، وكلاهما في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو عنوانه **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم**.

هناك اتصالات غير رسمية بين المكونات المختلفة للحكومات[82]. ونادرة هي سفارة دولة ديمقراطية كبيرة اليوم حيث يشكّل موظفو وزارة الخارجية غالبية العاملين فيها المستقرين في الخارج. وبدلاً من ذلك، فإن معظم الموظفين في السفارات الأمريكيَّة يأتون من وكالات كالزراعة، والمواصلات والتجارة، والطاقة، ووكالة الفضاء الوطنية الأمريكيَّة، والدفاع، والمخابرات، ومكتب التحقيقات الاتحادي.

وعلىٰ جانب القطاع الخاص، فإن الشركات عابرة القوميَّة، ومدراء الصناديق العاملة علىٰ مبعدة من السواحل (لتجنّب سلطات الجمارك والضرائب) يلعبون دوراً أكبر من أي وقت مضى في تكوين القواعد والمقاييس. وكثيراً ما تكوِّن ممارساتهم حسن إدارة بالأمر الواقع. والتحكيم التجاري الدولي هو في أساسه نظام عدالة خاص، كما أن وكالات تقدير القروض هي أنظمة خاصة لحراسة البوابات وضبط الأمور. وقد برزت كآليات هامّة لحسن الإدارة لا تتمركز سلطتها في الدولة[83]. وفي القطاع غير الساعي للربح، كما رأينا، حدث نمو خارق للعادة في المنظَّمات، وهي ما تزال غربية إلىٰ حد كبير، ولكنّها آخذة في التحوّل بازدياد إلىٰ منظَّمات عابرة القوميَّة. ولأسباب نُوقشت في الفصل الثاني، فإن هذه المنظَّمات وقنوات الوصول والنفاذ المتعددة عبر الحدود قادرة علىٰ ممارسة ضغط متزايد ومؤثِّر علىٰ الدول والمنظَّمات

---

(82) روبرت و. كيوهين وجوزيف س. ناي الأصغر، «العلاقات العابرة للحكومات والمنظمات الدولية»، مجلة **وورلد بوليتيكس**، عدد تشرين الأول/ أكتوبر 1972؛ آن ـ ماري سلوتر، «النظام العالمي الحقيقي»، **فورين آفيرز**، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر 1997.

(83) ساسكيا ساس، «تجذير العالمي في الوطني: الآثار المترتبة علىٰ دور الدولة»، فصلية **ماكالستر إنترناشنال**، ربيع 1999 («العولمة والمجال الاقتصادي»)، ص39؛ وانظر أيضاً ساسكيا ساس، **فقدان السيطرة؟ السيادة في عصر العولمة** (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1996).

الحكومية متعددة الأطراف وكذلك الشركات عابرة القوميَّة.

وكثيراً ما تُشَاهَدُ القوَّة الناعمة الطرية في حشدها للخزي والعار كي تفرض تكاليف علىٰ السمعات الوطنية أَو سمعة الشركات[84]. فشركات الأدوية عابرة القوميَّة تخلّت عن الدعاوى القضائية التي أقامتها في جنوب أفريقيا بسبب التجاوز علىٰ حقوقها في براءات اختراع الأدوية المضادة لمرض الإيدز. وبكلمات صحيفة **الفاينانشال تايمز**، فإن «المطالبات بمسؤولية اجتماعية أكبر من المؤسَّسات التجارية صارت أعلىٰ صوتاً وأفضل تنظيماً وأكثر شعبية، فلا يمكن تجاهلها. فكان تنازل شركات الأدوية هو الواقعة الأهم. إذ إنّها ترقى إلىٰ اعتراف منها بأن معركتها القضائية في جنوب أفريقيا كانت كارثة علىٰ علاقاتها العامّة»[85]. وقد نجحت حملات مماثلة من التشهير في تغيير أنماط الاستثمار والاستخدام في شركات مثل ماتل ونايْكي في صناعات الدمى والأحذية. بل إن بعض الشركات عابرة القوميَّة مثل شل قد خصَّصت عدداً كبيراً من الموظفين للتعامل مع المنظَّمات غير الحكومية. وعلىٰ سبيل المثال فإن جان ـ فرانسوا ريتشارد، من البنك الدولي، يدعو إلىٰ إقامة «شبكات للقضايا العالمية» تصدر جداول بمعدلات تقيس مدى حسن الأداء لدى البلدان والشركات في الامتثال للمعايير في مجال البيئة وغيرها من القضايا المؤثّرة علىٰ رفاه كوكب الأرض. فمن شأن هذه العمليَّة أن تكون سريعة وغير بيروقراطية، وستكون عقوباتها فرض الضرر علىٰ السمعة من خلال التشهير[86].

وقد تكون النتائج منسجمة مع الأفضليات الحكومية أَو غير منسجمة.

---

(84) إدوارد آلدن، «الأصناف التجارية تشعر بالأثر بينما النشطاء يستهدفون الزبائن»، **الفاينانشال تايمز** (لندن) عدد 18 تموز/ يوليو، 2001، ص7.

(85) «الأسماء الجيدة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 23 نيسان/ إبريل 2001، ص24.

(86) دايڤيد إغناطيوس، «حاول اتباع نهج الشبكة في حل المشاكل العالمية»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، 29 كانون الثاني/ يناير 2000، ص8.

وعلىٰ سبيل المثال، فإذا استجابت الشركات عابرة القومية لحملة شنّتها منظّمات غير حكومية لرفع سن تشغيل الأطفال في معاملها، فإنها قد تنقض قرار حكومة منتخبة في بلد ذي سيادة كالهند، علىٰ نحو أكثر فاعلية من أي تصويت رسمي دولي يتم في منظّمة التجارة العالمية. ولقد كان تطوّر مثل هذه الشبكات المدنية والتجارية غير منسّق إلىٰ حد كبير. ولا يزال من غير الواضح كيف يمكن أن تنسجم معاً في أي شكل تمثيليّ من حسن الإدارة العالمية. فلا تستطيع أي منها أن تدعي أنّها تمثّل المواطنين بأكملهم ككل[87]. فشبكات العناصر الفاعلة الخاصّة والعابرة للقومية تسهم في حسن إدارة مجتمع مدني أولي، ولو أنّه غير كامل، علىٰ الصعيد العالمي. وبما أن هذه الشبكات تتعامل مع منظورات جزئية للتجارة ودعاة المؤسّسات غير الهادفة للربح، فقد اقترح بعض المراقبين إضافة مُدْخَل الحكومات أو أجزاء الحكومات لتمثيل مصالح عامّة أوسع. فشبكات السياسة العالمية موجودة حول مواضيع مثل الفساد (تقودها منظّمة الشفافية الدولية)، وإقامة السدود الكبيرة (تقودها اللجنة العالمية للسدود)، وتخفيف وطأة الديون عن الدول الفقيرة (تقودها منظمة اليوبيل 2000) واستئصال مرض شلل الأطفال (تقودها منظّمة الصحّة العالمية)، ومواضيع أُخرى كثيرة[88].

فكيف ينبغي أن نستجيب لهذه التغيرات؟ إن نظريتنا الديمقراطية لم تلحق بالممارسة العالمية[89]. فالأزمات المالية، وتغيّر المناخ، والهجرة، والإرهاب، وتهريب المخدرات تتجاهل الحدود ولكنها تترك أثراً عميقاً في حياة المواطنين الأمريكيين. ويعتقد عالم الاجتماع البريطاني أنطوني جيدنْزْ أنّه نظراً لأن هذه الأشياء تفلت من سيطرة العمليّات الديمقراطية السياديّة فإنّها مِنَ الأسباب

---

(87) ريتشارد فولك، وأندرو شتراوس، «نحو برلمان عالمي»، **فورين آفيرز**، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 2001، ص216.

(88) صفحة موقع المشروع العالمي للسياسة العامة (http://www.globalpublicpolicy.net).

(89) دنيس طومسون، «النظرية الديمقراطية والمجتمع العالمي»، **جورنال أوف پوليتيكال فيلوسوفي**، عدد حزيران/ يونيو 1999.

الرئيسية لتضاؤل جاذبية الديمقراطية في الأماكن التي تتمتّع فيها الديمقراطية بأفضل رسوخ»[90]. وعند البعض، مثل جون بولتون، معاون وزير الخارجية، أن الحل يكمن في تقوية الديمقراطية الأمريكيَّة بسحب المؤسَّسات المتطفّلة ورفض أية قيود علىٰ السيادة[91]. ولكن حتى دعاة التصرّفات المنفردة والسيادة سيجدون أنّ المؤسَّسات الدولية ضرورية لأن كثيراً من القضايا التي تثيرها العولمة هي بطبيعتها متعدّدة الأطراف.

ويلقي المحتجّون علىٰ العولمة ظلالاً من الشك علىٰ شرعية المؤسَّسات والشبكات العالمية علىٰ أساس أنّها غير ديمقراطية[92]. وعلىٰ سبيل المثال فإن لوري والاتش، أحد منظّمي الائتلاف الذي عطّل اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل، عزا نصف نجاح ذلك الائتلاف إلىٰ «فكرة كون العجز الديمقراطي في الاقتصاد العالمي غير ضروري ولا مقبول»[93]. ويمكن أن ترتكز الشرعية المؤسَّسيّة أيضاً علىٰ التقليد والفعالية المؤثِّرة، ولكن في عالم اليوم، فإن الاتساق مع الإجراءات الديمقراطية صار مهمّاً علىٰ نحو متزايد.

والواقع أن هذه المؤسَّسات العالمية ضعيفة تماماً. وحتى منظَّمة التجارة

---

(90) غيدينز، **العالم الهارب**، ص97.

(91) جون بولتون، كما تنقل عنه آن ـ ماري سلوتر، «بناء الديمقراطية العالمية»، **شيكاغو جورنال أوف إنترناشنال لُو**، خريف سنة 2000، ص25.

(92) إنّ روبرت داهل، المنظر الديمقراطي البارز، يجادل أيضاً بأن المنظمات الدولية قد تكون لازمة للمساومات بين البلدان، ولكن من غير المحتمل أن تكون ديمقراطية. روبرت داهل «أتستطيع المنظمات الدولية أن تكون ديمقراطية؟ رأي متشكك»، في كتاب من تحرير شابيرو وكاسيانو هاكر ـ كوردن، **حوافّ الديمقراطية** (كمبريدج، مطبعة جامعة كمبريدج، 1999)، ص32.

(93) مقابلة السياسة الخارجية: حرب لوري»، ص37، 47. وانظر كذلك ريتشارد لونغوورث، «حكومة بلا ديمقراطية»، مجلة **ذي آميركان بروسپكت** الفصلية، صيف 2001، ص19 ـ 22.

العالمية المطعون فيها كثيراً ضعيفة بميزانيتها الصغيرة وموظفيها القلائل، فهي ليست مصنوعة من مادة تصلح لإقامة حكومة عالمية. وعلاوة علىٰ ذلك، وعلىٰ عكس المنظَّمات غير الحكومية، التي هي غير منتخبة (والتي تزيد ميزانية بعضها علىٰ ميزانية منظَّمة التجارة العالمية) فإن المؤسَّسات الدولية تميل إلىٰ التجاوب الشديد مع الحكومات الوطنية، التي هي المصدر الحقيقيّ للشرعية الديمقراطية. ويقول مدافعون آخرون إن مسألة الديمقراطية غير ذات صلة، ما دامت المؤسَّسات الدولية مجرّد أدوات لتسهيل التعاون في ما بين الدول. فهي تستمد شرعيتها من الحكومات الديمقراطية التي أوجدتها، ومن فاعليتها وتأثيرها.

وباستثناء أكثر المنظَّمات تكنولوجية، والتي تقع تحت مستوى الرادار السياسي، فإن مثل هذه الدفاعات المبنية علىٰ ضعف المنظَّمات الدولية قد لا تكون كافية لحمايتها من الهجمات علىٰ شرعيتها. وفي عالم صار فيه معيار الديمقراطية هو محكّ الشرعية فإن المحتجين سوف يتهمونها بأنّها تعاني من عجز في الديمقراطية. ورغم أن المنظَّمات ضعيفة، فإن أحكامها ومصادرها يمكن أن تكون لها تأثيرات قوية. وعلاوة علىٰ ذلك فإن المحتجين يركّزون علىٰ ثلاث نقاط مثيرة للاهتمام. أولاً: ليست جميع الدول الأعضاء في هذه المنظَّمات ديمقراطية، وثانياً إن خطوط التفويض الطويلة من الحكومات المتعددة ونقص الشفافية كثيرا ما يضعفان المساءلة. وثالثاً: رغم أن المنظَّمات قد تكون وكيلة عن الدول، فإنّها كثيراً ما تمثّل أقساماً من الدول فقط. وعلىٰ سبيل المثال فإن وزراء التجارة يحضرون اجتماعات منظَّمة الصحة العالمية، ووزراء المالية يشاركون في اجتماعات صندوق النقد الدولي، وحكّام المصارف المركزية يجتمعون في مصرف التسويات الدولي في بال بسويسرا. وعند الأجانب الفعالين، حتى في الحكومة نفسها، تبدو هذه المؤسَّسات مثل نوادٍ مغلقة حريصة علىٰ السرّيّة. وتتطلّب تطوير شرعية حسن الحكم الدولي ثلاثة

أشياء هي: (1) وضوح أكثر بشأن الديمقراطية، (2) فهم أغنى للمساءلة و(3) استعداد للتجربة.

فالديمقراطية هي حكومة بواسطة موظفين خاضعين للمساءلة، وقابلين للإزاحة من مناصبهم علىٰ يد أغلبية الشعب في دولة لها سيادة في القضاء والتشريع (ولو مع شروط لحماية الأفراد والأقليّات). ولكن مَنْ هم «نحن الشعب» في عالم صارت فيه الهوية السياسية علىٰ الصعيد العالمي شديدة الضعف؟ إن مبدأ الدولة الواحدة والصوت الواحد يحترم السيادة، ولكنه ليس ديمقراطياً. إذْ بموجب هذه الصيغة فإن مواطناً من ناؤورو، التي هي عضو في الأمم المتّحدة، ستكون له قوة تصويت تعادل عشرة آلاف قوة تصويت مواطن من الصين [ناؤورو جزيرة صغيرة في وسط المحيط الهادي، جنوب خط الاستواء تماماً، كانت تُعرف سابقاً باسم جزيرة المسرات، وهي حَلَقِيّة مرجانية. . . اكتشفها الإنكليز سنة 1798 وضمّها الألمان سنة 1888، وأدارتها أستراليا من سنة 1919 حتى استقلالها سنة 1968. عاصمتها يارين، وعدد سكّانها ثمانية آلاف: المعرّب]. ومن جهة أُخرى فإن معاملة العالم كأنّه منطقة عالمية واحدة يوحي ضمناً بوجود مجتمع سياسي يكون فيه المواطنون من نحو مئتي دولة مستعدين لأن تتغلّب عليهم باستمرار أصوات مليار صيني ومليار هندي (ومن المفارقات الساخرة أن مثل هذا العالم سيكون كابوساً لكثير من المنظَّمات غير الحكومية المحتجة التي تسعى إلىٰ النهوض بمستوى البيئة والعمل الدوليين، والديمقراطية كذلك).

والأقليات تذعن لإرادة الأكثرية عندما تدرك أنّها مشاركة في مجتمع أكبر. وليس هناك دليل علىٰ وجود إحساس قوي بالجماعة علىٰ المستوى العالمي، أو أن مثل هذا الإحساس يمكن إيجاده قريباً[94]. وفي غياب شعور

(94) پيپّا نوريس، «حسن الإدارة العالمية والمواطنون العالميون»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ بالتعولم**.

بالجماعة أقوى بكثير مما هو موجود الآن، فإن مدّ إجراءات التصويت المحلية إلىٰ الصعيد العالمي ليس عملياً ولا مُنْصِفاً. إن برلماناً أوروبياً أقوى قد يخفض الإحساس «بالعجز الديمقراطي» مع تطور دول الاتحاد الأوروبي الديمقراطية المتجانسة نسبياً. ولكن من المشكوك فيه أن يكون هناك معنى للقياس التمثيلي أَو لاصطلاح (البرلمان) في ظل ظروف التنوّع السائدة علىٰ النطاق العالمي. إن إضافة الجمعيات التشريعيَّة إلىٰ المؤسَّسات العالمية، إلاَّ في دور يقتصر علىٰ تقديم النصيحة والمشورة فحسب، قد تنتج جهازاً غير ديمقراطي من شأنه أن يتدخّل في صلاحية الإخضاع للمساءلة التي تربط الآن بين المؤسَّسات وبين الديمقراطية. والمنادون ببرلمان عالمي هم علىٰ صواب في قولهم إن مجموعات المصالح غير المنتخبة لا تستطيع «التحدّث باسم المواطنين ككل»، ولكنّهم علىٰ خطأ في اعتقادهم أن الجواب الجادّ الوحيد هو «نوع من الأجهزة أَو الهيئات العالمية المنتخَبة شعبياً» ـ علىٰ الأقل ليس قبل أن يطوّر العالم إحساساً واسع الانتشار «بالمواطَنَة ككل»[95]. لقد كانت قصيدة ألفريد لوردتنيسون «برلمان الإنسان» شعراً فيكتورياً عظيماً، ولكنّها لم تصلح بَعْدُ كتحليلٍ سياسي جيد، حتى في عصر معلومات عالمي.

وينبغي علينا أن لا نفترض أن العولمة في شكلها الحالي سوف تستمر حتماً كما كانت. فردود الأفعال السياسية المضادة للعولمة وأجهزتها البدائية لحسن الإدارة هي أمر شائع ومعتاد الآن. فالهموم المعنية بعدم الاستقرار، وعدم المساواة والهوية الثقافية لها ما يبرّرها، ولو كان طرحها مبالغاً فيه. إن صعوبة تحقيق المساءلة الديمقراطية في عالم معولم تجعل السياسات التي تتبنّى العولمة مكشوفةً وعرضة للهجوم. وليس من المحتمل أن تكون النتائج هي نفسها التي شوهدت بين بداية الحرب العالمية الأولى وانتهاء الحرب العالمية الثانية. ولكن لا يمكن استبعاد احتمال وقوع الاقتصاد العالمي في نكسة من

---

(95) فولك وشتراوس، «نحو برلمان عالمي»، ص212 ـ 213.

النزعة الحمائية إذا كانت هناك حالة شديدة من عدم الاستقرار أو هبوط اقتصادي طويل الأمد. ومن المفارقات أنّه إذا أدّى ردّ الفعل السياسي السلبي الحالي إلىٰ موجة من السياسات الحمائية الأحادية الجانب، فإن ذلك قد يبطئ الاندماج الاقتصادي للعالم أو يعكس اتجاهه، حتى مع استمرار الاحترار العالمي، والإرهاب العابر للقومية، وانتشار مرض الإيدز باطّراد. وستكون هناك مفارقة من سخريات القدر إذا أدّت الاحتجاجات الحالية إلىٰ الحدّ من الجوانب الإيجابية للعولمة وأبقت علىٰ أبعادها السلبيّة.

وفي المحصلة، بعد أخذ كل شيء في الحسبان، فإن الأمريكيين قد استفادوا من العولمة. وبقدر ما نرغب أن نستمر في هذه الاستفادة يتعيّن علينا أن نتعامل مع جوانبها المثيرة للسخط والقلق. وهذا لا يمكن تحقيقه باللجوء إلىٰ شعارات السيادة، والسياسات الأحادية الجانب، أو الانسحاب إلىٰ الداخل كما يقترح المنادون بالتفرّد الأحادي والسيادة: «إذا لم نستطع أن نفعل ذلك بطريقتنا الخاصّة، فلن نقوم به. ولكننا نحن الشعب، الشعب الأمريكي، سنكون علىٰ الأقل أسياداً علىٰ سفينتنا». وهذه وصفة تخطئ التشخيص فتحسب أن المثل المجرّدة للسيادة هي حقائق القوّة[96]. وتكون النتيجةُ تقويضَ قوتنا الناعمة الطرية، وقدرة أمريكا علىٰ التأثير في استجابات الآخرين للعولمة. وبدلاً من ذلك، ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن تستخدم تفوّقها الحالي في المساعدة علىٰ تشكيل المؤسّسات التي ستفيد الأمريكيين وباقي العالم علىٰ حد سواء بينما تتطوّر العولمة. وسيتعيّن علىٰ الأمريكيين أن يحلّلوا المؤسّسات المتعددة الأطراف وحسن إدارتها إلىٰ مفهوم أوسع لمصالحنا الوطنية، كما سنرى في الفصل الخامس.

---

(96) سلوتر، «بناء الديمقراطية العالمية»، ص225.

4

الجبهة الداخلية

ما مدى جودة استجابة الأمريكيين لتحديات عصر المعلومات العالمي هذا؟ قد تفقد أمةٌ ما قوَّتَها من خلال تجاوز الأمم الصاعدة لها. ولكن هذا ـ كما رأينا في الفصل الأول ـ ليس هو التحدي الأرجح احتمالاً. فالبرابرة لم يدحروا روما؛ بل لقد تعفّنت هي من الداخل. إذْ فَقَدَ الناسُ الثقةَ بثقافتهم وبمؤسّساتهم، وراحت فئات النخبة تتصارع للسيطرة علىٰ السلطة، وتزايد الفساد، وعَجِزَ الاقتصاد عن النمو بطريقة كافية[1]. واليوم لا يستطيع البرابرة الإرهابيون أن يدمِّروا القوَّة الأمريكيَّة إلاَّ إذا تعفّنّا من الداخل. فهل هناك علامات مماثلة علىٰ التفسّخ في الولايات المتحدة اليوم؟ وهل يمكن أن تفقد هذه الأمة قدرتها علىٰ التأثير إيجابياً في أحداث العالم بسبب معارك داخلية حول الثقافة، وانهيار المؤسَّسات، والركود الاقتصادي؟ فإذا بدا مجتمعنا آخذاً بالانهيار مع مؤسَّساته، فسوف نصبح أقلّ جاذبية للآخرين. وإذا فشل اقتصادنا، فسوف نخسر أساس قوتنا الصلبة، وقوّتنا الناعمة الطرية كذلك. وحتى إذا

---

(1) كان هناك بالطبع أسباب كثيرة أُخرى لهذه الظاهرة المعقَّدة. انظر رمزي ماكمولين **الفساد واضمحلال روما** (نيوهاڤن: مطبعة جامعة ييل، 1988).

استمرّت الولايات المتحدة تحمل الأوراق الرابحة في القوَّة العسكرية، والاقتصادية، والناعمة الطرية، فهل يمكن أن نفقد قدرتنا علىٰ تحويل تلك الموارد إلىٰ تأثير فعّال؟ فبعد كل شيء، قد يخسر اللاعبون رغم حصولهم علىٰ أوراق عالية.

إن تحويل القوَّة ـ أي ترجمة مواردها إلىٰ تأثير فعَّال ـ كان معضلة طويلة الأمد للولايات المتحدة. فقد كانت الولايات المتحدة أقوى بلد في العالم في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. ولكننا، بسبب انشغالنا بأمورنا الداخلية في عشرينيات القرن العشرين، وفشلنا الاقتصادي في ثلاثينيّاته، عجزنا عن تنظيم مواردنا علىٰ نحو فعّال علىٰ المسرح الدولي، ولذلك دفعنا الثمن في الحرب العالمية الثانية. إن صناعة السياسة الخارجية الأمريكيَّة عملية موحلة لأسباب عميقة الجذور في ثقافتنا ومؤسَّساتنا. فالدستور قائم علىٰ وجهة النظر الليبرالية التي سادت في القرن الثامن عشر، ومفادها أن أفضل طريقة للسيطرة علىٰ السلطة هي تجزئته واستخدام الضوابط والتوازنات المكافئة. ففي السياسة الخارجية، كان الدستور دائماً يدعو الرئيس والكونغرس إلىٰ التصارع علىٰ السيطرة[2]. ويصبح هذا الصراع معقّداً عندما تكون الرئاسة والكونغرس تحت سيطرة حزبين سياسيين مختلفين. كما تتصارع مجموعات ضغط اقتصادية وعرقية قوية علىٰ تعاريف للمصلحة الوطنية تُضَمِّنُها كلُّ مجموعةٍ مصلحتَها الذاتيَّة. ومما يزيد الأمور تعقيداً وجود ثقافة سياسية عن الخصوصية الاستثنائية الأمريكيَّة بجعل سياستنا الخارجية متمسّكةً بالأخلاق علىٰ نحو فريد[3]. وقد

---

(2) العبارة مستقاة من المعالجة الكلاسيكية في كتاب سيسيل ف. كراب الأصغر وبات م. هولت، **دعوة إلىٰ الصراع: الكونغرس والرئيس والسياسة الخارجية** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة الكونغرس الفصلية، 1980).

(3) دكستر پيركينز، «ما هو الشيء الأمريكي المتميز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟»، في كتاب من تحرير غليندون ڤان دوزين وريتشارد ويد بعنوان: **السياسة الخارجية والروح الأمريكيَّة** (إيتاكا: مطبعة جامعة كورنيل، 1957)، ص3 ـ 15.

أدَّى ذلك إلىٰ جعل بعض الواقعيين، مثل وزير الدفاع الأسبق جيمس شليسِينْغَرْ، يعبّرون عن اليأس لأن السياسة الخارجية الأمريكيَّة «ينقصها الثبات المرتبط عادة بالقوى العظمى»[4].

والآن، في الوقت الذي يحتاج فيه الأمريكيون إلىٰ التكيّف مع عالمٍ أكثر تعقيداً، وتتداخل فيه السياسات الخارجية مع السياسات المحلية أكثر من أي وقت مضى، يعتقد بعض المراقبين أن هذه الحالات التقليديَّة من عدم الكفاءة، والعجز عن تحويل القوة آخذة في التفاقم من خلال الصراع الثقافي، والانهيار المؤسَّسي، والمشاكل الاقتصادية. وقد تولدت من كل قضية أدبياتٌ واسعة. واهتمامي هنا ليس في حسم مثل هذه المجادلات، ولكن تفحص عينات من محتوياتها للاستدلال عما إذا كانت تقدم أدلة تشير إلىٰ مصير روماني للولايات المتحدة. وسوف أبرهن علىٰ أن مثل هذه الأدلّة شحيحة في مطلع القرن الجديد.

التفسّخ الأخلاقي والانقسام الثقافي

رأى بعضهم دليلاً علىٰ انقسام عميق في معركة الانتخابات الرئاسية سنة 2000، التي كانت فيها الأصوات شديدة التقارب، حيث أظهرت الخريطة الانتخابية أن «القلب الداخلي، الذي هو موطن الناس «المتحسسين بواجبهم»» كان مؤيداً لبوش، وأن «السواحل التي لا ولاء لها، والغرب الأوسط الصناعي» والمدن الكبرى قد صوتت لغور. أما خريطة كل مقاطعة علىٰ حدة فتعطي صورة أكثر تعقيداً ولكنّها تؤكد وجود انقسام ريفي ـ مدني وخلافٍ بين الضواحي الداخلية والخارجية[5]. ويذهب آخرون إلىٰ أبعد من ذلك فيصفون

---

(4) جيمس شليسينغر، **أمريكا عند نهاية القرن** (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1989)، ص87.

(5) «أمة واحدة، قابلة للقسمة المنصفة، تحت رعاية الله»، **الإيكونوميست**، 20 كانون الثاني/ يناير، 2001، ص21 ـ 24.

تفسخاً أخلاقياً في البلد ككل. وبكلمات المؤرخة المحافِظة غيرترود هيملفارب، فإن الولايات المتحدة تواجه حالياً «انهيار المبادئ والعادات الأخلاقية، وفقدان الاحترام للسلطات والمؤسَّسات، وانهيار الأسرة، وغروب اللطف والكياسة، وإفساد الثقافة العليا والحطّ من شأن الثقافة الشعبية». فالثقافة المضادة في ستينيّات القرن العشرين صارت هي المسيطرة، بينما تم نفي الثقافة التقليديَّة في خمسينيّاته إِلىٰ مرتبة الانشقاق[6]. ويرى روبرت بورك أيضاً أن جميع جوانب ثقافتنا تقريباً آخذةٌ في الانهيار، وقارَنَ الأبُ ريتشارد نيوهاوس أمريكا بألمانيا النازية[7].

فإذا كانت هذه الانقسامات عميقةً كما صُوِّرَتْ فإنّها يمكن أن تنتقص من قوتنا الصلبة بتثبيط قدرتنا علىٰ التصرّف بشكل جماعي، وتقلّص من قوّتنا الناعمة الطرية بتقليل جاذبية مجتمعنا وثقافتنا. ولكن هذا ليس صحيحاً في أيٍّ من هاتين الحالتين.

فإذا كانت أمريكا الطبقة الوسطى منقسمة كما توحي به هذه الروايات، كما يقول عالم الاجتماع آلان وُلْفْ، فإن «مستقبلنا كأمّة سوف يتميّز بصراعات تنتهي بين وجهات نظر عالمية لا يمكن التوفيق بينها، مما يثير احتمالاً بأن الاستقرار الديمقراطي الذي أبقى بلدنا متماسكاً منذ الحرب الأهلية لن يعود قابلاً للتحقيق». ولكنه يجادل بأن الأمريكيين العاديين ليسوا منغمسين في حروب ثقافية كما يعتقد المفكّرون والمثقَّفون، فالرسالة التي درسها عن أمريكيّي الطبقة الوسطى إِلىٰ القلقين من احتمال تفكّك أمريكا هي رسالة مهدئة.

---

(6) غيرترود هِيملْفَارْبْ، **أمة واحدة، وثقافتان** (نيويورك: نوپف، 1999)، ص20.

(7) روبرت هـ. بوزكْ، **المسيرة المترهلة إِلىٰ عامورة: الليبرالية الحديثة والاضمحلال الأمريكي** (نيويورك: ريغان بوكس، 1996 تجارة)؛ ريتشارد نيوهاوس، «نهاية الديمقراطية؟ الاغتصاب القضائي للسياسة»، مجلة **فيرست ثينغز**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، ص18.

فالوطنية الناضجة والتسامح قد حلاً محل الانقسامات المريرة التي رافقت الحرب الفيتنامية في ستينيّات القرن العشرين وسبعينيّاته، وميّزا ـ مع بعض الاستثناءات ـ ردّ الفعل الأمريكي علىٰ أحداث أيلول/ سبتمبر سنة 2001[8].

صحيح أن بعض المؤشرات الثقافية كالجريمة، ومعدلات الطلاق، وحمل المراهقات سفاحاً، هي أسوأ اليوم مما كانت عليه في الخمسينيّات، ولكن المقاييس الثلاثة كلها قد تحسّنت كثيراً في تسعينيّات القرن العشرين. وحتى قبل أيلول/ سبتمبر سنة 2001، كانت الأمة قد أحرزت تقدماً ملموساً نحو أكثر من ثلثي سبعين أَو أكثر من الأهداف المحلية الهامّة المتصلة بالازدهار، ونوعية الحياة، والفرص، والأمن الشخصي، والقِيَم. وعلىٰ عكس الآراء التي كثيراً ما يعبّر عنها المتشائمون ثقافياً، فإنّه «ليس هناك دليل يُعْتَمَدُ عليه بأن الطلبة الأمريكيين يتعلّمون أقل من غيرهم في المدارس، أَو أن الحلم الأمريكي آخذ بالتلاشي، أَو أن البيئة أكثر تلوثاً»[9]. وقد تناقصت جرائم القتل وتعاطي المخدرات في العقد الأخير، بينما تحسّنت الصحة، والبيئة، والسلامة[10]. ومعظم الأطفال ما زالوا يعيشون مع الوالدين الطبيعيين كليهما، وقد استقر معدل حالات الطلاق. كما ازدادت العضوية الأمريكيّة في المنظّمات الدينية من 41 بالمئة إلىٰ 70 بالمئة علىٰ مدى القرن العشرين، رغم أن الحضور في الكنائس ظلّ مستقراً عند معدل 43 بالمئة في سنة 1939 و40 بالمئة في سنة

---

(8) آلان وولف، **أمة واحدة، بعد كل شيء: ما الذي يفكر فيه الأمريكيون فعلاً عن الوطن، والأسرة، والنزعة العنصرية، والرفاهية، والهجرة، والشذوذ الجنسي، والعمل، واليمين، واليسار، وعن بعضهم البعض** (نيويورك: ڤايكنغ، 1998)، ص15، 176، 165.

(9) ديريك بوك، **حالة الأمة** (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة جامعة هارڤارد، 1996)، ص359.

(10) غريغ إيستر بروك، «أمريكا التي علىٰ ما يرام»، **ذي نيوريبابليك**، عدد 4 كانون الثاني/ يناير، 1999، ص19 ـ 25.

1999[11]. ورغم أن الولايات المتحدة لديها مشاكل اجتماعية ـ كما كان عليه حالها دائماً ـ فإنّها لا تبدو مسرعة إِلىٰ اقتحام الجحيم في سلة يدوية.

فكيف يستطيع المرء إذن أن يفسِّر التشاؤم الذي كان موجوداً قبل أيلول/ سبتمبر سنة 2001[12]؟ إنّه يعكس، جزئياً، ميلَ أجهزة الإعلام إِلىٰ تأكيد القصص المنسجمة مع موضوع الأخبار السيئة. «فإذا كان معظم الأمريكيين يعتقدون أن العالم الحقيقي يشبه العالم الذي يشاهدونه علىٰ شاشات التلفزيون، فإن من السهل أن يرى المرء لماذا يعتقدون أن بلدهم يعاني متاعب عميقة»[13]. ذلك أن رد الفعل علىٰ اتجاهات علىٰ الصعيد الوطني هو ظاهرة تنطوي علىٰ وساطة، إذْ أن الناس ذوي التجربة المباشرة قليلون جداً. وبقدر ما يفعلون، فإن غالبيتهم يخبرون مستطلعي الآراء أن حياتهم الخاصة، ومجتمعاتهم ومدارسهم، وممثليهم في الكونغرس بخير، رغم أنّهم قلقون حول الصعيد الوطني. فإذا كان كل شخص «يعرف» من أجهزة الإعلام أن الأشياء موحلة علىٰ الصعيد الوطني، وليس لديك تجربة مباشرة علىٰ الصعيد الوطني، بل تجربة شخصية جيدة، فإنّك تخبر مستطلع الرأي بما هو معروف تقليدياً بشكل عام عن الحالة الوطنية. فتكون النتيجة فجوة في التفاؤل، وليس دليلاً مقنعاً علىٰ التدهور.

ومن جانب آخر، فإن التشاؤم الثقافي هو ببساطة شيء أمريكي جداً، يمتد تاريخياً إِلىٰ جذورنا التطهرية المتزمتة. فقد لاحظ تشارلس ديكنز قبل قرن ونصف أنّه «إذا صدّقنا المواطنين الأمريكيين عن آخرهم فرادى، فإن أمريكا مكتئبة دائماً، وراكدة دائماً، وعرضة لأزمة مفزعة دائماً، ولم تكن غير ذلك من

---

(11) ثيودور كاپلو، ولويس هيكس، وبِنْ واتنبرغ، **أول قرنٍ تم قياسه: دليل مصوَّر للاتجاهات في أمريكا، 1900 ـ 2000** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة AEI، 2001)، ص106.

(12) دايڤيد ويتمان، **فجوة التفاؤل: الأنا علىٰ ما يرام ـ ليست تناذراً، وأسطورة الاضمحلال الأمريكي**، (نيويورك: ووكر، 1998).

(13) كريستوفر جينكس، كلمة تمهيدية لكتاب ويتمان: **فجوة التفاؤل**، ص ix.

قَبْلُ أبداً»[14]. وتوضح استطلاعات الرأي أنّه كانت هناك فجوة تفاؤل في خمسينيّات القرن العشرين. وقد تلعب الأجيال المتغيّرة أيضاً دوراً في مُدْرَكَاتنا. فالجيل الذي عاش خلال أزمة الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية كان لديه شعور أكثر تواضعاً بما يحق له من الجيل الحالي، كما كانت توقعاته أقل، وكذلك خيبة أمله[15]. ومن الممكن المجادلة بأن المعارك الثقافية التاريخية حول الهجرة، والرقّ، ونظرية النشوء والارتقاء، ومنع الخمر، والمكارثية، والحقوق المدنية كانت أكثر جدّيّةً من أية واحدة من القضايا المثيرة للخصومة اليوم. وتبين استطلاعات الرأي أن النَّاس كثيراً ما يضفون علىٰ الماضي وهجاً ذهبياً لم يشعروا به في حينه. ومن السهل دائماً إظهار التفسّخ بمقارنة ما هو جيد في الماضي بما هو سيئ في الحاضر، (أو التقدم بعمل العكس).

أما من أجل أغراضنا، فإن المهمّة ليست التحكيم في المعارك الفكرية حول التغيّر الثقافي، بل السؤال عن كيفية تأثير مثل هذه الأحكام الثقافية في قوّة أمريكا الوطنية، وقدرتنا علىٰ تنفيذ سياسة خارجية فعَّالة. إن هناك علاقتين ممكنتان، فأولاً: إذا كان انتباه الأمريكيين مشتّتاً وهم منقسمون بمعارك داخلية حول قضايا ثقافية إلىٰ درجة أفقدتنا القوَّة علىٰ العمل الجماعي في السياسة الخارجية، فإننا سننتقص من قوّتنا الصلبة. ولقد كان هذا هو الحال في أوّل سبعينيّات القرن العشرين، في أعقاب انقسامنا العميق حول ڤيتنام. ولكن ذلك غير معقول في أوضاع يومنا الراهن. وكما تستنتج هيملفارب نفسها، فإنَّه «يكن للأمريكيين أن يفخروا بأنّهم بقوا بعد الثورة الثقافية وحرب الثقافة بدون عقابيل من الاضطهاد أو نوبات من سفك الدماء، وبدون صراع اجتماعي حقاً. فرغم

---

(14) تشارلس ديكنز، **مارتن تشازِلْويث** (1844)، ينقل عنه ويتمان في كتابه **فجوة التفاؤل**، ص85.

(15) روبرت صامُيُويلِنسون، **الحياة الطيبة ومساخطها** (نيويورك: تايمز بوكس، 1995).

جميع خلافاتهم، تبقى «الثقافتان» راسختين بشدّة ضمن «أمة واحدة»»[16]. وقد رأينا ذلك معروضاً بوضوح وفير بعد 11 أيلول/ سبتمبر سنة 2001.

ثم هناك العلاقة بين الانقسامات الثقافية وقوّتنا الطرية الناعمة. إن هبوطاً في نوعية الحياة الثقافية الأمريكيَّة يمكن أن يخفِّض قوتنا الناعمة الطرية إذا جعلت مرارةُ حالات اقتتالنا العائلي الآخرين يشمئزون منّا، أَو إذا أدّت مبالغتنا في وصف عيوبنا علىٰ نحو مسرحي مثير إِلىٰ جعل الآخرين يقلِّلون من احترامهم لمَثَلِنا الوطنيّ الجدير بالاقتداء. إن من المؤكّد أنّ هناك أخطاء ينبغي الإبلاغ عنها. فعلىٰ الرغم من أن الولايات المتحدة قد أحرزت تقدّماً في كثير من المجالات الهامّة علىٰ مدى السنوات الأربعين الماضية، فإننا متخلِّفون وراء كندا، وفرنسا، وألمانيا وبريطانيا، واليابان في قضايا وفيات الأطفال، وطول حياة الإنسان المتوقعة، ومعاناة الأطفال من الفقر، وشمول الناس بالتأمين الصحي، ومدى انتشار جرائم القتل، والولادات خارج فراش الزوجية. «ففي الغالب الأعم نجد أن المجالات التي نقود فيها العالم الصناعي هي مجالات كنا نفضّل كثيراً أن **لا** نتفوّق فيها أَو نتميّز، كمعدلات جرائم القتل والسجن، والنسبة المئوية للفقر في صفوف السكان، أَو تكاليف الرعاية الصحية للشخص الواحد»[17]. ورغم أن أداءنا أفضل مما كان عليه في الماضي، فإنّه ليس بالجودة التي نستطيعها ولا يعادل جودة أداء بعض الآخرين. ومثل هذه المقارنات يمكن أن تكون باهظة الكلفة علىٰ قوة أمريكا الناعمة الطرية. ولكن كلفتها تتضاعف إذا بالَغ فيها وضَخَّمها ساسةٌ ومثقَّفون أمريكيون يسعون إِلىٰ تسجيل نقاط في معارك محلية.

وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة ليست وحدها في كثير من

---

(16) هيملفارب، **أمة واحدة، وثقافتان**، ص141.

(17) بوك، **حالة الأمة**، ص7، 388، 395. وانظر أيضاً «ما أكثر القوالب المتكررة في الاتحاد الأوروبي»، **الإيكونوميست**، عدد 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، ص23.

التغيرات الثقافية التي تسبِّب النزاع. وعندما يكون هناك مَنْ يشاطرنا المعاناة من مثل هذه المشاكل، تصبح المقارنات أقل إثارة للسخط علينا وأقل إضراراً بقوّتنا الناعمة الطرية. فهناك تقرير لمجلس السكّان يستنتج أن «اتجاهات مثل الأمومة خارج نطاق الزوجية، ومعدلات الطلاق المتزايدة، وصغر حجم العائلات، وتأنيث الفقر ليست قاصرة على أمريكا بصورة فريدة، بل هي تحدث في العالم بأسره»[18]. كما أن حالات احترام السلطة وبعض مستويات السلوك قد نقصت وتدهورت منذ سنة 1960 في العالم الغربي كله. ولكن ليس هناك دليل على أن مستويات مسؤوليتنا الشخصية هي أقل اليوم بكثير منها لدى المجتمعات الغربية المتقدّمة الأُخرى. بل إن مستويات عطائنا الإحسانيّ الخيري وخدمة المجتمع أعلى على وجه العموم[19]. وكما تعترف المؤرخة هيملفارب، فإنّه «من هذا المنظور الدولي، تظهر «الحالة» الأمريكيَّة بوضوح، لا كشذوذ لم يسبق له مثيل، بل كظاهرةٍ مألوفة شديدة الشيوع»[20]. إن قوّتنا الناعمة الطرية تتآكل بفعل قضايا كعقوبة الإعدام وقلّة الرقابة على البنادق والأسلحة الشخصيَّة، حيث أن رأينا فيها هو المنحرف بين البلدان المتقدمة، أكثر مما تتآكل بفعل التغيرات الثقافية التي نشترك فيها مع الآخرين. وبقدر ما تتشابه التغيرات الاجتماعية في مجتمعات ما بعد الحداثة، تصبح المعارك الثقافية عابرة للقومية بدلاً من اقتصارها على الساحة الوطنية. ويجد الذين يصفقون لهذه التغييرات والذين يستنكرونها حلفاء في بلدان أُخرى، وعندئذ تبهت المقارنات الوطنية المحضة. ومثل هذا الشحوب يحدّ من فقدان القوَّة الناعمة الطرية التي ترافق الأداء الأمريكي غير الكافي (وليس الآخذ في الهبوط أو الأفول).

---

(18) توماس ليوين، «انحلال الأسرة عالمي، حسبما تقول إحدى الدراسات»، **النيويورك تايمز**، عدد 30 أيار/ مايو، 1999، ص5.

(19) بوك، **حالة الأمة**، ص376.

(20) هيملفارب، **أمة واحدة، وثقافتان**، ص139.

الهجرة والقِيَم الأمريكيَّة

إن المخاوف حول تأثير الهجرة علىٰ قِيَمنا الوطنية وعلىٰ الإحساس المتجانس بالهوية الأمريكيَّة ظلّت موجودة معنا منذ السنوات الأولى لنشوئنا كأمة. وقد زادت شدّتها بسبب هجمات أيلول/ سبتمبر سنة 2001 الإرهابية. فقد كان بنيامين فرانكلين قلقاً من غباء المهاجرين الألمان الذين لم يكن يعرف الإنكليزية منهم إلاَّ عدد قليل والذين كان وجودهم قد يعني «نشوب اضطرابات كبيرة بيننا»[21]. كما أن حزب «عدم معرفة أي شيء» (Know Nothing) قد قام علىٰ معارضة قدوم المهاجرين في خمسينيات القرن التاسع عشر، ولا سيما الإيرلنديين والكاثوليك. وتم انتقاء الآسيويين لاستبعادهم اعتباراً من سنة 1882 فصاعداً. ومع صدور قانون تقييد الهجرة في سنة 1924، راح تدفّق المهاجرين يتباطأ حتى صار جدولاً هزيلاً علىٰ مدى العقود الأربعة التالية لتلك السنة. وأثناء القرن العشرين، سجلت الأمة أعلىٰ نسبة من المقيمين لديها من مواليد بلدان أجنبية سنة 1910، إذ شكّلوا 14,7 بالمئة من السكّان. أما اليوم، فإن 10,4 بالمئة مولودون في الخارج، ولكن بعض الناس لا يقلقهم وجود ثقافتين، بل تعدد الثقافات أكثر من اللازم[22].

إن عدد الأمريكيين المشتكّين من الهجرة يبلغ ضعف عدد المتعاطفين معها. وتظهر مختلف استطلاعات الرأي تعدداً أو أغلبية ممن يريدون أن يتناقص عدد المهاجرين القادمين إلىٰ البلد[23]. فهم يخشون من تأثير ذلك علىٰ

---

(21) فرانكلين، منقولاً عنه في كتاب جورج بورجاس، **باب السماء: سياسة الهجرة والاقتصاد الأمريكي** (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1999)، ص3.

(22) انظر مثلاً بيتر برايملو، **أمة غريبة: بديهيات عن كارثة الهجرة في أمريكا** (نيويورك: راندوم هاوس، 1995)، وتشيلتون وليامسون الأصغر، **سِرُّ الهجرة الغامض: ضمير أمريكا المزيف** (نيويورك: بيسك بوكس، 1996).

(23) وولف، **أمة واحدة، بعد كل شيء**، ص138؛ كينيث شيف وماثيو سلوتر، **العولمة ومدارك العمال الأمريكيين** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: معهد الاقتصاد الدولي، 2001)، ص35.

الأجور وعلىٰ وطأة الكلفة علىٰ دفع الضرائب. وفوق كل شيء فإنّهم قلقون من عدم قدرة الثقافة علىٰ الاستيعاب وتَمَثُّل أعداد كبيرة من المهاجرين الجُدد. ومما يزيد في تفاقم مثل هذه المخاوف نشوء التعدّد الثقافي، والفلسفة الرافضة للصورة المجازية لبوتقة الانصهار والمتفاخرة بدلاً من ذلك بالفوارق العرقية[24]. وكردّ فعل علىٰ ذلك راحت الولايات تسنّ قوانين تقيّد الفوائد الممنوحة للمهاجرين غير الشرعيين، وتفرض الإنكليزية وتعزّزها كلغة رسمية وحيدة.

وفي أعقاب قانون الهجرة لسنة 1965، الذي ألغى القيود العنصرية والعرقية، تغيّرت أنماط المهاجرين بحيث صارت أغلبية المهاجرين الجُدد من البلدان الأقل نمواً[25]. فنصف المقيمين اليوم من مواليد البلدان الأجنبية هم من أمريكا اللاتينيّة؛ وربعهم من آسيا[26]. فلا علاقة لهم بالإرهاب. ولقد شهدت هذه الموجة الثانية من الهجرة تدهوراً في الأداء الاقتصادي للمهاجرين الجُدد يعود جزئياً إلىٰ الهبوط النسبيّ لمهارات العمل عندهم. وأنتجت الهجرة فائدة صافية قليلة للبلد ككل، ممّا يمكن قياسه (وهي فائدة مثّلت 0,1 بالمئة من إجمالي الناتج القومي)، ولكنّها أيضاً أضرّت بالفرص الاقتصادية للعمّال الأقل مهارة، وكان لها تأثير مالي قاسٍ علىٰ الولايات التي تعرّضت لها، مثل كاليفورنيا[27].

وقد سبَّبت أعدادُ المهاجرين وأصولهم مخاوفَ مقلقة حول تأثير الهجرة علىٰ الثقافة الأمريكيَّة. وقد أظهرت البيانات من إحصاء سنة 2000 زيادة كبيرة في أعداد السكّان الناطقين بالإسبانية من أمريكا اللاتينية أحدثتها إلىٰ حد كبير

(24) آرثر شليسينغر، **فصم وحدة أمريكا: تأملات في مجتمع متعدد الثقافات**، طبعة منقحة (نيويورك، و. و. نورتون، 1898).

(25) كابلو، وهيكْز وواتنبرغ، **أول قرن تم قياسه**، ص14 ـ 19.

(26) مكتب الإحصاء الأمريكي: «السكان المولودون في بلدان أجنبية في أمريكا»، مجلة **كارانت بوبيوليشن ريبورت**، آذار/ مارس 2000، ص1.

(27) بورجاس، **باب السماء...**، ص 8 الحاشية.

موجات من المهاجرين الجُدد، بطُرق مشروعة وغير مشروعة، بحيث يوشك هؤلاء على الحلول محل السود باعتبارهم أكبر أقلية في الأمّة[28]. وتصوّر التنبؤاتُ السكانيةُ في سنة 2050 بلداً لا يشكِّل فيه البيض غير الناطقين بالإسبانية سوى أكثريّة ضئيلة. فالناطقون بالإسبانية سيكونون 25 بالمئة، والسُّود 14 بالمئة، والآسيويون 8 بالمئة[29]. وعند البعض، ومنهم المؤلف پيتر برايملو (وهو نفسه مهاجر من بريطانيا)، فإن الولايات المتحدة لم يعد بوسعها أن تكون بلد مهجر. «إن ما هو غير عادي في الجدل الدائر الآن حول الهجرة الأمريكيَّة هي أن الأمريكيين يجري حثّهم على التخلّي عن الروابط العرقية المشتركة بشكل كامل والاعتماد على العقيدة الإيديولوجية للإبقاء على تماسك دولتهم». فقبل قرن من الزمن، جُوبِهَتْ آخرُ موجةٍ من المهاجرين بطلبٍ صارم لهم بأن يتأمركوا. ويشعر برايملو بالقلق اليوم بأن مثل هذا الطلب قد أضعفته التعددية الثقافية التي يجري تدريسها في المدارس الأمريكيَّة[30].

ولكن برايملو وآخرين غيره يقلِّلون من شأن القوة المستمرة لبوتقة الانصهار. فالاتصالات وقوى السوق لا تزال تُنتج حافزاً قوياً لإتقان اللغة الإنكليزية وقبول درجة من التمثل والذوبان. فحسب رأي مجلس الأبحاث القومي، كان ثلاثة أخماس المهاجرين القادمين في ثمانينيّات القرن العشرين يتحدَّثون الإنكليزية جيداً. ومن بين المقيمين في البلد ثلاثين سنة أو تزيد، لم يكن هناك سوى 3 بالمئة ممن قالوا إنّهم لا يتحدَّثون الإنكليزية جيداً[31]. وتشير

---

(28) إيريك شميدت، «الإحصاء الجديد يظهر أن ذوي الأصول الإسبانية متساوون مع السود في الولايات المتحدة»، **النيويورك تايمز**، 8 آذار/ مارس، 2001، ص1.

(29) ستيڤن هولمز، «الإحصاء يُظْهر تحولاً عرقيّاً عميقاً في الولايات المتحدة»، **النيويورك تايمز**، 15 آذار/ مارس، 1996، ص16.

(30) برايملو، **أمة أجنبية**، ص258، 208، 217.

(31) جيمس سميث وباري إدمونستون، كمحررين لكتابٍ عنوانه: الأمريكيون الجدد: تأثيرات الهجرة اقتصاديًّا، وسكانيًّا وماليًّا (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة الأكاديمية الوطنية، 1997)، ص13.

معظم الأدلة إلىٰ أن أحدث المهاجرين يندمجون بسرعة تعادل علىٰ الأقل سرعة اندماج سابقيهم. فأجهزة الإعلام الحديثة تساعد المهاجرين الجُدد علىٰ أن يعرفوا عن بلدهم الجديد سلفاً أكثر مما كان المهاجرون يعرفون قبل قرن من الزمن. وقد أوضح استطلاع للرأي أجرته صحيفة **الواشنطن بوست** بين ألفين وخمسمئة لاتيني أن تسعة أعشارهم يعتقدون أن من المهم أن يتغيّروا لكي يندمجوا في محيطهم الجديد. ولكن تسعة من كل عشرة كانوا يعتقدون أيضاً أن من المهم أن يحتفظوا بجزء من ثقافتهم العرقية[32]. ويجد آلان وولف أن هذا النوع من الآراء مقبول لدى أمريكيّي الطبقة الوسطى الذين قابلهم. فهم شديدو المعارضة لثنائية اللغة في التعليم، ولكنّهم يميلون إلىٰ قبول تعددية ثقافية تعكس تنوّع المجموعات المنتمية إلىٰ أمريكا وتحترم أمريكا في الوقت ذاته[33].

إن الفوائد الاقتصادية من الهجرة علىٰ المدى القصير متواضعة. كما أن زيادة معدل الهجرة أكثر من اللازم يمكن أن يؤدي إلىٰ مشاكل اجتماعية. وعلىٰ المدى الطويل عزّزت الهجرةُ قوةَ الولايات المتحدة، وسوف تستمر في تعزيزها. فالسكّان من جهة هم أحد مصادر القوّة. وسوف تعاني معظم البلدان المتقدمة من نقص السكّان مع تقدّم سنوات هذا القرن. ذلك أن نحو ثلاثة وثمانين بلداً ومنطقة لديها في الوقت الراهن معدلات خصب أقل من المستوى الضروري للإبقاء علىٰ مستوى مستقر للسكّان. وسوف يتعيّن علىٰ اليابان، كي تحافظ علىٰ حجم السكان الحالي، أن تقبل 350000 قادم جديد سنوياً علىٰ مدى السنوات الخمسين المقبلة، وهذا شيء صعب علىٰ ثقافة كانت تاريخياً معادية للهجرة[34].

---

(32) «الأمريكيون الجدد»، **الإيكونوميست**، عدد 11 آذار/ مارس، 2000، الاستطلاع، ص13 ـ 14.

(33) وولف، **أمة واحدة، بعد كل شيء**، ص163.

(34) نيقولاس إيبر شْتاث، «الانفجار السكاني الداخلي»، **فورين بوليسي**، عدد آذار/ مارس ـ نيسان/ إبريل 2001، ص43، 49.

ورغم كل ازدواجية أمريكا، فإننا بلد مَهْجَر. والنتيجة أنّه في سنة 2050 يحتمل أن تحتفظ الولايات المتحدة بمكانتها في ما يتعلّق بالسكّان، وستكون البلد المتقدم الوحيد الباقي بين أكبر عشرين بلداً في العالم من حيث السكان[35]. فالولايات المتحدة اليوم هي ثالث أكبر بلد. وبعد خمسين سنة من الآن، يحتمل أن تبقى الثالثة أيضاً (بعد الصين والهند فقط). «وحتى لو أن الأعضاء الحاليين في الاتحاد الأوروبي شكّلوا دولةً واحدة، فإن سكّانها المتوقعين سيكونون أقل بكثير من سكّان أمريكا في سنة 2050»[36]. ولهذا علاقة بالقوّة الاقتصادية، بل إننا إذا أخذنا في الحسبان أن جميع البلدان المتقدمة تقريباً آخذة في الهرم والشيخوخة وتواجه عبء رعاية جيلها العجوز، فإن الهجرة تستطيع أن تساعد في تخفيف حدة مشكلة السياسة. وإضافة إلىٰ ذلك، فحتى لو كانت الفوائدُ الاقتصاديةُ القصيرةُ الأمد القابلةُ للقياس علىٰ الصعيد الوطني صغيرةً نسبيًا، فإن بعض الفوائد الاقتصادية قصيرة الأمد للمهاجرين المهرة يمكن أن تكون مهمّة لمناطق معينة وعلىٰ سبيل المثال، ففي سنة 1998 كان المهندسون المولودون في الصين والهند يديرون ربع المشاريع التجارية العالية التكنولوجيا في وادي السيليكون، والتي وصلت قيمة مبيعاتها إلىٰ 17,8 مليار دولار[37]. فالهجرة، في تأثيراتها علىٰ السكّان وعلىٰ الاقتصاد، تعزّز قوة أمريكا الصلبة.

وهناك أهمية مماثلة لفوائد الهجرة لقوّة أمريكا الناعمة الطرية. إن حقيقة

---

(35) بربارا كروسيت، «ضد اتجاه، السكان الأمريكيون سوف يزدهرون، كما تقول الأمم المتّحدة»، **النيويورك تايمز**، عدد 28 شباط/ فبراير، 2001، القسم A، ص6.

(36) نيقولاس إيبرشتات، «آفاق التطور السكاني العالمي: شكل الأشياء المقبلة»، معهد المشاريع الأمريكي، **حول الموضوع**، نيسان/ إبريل، 2001، ص2.

(37) «المهاجرون المهرة في وادي السيليكون: تكوين الوظائف والثروة لكاليفورنيا»، عدد ملخص البحوث 21، معهد السياسة العامة في كاليفورنيا، حزيران/ يونيو 1999، ص2.

كون الناس يريدون أن يأتوا إلىٰ الولايات المتحدة توسّع جاذبيتنا. وحركة المهاجرين الصاعدة إلىٰ أعلىٰ جذابة للناس في البلدان الأُخرى. فأمريكا مغناطيس، ويستطيع كثير من الناس أن يتصوّروا أنفسهم أمريكيين. وكثير من الأمريكيين الناجحين «يبدون مثل» الناس في البلدان الأُخرى. وعلاوة علىٰ ذلك فإن العلاقات بين المهاجرين وأصدقائهم وأسرهم في وطنهم الأصلي تساعد علىٰ نقل معلومات دقيقة وإيجابية عن الولايات المتحدة. يضاف إلىٰ ذلك أن وجود ثقافات متعددة يخلق مجالات اتصال مع بلدان أُخرى، ويساعد علىٰ تكوين توسيع ضروري للمواقف الأمريكيَّة في فترة عولمة. وبينما أشارت الهجمات الإرهابية في أيلول/ سبتمبر 2001 إلىٰ الحاجة إلىٰ تحسين نظام الهجرة والتجنّس عندنا، فإن الأمريكيين سيكونون مخطئين إذا رفضوا الهجرة. ذلك أن الهجرة توسع قوّتنا بنوعيها، الصلبة والطرية الناعمة، بدلاً من أن تضعفها.

الثقة بمؤسَّساتنا

في سنة 1964، قال ثلاثة أرباع الجمهور الأمريكي إنهم يثقون بقيام الحكومة الاتحادية بعمل الشيء الصحيح معظم الوقت. أما بعد سنة 1970 فلم يعترف بهذه الثقة إلاَّ نحو ربع الجمهور. وتتعزّز مستويات الثقة أحياناً بعد الحوادث العنيفة أو المفاجئة (كما حدث في سنة 2001)، ولكن الاتجاه علىٰ المدى الطويل بعد سنة 1970 كان نحو الهبوط[38]. ولم تكن الحكومة وحدها. فعلىٰ مدى العقود الثلاثة الماضية، هبطت الثقة بكثيرٍ من المؤسَّسات الكبرى

(38) **الواشنطن پوست**/ مؤسَّسة أسرة كايزر/ مشروع استطلاع جامعة هارڤارد، 1996؛ استطلاعات هاريس، 1996؛ استطلاع هارت ـ تِيتَر لمجلس الامتياز في الحكومة، المنشور في **الواشنطن پوست**، في عدد 24 آذار/ مارس، 1997. وانظر أيضاً سيمور مارتن ليبسيت ووليام شنايدر، **فجوة الثقة** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوپكنز، 1987).

إِلىٰ النصف. فقد هبطت الثقة بالجامعات من 61 بالمئة إلىٰ 30 بالمئة، وبالشركات الكبرى من 55 إلىٰ 21 بالمئة، وبالطب والأدوية من 73 إلىٰ 29 بالمئة، وبالصحافة من 29 إلىٰ 14 بالمئة[39]. فهل تتآكل قوّتنا الصلبة أو الطرية الناعمة بسبب فقدان الثقة بمؤسَّساتنا؟

إن أحد التفسيرات الممكنة هو أن الهبوط كان علامة صحّة. فقد تأسَّست الولايات المتحدة جزئياً علىٰ عدم الثقة بالحكومة؛ وقد صيغ الدستور عمداً بطريقة تجعله يقاوم القوة أو السلطة المركزة. فقد كان توماس جيفرسون يشعر أنّه كلما قلّ تدخّل الحكومة كان ذلك أفضل. وهناك تقليد جيفرسوني سائد منذ زمن طويل يقول إننا لا ينبغي أن نقلق أكثر من اللازم حول مستوى الثقة بالحكومة. وإذا كانت استطلاعات الرأي تعكس الحذر، فقد يكون ذلك شيئاً جيداً. وعلاوة علىٰ ذلك فإن الجمهور إيجابي جداً عند سؤاله، لا عن عمل الحكومة اليومي، بل عن الإطار الدستوري الكامن في الأساس. فلو سألتَ الأمريكيين عن أفضل مكان يُعاش فيه، لأجاب 80 بالمئة منهم الولايات المتحدة. ولو سُئلوا عما إذا كانوا يحبون نظام حكومتهم الديمقراطي لأجاب 90 بالمئة منهم نعم. إذْ قليلون هم الذين يشعرون أن النظام متعفّن ويجب إسقاطه.

ولعل بعض جوانب عدم الثقة دورية، بينما تمثّل جوانب أُخرى حالات سخط علىٰ التشاحن في العمليَّة السياسية، وليس خيبة أمل عميقة في المؤسَّسات. فالسياسة الحزبية صارت أكثر استقطاباً بالمقارنة مع خمسينيّات القرن العشرين، ولكن العمليّات السياسية القذرة ليست شيئاً جديداً. ففي حملة الانتخابات الرئاسية في سنة 1884، كان الشعاران السائدان هما: «بْلِينْ، بْلِينْ، جيمس ج. بْلِينْ، الكذّاب القارّيّ من ولاية مِينْ» و«ماما، أين بابا؟ ذهب إِلىٰ

---

(39) استطلاع هاريس، 1966 ـ 1996. هناك بعض الاستثناءات. فمثلاً، تبقى الثقة بالعلم قوية، كما أن الثقة بالتجارة قد تزايدت في أوروبا.

البيت الأبيض، ها، ها، ها» (إشارة إلىٰ الابن غير الشرعي للرئيس غروفر كليفلاند). ولقد كان جزء من المشكلة هو أن الثقة بالحكومة صارت عالية جداً في صفوف الذين نجوا بعد الكساد وكسبوا الحربَ العالمية الثانية. ففي تلك الحالة، منظوراً إليها علىٰ المدى الطويل للتاريخ الأمريكي، كان الشذوذ الخارج عن القياس هو الثقة المفرطة بالحكومة في خمسينيّات القرن العشرين وأوائل ستينيّاته، وليس مستويات الثقة المنخفضة بعد ذلك[40].

وعلاوة علىٰ ذلك، فإن كثيراً من الأدلة علىٰ فقدان الثقة بالحكومة تأتي من بيانات استطلاع الرأي والإجابات حسَّاسة لطريقة طرح الأسئلة. إذ إن دراسة الانتخابات الوطنية، وهي واحدة من أهم المسوح الاستطلاعية، ظلّت زمناً طويلاً تسأل الناس عما إذا كانوا يثقون بالحكومة في كثير من الوقت. فإذا أضيف الجواب القائل: «بعض الوقت فقط»، إلىٰ الجواب القائل: «في كثير من الوقت»، فإن معنى ذلك: أن الكونغرس والفرع التنفيذي من الحكومة الاتحادية يكونان قد تلقيا موافقة من نحو 60 بالمئة من الجمهور[41]. إن ما لا يمكن إهماله أو نبذه هو أنّه كان هناك اتجاه نحو الهبوط في الأجوبة علىٰ الأسئلة نفسها مع مرور الزمن. كما أن استمرار الصعود بعد أيلول/ سبتمبر 2001 يظل غير مؤكد. وقد حدث الهبوط الأكثر حِدَّةً في أواخر ستينيّات القرن العشرين

---

(40) انظر صامويلسون، **الحياة الطيبة ومساخطها**.

(41) مسح اجتماعي عام، في ربيع سنة 1994، مركز بحوث الرأي الوطني، شيكاغو. وقد تلقى الكونغرس تأييد 58 بالمئة من الذين استُطْلِعَتْ آراؤُهُمْ، والسلطة التنفيذية تأييد 63 بالمئة. وتم تحضير الاستطلاع علىٰ أيدي المستشارين الدوليين للبحوث الاستطلاعية، وأعيد طبعه في كتاب من تحرير إليزابيث هان هيستينْغزْ وفيليپ ك هيستينْغزْ، عنوانه **مؤشر إلىٰ الرأي العام الدولي، 1994 ـ 1995** (ويستْپُورْتْ، كونّيكتيكوت: مطبعة غرينْوُودْ، 1996). وانظر كذلك استطلاع غالوپ للآراء في ثمانية عشر بلداً، «مؤشر الرضا»، الاستطلاع رقم 018 ـ 50001 ـ 22 في **استطلاع غالوپ: الرأي العام سنة 1995** (ويلمينغتون، ديلاوير: البحث الدراسي، 1996).

وأوائل سبعينيّاته. فحسبما استنتجت دراسة في السبعينيّات، فإنّ الناس «الذين كانت لهم تعاملات مباشرة مع الوكالات الحكومية، سواء الاتحادية منها أم التابعة للولاية، كانوا راضين عن مقابلاتهم مع موظفي المكاتب البيروقراطية»، ولكنّهم مع ذلك عبّروا عن رأي عام سلبي في الوكالات الحكومية[42]. ومثل فجوة التفاؤل المنوّه عنها أعلاه، يبدو أن هناك «فجوة تجربة» يبلغ فيها الناسُ مستطلعي آرائهم شيئاً غير تجربتهم المباشرة.

فكيف يحصل الناس علىٰ معلوماتهم عن الحكومة إن لم يكن ذلك من التجربة الشخصية المباشرة؟ إن سبعين بالمئة يقولون إنّهم يعتمدون علىٰ أجهزة الإعلام بدلاً من الأصدقاء أَو التجربة الشخصية. والظاهر أن الثقة بالمؤسَّسات حكم اجتماعي، لا شخصيّ[43]. فقد تغيّر دور أجهزة الإعلام علىٰ امتداد الفترة ذاتها التي شهدت حدوث هبوط الثقة بالمؤسَّسات. إذْ إن الصحافة والتلفزيون معاً صارا أكثر تطفّلاً، وتحويراً للأمور، ونزوعاً نحو السلبيّة في تقاريرهما[44]. وبالإضافة إلىٰ ذلك فإن برامج الإمتاع التلفزيونية راحت تصوّر الشخصيات الحكومية تحت ضوء سلبي علىٰ نحو متزايد. ففي سبعينيّات القرن العشرين، كانت معظم الشخصيات الحكومية والمشاهد الهزلية عن أوضاعها تُرَى تحت ضوء إيجابي، ولكن بحلول منتصف التسعينيّات راحت غالبيتها تُصَوَّرُ بأساليبَ تحطّ من قدرها[45]. وتعزّزت هذه التأثيرات بتغيّرات في العمليَّة السياسية

---

(42) دانييل كاتز وشركاه: **مواجهات بيروقراطية: دراسة رائدة في تقييم الخدمات الحكومية** (آن أربور، مركز بحوث الاستطلاع، جامعة ميتشغان، 1975)، ص178.

(43) ليبسيت وشنايدر، **فجوة الثقة**، ص402.

(44) توماس ي. پاترسون، **مصاب بعطل** (نيويورك: ڤينتاج، 1994). وانظر أيضاً غاري أورين، «السقوط من النعمة: فقدان عامة الناس الثقة في الحكومة»، في كتاب من تحرير جوزيف س. ناي الأصغر، وفيليپ د. زليكو، ودايڤيد س. كنغ، عنوانه **لماذا لا يثق الناس بالحكومة** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مطبعة جامعة هارڤارد، 1997).

(45) س. روبرت ليتشر، ليندا س. ليتشر ودانيال أموندسون، **صور الحكومة في** =

راحت تؤكّد علىٰ الإعلانات السلبية، وتَوَجُّهٍ من الساسة نحو «ترشيح أنفسهم ضد واشنطن». فكانت النتيجة ما يسميه الإعلانيون حملةً علىٰ الحكومة «لطردها» من السوق. ومن الجدير بالذكر أن وكالتين اتحاديتين قد قاومتا هذا الاتجاه نحو هبوط الثقة (حسبما تظهره قياسات الأجوبة علىٰ استطلاعات الرأي) ـ وكلاهما بيروقراطية ضخمة، وهما العسكرية والخدمة البريديَّة. ومن الأشياء الأُخرى المشتركة بينهما، أنّهما منهمكتان في دعاية إيجابية كبيرة عن نفسيهما، من أجل التجنيد في حالة المؤسَّسة العسكرية، وللتنافس مع الشركات الخاصة في حالة الخدمة البريدية. فللتسويق إذن أهميته.

ولا يوحي هذا ضمناً بأنّه ليست هناك مشاكل في حالات التعبير عن الثقة المتدهورة بالحكومة. فمهما كانت أسباب التدهور، فإن الجمهور إذا نَقَصَ استعداده لتقديم موارد حسَّاسة مثل دولارات الضرائب، أَو لمراعاة القوانين طوعاً، أَو إذا رفض الشباب الأذكياء اللامعون الانخراط في خدمة الحكومة، فإن القدرة الحكومية ستضعف، وسيزداد سخط الناس عليها وعدم رضاهم عنها. ومثل هذه النتيجة قد تضعف قوة أمريكا بنوعيها الصلب والناعم الطري. ويبدو أن هذه النتائج لم تتحقّق حتى الآن. فمكتب المحاسبة العامة يقول إن الوكالات الاتحادية «سيئة التجهيز لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين لأن موظفيها تنقصهم المهارات الضرورية في تكنولوجيا المعلومات، والعِلْم، والاقتصاد، والإدارة». ولا يزال من غير المعروف ما إذا كانت الوكالات ستتمكّن من تجنيد موظفين علىٰ نحو أسهل، بعد مأساة سنة 2001. ومن ناحية أُخرى، فإن مصلحة الضرائب الداخلية لا ترى زيادة في الغش للتحايل علىٰ الضرائب[46]. وحسب روايات كثيرة، صار المسؤولون الحكوميّون

= **برامج الإمتاع التلفزيونية (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مجلس الامتياز في الحكم، 2001)**، ص7، 17، 62 وأماكن أخرى كثيرة في الكتاب.

(46) ويتمان، **فجوة الثقة**، ص92.

والمشترعون أقل فساداً مما كانوا عليه قبل عقد من الزمن[47]. فإعادة استمارات الإحصاء المعبأة طوعاً بالبريد زادت بنسبة 67 بالمئة في سنة 2000، أي أنّها عكست اتجاهاً نحو الهبوط ظل سائداً ثلاثين سنة منذ سنة 1970[48]. وقد هبطت معدلات التصويت من 62 إلىٰ 50 بالمئة علىٰ مدى الأربعين سنة المنصرمة. ولكن الهبوط توقف سنة 2000، والمعدل الراهن ليس قليلاً بقدر ما كان عليه في العشرينيّات. وعلاوة علىٰ ذلك فإن استطلاعات الرأي تظهر بأن غير المصوتين ليسوا أكثر من المصوتين نفوراً من الحكومة وعَدَمَ ثقةٍ بها[49]. ولا يبدو أن السلوك قد تغيّر بشكل كبير ومفاجئ كما تغيّرت الردود علىٰ أسئلة استبيان الرأي. فإن كان الأمر كذلك، فقد تمّ الحدّ من التأثير علىٰ قدرة حكومتنا علىٰ إنتاج القوة الصلبة واستخدامها.

ورغم التنبؤات بأزمة مؤسَّسية تمّ التعبير عنها في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي كان التنافس فيها شديداً، فقد استطاعت إدارة بوش الجديدة أن تنطلق في بداية فعَّالة، حتى قبل صعوده في الاستطلاعات بعد أيلول/ سبتمبر 2001. ولا يبدو أن تدهور الثقة في الحكومة قد أحدث نقصاً كبيراً في قوة أمريكا الناعمة الطرية، حتى ولو كانت غالبية البلدان المتقدمة تعاني من ظاهرة مماثلة علىٰ ما يبدو. فكندا، وبريطانيا، وفرنسا، والسويد، واليابان ـ كأمثلة قليلة ـ شهدت اتجاهاتٍ مماثلة. ولعل أسباب فقدان الثقة في المؤسَّسات المعبّر عنها لها جذور كامنة في المواقف المتجهة نحو نزعة فردية أكبر،

---

(47) سوزان غارمنت، **الفضيحة: ثقافة عدم الثقة في السياسة الأمريكيّة** (نيويورك: دابلداي، 1991).

(48) ستيڤن هولمز، «تحدي التنبؤات، استجابة الإحصاء تنهي الاتجاه نحو الاضمحلال»، **النيويورك تايمز**، عدد 20 أيلول/ سبتمبر، 2000، ص23.

(49) ريتشارد بيرك، «استطلاع يُظْهِرُ أن غير المصوتين ليسوا أكثر نفوراً من المصوتين»، **النيويورك تايمز**، 30 أيار/ مايو 1996، القسم A؛ وكذلك «التقاليد وأعداؤها»، **الإيكونوميست**، عدد 22 تموز/ يوليو، 2000، ص34.

واحترام أقل للسلطة، وهذا مما يميّز مجتمعات ما بعد الحداثة. وكما رأينا أعلاه في ما يتعلّق بالتغيّر الاجتماعي، حيث تكون مثل هذه المواقف نموذجية في أكثر المجتمعات تقدماً، فإن من المستحيل، عقد مقارنات بغيضة مثيرة للسخط تنتقص من جاذبيتنا بالمقارنة مع الآخرين. فحتى الآن لم تتعرض قوتنا الناعمة الطرية إلاّ للقليل من آثار التغيّرات في الثقة بالحكومة[50].

إن حدوث وهن كبير في مؤسّساتنا الاجتماعية يمكن أيضاً أن يجعل قوّتنا تتآكل بتخفيض قدرتنا على العمل الجماعي والجاذبية الشاملة لمجتمعنا كذلك. وقد اقترح روبرت باتنام في كتابه المؤثّر **ممارسة لعبة البولينغ منفردين** أن هناك تضاؤلاً في رصيد أمريكا من رأس المال الاجتماعي ـ الشبكات الاجتماعية ومعايير التبادل والثقة التي تجعل بلداً مّا أكثر إنتاجاً وفاعلية ـ وقد اشتهرت عن النبيل الفرنسي آليكسيس دي توكوفيل ملاحظته سنة 1830 أن الفردية الأمريكيّة، والميول نحو ترك المجتمع الأكبر يعتني بنفسه، يوازنها في المقابل نزوع إلى الاشتراك في جمعيات طوعية «من ألف نوع مختلف؛ دينية، وأخلاقية، وجادّة، وتافهة، وعامة جداً، ومحدودة جداً، وكبيرة بشكل هائل، وضئيلة جداً»[51]. ورغم أنّه ليست كل المنظّمات الطوعية جيدة للمجتمع ـ كما تشهد بذلك الكوكلوكس كلان ـ [جمعية عنصرية سرّيّة تأسّست في الجنوب بعد الحرب الأهلية الأمريكيّة لإعادة ترسيخ سيطرة البيض على السود: المعرّب] فإن الولايات ذات المكانة العالية في رأس المال الاجتماعي، مثل مينيسوتا

---

(50) انظر ناي، وزليكو، وكنغ كمحررين للكتاب المعنون **لماذا لا يثق الناس في الحكومة**، الفصلان التاسع والعاشر والخاتمة. وانظر أيضاً كتاباً من تحرير پيپا نوريس عنوانه، **المواطنون المنتقدون: الدعم العالمي للحكم الديمقراطي** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999).

(51) آليكسيس دي توكوفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، تحرير ج. ماير، ترجمة جورج لورنس (غاردن سيتي، نيويورك: دابلداي، 1969)، ص513.

وساوث داكوتا، تفوق في أدائها الولايات ذات المكانة الدُّنيا، مثل المسيسيبي وآركنساس، في قضايا كالسَّلامة، والصحّة، ورعاية الطفولة، والازدهار[52]. وبعبارات باتنام، فإن رأس المال الاجتماعي يجعل «الحكومة ذات اللمسة الخفيفة» أكثر كفاءة. فرجال الشرطة يحلّون قضايا أكثر، ومديريات رعاية الطفولة تعمل علىٰ نحو أفضل عندما يقدِّم الجيران دعماً اجتماعياً والمدارس العامة تربّي وتعلّم بشكل أفضل عندما يتطوع الأهل[53].

فما هي مدى خطورة هذه التغييرات علىٰ فاعلية المؤسَّسات الأمريكيَّة؟ إن باتنام نفسه يلاحظ أن الروابط الاجتماعية لم تضعف علىٰ نحو ثابت ومطرد علىٰ مدى القرن الماضي، بل علىٰ العكس. فإن التمعّن في التاريخ الأمريكي بدقّة يعطي قصة من حالات الصعود والهبوط في المشاركة المدنية ـ وليس هبوطاً فقط ـ قصة انهيار وتجديد[54]. وهو يقترح عدداً من السياسات التي قد تُسهم في التجديد في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، شبيه بذلك الذي أحدثته الحركة التقدمية عند مطلع القرن الماضي. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن منتقدي باتنام يجادلون في أن أدلته تؤكد تحوّلاً اجتماعياً وليس تضاؤلاً. فكما يجادل آلان وولف، «لقد تغيرت الحياة المدنية بالطبع؛ إذ كيف يمكن أن تكون علىٰ غير تلك الحال في مجتمع حركي حيوي ذي مبادرات ومشاريع؟ إن استخدام لغة التدهور والهبوط كما يفعل باتنام علىٰ الأغلب معناه توضيح كون الناس في فترة من الزّمن أفضل منهم بطريقة ما في فترة أُخرى من الزمن. . . .

---

(52) روبرت د. پوتنام: **ممارسة البولينغ وحيدين: انهيار المجتمع الأمريكي وإعادة إحيائه** [البولينغ هي لعبة دحرجة كرة خشبية باليد علىٰ أرضية ممر في آخره أوتاد خشبية لإسقاطها: المعرّب] (نيويورك: سيمون وشوستر 2000)، القسم الرابع.

(53) المصدر السابق نفسه، ص346.

(54) المصدر السابق نفسه، ص25.

فإذا كانت تجربتي نموذجية علىٰ الإطلاق، فإن الأمريكيين يكونون قد خسروا مجتمعاً ولكنهم كسبوا فرصة. وكلاهما نفيسٌ ثمين، ولكنني لا أعرف بحثاً في علم الاجتماع قادراً علىٰ إثبات كون أحدهما أثمن من الآخر»[55].

فإذا تركنا الحكم علىٰ القيمة جانباً، فإن من المحتمل أن تكون التأثيرات محدودةً علىٰ القوة الأمريكيَّة الصلبة والناعمة الطرية. فلا يبدو أن التغيّرات في رأس المال الاجتماعي قد أدَّت إلىٰ تآكل قدرتنا الوطنية علىٰ العمل الجماعي في مجال السياسة الخارجية، وبما أن وضعنا جيد بالمقارنة مع البلدان الأُخرى، فليس من المحتمل أن تتناقص قوتنا الناعمة الطرية. فمن جهة فإن المستويات المطلقة للمشاركة تبقى عالية علىٰ نحوٍ لافت للنظر علىٰ مؤشرات كثيرة. وعلىٰ سبيل المثال، فقد كان هناك جيشان هائل للروح المجتمعية والتطوع بعد مأساة أيلول/ سبتمبر سنة 2001. فراوح هذا الجيشان الصاعد من التلويح بالأعلام إلىٰ التبرع لجماعات الدعم الاجتماعي. فثلاثة أرباع الأمريكيين يشعرون بالارتباط مع مجتمعهم، ويقولون إن نوعية الحياة فيه ممتازة أو جيدة. فحسب نتائج استطلاع للرأي تمَّ سنة 2001، تطوع 111 مليون أمريكي بأوقاتهم للمساعدة علىٰ حلّ مشاكل في مجتمعاتهم في الشهور الاثني عشر الماضية، وتبرّع ستون مليوناً علىٰ أساس منتظم[56]. وعلاوة علىٰ ذلك، وكما يشير باتنام نفسه، يبقى من المحتمل أن يظل الأمريكيون مشتركين في المنظَّمات الطوعية أكثر من معظم البلدان، باستثناء بعض الأمم الصغيرة في أوروبا الشمالية[57]. والأمريكيون أكثر انغماساً في أعمال كنائسهم بكثير من

---

(55) آلان وولف، «المجتمع الأمريكي غير متماسك؟»، **هارفارد ماغازين**، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس 2000، ص28 ـ 29.

(56) شراكة پو للتغيير المدني، «استطلاع جديد يبدد أسطورة مشاركة المواطنين» (http://www.pewpartnership.org/newsroom/rwa(pr).html).

(57) پاوتنام، **ممارسة البولينغ وحيدين**، ص48.

الأوروبيين الغربيين ـ إذْ إنَّ 10 بالمئة فقط من البريطانيين والفرنسيين، و3 بالمئة من الإسكندنافيين يحضرون إلى كنائسهم مرة واحدة في الشهر[58]. وكما يشير المؤرخ روبرت فوغل، فإن «دور الكنائس التبشيرية الأمريكيَّة في تعزيز الديمقراطية الشعبية، والإصلاح الاجتماعي الجذري، والتحالفات السياسية الجديدة يقف بارزاً علىٰ تناقضٍ حادٍّ مع دور الكنائس الأوروبية»[59]. ومع أن كثيراً من الاتجاهات التي يحددها باتنام قد تكون مقلقة بحد ذاتها، فإنّه لا يبدو أنّها تسبِّب تآكلاً خطيراً في قوة أمريكا الصلبة أو الطرية الناعمة في العالم.

إنه الاقتصاد، أيها الغبيّ!

ورغم أن المشاكل الثقافية والاجتماعية التي نُوقشت حتى الآن لا تهدد بإضعاف القوَّة الأمريكيَّة، فإن فشلاً في أداء الاقتصاد الأمريكي سيكون لافتاً للنظر بحيث يقاطع النشاط أو يوقفه. ولا أقصد بالفشل الاقتصادي حالة الركود في سوق الأوراق المالية بعد الهجوم الإرهابيّ في أيلول/ سبتمبر سنة 2001، أو الكساد الذي حدث منذ نحو سنة، فهاتان الحالتان نموذجان سائدان في جميع اقتصادات الرأسمالية؛ بل إنني أشير إلىٰ مستوى الإنتاجية وفقدان القدرة علىٰ تحقيق مستويات عالية مستدامة من النمو تقاس علىٰ مدى عقد من الزمن أو أكثر. إذْ إن النمو الاقتصادي لا يقدم الأوتار العضلية للقوة الصلبة فحسب، بل إنّه يصقل ويُلَمِّع سمعةَ البلد وثقته بنفسه، وبذلك يقدِّم إسهاماً مماثلاً في القوَّة الناعمة الطرية. وعندما تباطأ اقتصاد الولايات المتحدة سنة 2001، كان بعض المتشككين مستعدين للقول: «لقد قلنا لكم إن هذا سيحدث». غير أن ما يهمّ ليست هي التصحيحات لمدة سنة أو سنتين في دورة الأعمال التجارية، بل ما

---

(58) ت. ر. رايْد «الكنائس الفارغة تردد صدى فقدان عصر الأديان»، **إنترناشنال هيرالد تريبيون**، 7 أيار/ مايو، 2001، ص1.

(59) روبرت و. فوغل، **اليقظة الكبرى الرابعة ومستقبل المساواة** (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 2000)، ص7.

إذا كان الاقتصاد الأمريكي قادراً علىٰ العودة إِلىٰ الإنتاجية العالية التي تطورت في النصف الثاني من تسعينيّات القرن العشرين.

فقبل عقد ونصف عقد من الزمن اعتقد كثير من المراقبين أن اقتصاد الولايات المتحدة قد فَقَدَ قدرةَ الاندفاع، إذْ إنّ السيطرة التكنولوجية فُقِدَتْ في عدة قطاعات صناعية، بما في ذلك السيارات والإليكترونيات الاستهلاكية، كما أن المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل، الذي كان متوسطُهُ 2,7 بالمئة في العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، انزلق إِلىٰ 1,4 بالمئة في ثمانينيّات القرن العشرين. ورغم أن مستوى المعيشة الأمريكي ظل هو الأعلىٰ بين أكبر سبع اقتصادات سوق، فقد كان لا يحقّق سوى ربع سرعة النمو التي يحقّقها الآخرون منذ سنة 1972. وحسب رأي مجلة تجارية بارزة في سنة 1987 كانت الأمّة «تعيش أزمة نمو. . . . فجداول الأعمال الشخصية والوطنية التي كانت ذات مرة شيئاً غير مشكوك فيه صارت علىٰ حين غرة أشياء باهظة الثمن أكثر مما ينبغي»[60]. واعتقد المراقبون أن اليابان وألمانيا بدأتا تسبقان أمريكا، وأدّى هذا إِلىٰ الانتقاص من قوّتها بنوعيها. وبدا أننا قد فقدنا تفوقنا التنافسيّ. ولكن مع بداية القرن الجديد بدت الصورة مختلفةً تماماً عندما وضع المنبرُ الاقتصاديُّ العالميُّ الولاياتِ المتحدةَ في المرتبة الأولى من النمو التنافسيّ[61].

فهل يدوم هذا؟ وهل تؤدي المستويات الجديدة من الإنتاجية والنمو إِلىٰ توسيع النفوذ الأمريكي زمناً طويلاً في سياق القرن الجديد؟ أم هل تقتصر الولايات المتحدة علىٰ اتباع اليابان في دورة من تراوح حالات الصعود والهبوط؟ إن المتفائلين علىٰ المدى الطويل يقولون إن هناك «اقتصاداً جديداً» أزال الحدود السابقة التي كانت تقيّد سرعة النمو الأمريكي، ولكن دراسة

---

(60) «أتستطيع أمريكا أن تنافس؟» **بيزنس ويك**، 20 نيسان/ أبريل، 1987، ص45.

(61) مايكل پورتر وجيفري ساخس، **تقرير القدرة التنافسية العالمية لسنة 2000** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2000)، ص11.

لصندوق النقد الدولي أكثر حذراً إزاء هذا البند: «رغم كمية الاهتمام التي تلقاها «الاقتصاد الجديد» فليس هناك توافق في الرأي حول ماهية الشيء المختلِف الآن في اقتصاد الولايات المتحدة، وما إذا كان هذا الاختلاف قد أحدث تغييراً جذرياً في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد». فالواضح هو أن الولايات المتحدة لها منزلة قيادة في إنتاج تكنولوجيا المعلومات واستخدامها. وقطاع تكنولوجيا المعلومات يمثِّل حِصّةً من إجمالي الناتج المحلي أكبر مما هي عليه الحال في البلدان الصناعية الكبرى[62]. وهذا يضع الولايات المتحدة في مقدمة واجهة ثورة المعلومات وما يترتب عليها من آثار علىٰ القوّة وصفناها في الفصل الثاني[63]. وما لخَّصت **الإيكونوميست** المناقشة في مطلع سنة 2001، فإنّه «إذا كانت هناك عيوب ظاهرة في كثير من ادعاءات «الاقتصاد الجديد»، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنّها كلها كذلك. إذْ إنَّ هناك أدلةً علىٰ أن نمو الإنتاجية الهيكلية قد تسارع، ولكن ليس بالقدر الذي يعتقده الكثيرون. فأولئك الذين يعتقدون أن نمواً في الإنتاجية بنسبة 3٪ أو أكثر يمكن استدامته يقولون إن تكنولوجيا المعلومات سيكون لها تأثير اقتصادي أكبر من تأثير فترة الكهرباء والسيارات في عشرينيّات القرن العشرين. ولقد كان ذلك ادعاء جريئاً، ويظل كذلك»[64].

(62) صندوق النقد الدولي، «الولايات المتحدة الأمريكيّة: قضايا منتقاة»، التقرير القطري لموظفي صندوق النقد الدولي رقم 112/ 00، آب/ أغسطس 2000، ص4.

(63) يحذّر كاتب العمود الصحفي جيفري مادريك من أننا كنا قد وصلنا إلىٰ هذه النقطة من قبل: «إذا كان اقتصاد تسعينيّات القرن العشرين «جديداً» حقاً، فإن أمريكا تكون قد تمتعت باقتصاد جديد في كل جيلٍ من تاريخها، بدءاً من اقتصاد القطن بعد حرب سنة 1812، وامتداداً عبر القنوات، وطواحين الماء، والسفن البخارية، وبائعي المفرق والجملة، والفولاذ والنفط، وسكك الحديد، والتطبيقات الكهربائية، والسيارات والتلفزيون علىٰ امتداد مسيرة القرنين التاليين». جيفري مادريك، «الاقتطاعات الضريبية في الهواء، والحزبان السياسيان كلاهما يدفنان رأسيهما في الرمال»، **النيويورك تايمز**، 15 آذار/ مارس، 2001، القسم C ص2.

(64) «الإنتاجية، والأرباح، والوعود»، **الإيكونوميست**، 10 شباط/ فبراير، 2001، ص24.

الإنتاجية

رغم عدم وجود فوارق ملحوظة في نمو الإنتاجية بين الولايات المتحدة وأوروبا في النصف الأول من التسعينيّات، فقد توسعت الإنتاجية الأمريكيّة بعد سنة 1995 نتيجة تغيّر ملحوظ في معدل هبوط كلفة القوّة الكومبيوترية. وللإنتاجية أهمية حسّاسة، لأنه كلما زاد ما ينتجه العمّال في الساعة، زادت قدرة الاقتصاد علىٰ النمو بدون نواقص وبدون تضخم. والنمو المستدام غير التضخمي يقدم الموارد التي نستطيع أن نستثمرها في القوّة الصلبة، كما يعطي نموذجاً جذاباً يوسع قوّتنا الطرية الناعمة. ويمكن أن تزيد الإنتاجية بسبب الاستثمار الجديد في أدوات التنظيم أو أشكاله الجديدة. فقانون مور، الذي هو تعميم حول معدل التنمية في السرعة الكومبيوترية، يستمر في التنبؤ بتضاعف سرعة المواد نصف الناقلة كل ثمانية عشر شهراً. كما تحسّنت الإنتاجية عندما را حت الشركات تستخدم الإنترنيت بكثافة شديدة لأغراض تجارية، وأزالت الحكومة قيودها عن صناعة الاتصالات الأمريكيّة[65]. وبينما كانت تكنولوجيا المعلومات جزءاً صغيراً نسبيًّا من الاقتصاد (8,3 بالمئة في سنة 2000)، فإنّها كانت تمثّل ثلث نمو الناتج كله من سنة 1995 إلىٰ سنة 1999[66].

ولم تكن تكنولوجيا المعلومات هي المصدر الوحيد للإنتاجية الجديدة. فالعولمة، وإزالة القيود، والتنافس، حفّزت التحسينات في العمليَّة التجارية كذلك[67]. وقد جادل **تقرير الرئيس الاقتصادي** بأن تكنولوجيا المعلومات،

---

(65) مقتبس في المنبر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي «اقتصاد المعلومات: نموذج جديد أم طراز عتيق»، 12 كانون الأول/ ديسمبر، 2000
(http://www.inf.org/external/np/tr/2000).

(66) **التقرير الاقتصادي للرئيس** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة، 2001)، ص25.

(67) المنبر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، «اقتصاد المعلومات».

والممارسات التجارية، والسياسات الاقتصادية يقوّي كلٌ منها الآخر. إذْ إن كلاً من ثورة المعلومات (المناقشة في الفصل الثاني) والعولمة الاقتصادية (الموصوفة في الفصل الثالث) قد حفّزت الاقتصاد الأمريكي. «الواقع أن العولمة والتقدّم الحديث في تكنولوجيا المعلومات في قلب الاقتصاد الجديد مترابطان بشكل متداخل لا ينفصم. فمن جهة لعبت العولمة دوراً حسّاساً في تعزيز التجديد التكنولوجي والاستثمار وتسهيل إعادة الهيكلية التنظيمية التي بَنَت الاقتصادَ الجديد. ومن جهة أُخرى فإن التحسينات في تكنولوجيا المعلومات قد حفّزت اندماجاً أعمق بين الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي»[68].

إن المسألة الهامة بالنسبة لمستقبل القوَّة الأمريكيَّة هي ما إذا كانت الزيادات التي نراها في معدلات الإنتاجية هي دورية فقط، (وهكذا فإن من المحتمل أن تنتكس وتنعكس)، أم هيكلية (وهكذا فهي قابلة للاستدامة علىٰ مدى فترات طويلة). فقد ظل الاقتصاديون محتارين سنوات كثيرة حول السبب الذي يجعل زيادة الاستثمار في أدوات تكنولوجيا المعلومات مشهودةً «في كل مكان إلاَّ في أرقام الإنتاجية». ويبدو أن هذا آخذ في التغيّر الآن، رغم وجود خلافات حول ما إذا كانت المكاسب الهيكليَّة قاصرة علىٰ صناعة المعلومات وحدها أم أنها قد تعدّتها إِلىٰ باقي نواحي الاقتصاد. فبعض المتشككين في الاقتصاد الجديد عَزَوْا معظمَ المكاسب إِلىٰ صناعة الكومبيوترات وليس إِلىٰ استخدامها. ولكن اقتصاديين آخرين، مثل وليام نوردهاوس من جامعة ييل، وجدوا أن القطاعات الأُخرى قد قدّمت نحو نصف الزيادة الحديثة في نمو الإنتاجية[69]. وجادل

---

(68) **التقرير الاقتصادي للرئيس**، ص23، 145.

(69) انظر «الإنتاجية علىٰ ركائز مرفوعة» و«اجتراح المعجزات» و«نظرة أُخرى علىٰ الإنتاجية»، **الإيكونوميست**، في أعداد 10 حزيران/ يونيو، 2000، ص86؛ و17 حزيران/ يونيو، 2000، ص78؛ و10 شباط/ فبراير، 2001، ص78 علىٰ التوالي. وانظر أيضاً وليام نوردهاوس، «نمو الإنتاجية والاقتصاد الجديد»، ورقة العمل 8096 المقدمة إِلىٰ المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، كانون الثاني/ يناير 2001.

مجلسُ البيت الأبيض للمستشارين الاقتصاديين بأن 2,6 بالمئة من معدل النمو في الإنتاجية في النصف الثاني من تسعينيّات القرن العشرين لم تكن دورية فقط، وأن التحسّن في طُرق استخدام رأس المال والعمالة في الاقتصاد كله له أهميته في حدوث هذه الزيادة. وقدَّرت **الإيكونوميست** أن معدل الإنتاجية الهيكلي غير الدوري قد يكون أقرب إلىٰ 2 بالمئة، ولكن «نمو الإنتاجية بنسبة 2 بالمئة يبقى مع ذلك مثيراً للإعجاب حسب المعايير التاريخية»[70]. وكما حذّر آلان غرينسبان الكونغرسَ، فإن «معدل نمو الإنتاجية لا يستطيع أن يستمر في الزيادة بلا حدود. فعند نقطة معينة يجب أن يستقر نسبياً علىٰ الأقل»[71]. ولكنه إذا حافظ علىٰ المستوى المستقر الجديد، ولم يرتفع الخطر الإضافي المرتبط بالإرهاب أكثر من اللازم، فسيكون «حد السرعة» في النمو الاقتصادي الأمريكي، المفروض أنّه كان سائداً قبل عقد من الزمن، قد ازداد، بما لذلك من آثار إيجابية علىٰ القوَّة الأمريكيَّة الصلبة والناعمة الطرية[72].

الادخار والاستثمار

وبالإضافة إلىٰ مسألة ما إذا كانت معدلات الإنتاجية الجديدة مستدامة، فإن الاهتمامات الأُخرى حول مستقبل القوَّة الاقتصادية تشمل المعدل المنخفض لادخاراتنا الشخصية، والعجز الحسابي الحالي (الذي يعني أن الأمريكيين مدينون للأجانب علىٰ نحو آخذ في التزايد). فالادخارات الشخصية يصعب حسابها والتقديرات فيها عرضة للخطأ، ولكن من الواضح أنها تتجه

---

(70) «مشكلةٌ تُعَطِّلُ عملَ المعجزةِ في الإنتاجية»، **الإيكونوميست**، عدد 11 آب/ أغسطس، 2001، ص55.

(71) ريتشارد ستيڤنسون، «رئيس الاحتياطي الاتحادي يسمّي معدلَ النمو الأخير غيرَ قابلٍ للاستدامة»، **النيويورك تايمز**، 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999، القسم C، ص6.

(72) ديل جورغنسون وكيڤن سْتِيرُوه، «رفع حد السرعة: النمو الاقتصادي الأمريكي في عصر المعلومات»، مخطوطة، أيار/ مايو 2000.

للهبوط، من 9,7 بالمئة من المداخيل الشخصيَّة في سبعينيّات القرن العشرين إلىٰ ما يقرب من الصفر اليوم. ويعزى ذلك جزئياً إلىٰ زيادة ثقافة النزعة الاستهلاكية، وسهولة الوصول إلىٰ القروض. ومن الصعب البتّ في مدى أهمية ذلك. فرغم الهبوط في الادخارات الشخصية، فإن معدل الادخارات الوطنية، التي تشمل المدخرات الحكومية ومدخرات الشركات، ظل صامداً علىٰ حاله[73]. وكان الانتقال من العُجُوزات الحكومية إلىٰ الفوائض في التسعينيّات يمثّل مكسباً هاماً في الادخارات. فإذا أعادتنا تغيّراتُ الميزانية الحديثة والاقتطاعاتُ الضريبيةُ إلىٰ نمط مستمر وملحّ من إنفاق العجز، فستكون النتائج باهظة الوطأة علىٰ قوّتنا بنوعيها.

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي والقوَّة ليس في المدخرات، بل في الاستثمارات. فاليابان مثلاً حافظت علىٰ معدل ادخارات عالٍ، ولكن اقتصادها تعرّض للركود. وعند تصحيح الأرقام وفقاً لحقيقة كون السلع الرأسمالية أرخص في الولايات المتحدة، كانت مكانة الاستثمارات الأمريكيَّة الحقيقيَّة جيدة بالمقارنة مع البلدان الأُخرى في منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية[74]. وعلاوة علىٰ ذلك فإن أَسواق رأس المال التنافسية الأمريكيَّة وطلبات حملة الأسهم علىٰ المدراء قد جعلت الولايات المتحدة أكثر كفاءة في استخدام رأس المال، وبذلك تحصل علىٰ نجاح صاخب أكثر لكل دولار من المدخرات نفسها. فوحدة رأس المال المستثمرة في القطاع التجاري الأمريكي تكوِّن مكاسب هي نصف المحصلة مما هي عليه في حالة ألمانيا أو اليابان. إذْ إن الأعمال التجارية الأمريكيَّة تكسب معدلاً وسطياً من العائد قدره 9 بالمئة كل

---

(73) سيلڤيا نصار، «الاقتصاديون يكتفون بهزّ أكتافهم بينما يتضاءل معدل المدخرات»، **النيويورك تايمز**، عدد 21 كانون الأول/ ديسمبر، 1998، القسم A، ص14.

(74) ميلكا كيروڤا، وروبرت ليبسي، «قياس الاستثمار الحقيقي: الاتجاهات في الولايات المتحدة ومقارنات دولية»، المركز الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 7، 6404.

سنة، بالمقارنة مع 7 بالمئة في ألمانيا واليابان. «إذا كانت معدلات العائد أعلىٰ في الولايات المتحدة، فإن من المعقول أن يكون هناك تدفق صافٍ لرأس المال إليها: أي أن المدخرات الزائدة في اليابان وغيرها يمكن استثمارها بربح في أمريكا أكثر من ربحها في وطنها[75]. وفي الاقتصاد المفتوح، إذا أدَّى عجز الحساب الجاري إلىٰ استثمار أكبر (بدلاً من الاستهلاك فقط)، فإن ذلك يمكن أن يجعل البلد أقوى. والخطر هو أنه عند حدوث ركود حادّ، فقد يسحب الأجانب استثماراتهم بسرعة، فيزيدون عدم الاستقرار في الاقتصاد. فالدخل الأمريكي سيصبح أعلىٰ، وعدم الاستقرار سيتناقص إذا موّلت الولايات المتحدة المزيد من استثماراتها من خلال ادخارات أعلىٰ[76].

التعليم

وقوة العمل الجيدة التعليم مفتاح آخر للنجاح الاقتصادي في عصر المعلومات. ويظهر من النظرة الأولى أن أداء الولايات المتحدة جيد بالمقارنة مع الدول الغنيّة الأُخرى. فثلاثة وثمانون بالمئة من البالغين فيها متخرّجون من المدارس الثانوية، و24 بالمئة متخرّجون من الكليات. والولايات المتحدة هي السابعة في ترتيب معدلات خريجي الثانويات، أي أقل بقليل من اليابان وألمانيا، ولكنها أعلىٰ من معظم البلدان الأُخرى[77]. كما أن معدلات التخرّج من الجامعة في أمريكا أعلىٰ من أغلب البلدان. وهي تنفق علىٰ التعليم العالي

---

(75) «معامل أمريكا الخيالية الضخمة»، **الإيكونوميست**، 8 حزيران/ يونيو، 1996، ص17؛ «رذيلة الاقتصاد»، **الإيكونوميست**، 21 آذار/ مارس، 1998، ص88.

(76) فرانكو مودغلياني وروبرت سولو، «أمريكا تقترض المتاعب»، **النيويورك تايمز**، عدد 9 نيسان/ أبريل، 2001، القسم A، ص17.

(77) إيثان برونر، «بعد مدة طويلة في الصدارة، الولايات المتحدة تتخلّف الآن في معدلات خريجي المدارس الثانوية»، **النيويورك تايمز**، عدد 24 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1998، القسم A، ص1.

نسبة مئوية من إجمالي ناتجها المحلي هي ضعف ما تنفقه فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، واليابان. ونظام التعليم العالي الأمريكي قوي جداً. فقد وسعت الجامعات الأمريكيَّة سبقها وتفوّقها في السمعة الأكاديمية علىٰ منافسيها في بريطانيا، والقارة الأوروبية واليابان علىٰ امتداد العقود القليلة الماضية[78]. فعدد شهادات التخرّج الممنوحة سنوياً تضاعف أربع مرّات منذ ستينيّات القرن العشرين[79]. ويفوز الأمريكيون بجوائز نوبل أكثر من مواطني أي بلد آخر. وهذه المنجزات تعزّز قوتينا: الاقتصادية، والناعمة الطرية، علىٰ حد سواء.

غير أن التعليم الأمريكي، رغم قوّته عند القمة، فإنه أقل إثارة للإعجاب عند المستويات الأدنى. فالتعليم الأمريكي في أفضل حالاته ـ أي في جزء كبير من النظام الجامعي والشريحة العليا من النظام الثانوي ـ يلبي المقاييس العالمية ويضعها. ولكن التعليم الأمريكي في أسوإِ حالاته ـ أي في عدد أكبر من اللازم في مدارسنا الابتدائية، والثانوية، وخاصة في المناطق الأقل بحبوحة ـ متخلّف بشكل سيئ. ولعل هذا يعني أن قوّتنا العاملة لن تظل متماشية مع المستويات الآخذة في التصاعد في اقتصاد يقوم علىٰ المعلومات. وقد أظهرت سجلات اختيار الطلبة تحسناً بطيئاً (ولكنه ثابت) عما كان عليه الحال في التسعينيّات. ولكن الأمّة فشلت في تحقيق الخطة الطموحة المعنونة «الأهداف سنة 2000» (والتي كانت قد وُضعَت في سنة 1989)، أي إيصال نسبة خريجي الثانويات إلىٰ 90 بالمئة، والوصول إلىٰ المرتبة الأولى في العالم في الرياضيات والعلوم، وإظهار كفاءة في المواضيع الأُخرى[80]. وقد استنتج تقويم وطني للتقدّم

---

(78) مارتن وولف، «المستويات المتدنّية تنتعش عند زيارة المفتش»، **الفايننشال تايمز** (لندن)، 16 نيسان/ أبريل، 2001، ص17.

(79) كاپلو، هيكس، وواتنبرغ، **أول قرن تم قياسه**، ص53، 65؛ بوك، **حالة الأمة**، ص61؛ «حالة يرثى لها»، **الإيكونوميست**، 1 تموز/ يوليو، 2000، ص80.

(80) پيتر آپيلبوم، «نتائج اختبارات الطلبة تظهر مكاسب بطيئة ولكنها ثابتة في =

التعليمي أن نسبة من الطلبة تراوح بين الخمس والربع فقط كانت عند مستوى الكفاءة في الرياضيات أَو أعلىٰ منه، وأن نسبة تراوح بين الثلث والخُمُسَيْن قد سجلت مثل ذلك المستوى في القراءة[81]. وكان تسعة وعشرون بالمئة من جميع طلاّب السنة الأولى في الكليات بحاجة إلىٰ صفوف علاجية إضافية في المهارات الأساسية[82]. وفي تعليم الكبار هبط 24 بالمئة من الأمريكيين إلىٰ مستوى أدنى فئة في فهم الوثائق (أي أسوأ من ألمانيا مرتين، ومن السويد أربع مرّات)[83]. ويحصل بعض الأطفال الأمريكيين علىٰ نفاذ يوصلهم إلىٰ المصادر التعليمية علىٰ نحو أفضل من الآخرين؛ وهناك تباينات هامّة بين ما يُنْفَقُ علىٰ كل طالب، سواء بين الدول أم في ما بين المناطق ضمن الدولة ذاتها[84]. والفجوة في التحصيل بين الأطفال الأغنياء وغيرهم هي فوق المعدل بالنسبة للأمم الصناعية التسع والعشرين في منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولم يكن يُدْفَعُ للمعلمين الأمريكيين سوى 1,2 من متوسط دخل الفرد، بينما يحصل المعلّمون في ألمانيا، وإيرلندا، وكوريا الجنوبية، وسويسرا علىٰ ضعف دخل الفرد أَو أكثر[85].

وعلىٰ عكس الكلام المثير للفزع، ليس هناك دليل يُعْتَمَدُ عليه بأن أداء

= مدارس الأمة»، **النيويورك تايمز**، 3 أيلول/ سبتمبر، 1997؛ القسم B، ص8؛ ريتشارد روثشتاين، «لوحة سجل سنة 2000: الفشل يؤدي إلىٰ الإغلاق»، **النيويورك تايمز**، عدد 22 كانون الأول/ ديسمبر 1999، القسم B، ص15.

(81) وزارة التربية الأمريكيَّة، المركز الوطني للإحصائيات التربوية، **حالة التعليم سنة 2000** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مكتب طباعة الحكومة الأمريكيَّة، 2000).

(82) دايان راڤيتش، «أداء الطلبة اليوم» تقرير بروكِينْغْزْ السياسي الملخص رقم 23، في أيلول/ سبتمبر 1997، ص2.

(83) بوك، **حالة الأمة**، ص63.

(84) المركز الوطني للإحصائيات التربوية، **حالة التعليم سنة 2000**، ص103.

(85) برونر، «بعد مدة طويلة في الصدارة، الولايات المتحدة تتخلّف الآن»، ص18.

الطلاب هو أسوأ مما كان عليه فيما مضى، ولكن «لا يبدو أن الطلبة الأمريكيين يُحَسِّنون معرفتهم ومهاراتهم لمواكبة اقتصاد آخذ في التقدّم، وليست المقارنة لصالحهم مع نظرائهم في البلدان الأُخرى في العلوم والرياضيات بخاصَّة»[86]. ففي اختبار جرى حديثاً لمئة وثمانين ألفاً من طلبة الصف الثامن في ثمانية وثلاثين بلداً، كانت نتيجة الطلبة الأمريكيين في الرياضيات والعلوم أسوأ من نتائج طلبة سنغافورة، وتايوان، وروسيا، وكندا، وفنلندا، وأستراليا. وكان أداؤهم متراجعاً وأسوأ مما كان عليه وهم في الصف الرابع سنة 1995[87]. وبينما تحسّنت المعدلات الوسطية لسجلات اختبار الجدارة المدرسية تحسّناً طفيفاً علىٰ مدى العقدين الماضيين، فإن المسألة هي ما إذا كانت التغيرات كافية لإتقان التعامل مع اقتصاد قائم علىٰ المعلومات. فقبل أربعين سنة، كان تارك الدراسة الثانوية قادراً علىٰ استخدام مطرقة في مسبك للمعادن أو ورشة للخراطة؛ أما اليوم فإنّه قد يتعيّن عليه أن يشغّل آلةً أَو ماكينةً مسيطراً عليها بالأرقام. ومع زيادة الإنتاجية في التصنيع، تنتقل الوظائف إلىٰ خدمات كثيراً ما تتطلّب استخدام الكومبيوتر. والكليات آخذة في التحوّل بازدياد إلىٰ مطلب لطراز حياة الطبقة الوسطى. والعمّال الذين يستخدمون الكومبيوتر يحصلون علىٰ أجور أكثر من غيرهم. ولسوف يتعيّن علينا أن نستمر في العمل علىٰ تحسين نظامنا التعليمي إذا أردنا أن نواكب المستويات والمعايير المطلوبة في في اقتصاد مبني علىٰ أساس المعلومات.

عدم التساوي في المداخيل

ثم إن الشكل المتغير لتوزيع الدخل يطرح مشكلة علىٰ الاقتصاد الأمريكي. فمن سنة 1947 إلىٰ سنة 1968 تناقص التباين في دخل العائلة، كما

---

(86) بوك، **حالة الأمة**، ص65.

(87) دايانا شيمو، «الطلاب في الولايات المتحدة لا يصمدون في الاختبارات العالمية»، **النيويورك تايمز**، 7 كانون الأول/ ديسمبر 2000، القسم A، ص1.

تُظْهِرُ البيانات الإحصائية. ومن سنة 1968 إلى سنة 1993 تزايد عدم المساواة. وتشير البياناتُ المجموعةُ منذ سنة 1993 إلىٰ أن الزيادة قد تباطأت أو توقفت، ولكن الوقت لا يزال مبكراً للتأكد من ذلك. أما معدل الفقر بين صفوف الأمة كلها فقد هبط من 22 بالمئة سنة 1960 إلىٰ 11 بالمئة في سنة 1973، ولكنه ساء حتى وصل إلىٰ 15 بالمئة في سنة 1993. ثم عاد النمو الاقتصادي في النصف الأول من تسعينيّات القرن العشرين فهبط إلىٰ 11,8 بالمئة[88]. ولعل الابتعاد في طلب العمالة عن العمّال الأقل تعليماً يقدِّم تفسيراً لتآكل الأجور أفضل من التغيرات النابعة عن التصنيع[89].

إن المشكلة ليست مسألة عدالة فحسب، ولكن مسألة ما إذا كان انعدام المساواة قد يؤدي إلىٰ ردود أفعال سياسية يمكن أن تثبط إنتاجية الاقتصاد أو تبطئ معدلات النمو الاقتصادي العالية التي هي أساس قوّتينا: الصلبة والناعمة الطرية. وكما يشير مجلس المستشارين الاقتصاديين، فإن «الاضطراب نتيجة لا محيص عنها للنمو الاقتصادي والتغيّر التكنولوجي». فثمن التقدّم هو ما أسماه الاقتصادي جوزيف شومتر «التدمير الخلاّق»، ولكن الأعباء ليست محمولة بالتساوي. فالأدلة تشير إلىٰ أن تشريد العمال من مواطن تواجدهم ناجم إلىٰ حد كبير عن التكنولوجيا وليس عن منافسة العمالة المستوردة. ففي التسعينيّات، تصاعد تشغيل العمّال علىٰ أيدي الشركات الأمريكيَّة في الداخل وفي الخارج معاً علىٰ نحو مترادف، وليس في أي منهما علىٰ حساب الآخر. ومع ذلك، فعلىٰ الرغم من أن البلد ككلٍ يستفيد، فإن العولمة والتغيّر التكنولوجي يهدِّدان علىٰ وجه الخصوص العمالَ الأقلَّ مهارةً والأقلَّ تعليماً. وما لم تضمن

---

(88) **التقرير الاقتصادي للرئيس**، ص20 ـ 22.

(89) مكتب الإحصاء الأمريكي، «الشكل المتغيّر لتوزيع دخل الأمّة»، **التقارير الحالية الجارية عن السكان**، حزيران/ يونيو، 2000، ص1، 10.

السياسات أنهم لن يُتْرَكُوا متخلفين، فإنّهم لا يقدمون أساساً لرد فعل يمكن أن يبطئ نموَّ أمريكا[90].

ورغم هذه المشاكل والشكوك، يبدو من المحتمل أنه مع استخدام السياسات الصحيحة، سيستمر الاقتصاد الأمريكي بالعمل جيداً في إنتاج قوة صلبة للبلد. وسيكون العامل المجهول الذي يصعب التنبؤ به هو تكرر هجمات إرهابية تضر بالثقة إلىٰ درجة حدوث فترة طويلة من الركود. أما القوَّة الناعمة الطرية فهي مسألة مفتوحة أكثر. فمن الواضح أن كثيرين معجبون بنجاح الاقتصاد الأمريكي، ولكن ليس الجميع يمجدونه كنموذج يُحتذى. فالحكومة تلعب دوراً أخفّ في الاقتصاد الأمريكي. إذ إنّها تنفق ثلث إجمالي الناتج المحلي (وتفرض عليه الضرائب)، بينما تنفق أوروبا ما هو أقرب إلىٰ النصف. وقوى السوق المتنافسة أقوى، وشبكات السّلامة الاجتماعية أضعف. والاتحادات النقابية أضعف، والقيود علىٰ أسواق العمل أقل. والمواقف الثقافية، وقوانين الإفلاس والهياكل المالية في صالح الأعمال التجارية علىٰ نحو أقوى. وبينما يمتدح الأجانب كثيراً من هذه الفضائل، فإن البعض يعترضون علىٰ الثمن الذي يرافق هذا الاعتماد الأكبر علىٰ قوى السوق، وهو الثمن الذي يتمثّل بانعدام المساواة وانعدام الأمن.

ولقد كان المجال الذي تفوّق فيه النموذج الأمريكي بوضوح هو تكوين الوظائف، مع معدل للبطالة يعادل نصف معدلها في ألمانيا (ولو أنّه يكاد يعادل معدلها في اليابان). وكما لاحظت الإيكونوميست فإنّه «علىٰ وجه العموم، فإن الفكرة القائلة بأن الاقتصاد الأمريكي يقف علىٰ قمة العالم هي موضع شكّ. وهذا الاقتصاد مكشوف للنقد أيضاً بسبب اتساع التباين في المداخيل. وكثيراً ما يتم التأكيد علىٰ أن الأمريكيين قد قبلوا بتزايد الفجوات بين المداخيل غير

(90) **التقرير الاقتصادي للرئيس**، ص174 ـ 175.

المتساوية في مقابل الحصول علىٰ نمو أسرع؛ ومع ذلك فعلىٰ امتداد العقد الماضي، ارتفع وسطي المداخيل بكميات تشبه ارتفاعه في ثلاثة بلدان، رغم أن تفاضل مداخيل أمريكا أكبر. . . . فأفقر 20 بالمئة من الناس في اليابان، أفضل حالاً بنسبة 50 بالمئة من أفقر 20 بالمئة في أمريكا»[91]. كما أن العشرة بالمئة الأقل في توزيع المداخيل الأمريكيَّة لم يكن لديهم بين أعلىٰ المداخيل سوى متوسط دخل يقع في الترتيب الثالث عشر بالمقارنة مع الناس الفقراء نسبياً في الاقتصادات المتقدمة الأُخرى. وإذن فالأداء الوظيفي المتفوّق للاقتصاد الأمريكي لن يجعل الأوروبيين وغيرهم يرون فيه النموذج الأفضل ما لم نخفف من آثار انعدام المساواة[92]. إن كيفية تعاملنا في الداخل مع المتخلفين بيننا لها تأثير هام علىٰ قوّتنا الناعمة الطرية.

كيف ينظر الأمريكيون إلى العالم؟

حتى ولو لم تؤدّ الانشطارات الاجتماعية إِلىٰ تمزيق الاستقرار الداخلي، فإن القدرات المؤسَّسية تبقى كافية وملائمة، والاقتصاد ينمو علىٰ المدى الطويل. ولعل أمريكا ستقصّر في تحويل مصادر قوّتها إِلىٰ نفوذ فعَّال لو أنّه قُدِّر للرأي العام أن ينكفئ إِلىٰ الداخل بعد أيلول/ سبتمبر سنة 2001، كما فعل بعد

---

(91) «البحث اليائس عن نموذج كامل»، **الإيكونوميست**، عدد 10 نيسان/ أبريل، 1999، ص67 ـ 68.

(92) حتى المراقب المتعاطف مثل مارتن وولف، من صحيفة **الفاينانشال تايمز** يلاحظ بأن «بعض أنجح الاقتصادات في مجال التكنولوجيا العليا والبطالة المنخفضة (ولو بسجل مختلط من نمو الإنتاجية) كانت هي دول الرفاه الشمالية الأوروبية. ومع ذلك فإنها من بعض الجوانب هي النقيض القطبي للولايات المتحدة علىٰ طول الخط، وبشكل ملحوظ في مجال الضرائب والإنفاق العام. فالولايات المتحدة رغم كل نجاحها، لا يحتمل أن تقدم الطريقةَ العمليةَ الوحيدةَ القابلةَ للتطبيق في تنظيم اقتصاد متقدم». مارتن وولف، «الجاذبية المغرية للطريقة الأمريكيَّة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 1 تشرين الثاني/ نوڤمبر 2000 الصين 25.

الحرب العالمية الأولى. فإذا هزّ أطلس كتفيه فماذا يحدث للهيمنة؟ [أطلس في الأساطير الإغريقية جبارٌ حكم عليه زيوس أن يحمل السماء على كتفيه، ويبدو أن المؤلِّف هنا يشبّه أمريكا به: المعرّب].

في ردّ الفعل الأولي، لا يبدو أن ذلك يحدث، رغم أن البعض قلقون من كونه قد يحدث. فقد قام مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية باستطلاع آراء الأمريكيين في السياسة الخارجية كل أربع سنوات بعد سنة 1974. فوجد أن هناك دعماً مستمراً لدور فعّال للولايات المتحدة في العالم. فقد أيّد مثل هذه الفعالية 61 بالمئة من عامة الناس و96 بالمئة من القادة. بل إن ثلاثة أرباع الجمهور والقادة تنبأوا بدور أعظم لبلدهم في غضون عشر سنوات. وكانت غالبية الجمهور تعتقد أن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد مزيداً من العنف، وأن الإرهاب يُعْتبر التهديد رقم واحد لمصالح أمريكا الحيوية، تليه الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وانتشار الأسلحة النووية. وكان القلق يتصاعد في صفوف القادة من تطور الصين كقوة عالمية. وبدا مما هو ظاهر على السطح أن المواقف الأمريكيَّة مناسبة.

والالتزام الشامل للجمهور بالمشاركة الأمريكيَّة يتعايش جنباً إلى جنب مع الإحجام عن دعم استخدام القوات الأمريكيَّة في الخارج. فنحن نفضّل المقاربات متعددة الأطراف أكثر من قيامنا بالتصرّف وحدنا على انفراد. فهناك سبعة وخمسون بالمئة من الجمهور يوافقون على وجوب مشاركة الولايات المتحدة في قوّات حفظ السَّلام، ويعتقد 72 بالمئة من الجمهور (ولكن 48 بالمئة فقط من القادة) أن الولايات المتحدة ينبغي أن لا تتخذ إجراءات منفردةً وحدها في الأزمات الدولية إذا لم تكن مدعومة من قبل حلفائها. وحول مسألة العولمة، أعرب 54 بالمئة من الجمهور و87 بالمئة من القادة عن اعتقادهم أنّها جيدة لأمريكا على الأغلب. ويعتقد ثلاثة وستون بالمئة من عامة الناس و89 بالمئة من القادة أن قوة البلد الاقتصادية أهم من قوّتها العسكرية كمقياس للقوّة والنفوذ والتأثير في العالم.

وحتى الآن، كل شيء جيد. فمعظم الأمريكيين ليسوا انعزاليين، وهم لا يركِّزون علىٰ الهيمنة العسكرية وحدها. وهم يريدون أن يتصلوا بالعالم عن طريق المؤسَّسات متعددة الأطراف. فما هو الخطأ في هذه الصورة إذن؟ ولماذا نجد مثل هذه الصعوبة في تحديد مصلحتنا الوطنية؟ ولماذا كانت سياستنا في كثير من الحالات أحادية الطرف علىٰ نحو متغطرس؟ وعلىٰ سبيل المثال، لماذا انتقصنا من تأثيرنا علىٰ الأمم المتّحدة بأنفسنا في تسعينيّات القرن العشرين برفض دفع التزاماتنا عندما كانت استطلاعات الرأي تبيّن أن ثلثي عامة الناس يؤيدون الأمم المتّحدة؟

وبكلمة واحدة، كانت المشكلة هي اللامبالاة. فبعد الحرب الباردة وقبل الهجمات الإِرهابية في أيلول/ سبتمبر سنة 2001 انشغل الأمريكيون بقضاياهم المحلية، فاتجهوا إِلىٰ الحاضر والماضي بدلاً من الاهتمام بالمستقبل العالمي. فلم تلعب السياسة الخارجية أي دور في انتخاباتنا الرئاسية. وكما لاحظ هنري كيسنجر، فإن «المفارقة، هي أن تفوّق أمريكا كثيراً ما يعامله الشعبُ الأمريكيُّ نفسُه بلا مبالاة. . . . ومن هنا فإن الحكمة ترغم الساسة الطموحين علىٰ تجنّب المناقشات حول السياسة الخارجية، وتعريف القيادة بأنها انعكاس للعواطف الشعبية الراهنة، وليست تحدياً لرفع رؤى أمريكا»[93].

وعندما يكون أغلب الناس غير مبالين، فإنّهم يتركون ميادين معركة السياسة الخارجية لذوي المصالح الخاصة. والنتيجة تحديد ضيق لمصلحتنا الوطنية كثيراً ما ينفّر بلداناً أُخرى. وخذ المفارقة الظاهرة في رفضنا دفع التزاماتنا المستحقّة علينا للأمم المتّحدة رغم أن غالبيتنا تقف مع الأمم المتّحدة. ويعود جزء كبير من السبب إِلىٰ شدة التمسّك بأولويات تفضلها أقلية. فكثير من النشطاء الذين ذهبوا للتصويت في الانتخابات الأولية للحزب الجمهوري (وهم غالباً ما

(93) هنري كيسنجر، «**أتحتاج الولايات المتحدة إِلىٰ سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**» (نيويورك، سيمون وتشوستر، 2001)، ص18.

يمثِّلون نحو الخُمُسِ فقط من الناخبين) كانوا يعتقدون أن هيئة الأمم المتّحدة خطر علىٰ السيادة الوطنية. وكان موضوع المستحقات شديد الأهمية عندهم. ورغم أنهم يشكُلون أقلية من عامة الناس، فإن صوتهم كان هذا الذي يسمعه الكونغرس عند البتّ في المصلحة الأمريكيَّة[94]. وعلاوة علىٰ ذلك فإن هذا الصوت تضخمه العقيدة الإيديولوجية لرؤساء بعض اللجان الهامة، كالسناتور جيسي هيلمز، والخطط التكتيكية لذوي المصلحة الخاصة في الربط بين دفع الالتزامات المستحقّة وبين موضوع دخيل عَرَضِيّ كالإجهاض.

لقد كانت استطلاعات الرأي واضحة بشأن موضوع اللامبالاة. فاهتمام الأمريكيين بالأخبار، وخصوصاً عن البلدان الأجنبية، تضاءل بعد انتهاء الحرب الباردة. فليس هناك من «المهتمين جداً» بالأخبار عن البلدان الأُخرى سوى 29 بالمئة من الجمهور الأمريكي. وهناك 22 بالمئة «لا يكادون يعيرونها اهتماماً يُذكر». وعند طرح سؤال عن أكبر المشاكل التي تواجه البلد، شكَّلت السياسة الخارجية أصغر نسبةٍ مئويةٍ في أجوبة الجمهور (7 بالمئة) (أما عند القادة فكان الرقم 19,5 بالمئة). «في عالم ما بعد الحرب الواردة، مع عدم وجود عقلية «نحن ـ ضد ـ هم» بوضوح محدّد، فإن علاقة أحداث العالم تبدو أقل وضوحاً لكثير من الأمريكيين»[95]. وبعض الناس يصفون هذه المواقف بأنّها «نزعة انعزالية طرية ناعمة»[96]. ويسميها آخرون «نزعة دولية أممية مخفّفة»[97].

---

(94) ستيڤن كول، «ما يعرفه الجمهور ولا تعرفه واشنطن»، **فورين پوليسي**، شتاء 1995 ـ 1996، ص114.

(95) جون ي. ريلي، كمحرر، **الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة سنة 1999**، مجلس شيكاغو الخاص بالعلاقات الخارجية
(http://www.ccfr.org/publications/opinion/AmPuOp99.pdf)

(96) جيمس م. ليندسي، «اللامبالاة الجديدة»، **فورين آفيرز**، عدد أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر، 2000.

(97) وولف، **أمة واحدة، بعد كل شيء**، ص170.

وليست المسألة مسألة رفض الهموم أَو الاهتمامات الأجنبية، كالرفض الذي ميّز المواقف الأمريكيَّة تجاه أوروبا في ثلاثينيّات القرن العشرين. بل الأرجح أنّها مسألة لامبالاة وانشغال داخلي.

إن الخطر في عدم مبالاة الجمهور هو أن المصالح الخاصة ـ من اقتصادية، وعرقية، وإيديولوجية عقائدية، الموجودة دائماً في كل ديمقراطية، ينمو لها صوت أقوى حتى من صوتها الطبيعي المعتاد في تحديد المصلحة الوطنية. فخلال الحرب الباردة كان احتواء القوَّة السوڤياتية يقدِّم نجماً شمالياً هادياً للسياسة الخارجية الأمريكيَّة. ومن الناحية التاريخية، كانت فترة الحرب الباردة فترة شاذة من توافق الآراء حول الاهتمام المركزي للسياسة الخارجية (وحتى فترة التوافق هذه انطوت علىٰ نزاعات مريرة حول ڤيتنام وأمريكا الوسطى). والواقع أن الارتباك المحير كان في أغلب الحالات هو القاعدة. وعلىٰ سبيل المثال، فإن الخلافات العرقية قد لَوَّنت عمليات تقييم ما إذا كان ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن تدخل الحرب العالمية الأولى. ولقد كانت المصالح الاقتصادية تلعب دائماً دوراً هاماً في صنع السياسة الخارجية الأمريكيَّة[98]. إن دراسة متأنية للتحديدات الأمريكيَّة للمصلحة الوطنية في تسعينيّات القرن التاسع عشر، وثلاثينيّات القرن العشرين وثمانينيّاته، تستنتج أنّه «ليست هناك مصلحة وطنية وحيدة. والمحلِّلون الذين يفترضون أن أمريكا لها مصلحة وطنية يمكن تمييزها وينبغي للدفاع عنها أن يبتّ في علاقات أمريكا مع الأمم الأُخرى يعجزون عن تفسير الفشل المطّرد بإلحاح في تحقيق توافق محلي بشأن الأهداف الدولية»[99]. ولكن لم يحدث من قبل أبداً أن كنّا متفوقين إِلىٰ هذا الحد. وقد أدّت اللامبالاة العامة إِلىٰ جعل وضعنا قبل أيلول/ سبتمبر 2001

---

(98) تشارلز أ. بيرد، فكرة المصلحة الوطنية (نيويورك: مكملان، 1934).

(99) بيتر تروبوفيتز، **تحديد المصلحة الوطنية: الصراع والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكيَّة** (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1998)، ص12.

أكثر لذعاً وحدّةً حينما وصل الأمر إلىٰ البتّ في كيفية استخدام قوّتنا والمحافظة عليها.

فالكونغرس يعير اهتماماً للعجلات ذات الصرير، وتضغط عليه المصالحُ الخاصةُ لتشريع تكتيكات السياسة الخارجية وقوانين السلوك مع العقوبات لبلدان أُخرى. وكما يشير هنري كيسنجر، فإن «ما يقدّمه النقّاد الأجانب علىٰ أنّه سعي أمريكا للهيمنة إنما هو في أغلب الأحوال استجابة لمجموعات الضغط المحلية». ويقوم التأثير المتراكم لذلك «بدفع السياسة الخارجية الأمريكيّة نحو سلوك أحادي الجانب ومتنمّر باستفزاز، لأن التشريع (علىٰ عكس الاتصالات المحلية، التي هي دعوة للحوار عموماً) يترجم إلىٰ وصفة تقول للناس اقبلوا هذا الموقف أو ارفضوه، وهي المعادل العملي التشغيلي للإنذار»[(100)]. وقد أدّى نداء الاستيقاظ في أيلول/ سبتمبر سنة 2001 إلىٰ محو اللامبالاة الآن. ولكن إغراءات الانعزال والإجراءات الأحادية الجانب باقية. «فبقدر ما تحوّل الولايات المتحدة نزعة التفرّد إلىٰ عادة، أو تقلّل من إسهامها في إنتاج البضائع العامة، سيشعر الآخرون بقَرْصَة القوة الأمريكيَّة علىٰ نحو أقوى وأشدّ. وسينمو الحافز لتأديب السيد الكبير»[(101)].

وقد يَثْبُتُ أن المواقف إزاء العولمة هي كعب آخيل (أي نقطة الضعف القاتلة) بالنسبة للقوّة الأمريكيَّة. فليست للأمريكيين مناعة مضادة لردّة الفعل الحمائية. ولعل دعم العولمة الاقتصادية هشٌ أكثر مما يبدو للوهلة الأولى. وهناك سلسلة واسعة من مُسُوح الرأي العام تفيد بأن الجموع أو الغالبية تعارض سياسات المزيد من تحرير التجارة، والهجرة، والاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه المواقف ـ التي تتحالف بقوة مع مهارات سوق العمل، مع رجحان

(100) هنري كيسنجر، «أمريكا عند القمة»، **ذي ناشنال إنترست**، صيف 2001، ص15.

(101) جوزيف جوف، «مَن الخائف مِن السيد الكبير؟» **ذي ناشنال إنترست**، صيف سنة 2001، ص52.

احتمال موقف سلبي من المستخدمين ذوي الأجور الأكثر انخفاضاً ـ لا تعكس الجهل بالفوائد بحسب، بل شعوراً بأن تكاليف انعدام الأمن الاقتصادي قد تكون أكثر أهمية[102]. ومثل هذه المواقف قد يعزّزها القلقُ الجديدُ حول الإرهاب.

وتظهر استطلاعات الرأي أشد التباينات تشعّباً في مواقف الجمهور والقادة تأتي رداً على الأسئلة الخاصة بالأولوية التي ينبغي إعطاؤها «لحماية وظائف العمّال الأمريكيين». إذْ إن أربعة أخماس الجمهور تعطيها مرتبة «هامة جداً»، بالمقارنة مع 45 بالمئة من القادة[103]. أما العمال الأقل مهارة ـ وهم المجموعة التي تشكِّل أكثرية القوة العاملة الأمريكيَّة ـ «فقد عانوا من نمو أجور يقرب من الصفر، وحتى التناقص أي النمو السلبي في الأجور الحقيقية، رغم التقدّم المتجدّد في السنوات الأخيرة. كما شهدوا حالات هبوط حاد في أجورهم بالنسبة للعمال الأكثر مهارة. . . ومن المحتمل أن يكون الدعم الشعبي للمزيد من التحرير الليبرالي مشروطاً بتقديم معونة حكومية فعَّالة لمساعدة العمّال على التكيّف للتأثيرات الضارّة»[104]. إن مجال الحركة لممارسة قوّتنا في الخارج يعتمد جزئياً على السياسات التي نتّبعها في الداخل. فإذا قُدِّر للولايات المتحدة أن تستدير نحو اتجاه حمائي، فإننا لن ننتقص من النمو الاقتصادي الداعم لقوّتنا الصلبة فحسب، ولكننا سوف نسجّل أيضاً مثالاً تعيساً يكون من شأنه التقليل من قوّتنا الصلبة.

ويجادل البعض بأن تكاليف ممارسة القوة تثقل كاهل جميع الإمبراطوريات في آخر الأمر، وأن الهجمات الإرهابية سوف تجعل الجمهور

---

(102) شيف وسلوتر، **العولمة ومُدْرَكاتُ العمال الأمريكيين**، ص9.

(103) وكالة الإعلام الأمريكيَّة لتحليل الآراء M-162-99، 20 آب/ أغسطس، 1999، ص1.

(104) فريد بيرغشتين، «مقدمة» في كتاب شيف وسلوتر، **العولمة ومدركات العمال الأمريكيين**، ص 10.

الأمريكي يتعب ويسأم من «الامتداد الاستعماري الطويل أكثر من اللازم»[105]. ولكن الأعباء المالية لم تزد، إذْ إن نفقات الدفاع والشؤون الخارجية تضاءلت حصّتها من إجمالي الناتج الوطني علىٰ مدى بضعة عقود مضت. وعلاوة علىٰ ذلك فإن نقاط ضعفنا المكشوفة لا يمكن إزالتها بالانكفاء إلىٰ الداخل. صحيح أن المواقف الأمريكيَّة تميل إلىٰ التسامح ـ بدلاً من الدعم القوي ـ مع محاولات القادة لتحويل مصادر قوة البلد إلىٰ نفوذ فعّال التأثير في العالم. فإذا حدث تباطؤ اقتصادي، أو تزايدت حالات التباين وعدم المساواة، أو إذا عجزنا عن مواجهة الإرهاب، فإن بعض المجموعات الهامّة قد تسحب هذا التسامح، ولا سيما في ما يتعلّق بالتحرير الليبرالي للتجارة والهجرة. ومع ذلك فإن الرأي العام مجموعة من القيود، كالسدود والحواجز، وليس عاملاً مباشراً يقرّر السياسةَ الخارجيةَ ويبت فيها[106]. وتظهر استطلاعات الرأي أن هذه القيود عريضة تماماً. فمشكلة الجبهة الداخلية ليست آفاق التفسّخ السياسي والاجتماعي المرهوب أو الركود الاقتصادي بقدر ما هي تطوّر رؤيةٍ كبيرة الشعبية للكيفية التي ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن تحدّد بها مصلحتها الوطنية في عصر المعلومات العالمي. وهذا هو السؤال التالي الذي نعالجه في ما يأتي.

---

(105) فرانز نوشلر، «التعددية في مواجهة الأحادية»، مؤسّسة التنمية والسلام، ورقة السياسة رقم 16، بون، 2001، ص8.

(106) ريتشارد صوبل، **أثر الرأي العام علىٰ سياسة أمريكا الخارجية منذ ڤيتنام** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2001)، ص10.

5

إعادة تحديد المصلحة الوطنية

كيف ينبغي على الولايات المتحدة أن تحدِّد مصلحتها في عصر المعلومات العالمي هذا؟ وكيف نقرِّر إلى أي حد ننضم إلى الآخرين ومتى؟ وما الذي ينبغي أن نفعله بقوّتنا التي لم يسبق لها مثيل؟ إن الإنعزاليين الذين يعتقدون أننا نستطيع أن نتجنّب نقاط ضعفنا المكشوفة للإرهابيين بالانكفاء إلى الداخل يفشلون في فهم حقائق عصر المعلومات العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن دعاة التصرّف الأحادي الذين يحثوننا على تعبئة هذه القوَّة وحشدها من أجل غايات عالمية نحدّدها بأنفسنا على نحو أناني بلا خجل، إنما يقدِّمون وصفة لتقويض قوّتنا الناعمة الطرية ويشجعون الآخرين على تكوين تحالفات تحدّ في آخر الأمر من قوتنا الصلبة. إن علينا أن نفعل ما هو أفضل من ذلك.

وعندما كتبت كوندوليزا رايس (التي هي الآن مستشارة الأمن القومي) أثناء الحملة الانتخابية سنة 2000 أن علينا أن «ننطلق من الأرضية الصلبة للمصلحة الوطنية وليس من مصلحة مجتمع دولي موهوم» كان الشيء الذي أقلق حلفاءنا الأوروبيين هو «افتراض وجود نزاع بالضرورة بين ملاحقة المصلحة الوطنية والالتزام بمصالح مجتمع دولي بعيد عن أن يكون

موهوماً»[1]. وقد تكون الروابط التي تشد المجتمع الدولي واهنة. ولكن لها أهميتها. إن الفشل في تقديم الاحترام اللائق لرأي الآخرين وفي تضمين مصلحتنا الوطنية مفهوماً واسعاً للعدالة سوف يكون من شأنه أن يؤذينا في آخر الأمر. وكما يذكرنا حلفاؤنا بتكرار متواتر، فإنّه حتى المدافعين ذوي النوايا الحسنة عن الهيمنة الحميدة الخفيفة الوطأة لا يملكون كل الأجوبة. وبينما رحّب أصدقاؤنا بالنهج متعدد الأطراف لإدارة بوش بعد أيلول/ سبتمبر سنة 2001، فقد ظلوا قلقين من عودة التصرّفات الأحادية الجانب.

وليس من المحتمل أن يُعاد انتخاب الزعماء الديمقراطيين الذين يفشلون في تمثيل مصلحة أمّتهم، وإنّه من مصلحتنا الحفاظ علىٰ مركزنا المتفوّق. ولكن المصالح العالمية يمكن دمجها في مفهوم عريض بعيد النظر للمصلحة الوطنية. فالإرهاب في آخر الأمر هو تهديد للمجتمعات كلها؛ والتجارة الدولية تفيدنا كما تفيد الآخرين؛ والاحترار العالمي سوف يرفع مستوى سطح البحر علىٰ طول سواحلنا كلها كما علىٰ سواحل البلدان الأُخرى؛ والأمراض المعدية تستطيع الوصول إلىٰ كل مكان بالسفينة أو الطائرة؛ وعدم الاستقرار المالي قد يضرّ بالاقتصاد العالمي كلّه. وبالإضافة إلىٰ مثل هذه المصالح المادية الملموسة، يريد كثير من الأمريكيين دمج القِيَم العالمية في مصلحتنا الوطنية. وهناك دلائل قوية علىٰ أن قِيَم أمريكا تعمل في سياق عالمي عال، وأن مجال اهتمامنا يمتد بعيداً وراء حدودنا الوطنية. وقد اتفق ثلاثة وسبعون بالمئة مع التصريح الوارد في استطلاع الرأي القائل: «إنني أعتبر نفسي مواطناً عالمياً وكذلك مواطناً أمريكياً»، بل وافق 44 بالمئة علىٰ ذلك بقوة[2]. فنحن إذن

---

(1) بيتر لادلو، «مطلوب: شريك عالمي»، **ذي واشنطن كوارترلي**، صيف 2001، ص167.

(2) برنامج حول مواقف السياسة الدولية، «آراء أمريكيَّة في العولمة: دراسة في المواقف العامة في الولايات المتحدة»، جامعة ميريلاند، 1999، ص8.

بحاجة إلىٰ تعريف عريض لمصلحتنا الوطنية يأخذ في الحسبان مصالح الآخرين، ودور قادتنا هو طرح هذا في مناقشات شعبيَّة. ولا حاجة لأن تكون المصلحة الوطنية قصيرة النظر، كما ذكّرنا بذلك أيلول/ سبتمبر سنة 2001.

ويميّز التقليديّون بين سياسة خارجية مبنية علىٰ القِيَم وسياسة خارجية مبنية علىٰ أساس المصالح. وهم يعطون صفة الحيوية للمصالح التي من شأنها التأثير علىٰ نحو مباشر علىٰ سلامتنا، وبذلك تبرر استخدام القوَّة ـ مثل منع شنّ هجوم علىٰ الولايات المتحدة، ومنع بروز مهيمن معادٍ لنا في آسيا أو أوروبا، ومنع تواجد قوى معادية علىٰ حدودنا أو مسيطرة علىٰ البحار، وضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة[3]. أمّا تعزيز حقوق الإنسان، وتشجيع الديمقراطية، وتنمية قطاعات اقتصادية محدّدة، فقد أعطيت لها أولوية أقل.

إنني أعتبر هذا النهج ضيّقاً أكثر من اللازم، إذْ إنني أعتقد أن المصالحَ الإنسانيةَ هامةٌ أيضاً لحياتنا ولسياستنا الخارجية. فمن المؤكد أن المصالح الوطنية الاستراتيجية حيوية وتستحق الأولوية، لأننا إذا فشلنا في حمايتها، فإن بقاءنا نفسه يصبح عرضةً للمخاطر. وعلىٰ سبيل المثال فإن مواجهة الإرهاب الكارثيّ وقمعه اليوم سوف تستحق الأولوية التي كانت مخصصةً لاحتواء القوَّة السوڤياتية أثناء الحرب الباردة[4]. فالبقاء هو الشرط اللازم للسياسة الخارجية، ولكنّه ليس كل شيء في السياسة الخارجية. وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإن الربط بين بعض الأحداث (مثل غزو العراق للكويت أو تجربة قذيفة كورية شمالية) وبين

---

(3) **مصالح أمريكا الوطنية: تقرير من لجنة المصالح الوطنية الأمريكيَّة** (برئاسة كل من روبرت إيلوورث، وآندرو غودپاستر، وريتاهاوزر، 1996)، ص13.

(4) انظر آشتون كارتر، وجون دويتش وفيليپ زاليكو، **الإرهاب الكارثي: عناصر سياسة وطنية** (كمبريدج، ماساشوسيتس: مركز بلفر للعلوم والقضايا الدولية، جامعة هارڤارد، 1998). وانظر أيضاً، جوزيف س. ناي الأصغر ور. جيمس وولزي، «منظور علىٰ الإرهاب»، لوس آنجيلوس تايمز، 1 حزيران/ يونيو، 1997، القسم M، ص5.

تهديدٍ لبقائنا الوطني قد ينطوي علىٰ سلسلة طويلة من الأسباب. وقد يختلف الناس حول مدى احتمال حدوث أية حلقة في تلك السلسلة، وبالتالي حول درجة التهديد لبقائنا. وبناء عليه، فإن الناس العقلاء يمكن أن يختلفوا حول مقدار «التأمين» الذي يريدون أن تقدّمه سياستنا الخارجية ضد التهديدات البعيدة لمصلحة حيوية قبل أن نلاحق قِيَماً أُخرى مثل حقوق الإنسان.

وفي رأيي أنه في الديمقراطية تكون المصلحة الوطنية هي ما يقوله عنها المواطنون، ببساطة، بعد مداولة كافية. فهي أوسع من المصالح الاستراتيجية الحيوية، رغم أن هذه هي جزء حسَّاس الأهمية منها. إذْ يمكن أن تشمل قِيَماً مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، وخاصة إذا كان الجمهور الأمريكي يشعر بأن تلك القِيَم لها من الأهمية بالنسبة لهويتنا أَو لشعورنا بماهيتنا ما يجعل الناس مستعدين لدفع ثمن لتعزيزها ونشرها. فالقِيَم ـ ببساطة ـ هي مصلحة وطنية غير ملموسة. فإذا اعتقد الشعب الأمريكي أن مصالحنا المشتركة علىٰ المدى الطويل تشمل قِيَماً معينة وضرورة نشرها في الخارج، فإن تلك القِيَم تصبح عندئذٍ جزءاً من المصلحة الوطنية. وقد يشير القادة والخبراء إلىٰ تكاليف التمشي مع قِيَم معينة، ولكن إذا لم يوافق الجمهور المستنير علىٰ ذلك، فلن يستطيع الخبراء إنكار شرعية رأيهم.

إن تقرير المصلحة الوطنية والبتّ فيها يتطلّب أكثر من مجرد نتائج استطلاع الرأي. إنه الرأي بعد المناقشة والمداولة العامة العلنية. ولذلك فإن من المهم أن يؤدي قادتنا عملاً أفضل في مناقشة صياغة واسعة لمصلحتنا الوطنية. وكثيراً ما يكون الجدل الديمقراطي مشوشاً ومختلطاً ولا يخرج دائماً بالأجوبة «الصحيحة». ومع ذلك فإن من الصعب أن يرى المرء طريقة أفضل للبتّ في المصلحة الوطنية في نظام ديمقراطي. إن المداولة السياسية الأفضل إطلاقاً هي الطريقة الوحيدة لشعبنا للبتّ في مدى اتساع، أَو ضيق، تحديدنا لمصالحنا.

حدود القوَّة الأمريكيَّة

وحتى عندما نتفق علىٰ أهمية القِيَم، فإن المهمة الصعبة هي التفكير في كيفية جعلها تَسُودُ وتؤثِّر في حالات معيّنة. فكثير من الأمريكيين يجدون حرب روسيا في الشيشان مثيرة للقلق، ولكن هناك حدوداً لما نستطيع القيام به لأن روسيا تظل قوة نووية، ونحن نسعى للحصول علىٰ مساعدتها بخصوص الإرهاب. وكما كان آباؤنا يذكروننا: «لا تدعوا أعينكم تصبح أكبر من معداتكم، ولا تقضموا أكثر مما تستطيعون أن تمضغوا». وعند أخذ حجمنا في الحسبان، فإن الولايات المتحدة لديها هامش للاختيار أكثر مما لدى معظم البلدان الأُخرى. ولكن كما رأينا في الفصول السابقة، فإن القوَّة تتغيّر. وليس من الواضح دائماً كم نستطيع أن نمضغ. والخطر الذي يمثِّله دعاة فرض الهيمنة أن سياستهم الخارجية كلها دوّاسات تعجيل بلا فرامل. فتركيزهم علىٰ أحادية القطب وعلىٰ الهيمنة تبالغ في قدرة الولايات المتحدة علىٰ الحصول علىٰ النتائج التي تريدها في عالم متغيّر.

لقد جادلتُ في الفصل الأول بأن القوَّة في عصر المعلومات العالمي موزعة مثل لعبة شطرنج بثلاثة أبعاد. فالرقعة العسكرية العليا أحادية القطب تتفوق فيها الولايات المتحدة على جميع الدول الأُخرى، ولكن الرقعة الاقتصادية الوسطى متعددة الأقطاب، تمثّل فيها الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان ثلثي الإنتاج العالمي. أما الرقعة السفلى للعلاقات عابرة القومية التي تعبر الحدود خارج سيطرة الحكومات فهي ذات تركيب هيكلي للقوة موزع علىٰ نطاق واسع. ورغم أن من المهم أن لا يتجاهل أحدٌ الأهميةَ المستمرة للقوة العسكرية لبعض الأغراض، ولا سيما في ما يتعلق بالأجزاء الصناعية وما قبل الصناعية من العالم، فإن تركيز دعاة الهيمنة علىٰ القوَّة العسكرية يمكن أن يعمينا عن حدود قوتنا. فالقوَّة الأمريكيَّة كما رأينا ليست لها عَظَمَةٌ مماثلة في البُعدين الاقتصادي وعابر القومية. ولا يقتصر الأمر علىٰ وجود عناصر فاعلة جديدة

يتعين أخذها في الحسبان، بل إن كثيراً من الأمور العابرة للقومية ـ سواء أكانت التدفقات المالية، أم انتشار مرض الإيدز، أم الإِرهاب ـ لا يمكن حلّها بدون تعاون الآخرين. وحيثما كان العمل الجماعي جزءاً ضرورياً لحصولنا على النتائج التي نريدها، فإن قوّتنا تكون مقيّدة بالتحديد والولايات المتحدة ملزمة بالاقتسام والمشاطرة.

وعلينا أن نتذكّر أيضاً الدور المتنامي للقوة الناعمة الطرية في عصر المعلومات العالمي هذا. إن من المهم أن نصف مليون طالب أجنبي يريدون الدراسة في الولايات المتحدة كل سنة، وأن الأوروبيين والآسيويين يريدون أن يشاهدوا أفلاماً وبرامجَ تلفزيونيةً أمريكيَّة، وأن الحريات الأمريكيَّة جذَّابة في أنحاء كثيرة من العالم، وأن الآخرين يحترموننا، ويريدون أن يقتدوا بنا عندما لا نكون متغطرسين أكثر من اللازم. وقِيَمُنَا مصادرُ مهمةٌ لقوّتنا الناعمة الطرية. وكلا القوّتين، الصلبة والناعمة الطرية، لها أهميتها، ولكنْ في عصر معلومات عالمي، كما رأينا في الفصل الثاني، فإن القوة الناعمة الطرية تزداد نعومة وطراوة عما كانت عليه حتى في الماضي. فالتدفقات الكثيفة للمعلومات الرخيصة وسعت عدد قنوات الاتصالات عابرة القومية عبر الحدود الوطنية. وكما لاحظنا من قبلُ أيضاً، فإن الأسواق العالمية والمجموعات غير الحكومية ـ بما فيها من الإِرهابيين ـ تلعب دوراً أكبر، وكثير منها يملك مصادر قوة ناعمة طرية. والدول تُخْتَرَقُ بسهولة أكبر، وهي أقل شبهاً بالنموذج العسكري التقليدي لكرات بليارد مستقلّة ذات سيادة تقفز مبتعدةً عن بعضها البعض.

فالولايات المتحدة، بمجتمعها الديمقراطي المفتوح، سوف تستفيد من عصر المعلومات العالمية الآخذ في التطور، إذا طورنا فهماً أفضل لطبيعة قوتنا وحدودها. وسوف تظلّ مؤسَّساتنا جذّابة للكثيرين، كما أن انفتاح مجتمعنا سوف يستمر في تعزيز مصداقيتنا. وهكذا فإننا كبلد سنكون في منزلة طيبة للاستفادة من القوَّة الناعمة الطرية. ولكنْ بما أن كثيراً من هذه القوَّة الناعمة

الطرية هو إنتاج عرضي غير مقصود للقوى الاجتماعية، فسوف تجد الحكومة في أغلب الأحوال أن التلاعب بها صعب.

والأخبار السارّة هي أن الاتجاهات الاجتماعية لعصر المعلومات العالمي تساعد علىٰ تشكيل عالم سيكون قريباً من المُثُلِ الأمريكيَّة في الأمد الطويل. ولكنَّ القوَّة الناعمة الطرية التي تأتي من كونها «مدينة مشرقة علىٰ تل» (كما وصفها زعيم طائفة المتطهرين جون وينثروپ من قبلُ لأول مرة) لا تعطي القدرة علىٰ الإرغام التي تعطيها القوَّة الصلبة. فالقوَّة الناعمة الطرية حسّاسة الأهمية، ولكنّها لا تكفي وحدها. بل ستكون القوّتان معاً ضروريتين لسياسة خارجية ناجحة في عصر المعلومات العالمي. وعلىٰ قادتنا أن يتأكّدوا من أنّهم يمارسون قوّتنا الصلبة بطريقة لا تنتقص من قوّتنا الناعمة الطرية.

الاستراتيجية الكبرى والسلع العامة العالمية

كيف ينبغي علىٰ أمريكا أن تضع أولوياتنا في عصر عولمة عالمي؟ وما هي الاستراتيجية الكبرى التي ستتيح لنا أن نتوجّه بين «الامتداد الإمبراطوري المبالغ في طوله» والذي من شأنه أن ينشأ من دور الشرطي العالمي، مع تجنّب خطأ الظن أن البلد يمكن أن ينعزل في عصر المعلومات العالمي هذا؟ إن المكان الذي ينبغي البدء منه هو فهم العلاقة بين القوَّة الأمريكيَّة وبين السلع العامة العالمية. فمن جهة ـ ولأسباب مذكورة أعلاه ـ فإن القوَّة الأمريكيَّة أقل فاعلية مما قد تبدو عليه للوهلة الأولى. فنحن لا نستطيع القيام بكل شيء. ومن جهة أُخرى، فإن من المحتمل أن تبقى الولايات المتحدة أقوى بلد في العالم مدة طويلة في سياق القرن الحالي. وهذا يعطينا اهتماماً ومصلحة في الحفاظ علىٰ درجة من النظام الدولي. وبصورة مادية ملموسة أكثر، فإن هناك سبباً لكون الأمريكيين ذوي مصلحة وطنية تتجاوز حدودنا. ذلك أن الأحداث الجارية بعيداً هناك قد تؤذينا. ونحن نريد التأثير علىٰ حكومات ومنظَّمات بعيدة بخصوص شتى القضايا، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإِرهاب،

والمخدرات، والتجارة، والموارد، والضرر البيئي. وبعد الحرب الباردة تجاهلنا أفغانستان، ولكننا اكتشفنا أنه يمكن حتى لبلد فقيرٍ ناءٍ في أقاصي الدنيا أن يؤوي قوىً قادرةً علىٰ إلحاق الضرر بنا.

إن النظام الدولي هو، إلىٰ حد كبير، سلعة عامة، شيء يستطيع كل شخص أن يستهلكها دون إنقاص توفرها للآخرين[5]. ويستطيع بلد صغير أن يستفيد من السَّلام في منطقته، ومن حرية البحار، وقمع الإرهاب، والتجارة المفتوحة، والسيطرة علىٰ الأمراض المعدية، أو الاستقرار في الأسواق المالية، كما تفعل الولايات المتحدة في الوقت نفسه دون إنقاص الفائدة للولايات أو للآخرين. والسلع العامة النقية نادرة بالطبع. والأشياء التي تبدو في نظرنا جيدة أحياناً قد تبدو سيئة في عيون الآخرين. أما الجاذبية الضيّقة أكثر من اللازم للسلع العامة فقد تصبح عقيدة تخدم الذات الأنانية عند الأقوياء. ولكن هذه التحذيرات إنما هي تذكير للتشاور مع الآخرين، وليست سبباً لنبذ مبدأ استراتيجي هام يساعدنا علىٰ وضع الأولويات والتوفيق بين مصالحنا الوطنية ومنظور عالمي أوسع.

فإذا كان المستفيد الأكبر من السلعة العامة (كالولايات المتحدة) لا يتولى زمام القيادة في تقديم موارد غير متناسبة تجاه تجهيزها، فليس من المحتمل أن يكون المستفيدون الأصغر قادرين علىٰ إنتاجها بسبب صعوبات تنظيم عمل جماعي عندما يكون عدد المشتركين فيه كبيراً[6]. ورغم أن هذه المسؤولية للأكبر كثيراً ما تتيح للآخرين أن يصبحوا «مستفيدين بالمجّان»، فإن البديل

---

(5) للاطلاع علىٰ مناقشة كاملة لتعقيد التعريف ومشاكله، انظر كتاباً من تحرير إينْج كول، وإيزابيل غرونبرغ ومارك أ. شتيرن، بعنوان: **السلع العامة العالمية: التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999). وبالتعريف الدقيق، فإن السلع العامة ليست تنافسية ولا احتكارية حصرية.

(6) مانكور أولسون، **منطق العمل الجماعي: السلع العامة ونظرية المجموعات** (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة جامعة هارڤارد، 1965).

لذلك هو أن الحافلة الجماعية لا تتحرّك علىٰ الإطلاق. (وتعويضنا هو أن الأكبر يميل إِلىٰ ممارسة سيطرة أكبر علىٰ عجلة القيادة).

وهذا يضفي انعطافاً تحريفياً مختلفاً علىٰ العبارة التي كانت مادلين أولبرايت ـ وزيرة الخارجية السابقة ـ كثيراً ما تستخدمها وتزعم فيها أن الولايات المتحدة هي «الأمّة التي لا غِنَى عنها». فنحن لا نحصل علىٰ استفادة بالمجّان. ومن أجل لعب دور في إنتاج السلع العامة، تحتاج الولايات المتحدة إِلىٰ الاستثمار في مصادر القوَّة الصلبة، وكذلك في مصادر القوَّة الناعمة الطرية لتقديم مَثَلٍ طيبٍ يُحْتَذى. وتحتاج هذه الأخيرة إِلىٰ ضبط أكبر للنفس من جانب الكونغرس، وكذلك إِلىٰ تنظيم بيتنا من الداخل في الاقتصاد، والبيئة، والعدالة الجنائية وما إِلىٰ ذلك. إذْ إن بقية العالم ترغب في أن ترى الولايات المتحدة تقود عن طريق تقديم النموذج. ولكن عندما «يرى الناس أمريكا تضع مصالحها المحلية الضيِّقة قبل الاحتياجات العالمية، كما هي الحال في مستوى الانبعاثات الغازية الضارّة، فإن الاحترام قد يتحوّل بسهولة إِلىٰ خيبة أمل واحتقار»[7].

وتتطلب القوة الصلبة المتزايدة استثماراً للموارد في الجوانب غير العسكرية من الشؤون الخارجية، بما في ذلك معلومات مخابرات أفضل، وهي استثمارات لم يكن الأمريكيون مؤخراً علىٰ استعداد للقيام بها. فبينما كان الكونغرس مستعداً لإنفاق 16 بالمئة من الميزانية الوطنية علىٰ الدفاع، فإن النسبة المئوية المخصّصة للشؤون الدولية قد تقلّصت من 4 بالمئة في ستينيّات القرن العشرين إِلىٰ واحد بالمئة فقط في هذه الأيام[8]. إن قوّتنا العسكرية هامّة، ولكن

(7) فيليب باورينغ، «أمريكا بوش تطور مشكلة صورة»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، 31 أيار/ مايو، 2001، ص8.

(8) ريتشارد ن. غاردنر، «حل الواحد في المئة»، **فورين آفيرز**، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس، 2000، ص3.

دبلوماسيتنا أهم منها بستةَ عشرَ ضعفاً. فهناك أكثر من ألف موظف يعملون في مقر قيادة أصغر موقع عسكري إقليمي، أي أكثر بكثير من مجموع الموظفين الأمريكيين المخصصين لوزارات الخارجية، والتجارة، والخزينة، والزراعة[9]. فالعسكريون يؤدون دوراً محقاً في دبلوماسيتنا، ولكننا نستثمر في قوّتنا الصلبة وفق شروط مُعَسْكَرَةٍ أكثر مما ينبغي.

وكما ناشد وزيرُ الخارجية كولن باول الكونغرسَ، فإننا بحاجة إِلىٰ أن نضخّ مزيداً من الموارد في وزارة الخارجية، بما في ذلك خدماتها المعلوماتية الإعلامية والوكالة الدولية للتنمية إذا أريد لنا أن نوصل رسالتنا. فقد حذّر تقرير من الحزبين كليهما عن الحالة في وزارة الخارجية بأنّه «إذا لم يتم عكس توجه اللولب النازل إِلىٰ الأسفل كالدوامة، فإن آفاق الاعتماد علىٰ القوَّة العسكرية لحماية المصالح الوطنية الأمريكيَّة ستزداد اتساعاً لأن واشنطن ستكون أقل قدرة علىٰ تجنّب الأزمات، أَو إدارتها، أَو حلّها عن طريق فنّ السياسة»[10]. وبالإضافة إِلىٰ ذلك، فإن إلغاء وكالة الإعلام الأمريكيَّة (التي كانت تروّج لآراء الحكومة في الخارج) ككيان منفصل، وامتصاصها في وزارة الخارجية، قد انتقص من فاعلية واحدة من أدوات القوَّة الناعمة الطرية لحكومتنا[11]. إن من الصعب أن تكون قوة عظمى بكلفة رخيصة، أَو عن طريق الوسائل العسكرية وحدها.

وبالإضافة إِلىٰ الوسائل الأفضل، فإننا بحاجة إِلىٰ استراتيجية

---

(9) دانا بريست، «سياسة خارجية ذات أربع نجوم؟»، **الواشنطن بوست**، 28 أيلول/ سبتمبر، 2000، ص1.

(10) روبن رايت، «تقرير يتحدث عن سوء الإدارة في وزارة الخارجية»، **لوس آنجيلوس تايمز**، 30 كانون الثاني/ يناير، 2001، ص10.

(11) اللجنة الاستشارية الأمريكيَّة الخاصة بالدبلوماسية العامة، **دمج وكالة الإعلام في وزارة الخارجية: تقييم بعد سنة واحدة** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: تشرين الأول/ أكتوبر 2000).

لاستخدامها. ويجب أن تضمن استراتيجيتنا الكبرى بقاءنا أولاً. ولكن عليها بعد ذلك أن تركّز علىٰ تقديم سلع عامة **عالمية**. فمكسبنا من مثل هذه الاستراتيجية مزدوج: من السلع العامة نفسها، ومن الطريقة التي تجعل بها قوّتنا مشروعة في نظر الآخرين. ومعنى هذا أن علينا أن نعطي أولوية عليا لتلك الجوانب من النظام الدولي التي إذا ما تُرِكَتْ بدون رعاية كافية فسوف تكون لها آثارٌ عميقةٌ علىٰ ذلك النظام، وبالتالي علىٰ حياة أعداد كبيرة من الأمريكيين ومن الناس الآخرين كذلك. وتستطيع الولايات المتحدة أن تتعلّم من دروس بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، عندما كانت قوّة متفوّقة هي الأُخرى. فقد كانت السلع العامة الثلاث التي اهتمت بها ورعتها بريطانيا هي: (1) الحفاظ علىٰ توازن للقوى بين الدول الكبرى في أوروبا، (2) الترويج لنظام اقتصادي دولي مفتوح، و(3) الحفاظ علىٰ الأشياء الدولية المشتركة مفتوحة، كحرية الملاحة في البحار وقمع القرصنة.

وهذه الأشياء الثلاثة تنطبق كلها إلىٰ حدٍ مّا علىٰ الوضع الأمريكي الحالي. فالحفاظ علىٰ توازن إقليمي للقوى وكبح الحوافز المحلية لاستخدام القوّة لتغيير الحدود يقدِّم سلعة عامة لكثير من البلدان (ولكن ليس لها جميعاً) فالولايات المتحدة تساعد علىٰ «تشكيل البيئة» (بعبارات تقرير البنتاغون لمراجعة السياسة الدفاعية مرة كل أربع سنوات) في أقاليم شتّى، ولذلك فإننا ـ حتى في الأوقات الطبيعية العادية ـ نحتفظ بنحو مئة ألف جندي في قواعد متقدمة في أوروبا، وبالعدد نفسه في آسيا، وبنحو عشرين ألفاً بالقرب من الخليج الفارسي. فالدور الأمريكي كعامل استقرار، وضمانة ضد عدوان قد يشنّه طامحون إلىٰ الهيمنة في مناطق هامة، إنما هو قضية ورقة رابحة. فينبغي علينا أن لا نتخلّى عن هذه المناطق، كما اقترح البعض في الآونة الأخيرة، رغم أن وجودنا في الخليج يمكن معالجته بطريقة أكثر حنكة وبراعة.

والترويج لنظام اقتصادي دولي مفتوح هو شيء جيد للنمو الاقتصادي

الأمريكي ولبلدان أُخرى كذلك. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن انفتاح الأَسواق العالمية هو شرط ضروري (ولو أنه غير كاف) لتخفيف وطأة الفقر في البلدان الفقيرة، حتى ولو كان يفيد الولايات المتحدة. وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإن النمو الاقتصادي علىٰ المدى الطويل يرجح احتمال تغذية مجتمعات مستقرّة، ديمقراطية للطبقات الوسطى، ولو أن النطاق الزمني لذلك قد يكون طويلاً تماماً. ولإبقاء النظام منفتحاً، يتعين علىٰ الولايات المتحدة أن تقاوم النزعة الحمائية في الداخل، وأن تدعم المؤسَّسات الاقتصادية الدولية مثل منظَّمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تقدِّم إطاراً لقواعد الاقتصاد العالمي.

ومثل بريطانيا القرن التاسع عشر فإن الولايات المتحدة لها مصلحة في الحفاظ علىٰ الأشياء الدولية المشتركة، كالمحيطات، مفتوحةً للجميع. وسجلنا هنا مختلط، فهو جيد في ما يتعلّق بِحُرِّيَة البحار. وعلىٰ سبيل المثال فعندما اشتعل القلق في جنوب شرقي آسيا في سنة 1995 من مطالبة الصين بجزر سبارتلي في بحر الصين الجنوبي، تجنّبت الولاياتُ المتحدةُ الادعاءاتِ المتضاربةَ للدول المختلفة بشأن ملكية الجزر الصغيرة والصخور هناك، ولكنها أصدرت بياناً يعيد التأكيد بأن البحر ينبغي أن يظل مفتوحاً لجميع البلدان. وعندئذٍ وافقت الصين علىٰ معالجة الموضوع وفق قانون معاهدة البحار. أما اليوم، فإن الأشياء الدولية المشتركة تشمل قضايا جديدة مثل تغيّر المناخ، والحفاظ علىٰ الأجناس المهدّدة بالانقراض، واستعمالات الفضاء الخارجي، وكذلك الفضاء السيبري [شبكة الحقيقة الافتراضية المشتركة، أي عالم البيئات، مثل الإنترنيت، الذي يتخاطب بداخله الأشخاص بواسطة كومبيوترات مترابطة، علىٰ نحو مستقل عن المسافة المكانية: المعرّب]. ولكنْ في بعض القضايا، مثل المناخ العالمي، أخذت الولايات المتحدة مكانة أقل مما هو ضروري. وإن وضع قواعد تحافظ علىٰ حق النفاذ والوصول للجميع يظل شيئاً تابعاً للمصلحة

العامة اليوم بالقدر الذي كان فيه كذلك في القرن التاسع عشر، رغم أن بعض القضايا أعقد وأصعب من حرِّية البحار.

وتتمتع هذه السلع العامة الكلاسيكية التقليدية الثلاث بتوافق مواقف الرأي العام الأمريكي، ويمكن تقديم بعض هذه الأشياء عن طريق أعمال أحادية الجانب. ولكن هناك أيضاً ثلاثة أبعاد جديدة من السلع العامة العالمية في عالم اليوم. فأولاً: ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن تساعد في تنمية وصيانة أنظمة عالمية من القوانين والمؤسَّسات التي تنظم العمل الدولي في مجالات متنوعة ـ لا تقتصر علىٰ التجارة والبيئة، بل تشمل أيضاً انتشار الأسلحة، وحفظ السَّلام، وحقوق الإنسان، والإِرهاب، وغيرها من الهموم الأُخرى. فالإِرهاب بالنسبة للقرن الحادي والعشرين هو ما كانت عليه القرصنة بالنسبة لفترة سابقة، حيث كانت بعض الحكومات تعطي القراصنة واللصوص المفوضين من قبلها بنهب موانئ آمنة كي تكسب منهم عائدات أَو تضايق بهم أعداءها. وعندما صارت بريطانيا القوةَ البحريةَ المسيطرةَ في القرن التاسع عشر قمعت القرصنة، فاستفادت معظم البلدان من ذلك الوضع. أما اليوم، فإن بعض الدول تؤوي إرهابيين كي تهاجم أعداءها، أَو لأنها أضعف من أن تسيطر علىٰ جماعات قوية. فإذا اَعْتُبِرَتْ حملتُنا الحالية ضد الإِرهاب أحادية الجانب أَو منحازة، فإن من المحتمل أنّها ستفشل، ولكن إذا واصلنا الحفاظ علىٰ تحالفات واسعة لقمع الإِرهاب فإن لدينا أفقاً جيداً من النجاح. وبينما لا ترى الجماعاتُ التي تهاجمنا أن حملتنا ضد الإِرهاب هي للمصلحة العامة العالمية، فإن هدفنا ينبغي أن يكون عزل هذه الجماعات وتخفيض عدد الدول القليلة التي تقدِّم لها المأوى.

وعلينا كذلك أن نجعل التنمية الدولية أولوية أعلى، لأنّها سلعة عالمية الأهمية للمصلحة العامة أيضاً. إذْ إن كثيراً من الأغلبية الفقيرة في العالم تعيش في اضطراب، غارقةً في وحل حلقة مفرغة من المرض، والفقر، وعدم الاستقرار السياسي. فالمساعدة العلمية والمالية من البلدان الغنية وعلىٰ نطاق

واسع لها أهميتها ليس لأسباب إنسانية فحسب، بل أيضاً (كما جادل جيفري ساخس، الاقتصادي من جامعة هارفارد) «لأنه حتى البلدان النائية تصبح قواعد أمامية للاضطراب بالنسبة لباقي أنحاء العالم»[12]. وسجلّنا هنا أقل إثارة للإعجاب. فقد تقلّصت مساعداتنا الخارجية إلىٰ 0,1 بالمئة من إجمالي ناتجنا الوطني، أي نحو ثلث المستويات الأوروبية. كما أن إجراءات الحماية التجارية التي نتخذها كثيراً ما تلحق أفدح الضرر بالبلدان الفقيرة. والمساعدات الخارجية علىٰ وجه العموم ليست لها شعبية في صفوف الجمهور الأمريكي. وسبب ذلك جزئياً (كما تظهر استطلاعات الرأي) هو أنهم يعتقدون أننا ننفق عليها خمسة عشر ضعفاً أَو عشرين ضعفاً مما ننفقه بالفعل. ولو أن زعماءنا توجهوا بالمناشدة إلىٰ غرائزنا الإنسانية، وإلىٰ اهتمامنا بالاستقرار، وخاطبونا بصورة مباشرة أكثر فقد يتحسّن سجلنا. وكما قال الرئيس بوش في تموز/ يوليو سنة 2001: «إن هذا تحدٍّ أخلاقي كبير»[13]. ومن المؤكد أن المعونة ليست كافية للتنمية، إذْ إن فتح أَسواقنا، وتقوية المؤسَّسات الخاضعة للمساءلة، وتثبيط الفساد أهم حتى من ذلك[14]. فالتنمية تستغرق وقتاً طويلاً. ونحن بحاجة إلىٰ استكشاف طرق أفضل للتأكّد من أن مساعدتنا تصل إلىٰ الفقراء فعلاً، ولكن الحكمة واهتمامنا بقوتنا الناعمة الطرية يشيران إلىٰ أنه ينبغي علينا أن نجعل التنمية أولوية أعلى.

فالولايات المتحدة، كقوّة متفوّقة، تستطيع أن تقدِّم سلعة عامة مهمّة

---

(12) جيفري ساخس، «ما يصلح للفقراء يصلح لأمريكا»، **الإيكونوميست**، عدد 14 تموز/ يوليو، 2001، ص 32 ـ 33.

(13) «بوش يقترح تحويل المساعدات إلىٰ مِنَحٍ للأمم الفقيرة»، **النيويورك تايمز**، 18 تموز/ يوليو، 2001، القسم A، ص1.

(14) وليام إسترلي، «فشل التنمية»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 4 تموز/ يوليو 2001، ص 32؛ داني رودريك، **الاقتصاد العالميّ الجديد والدول النامية: إنجاح الانفتاح** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مجلس التنمية الخارجية، 1999).

بالعمل كوسيط. فباستخدام مساعينا الحميدة للتوسّط في نزاعات في أماكن مثل إيرلندا الشمالية والشرق الأوسط، أو بحر إيجة، تستطيع الولايات المتحدة أن تساعد في تشكيل النظام الدولي بطُرق مفيدة لنا ولأمم أُخرى كذلك. فمن المغري أحياناً ترك الصراعات العنيدة تتقيح وتلتهب، وهناك بعض الأوضاع التي تستطيع فيها بلدانٌ أُخرى أن تلعب دور الوسيط علىٰ نحو أكثر فاعلية. وحتى عندما لا نريد أخذ زمام القيادة، يمكن أن تكون مشاركتنا جوهرية، كما يشهد علىٰ ذلك عملُنا مع أوروبا لمحاولة منع نشوب حرب أهلية في مقدونيا. ولكنْ كثيراً ما تكون الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة علىٰ الجمع بين أعداء ألدّاء، كما هي الحال في عمليّة السَّلام في الشرق الأوسط. وعندما ننجح، فإننا نعزّز سمعتنا ونزيد قوّتنا الناعمة الطرية وفي الوقت نفسه نقلّص واحداً من مصادر عدم الاستقرار.

الجدول 5 ـ 1 استراتيجية قائمة علىٰ سلع عامة عالمية

1 ـ حافظ علىٰ توازن القوى في المناطق الهامة.
2 ـ روّج لاقتصاد دولي مفتوح.
3 ـ حافظ علىٰ الأشياء الدولية المشتركة.
4 ـ حافظ علىٰ قواعد ومؤسَّسات دولية.
5 ـ ساعد في التنمية الاقتصادية.
6 ـ إعمل كجامعٍ للائتلافات والتحالفات ووسيط في النزاعات.

حقوق الإنسان والديمقراطية

إن استراتيجية كبرى لحماية مصالحنا التقليدية الحيوية وترويج السلع العامة العالمية تعالج ثلثي مصلحتنا الوطنية. فحقوق الإنسان والديمقراطية هي العنصر الثالث، ولكنّها لا تندمج مع العنصرين الآخرين. فهناك بلدان وحضارات أُخرى تفسّر هذه القِيَم بصورة مختلفة، ويغضبها تدخلُنا في شؤون سيادتها بتصرّف أحادي الجانب ندّعي فيه الحقَّ لأنفسنا. وكما تذمّر رئيس

الوزراء الماليزي مهاتير محمّد من إدارة كلينتون: «لم يُسْبِغْ أحدٌ هذا الحقَّ علىٰ هذا الرئيس الذي يشن حملةً صليبية». أو بعبارات أخرى قالها ناقد من الجمهوريين (وهو الآن مسؤول كبير في البنتاغون): «إن أمريكا محتارة حقاً من فكرة أن إصرارها علىٰ فرض رأيها باسم المبادئ العالمية العامة يمكن أن يراها الآخرون أحياناً شكلاً من أشكال التفرد الأمريكي من جانب واحد». ومع ذلك فإن هذه التهمةَ توجّهها إلىٰ أمريكا بلدانٌ كثيرة، بما فيها بعض أصدقائنا. «إن الرؤساء الويلسونيين يدفعونهم إلىٰ الجنون، ولقد ظلوا يفعلون ذلك منذ أيام وودرو ويلسون»[15]. [إشارة إلىٰ مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى: المعرّب].

لقد ظلّ الأمريكيون يتصارعون مع كيفية دمج قِيَمنا مع مصالحنا الأُخرى منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية. والآراء الرئيسية الأربعة تتخطّى الحواجز الحزبية. فالانعزاليون يعود رأيهم إلىٰ أيام التأكيد الشهير الذي أطلقه جون كوينسي آدامز سنة 1821 بأن الولايات المتحدة «لا تذهب إلىٰ الخارج بحثاً عن وحوش لتدمّرها» بينما يركّز الواقعيّون علىٰ نصيحته النفعية الذرائعية بأننا ينبغي أن لا نورّط أنفسنا «بما يتجاوز القدرة علىٰ تخليص أنفسنا في جميع حروب المصالح والمؤامرات»[16]. ومنذ أيام وودرو ويلسون علىٰ الأقل، ظل الليبراليُّون يؤكّدون علىٰ الديمقراطية وحقوق الإنسان كأهداف للسياسة الخارجية، وأعاد جيمي كارتر ترسيخها كأولوية. وحتى رونالد ريغان، الذي هو من المحافظين بالتأكيد، كان يلجأ إلىٰ لغة حقوق الإنسان. كما أن المحافظين الجُدد اليوم «يمثّلون في الحقيقة النوع الريغاني من النزعة

---

(15) بيتر رودمان، **العملاق القلِق: التحديات ضد التفوق الأمريكي** (واشنطن: مركز نيكسون، 2000)، ص3، 15، 44.

(16) ريتشارد بيرنشتاين، «التدخل أَو عدم التدخل في حقوق الإنسان: الفجوة تضيق»، **النيويورك تايمز**، 4 آب/ أغسطس، 2001، ص15.

الويلسونية»[17]. ولقد كرّر الرئيس جورج ووكر بوش إطلاق التحذير الواقعي بأن الولايات المتحدة «لا تستطيع أن تكون شرطة النجدة للعالم». ولكن دزينتين من أبرز المحافظين الجُدد، ومنهم وليام بينيت ونورمان بودهورتيز، قد حثّوه علىٰ أن يجعل حقوق الإنسان، والحرية الدينية، والديمقراطية أولويات للسياسة الخارجية الأمريكيَّة، وأن «لا يتبنّى وجهة نظر ضيّقة للمصالح الوطنية الأمريكيَّة»[18].

ويشجب الواقعيّون في الجغرافيا السياسية مثاليةَ ويلسون باعتبارها خطرة. وكما لاحظ روبرت فروست بطريقته الساخرة، فإن الأسوار الجيدة يمكنها المساعدة في صنع جيران جيدين. ورغم أن تآكل السيادة قد يساعد علىٰ دفع حقوق الإنسان إلىٰ الأمام في الأنظمة القمعية، فإنه ينذر أيضاً باضطرابات كبيرة. فسلام ويستفاليا في القرن السابع عشر أوجد نظاماً من الدول المستقلّة للحدّ من الحروب الأهلية الضارية حول الدين [بعد حرب الثلاثين سنة، من 1618 إلىٰ 1648، بين الكاثوليك والبروتستانت، التي تركت ألمانيا قاعاً صفصفاً، جاء سلام ويستفاليا نتيجة معاهدتي أوزنابروك ومونْزْتر اللتين أدّتا إلىٰ الاعتراف بالمساواة السياسية والدينية بين الدويلات الألمانية. فمُنِحَت فرنسا معظم الألزاس، وتلقّت السويد جزءاً من بوميرانيا ومناطق أُخرى، وأُعْلِنَ استقلالُ كلٍّ من سويسرا وهولندا: المعرّب]. إن كون السيادة آخذة في التغيّر هو علىٰ وجه العموم قيدٌ علىٰ السياسة. ولكن سواء أحب أصحاب الاستراتيجيات الواقعيون ذلك أم كرهوه، فإن حالاتٍ إنسانيةً مثل الصومال، والبوسنة، ورواندا، وهايتي، وكوسوڤو، وتيمور الشرقية، سوف تفرض نفسها

(17) رودمان، **العملاق القلِق**، ص40.

(18) ستيڤن موفسون، «اليمين يَكِزُ بوش حول الحقوق»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، 27 ـ 28 كانون الثاني/ يناير 2001، ص3؛ انظر أيضاً «القوّة الأمريكيَّة ـ من أجل ماذا؟ ندوة»، **كومنتري**، عدد كانون الثاني/ يناير 2000، ص21 الحاشية.

في مقدمة مسرح الأحداث بسبب قدرتها علىٰ إثارة الاهتمام والانتباه في عصر المعلومات العالمي. وسوف تستمر مثل هذه الحالات في الانتشار بسرعة. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن العولمة آخذة في تمزيق طراز الحياة التقليدي. والدول الضعيفة الباقية في أعقاب انهيار الإمبراطوريةِ السوفياتيةِ، والإمبراطورياتِ الأوروبيةِ العتيقةِ في إفريقيا، مكشوفةٌ وعرضة للعطب بشكل خاص. ولئن كانت هناك صدامات للحضارات فإنّها تقع بصورة متواترة أكثر ضمن البلدان أو المناطق حول ما أسماه فرويد نرجسيات الفوارق الصغيرة، وليس كصدام هائل بين «الغرب والباقين»[19]. وهذا بدوره يؤدي إلىٰ عنف متزايد وخرق لحقوق الإنسان، وكل ذلك بحضور عدسات التلفزيون والإنترنيت. والنتيجة وضع مجموعة صعبة من القضايا علىٰ جدول أعمال سياستنا الخارجية، تشكل تحدياً لقِيَمِنا. وقِيَمنا بالطبع مصدر هام من مصادر قوّتنا الناعمة الطرية.

وإذن، فأين يأتي موقع حقوق الإنسان والديمقراطية في استراتيجيتنا؟ إن حقوق الإنسان **جزء** هام من سياستنا الخارجية، ولكنها ليست السياسةَ الخارجيةَ بحد ذاتها، لأن السياسة الخارجية جهد لتحقيق عدة أغراض: الأمن والفوائد الاقتصادية، وكذلك النتائج الإنسانية. وأثناء الحرب الباردة كان هذا كثيراً ما يعني أننا مضطرّون إلىٰ التسامح ـ علىٰ مضض وبعد تمنّع ـ مع إساءات لحقوق الإنسان علىٰ أيدي أنظمة كانت حسَّاسة الأهمية لموازنة القوَّة السوفياتية، كما في حالة كوريا الجنوبية قبل تحوّلها إلىٰ ديمقراطية. وهناك مشاكل مماثلة ملحّة في الفترة الراهنة، ويشهد علىٰ ذلك غياب سياسة أمريكيَّة لتعزيز الديمقراطية في

---

(19) ج. پاسكال زاخاري، «قوى السوق تضيف ذخيرة إلىٰ الحروب الأهلية»، **وول ستريت جورنال**، 12 حزيران/ يونيو، 2000، ص21. وبين سنتي 1989 و1998 اندلعت 108 نزاعات مسلحة في ثلاثة وسبعين مكاناً في أنحاء العالم؛ وكان 92 منها ضمن البلد نفسه، وليس بين بلدين.

المملكة العربية السعودية، أو الحاجة إلىٰ موازنة حقوق الإنسان في روسيا مع مصلحتنا في تشكيل ائتلاف مضاد للإرهاب.

ولقد اقترح وليام پيري وآشتون كارتر، المسؤولان السابقان في إدارة كلينتون، مخططاً لتقييم المخاطر علىٰ أمن الولايات المتحدة، وللمساعدة في إعادة تأكيد الأولويات الوطنية في حالات قد تنطوي علىٰ استخدام القوَّة. وكانت علىٰ قمة الهرم في مخططهما التهديدات المدرجة في القائمة أَلِفْ، بحجم ما كان التهديد السوڤياتي يمثِّله علىٰ بقائنا. وهذه فئة ينطبق عليها أيضاً التهديد من الصين أَو من انتشار الأسلحة النووية. أما القائمة باء للأخطار الداهمة التي تهدِّد مصالحنا (ولكن لا تهدّد بقاءنا) فهي تشمل أوضاعاً كتلك التي في شبه الجزيرة الكورية وفي الخليج الفارسي. وأما القائمة جيم الحاوية علىٰ «الحالات الطارئة الهامة ذات التأثير غير المباشر علىٰ أمن الولايات المتحدة ولكنّها لا تشكِّل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكيَّة» فهي تشمل «الكوسوفيين والبوسنيين، والصوماليين، والروانديين، والهايتيّين»[20].

غير أن المدهش هو أن قائمة جيم، الخاصة بحالات التدخّل الإنساني، كثيراً ما تطغى علىٰ جدول أعمال السياسة الخارجية. وقد تكهن كارتر وپيري بأن سبب ذلك هو غياب تهديدات القائمة أَلِفْ بعد نهاية الحرب الباردة. وهذا صحيح إلىٰ حدٍّ ما، ولكن هناك سبباً آخر هو قدرة قضايا القائمة جيم علىٰ الاستيلاء علىٰ اهتمام أجهزة الإعلام في عصر المعلومات العالمي. فالصور الحية العنيفة المليئة بالصراع الإنساني الداهم الفوري والآلام، يكون نقلها إلىٰ الجمهور أسهل من نقل الأشياء المجردة الواردة في القائمة أَلِفْ، مثل إمكانية

---

(20) أشتون ب. كارتر ووليام ج. پيري، الدفاع الوقائي: **خطة استراتيجية أمنية جديدة لأمريكا** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مطبعة مؤسَّسة پروكينغز، 1999)، ص11 ـ 15.

قيام «جمهورية فايمار في روسيا»، أَو أهمية تحالفنا مع اليابان، أَو الانهيار المحتمل للنظام الدولي للتجارة والاستثمار. فقليلون هم الأمريكيون الذين يستطيعون أن ينظروا إِلىٰ الصور التلفزيونية للناس الذين يقتلهم الجوع أو اللاجئين البائسين في نشرة أخبار المساء قبيل العشاء دون أن يشعروا أن علينا أن نقوم بشيء ما لمعالجة ذلك إِن استطعنا. وبعض الحالات سهلة تماماً، كإِمدادات الإِغاثة لضحايا إِعصار في أمريكا الوسطى، أَو المراحل الأولى للإِغاثة من المجاعة في الصومال. ولكن كما هو الوضع في الصومال، فإِن بعض الحالات التي تبدو بسيطة في الظاهر، يمكن أن يتضح أنها صعبة للغاية، وهناك حالات صعبة منذ البداية كما في كوسوفو.

والمشكلة بالنسبة لهذه الحالات هي أن الاهتمام الإِنساني الذي يحرض علىٰ العمل كثيراً ما يثبت أنه سطحي تماماً عندما يواجه تكاليفَ كبيرةً في الأرواح والأموال. فالحافز الدافع إِلىٰ مساعدة الصوماليين الذين يموتون جوعاً (والذين كان زعماء الحرب الأهلية المختلفون يعترضون الإمدادات الغذائية الذاهبة إِليهم) اختفى عند مواجهة صورة جثة أمريكي مقتول تُسْحَبُ عبر شوارع مقاديشو. ويعزى هذا أحياناً إِلىٰ الإحجام الشعبي عن قبول الإصابات والضحايا. ولكن في ذلك تبسيطاً للأمور أكثر من اللازم. فقد ذهب الأمريكيون إِلىٰ حرب الخليج وهم يتوقعون أكثر من عشرة آلاف إِصابة. وبعبارة أنسب، فإِن الأمريكيين يتمنّعون عن قبول الإصابات عندما تكون مصالحهم **الوحيدة** هي مصالح إِنسانية محضة غير متبادلة. ومن سخرية القدر أن ردّة الفعل ضد مثل هذه الحالات قد لا تقتصر علىٰ صرف الانتباه، والحد من الاستعداد لدعم مصالح القائمة أَلِفْ، بل إِنّها قد تتدخّل أيضاً في العمل في حالات إِنسانية أكثر جدية وخطورة. فقد كان من بين الآثار المباشرة لكارثة الصومال العجز الأمريكي (مع بلدان أُخرى) عن تقديم الدعم والتعزيز لقوة حفظ السلام التابعة

للأمم المتّحدة في رواندا، ممّا كان يمكن أن يحدّ من حرب الإبادة الحقيقية التي وقعت فيها سنة 1994[21].

وليست هناك أجوبة سهلة لمثل هذه الحالات. فنحن لا نستطيع ببساطة أن نغلق جهاز التلفزيون أَو نقطع الصلة الكهربائية للكومبيوتر حتى ولو أردنا ذلك. ولا نستطيع ببساطة أن نتجاهل القائمة جيم، ولا ينبغي علينا ذلك. ولكن هناك قواعد معينة للحكمة والتعقّل كي تساعدنا التدخلات الإِنسانية علىٰ دمج قِيَمنا ومصالحنا الأمنية، وشق طريق بين أخطار الويلسونية المطلقة غير المقيّدة والواقعية الضيقة التي شرحها جورج ووكر بوش بالتفصيل في حملته الانتخابية في سنة 2000.

فأولاً هناك درجات كبيرة من القلق أَو الاهتمام الإِنساني ودرجات كبيرة من التدخّل، مثل الشجب، والعقوبات التي تستهدف الأفراد، ثم العقوبات الواسعة، والاستخدامات المتنوعة للقوّة. ويجب أن نوفّر الطرف العنيف للطّيْف لأفظع الحالات وأشدها كما هو مناقَشٌ أدناه. وثانياً: عندما نستخدم القوَّة فعلاً، يجدر بنا أن نتذكّر بعض مبادئ الحرب العادلة: أن تكون لنا قضية عادلة في عيون الآخرين، والتمييز في الوسائل كي لا نعاقب الأبرياء غير المستحقين للعقاب، والتناسب بين غاياتنا ووسائلنا، ووجود احتمال راجح (وليس تمنيات ورغبات) بأن العواقب ستكون جيدة. فمثل هذه الاعتبارات سيكون من شأنها أن تمنعنا من إِرسال قوات إِلىٰ داخل الحروب الأهلية في الكونغو أَو الشيشان، حيث إن الصعوبة وتكاليف تحقيق غاياتنا تتجاوز وسائلنا.

وثالثاً: (فيما عدا حالات حرب الإبادة)، ينبغي علينا أن نتجنّب استخدام القوَّة ما لم تكن مصالحنا الإِنسانية معزّزة بوجود مصالحنا الوطنية الأُخرى، لأن

(21) سامانثا باور، «المتفرجون علىٰ حرب الإبادة»، **أتلانتيك منثلي**، أيلول/ سبتمبر 2001، ص84 ـ 108.

من غير المحتمل أن تكون لدينا القوَّة اللازمة للاستمرار. كانت هذه هي الحالة في حرب الخليج، حيث لم تقتصر اهتماماتنا علىٰ العدوان ضد الكويت، بل شملت أيضاً إمدادات الطاقة وحلفاءنا الإقليميين. ولم تكن هذه هي الحالة في الصومال. إذْ إن غياب المصالح الأُخرى ـ كما رأينا ـ قد جعل تدخلنا غير قابل للاستدامة عندما تصاعدت تكاليفه. أما في يوغسلافيا السابقة (البوسنة وكوسوفو)، فقد كانت مصالحنا تنبع من حلفائنا الأوروبيين ومن حلف شمال الأطلسي.

ورابعاً: ينبغي علينا أن نحاول إشراك عناصر إقليمية فاعلة أخرى، ونتركها تأخذ زمام القيادة حيثما يكون ذلك ممكناً. ففي تيمور الشرقية، أخذت أستراليا زمام القيادة، بينما قدمت أمريكا الدعم في التعبئة والمخابرات. وفي سيراليون أخذت بريطانيا زمام القيادة. وبعد فشلنا في رواندا عرضت الولايات المتحدة في وقت متأخر أن تساعد الدول الأفريقية في التدريب، والمخابرات، والأمور التعبوية والمواصلات إذا قدمت تلك الدول الجنودَ لقوات حفظ السلام، بما فيها قوات الاستجابة السريعة الأوروبية المخطط لها، والتي سيكون من شأنها أن تتمكّن من التصرّف في الحالات الطارئة الأقلّ حدّة، حيث لا حاجة بنا إلىٰ التورط. وينبغي علينا أن نشجع ازدياد الاستعداد والقدرة لدى الأوروبيين لأخذ زمام القيادة في قضايا مثل حفظ السَّلام في البلقان.

وخامساً: إن للشعب الأمريكي مصلحة إنسانية حقيقية في منع حدوث محرقة أُخرى، كما حدث في رواندا سنة 1994. فنحن بحاجة إلىٰ أن نعمل أكثر لتنظيم منع حروب إبادة والتصدي للحالات الحقيقية لهذه الحروب. ولسوء الحظ فإن الميثاق الخاص بحروب الإبادة مكتوب بشكل فضفاض بحيث يُساء استخدام هذه العبارة لأغراض سياسية إلىٰ درجة ابتذالها بتطبيقها علىٰ أي جريمة كراهية. فعلينا أن نتبع توصيات دراسة الأمم المتّحدة التي نَصَّتْ سنة 1985 علىٰ أنه «لكيلا تنتقص قيمة مفهوم حرب الإبادة أو تخفّف بتضخيم الحالات. . .

فإن من الوارد أن يتم النظر في الحجم المتناسب والأعداد الإجمالية لأنّها ذات صلة»[22]. وبغَضّ النظر عن نصّ كلمات الميثاق، ومحاولات الأطراف في حالات معينة، فإن علينا أن نركّز ردود فعلنا العسكرية علىٰ مواجهة نوايا تدمير أعداد كبيرة من البشر.

وأخيراً: ينبغي علينا أن نتوخّى الحذر الشديد بشأن التدخّل في حروب أهلية حول تقرير المصير، مثل مطالبة بعض الجماعات بالانفصال في إندونيسيا، أو آسيا الوسطى، أو كثير من البلدان الإفريقية. وقد نُجَرُّ إلىٰ التدخّل لأسباب أُخرى، كما في الحالات المذكورة آنفاً، ولكن علينا أن نتجنّب الانحياز إلىٰ أي طرف بين المجموعات العرقية بقدر المستطاع. ذلك أن قتل الألبانيين للمدنيين الصرب بعد حرب كوسوفو ليس له تبرير أكثر من قتل الصرب للمدنيين الألبانيين قبل الحرب. وفي عالم تعيش فيه أكثر من عشرة آلاف مجموعة عرقية أو لغوية في نحو مئتي دولة فقط، فإن مبدأ تقرير المصير يشكّل تهديداً بعنف هائل. وهو غامض في السياق الأخلاقي. وكثيراً ما تُرْتَكَبُ الفظائعُ علىٰ أيدي النشطاء من الجانبين (أي الإبادة المتبادلة)، كما أن السابقة التي سنسجلها بدعم حقٍّ عامٍ لتقرير المصير قد تكون لها عواقب كارثية.

ولن تحل أيٌّ من هذه القواعد كل مشاكل البتّ في مصلحتنا الوطنية في الحالات الصعبة. فقد كان من شأنها أن تؤدي إلىٰ التدخّل في يوغسلافيا السابقة، وإلىٰ عمل أقوى في رواندا، ولكنْ إلىٰ حذرٍ أكبر في الصومال وكثير من الحروب الأهلية الإفريقية. وفي مكانٍ مّا بين أن نكون شرطة نجدة العالم من جهة، وأن نتنحّى جانباً من جهة أخرى، سنحتاج إلىٰ مثل هذه القواعد

---

(22) سامانثا پاور، «مشكلة من الجحيم»، **فشل أمريكا في منع حرب الإبادة** (نيويورك: بيسك بوكس، 2002)، الفصل الخامس.

الحكيمة، كي نصوغ مصالِحَنَا الاستراتيجيةَ، والاقتصاديةَ، والخاصةَ بحقوق الإنسان، في سياسة خارجية مستدامة.

الجدول 5 ـ 2 قواعد الحكمة للتدخّل الإنساني

1 ـ ميز درجات التدخّل والتناسب
2 ـ قرّر أن هناك قضيةً عادلةً ونجاحاً محتملاً.
3 ـ عزّز المصالح الإنسانية بمصالح أُخرى.
4 ـ أعط أولوية لعناصر إقليمية فاعلة أُخرى.
5 ـ كن واضحاً في ما يتعلّق بالإبادة.
6 ـ كن حذراً من الحروب الأهلية حول تقرير المصير.

إن العثور علىٰ صيغة للبتّ في الوقت الذي يكون فيه التدخّل الإنساني مبرراً هو شيء ضروري ولكنه غير كافٍ لدمج حقوق الإنسان في سياستنا الخارجية. كما أن كيفيّة تصرّفنا في الداخل لها أهميتها. ومنظّمة العفو الدولية شديدة القسوة في إعلانها أن «الولايات المتحدة اليوم حجر عثرة أمام حقوق الإنسان بقدر ما هي مُدَافعٌ عن هذه الحقوق». ولكن الولايات المتحدة، بتجاهلها معاهدات حقوق الإنسان أو رفضها المصادقة عليها (مثل تلك الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمييز ضد النساء)، تنتقص من قوّتنا الناعمة الطرية المتعلّقة بهذه القضايا[23]. وفي بعض الأحيان، تكون أسباب إحجامنا عن التدخّل ثانوية، ولكن التأثير علىٰ سمعتنا يكون كبيراً لا يستهان به. وعلىٰ سبيل المثال، فقد استغرقت الولايات المتحدة ست سنوات كي توقع البروتوكول الخاص بتوريط الأطفال في النزاع المسلّح، لأن البنتاغون كان يريد تجنيد فتيان في السابعة عشرة (مع موافقة الوالدين). ثم اتضح أن ذلك

(23) نورمان كيمبستر، «الولايات المتحدة تتعرض لنقد حادّ بسبب قضايا حقوق الإنسان»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون،** 31 أيار/ مايو، 2001، ص3.

لم يكن يمس سوى أقل من 3000 مجنّد من مجموع 1,4 مليون أمريكي يرتدون الزيّ العسكري[24].

وتعزيز الديمقراطية ونشرها هو أيضاً مصلحة وطنية، ومصدر من مصادر القوَّة الناعمة الطرية، ولو أن دور القوَّة هنا أقل مركزية والعمليَّة بطبيعتها ذات أمد أطول. فللولايات المتحدة مصلحة عقائدية إيديولوجية، ونفعية عملية في تعزيز الديمقراطية. ورغم أن الحجّة القائلة بأن الديمقراطيات لا تشنّ الحرب ضد بعضها بعضاً أبداً هي حجة مبسّطة أكثر من اللازم، فإن من الصعب العثور على ديمقراطيات **ليبراليّة** تفعل ذلك[25]. فالديمقراطيات الشعبية غير الليبرالية، مثل بيرو، أو إكوادور، أو فنزويلا، أو إيران، أو البلدان التي تمر بالمراحل المبكرة من الدمقرطة، قد تصبح خطرة. ولكنَّ إنتاجَ الديمقراطيات الليبرالية للاجئين، أو انغماسَها في الإرهاب أقلُّ احتمالاً[26]. وإن تصريح الرئيس كلينتون سنة 1995 بأن «أفضل استراتيجية، في آخر الأمر، لضمان أمننا وإقامة سلام يدوم، هو دفع الديمقراطية لإحراز تقدّم في كل مكان» فيه جوهر من

---

(24) بربارا كروسيت، «كلينتون يوقع اتفاقيات للمساعدة على حماية الأطفال»، **النيويورك تايمز**، 6 تموز/ يوليو، 2000، القسم A، ص7.

(25) جون م. أوين، «كيف تنتج الليبرالية سلاماً ديمقراطياً»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، خريف 1994؛ جون ر. أونيل وبروس راسيت، «تقييم السلام الليبرالي مع تحديدات بديلة: التجارة لا تزال تخفف الصراع»، **جورنال أوف پيس ريزيرتْش** (أوسلو)، تموز/ يوليو 1999؛ فريد زكريا، «صعود الديمقراطية غير الليبرالية»، **فورين آفيرز**، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1997. وللاطلاع على نظرة نقدية متخصصة على مقولة «السلام الليبرالي»، انظر جوان غوا، **صناديق اقتراع ورصاص: السلام الديمقراطي المراوغ** (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون)؛ وللاطلاع على تقييم إيجابي متخصص، انظر سپنسر ر. ويرت، **لا حرب على الإطلاق: لماذا لا تَقْتَتِلُ الديمقراطيات** (نيوهاڤن: مطبعة جامعة ييل، 1998).

(26) انظر إدوارد د. مانسفيلد وجاك سنايدر «الدمقرطة والحرب»، **فورين آفيرز**، أيار/ مايو 1995.

الحقيقة إذا تمّت مقاربته مع التحذيرات الاحترازية التي وصفناها للتوّ[27]. والمفتاح هو اتباع خطوات تكتيكية يحتمل أن يكتب لها النجاح على المدى البعيد دون فرض تكاليف مبالغ فيها على أهداف أُخرى للسياسة الخارجية في المدى القريب[28].

عند بداية القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة واحدة بين حفنة من الديمقراطيات. ومنذ ذلك الحين تنامى العدد على نحو مثير للإعجاب، وإِن اعترضته نكسات. فقد بدأت موجة ثالثة للدمقرطة في أوروبا في سبعينيّات القرن المذكور، وانتشرت إِلى أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا في ثمانينيّاته، ثم أصابت أوروبا الشرقية في تسعينيّاته. وقبل الثمانينيّات لم تكن أمريكا تتابع مساعدة الديمقراطية على نطاق واسع، ولكنْ منذ إِدارتي ريغان وكلينتون، صار مثل هذه المساعدة أداة متعمّدة للسياسة. وبحلول منتصف التسعينيّات، كانت وكالاتٌ أمريكيَّةٌ كثيرةٌ (وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالة التنمية الدولية، ووزارة العدل، والمنحة الوطنية للديمقراطية) تنفق أكثر من 700 مليون دولار على مثل هذا العمل[29]. فقوّتنا الاقتصادية والناعمة الطرية تساعد في تعزيز القِيَم الديمقراطية وترويجها، وفي الوقت نفسه، فإِن إِيماننا بحقوق الإِنسان وبالديمقراطية يساعد على زيادة قوتنا الناعمة الطرية.

المعركة بين دعاة الأحادية والتعددية

كيف ينبغي علينا أن نتعامل مع البلدان الأُخرى؟ هناك ثلاثة نُهُج رئيسية،

---

(27) توماس كاروذَرْز، **مساعدة الديمقراطية في الخارج: القوس البياني للتعلُّم** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: وقف كارنيجي، 1999)، ص5.

(28) صاموئيل ب. هانْتِنْغْتُونْ، **الموجة الثالثة: الدمقرطة في أواخر القرن الحادي والعشرين** (نورمان: مطبعة جامعة أوكلاهوما، 1991).

(29) المصدر السابق نفسه، ص7.

هي: الانعزالية، والأحادية، والتعددية. فالنزعة الانعزالية مستمرة في الرأي العام، ولكنها ليست من الخيارات الاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكيَّة اليوم. فبينما كان رد فعل بعض الناس علىٰ هجمات أيلول/ سبتمبر الإرهابية هو اقتراح الحدّ من تدخلاتنا في الخارج، أدركت الأغلبية أن مثل هذه السياسة لن تحدّ من انكشافنا وتعرّضنا للعطب، بل ستزيده سوءاً. وقد ارتسمت خطوط المعركة الرئيسية في ما بين الدوليين، بين دعاة التصرّف الأحادي الجانب والذين يفضّلون تكتيكات متعددة الأطراف وحسب عبارة وليام سافاير فإن «الأحادية لا تعني الانعزالية. ففي غمرة إحجامنا عن الظهور بمظهر المستبدّ المتغطرس، قد نتنازل عن القيادة بسرعة أكثر من اللازم لاسترضاء جمهور الحاسدين»[30]. وبالطبع فإن الفوارق هي مسألة درجة. فليس هناك دعاة نزعة أُحَادِيَّةٍ محضة أَو تعددية محضة. فعندما أدت أوائل أعمال إدارة بوش إلىٰ صرخات سخط حول التصرف الأحادي الجانب، تبرأ الرئيس من هذه الوصمة ووصف مسؤولو وزارة الخارجية موقفَ الإدارة بأنه تعددية انتقائية. ولكن طرفي الطيف ترسو فيهما وجهات نظر مختلفة بشأن درجة الاختيار الناجمة عن الموقف الأمريكي في العالم اليوم. وسأقترح أدناه بعض القواعد للموقف الوسط.

فبعض ذوي النزعة الأحادية يدعون إلىٰ نهج توكيدي جازم مندفع لا يتراجع في ترويج القِيَم الأمريكيَّة وتعزيزها. وهم يرون أن الخطر يكمن في اهتزاز إرادتنا الداخلية، والخلط والالتباس في أهدافنا التي ينبغي أن تكون تحويل لحظة أحادية القطب «إلىٰ عصر أحادي القطب». ومن هذا المنظور، ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكيَّة الخارجية هو إحداث تغيير في النظام في البلدان غير الديمقراطية كالعراق، وكوريا الشمالية

---

(30) وليام سافاير، «المعاهدة المختلسة»، **النيويورك تايمز**، 9 نيسان/ أبريل، 2001، القسم A، ص21.

والصين[31]. ويعتقد الأحاديون أن نوايانا طيبة، والهيمنة الأمريكيَّة حميدة، وأن ذلك ينبغي أن ينهي المناقشة. ذلك أن التعددية سوف تعني «إغراق الإدارة الأمريكيَّة في عصيدة طرية فضفاضة من صنع القرار الجماعي ـ وبذلك تكون قد حكمت علىٰ نفسك بالاقتصار علىٰ إظهار ردود الفعل إزاء الأحداث، أو نقل المسؤولية إلىٰ لجان متعددة اللغات ذات أسماء مزخرفة مكوّنة من أوائل حروف كلماتها»[32]. وهم يجادلون بأن «القضية الرئيسية في النزاع بين الولايات المتحدة والمعبّرين عن معارضة هيمنتها ليست هي «الغطرسة» الأمريكيَّة؛ بل هي الحقيقة المحتومة التي لا مهرب منها للقوّة الأمريكيَّة بأشكالها المتعددة. وإن الذين يقترحون بأن مظاهر السخط الدولية يمكن إزالتها علىٰ نحوٍ ما بسياسة أمريكيَّة خارجية فيها ضبط للنفس إنما ينغمسون في أوهام يستنيمون لدغدغتها»[33].

ولكن الأمريكيين ليسوا ذوي مناعة من العجرفة، كما أننا لا نملك كل الأجوبة. وحتى لو كانت مثل هذه الفكرة صحيحة، فإنه سيكون من الخطر أن نتصرّف بموجبها. «لأننا لو كنا نتصرّف حقاً وفق مصلحة الآخرين ومصلحتنا كذلك، فإن من المفروض أن نعطي الآخرين دوراً أساسياً مستقلاً، وبذلك ينتهي بنا الأمر إلىٰ اعتناق نوع من التعددية. إذْ يجب الافتراض أن الآخرين، رغم كل شيء، هم أعلم بمصلحتهم منا»[34]. وكما لاحظ مراقب أوروبي متعاطف ـ وكان مصيباً في ملاحظته ـ فإنّه «من قانون البحار إلىٰ بروتوكول

---

(31) روبرت كاغان ووليام كريستول، «الخطر الراهن»، **ذي ناشنال إنترست**، ربيع 2000، ص58، 64، 67.

(32) تشارلس كروثامر، «النفعية الجديدة»، **الواشنطن بوست**، 8 حزيران/ يونيو، 2001، القسم A، ص29.

(33) كاغان وكريستول، «الخطر الراهن»، ص67.

(34) روبرت و. تاكر في «القوة الأمريكيَّة ـ من أجل ماذا؟ ندوة»، مجلة **كونتري**، عدد كانون الثاني/ يناير 2000، ص46.

كيوتو، ومن اتفاقية التنوّع الحيوي، ومن التطبيق الإقليمي الخارجيّ البعيد للمقاطعة التجارية المفروضة علىٰ كوبا أَو إيران، ومن النداءات الفظّة لإصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومحكمة الجنايات الدولية: تظهر الأحادية الأمريكيَّة كتناذر لأعراض متزامنة متواجدة في كل مكان ومتغلغلة في السياسة العالمية»[35]. فعندما شرّع الكونغرس عقوبات ثقيلة علىٰ الشركات الأجنبيّة التي تتعامل تجارياً مع بلدان لا تحبّها الولايات المتحدة، تذمّر وزير الخارجية الكندي: «إن هذا تنمُّر استفزازي، ولكنكم في أمريكا تسمونه «قيادة عالمية»[36].

وبعض الأحاديّين (الذين يُدْعَون أحياناً السياديّين) لا يركّزون علىٰ ترويج القِيَم الأمريكيَّة بقدر ما يركّزون علىٰ حمايتها، ويكسبون في بعض الأحيان دعماً من رأي الأقلية الهامة من الانعزاليين الذين لا يزالون موجودين في هذا البلد. وكما قال أحدهم فإن البلد الأقوى والأغنى في العالم يستطيع أن يحافظ علىٰ سيادته. «إن أمريكا إذا نأت بنفسها عن المشاريع الدولية المختلفة فلن تجد نفسها قد انقطعت بذلك عن باقي أنحاء العالم. بل بالعكس، فإن لدينا كل سبب للتوقع بأن الأمم الأُخرى، في غمرة شوقها للوصول إلىٰ الأَسواق الأمريكيَّة، وشوقها لاتفاقيات تعاون أُخرى مع الولايات المتحدة، سوف تكيّف نفسها في أغلب الحالات لما تفضله أمريكا»[37]. ومن هذه الزاوية، فإن الأمريكيين ينبغي عليهم أن يقاوموا تجاوز القانون الدولي علىٰ سيادتهم،

---

(35) هارالد موللر، نقلاً عنه في فرانز نوشيلر، «التعددية في مقابل الأحادية»، مؤسَّسة التنمية والسلام، بون، 2001، ص5.

(36) لويد أكسوورثي، نقلاً عنه في مقالة ستيوارت پاتريك، «قودوا، أَو اتبعوا، أَو ابتعدوا عن الطريق: تراجع أمريكا عن النزعة التعددية»، مجلة **كارانت هيستوري (التاريخ المعاصر)**، عدد كانون الأول/ ديسمبر 2000، ص433.

(37) مقتبساً عنه في مقالة پيتر سپيرو «السيادي الجديد»، **فورين آفيرز**، تشرين الثاني/ نوڤمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 2000، ص12 ـ 13.

وخصوصاً ادعاءات الصلاحية القانونية العالمية. وبدلاً من ذلك، «ينبغي على الولايات المتحدة أن تعتنق السيادة الوطنية، التي هي الصخرة الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية وحكم الذات، باعتبارها المبدأ الجوهري المنظم للنظام الدولي»[38]. أو كما حذّر جيسي هيلمز، فإن الأمم المتّحدة قد تكون أداة مفيدة لدور أمريكا العالمي، ولكنْ إذا كانت «تتطلع إلىٰ ترسيخ نفسها باعتبارها السلطة الأخلاقية المركزية لنظام دولي جديد... فإنّها تعرّض نفسها للمجابهة مع الولايات المتحدة، بل الأهم من ذلك هو انسحاب الولايات المتحدة منها في آخر الأمر»[39].

وهذه المعركة بين التعدديين والأحاديين، التي كثيراً ما تتمثّل بصراع بين الرئيس والكونغرس، أدّت إلىٰ سياسة أمريكيّة مصابة بالانفصام إلىٰ حدٍّ مّا. فقد لعبت الولايات المتحدة دوراً بارزاً في ترويج مشاريع متعددة الأطراف، مثل قانون معاهدة البحار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومعاهدة حظر الألغام الأرضية، والمحكمة الجنائية الدولية، وبروتوكول كيوتو بشأن تغيّر المناخ، وغيرها. ولكنها عجزت عن متابعتها بتصديق الكونغرس. وفي بعض الحالات كانت النتيجة ما تسميه **الإيكونوميست** «التعددية المتوازية، أي الاستعداد للتمشي مع الاتفاقات الدولية، ولكن بقدر ملاءمتها لأمريكا فقط، وبعدها تصرّف أمريكا سياستها خارج قيود تلك الاتفاقات»[40]. وعلىٰ سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة تؤكد حدود الاختصاص القضائي لقانون معاهدة البحار الذي لم يتم تصديقه في الكونغرس عندها. وقد تعهدتْ بعدم استئناف

---

(38) ديڤيد ب. ريڤكين الأصغر ولي آ. كيسي، «المياه الضحلة الصخرية الوعرة للقانون الدولي»، **ذي ناشنال إنترست**، شتاء 2000 ـ 2001، ص42.

(39) جيسي هيلمز، «السيادة الأمريكيّة والأمم المتّحدة»، **ذي ناشنال إنترست**، شتاء 2000 ـ 2001، ص34.

(40) «تركيب العالم»، **الإيكونوميست**، 31 آذار/ مارس، 2001، ص24.

التجارب النووية. ولكن بسبب الطبيعة الأحادية للقرار، فإنّه لا يحصل على ميزة التحقُّق، والقدرة على إلزام الآخرين. وفي حالات أُخرى، مثل الألغام الأرضية المضادة للأشخاص، جادلت الولايات المتحدة بأنّها تحتاج إليها للدفاع ضد الدبابات في كوريا، ولكنها اضطلعت ببحث في نوع جديد من الألغام قد يتيح لها الانضمام بحلول سنة 2006[41]. أما في حالة بروتوكول كيوتو، فقد رفض الرئيس بوش أن يناقشها، وأعلن بشكل حاسم قاطع أنها «ميتة». فكانت النتيجة رد فعل أجنبي من الإحباط والغضب قوّض قوتنا الطرية الناعمة.

وأثناء الحملة السياسية سنة 2000، وصف جورج ووكر بوش الوضع على نحو مناسب: «إن أمّتنا تقف الآن وحدها في العالم من حيث القوّة. ولهذا فإن علينا أن نكون متواضعين، ومع ذلك نعرض القوّة بطريقة تعزّز الحرية. . . . فإذا كنا أمة متغطرسة، فسوف ينظرون إلينا على أنّنا كذلك، ولكن إذا كنا متواضعين، فسوف يحترموننا»[42]. ورغم ذلك فإن حلفاءنا وأمماً أجنبية أُخرى اعتبروا الأعمال المبكرة لإدارته أحادية الجانب بشكل متغطرس. وفي غضون بضعة أشهر انضم حلفاء أمريكا الأوروبيون إلى بلدان أُخرى في رفض انتخاب أمريكا في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتّحدة. وهو رفض مارسوه لأول مرّة. وقال وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد إن «العرفان بالجميل قد اختفى»[43]، وأوضح كولن باول، وزير الخارجية بأن تهمة «القوة العظمى الوحيدة» موجودة

(41) جيمس غلانْز، «إحدى الدراسات متفائلة بشأن صنع ألغام برية أسلم، ولكنها تقول إن الأمر بحاجة إلى دفع»، **النيويورك تايمز**، 22 آذار/ مارس، القسم A، ص18.

(42) «المحاورة الرئاسية الثانية بين الحاكم بوش ونائب الرئيس غور»، **النيويورك تايمز**، 12 تشرين الأول/ أكتوبر، 2000، القسم A، ص20.

(43) برايان نولتون، «مساعد لبوش يصف تصويت الأمم المتّحدة بأنه اعتداء وحشي»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 7 أيار/ مايو 2001.

(http://www.iht.com/articles/19081.html).

دائماً، ولعل ذلك قد أثّر علىٰ البعض»[44]. وبكلمات أقل اعتدالاً من المعلق التلفزيوني مورتون كوندراك: «إننا أقوى بلد في العالم، وهناك عدد من الطامحين الصغار التافهين مثل فرنسا يغضبهم ذلك كالجحيم. . . . وعندما تتاح لهم فرصة إلصاق التهمة بنا، فإنّهم يحاولون»[45]. ورد مجلس النواب بالتصويت علىٰ حجب الأموال عن الأمم المتّحدة. ولكنَّ الوضع كان أكثر تعقيداً مما اعترفت به أمثال تلك الاستجابات.

في مطلع القرن الماضي، عندما صعدت أمريكا إلىٰ مكانة قوة عالمية، نصحنا تيدي [تيودور] روزفلت بأن نتكلّم بصوت طري ناعم وأن نحمل مع ذلك هراوة غليظة. أما وقد أصبحنا نملك الهراوة الغليظة، فإننا الآن بحاجة إلىٰ الجزء الأول من نصيحته. فنحن لا نحتاج إلىٰ التكلّم بطريقة ألطف فحسب، بل نحن بحاجة أيضاً إلىٰ الاستماع بعناية أكثر. وكما أوضح كريس باتن، مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وأحد الزعماء المحافظين البريطانيين سابقاً، قبل عام مضى، فإن الولايات المتحدة صديق وفيّ فيه الكثير مما يثير الإعجاب «ولكن هناك مجالات كثيرة أعتقد أنهم فيها مخطئون مثل مواقفهم من الأمم المتّحدة، والسياسة البيئيّة، وملاحقة الحصول علىٰ قوة تتجاوز إقليمهم، والعداوة العصبية لأية سلطة خارجة علىٰ شؤونهم الخاصة»[46]. وبكلمات أحد المراقبين، فإن الرئيس بوش في بداية إدارته «قد

---

(44) ديڤيد سانغز، «مجلس النواب يهدد بوقف صرف مستحقات الأمم المتّحدة بسبب فقدان المقعد الأمريكي»، **النيويورك تايمز**، عدد 9 أيار/ مايو، 2001، القسم A، ص1.

(45) نقلاً عنه في **الخط الساخن**: **التقرير اليومي في ناشنال جورنال عن السياسة**، 8 أيار/ مايو، 2001، ص4.

(46) باري جيمس، «وزن الاتحاد الأوروبي المقابل للنفوذ الأمريكي»، **إنترناشنال هيرالد تريبيون**، 16 حزيران/ يونيو، 2000، ص4.

استنبط طريقة لإثبات نظريته نفسها بأن الغطرسة تستثير السخط والنقمة علىٰ بلد كان في الأصل، قبل وصول بوش إلىٰ الحكم بزمن طويل، أبرزَ الأهداف وأنسبها للعالم»[47].

إن علىٰ الولايات المتحدة أن تهدف إلىٰ العمل مع الأمم الأُخرى لحل المشاكل العالمية بطريقة تعددية حيثما كان ذلك ممكناً. وإنني أتفق مع اللجنة المشكّلة حديثاً من الحزبين للبحث في أمننا القومي، والتي يترأسها السناتوران السابقان غاري هارت ووارن رودمان، والتي استنتجت أن «القوى الآخذة في البروز ـ إمّا وحدها أَو في ائتلاف ـ سوف تأخذ بشكل متزايد في تقييد خيارات أمريكا إقليمياً والحد من تأثيرها الاستراتيجي. ونتيجة لذلك فستظل قدرتنا علىٰ فرض إرادتنا محدودة، وسنكون مكشوفين ومعرّضين لأخطار سلسلة متزايدة من التهديدات». فالحدود ستصبح أكثر مساميّة. كما أن حالات التقدّم في المعلومات والتكنولوجيات الحيوية ستكوّن نقاط ضعف جديدة، وتصبح الولايات المتحدة «معرّضةً علىٰ نحو متزايد لهجومٍ معادٍ علىٰ الوطن الأمريكي،

---

(47) روجر كوهن، «متغطرس أم متواضع؟ بوش يواجه عداوة الأوروبيين»، **إنترناشنال هيرالد تريبيون**، 8 أيار/ مايو 2001، ص1. وقد كان من بين المعاهدات والاتفاقيات التي عارضتها إدارة بوش في أشهرها الستة الأولى: محكمة الجنايات الدولية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة الصواريخ المضادة للقذائف ذاتية الدفع، وبروتوكول كيوتو، ومعاهدة الحدّ من الأسلحة الصغيرة، وبروتوكول خاص بالأسلحة الحيوية، وإجراء قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسيطرة علىٰ ملاجئ الضرائب. «إن السيد بوش، بإلغائه عدداً من المعاهدات الهامة البارزة التي لم تعقد إلاّ بعد صعوبات جمة حول الحد من الأسلحة، وحول البيئة، قد عرّض نفسه لسخط عنيف من بعض أقرب أصدقاء أمريكا ـ الذين يتساءلون عما سيحل محل عَالَم تنظمه المعاهدات ـ وكذلك لسخط مماثل من خصوم أمريكا الذين يرون غطرسةً في أعمال السيد بوش». توم شانكر، «البيت الأبيض يقول إن الولايات المتحدة ليست متفردة وحيدة، بل انتقائية»، **النيويورك تايمز**، 31 تموز/ يوليو، 2001، ص1.

ولن يفلح تفوّقها العسكري في إعطائنا حماية كلية»[48]. ويعني هذا أننا يجب أن نطوّر قوانينَ ومؤسساتٍ متعددةَ الأطراف كي نقيّد الآخرين ونقدّم إطاراً للتعاون. وبكلمات لجنة هارت ـ رودمان، فإن «أمريكا لا تستطيع تأمين مصالحها وتحقيق التقدّم لها بمفردها»[49]. وكما أظهرت الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، فإنه حتى القوة العظمى تحتاج إلىٰ أصدقاء.

صحيح أن التعددية يمكن استخدامها علىٰ أيدي الدول الصغيرة كاستراتيجية لتقييد الولايات المتحدة مثل غليڤر بين أقزام ليليپوشيان. فلا عجب إن كانت فرنسا تفضل عالماً متعدد الأقطاب ومتعدد الأطراف، كما ترى الأقطارُ الأقلُ تقدماً أن مصلحتها في التعددية لأنها تعطيها وسيلة ضغط علىٰ الولايات المتحدة[50]. ولكن هذا لا يعني أن التعددية ليست في مصلحة أمريكا علىٰ وجه العموم كذلك. «إننا عندما نجعل أعمالنا ترتكز علىٰ أساس قانوني (ونقبل القيود المصاحبة لذلك)، نستطيع أن نجعل ممارستنا المستمرة لقوّتنا غير المتناسبة أسهل قبولاً لدى الآخرين»[51].

وتنطوي التعددية علىٰ تكاليف، ولكن فوائدها في الصورة الكبيرة، ترجح هذه التكاليف وزناً. فالقواعد الدولية تقيد الولايات المتحدة وتحدّ من حريتنا

---

(48) اللجنة الأمريكيَّة الخاصة بالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين، **عالم جديد قادم: الأمن الأمريكي في القرن الحادي والعشرين** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، 1999)، ص4.

(49) اللجنة الأمريكيَّة الخاصة بالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين، **خريطة طريق للأمن الوطني: ضرورة التغيير، تقرير المرحلة الثالثة** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، 2001)، ص2، 5.

(50) دومينيك موازي، «الحجة صحيحة، ولكن اللهجة خاطئة»، **الفاينانشال تايمز** (لندن)، 22 تشرين الثاني/ نوڤمبر، 1999، ص13.

(51) جوشوا موراڤتشيك في «القوة الأمريكيَّة ـ من أجل ماذا؟ ندوة»، مجلة **كونتري**، كانون الثاني/ يناير 2000، ص41.

في العمل في المدى القصير، ولكنها تخدم مصالحنا أيضاً بإلزامها للآخرين كذلك. وينبغي على الأمريكيين أن يستخدموا قوّتنا الآن لتشكيل المؤسسات التي ستخدم مصالحنا الوطنية البعيدة المدى في تعزيز النظام الدولي. «وبما أنه ليس من سبب يدعو إلى الاعتقاد أن وسائل السياسة سوف تزيد، فإنه لا يبقى لنا سوى الاعتماد على تعاون الآخرين. ولكن تعاونهم الأكبر سوف يعني تضييق حريتنا في العمل»[52]. وليست المسألة قاصرة فقط على أن الأحادية يمكن أن تؤذينا؛ بل إن التعددية كثيراً ما تكون أفضل طريقة لتحقيق أهدافنا على المدى الطويل.

إن العمل على تشكيل التعددية الآن هو استثمار جيد من أجل مستقبلنا. واليوم، كما رأينا «تقوم الدول القلقة بإجراء تعديلات طفيفة، وتكوين بدائل للتحالف مع الولايات المتحدة. وقد لا تبدو هذه الخطوات الصغيرة هامة اليوم، ولكن الأرضية سوف تهتز وتتغيّر، وسوف يتفتّت ويختفي نظام مابعد الحرب الذي قادته الولايات المتحدة»[53]. وهذه الاتجاهات يقابلها النظام الأمريكي نفسه. كما أن الطريقة الجماعية والمنظّمة التي تُصْنَعُ بها السياسةُ الخارجيةُ سوف تقلّل المفاجآت. وهكذا فإن الفرص المتاحة للأجانب كي يرفعوا أصواتهم ويؤثّروا على النظام والحكومة الأمريكيين ليست وفيرة فحسب، بل إنها تشكّل حافزاً هاماً للتحالف[54]. فمنذ أن حوّلت أثينا عصبةَ ديلوس إلى إمبراطورية، تمزّق حلفاؤها الصغار بين ألوان من القلق حول تخليها عنهم، وحول وقوعهم في المصيدة. إن قدرة حلفاء أمريكا على التعبير عن

---

(52) روبرت و. تاكار في: المصدر السابق نفسه، ص46.

(53) ج. جون إيكنبري، «فهم الهيمنة بشكل صحيح»، **ذي ناشنال إنترست**، ربيع سنة 2001، ص19.

(54) روبرت أونيل، «العمل مع الولايات المتحدة: وجهة نظر حليف»، محاضرة في برنامج دراسات السياسة الخارجية في مؤسّسة All Souls، 10 أيار/ مايو، 2001.

همومهم تساعد علىٰ تفسير بقاء التحالفات الأمريكيَّة طيلة هذا الوقت بعد تراجع تهديدات الحرب الباردة وانحسارها.

أما عنصر النظام الأمريكي الآخر الذي يقلّل القلق حول حالات عدم التناسق في القوَّة فهو عضويتنا في شبكة من المؤسَّسات المتعددة الأطراف تراوح من الأمم المتّحدة إلىٰ حلف شمال الأطلسي. وهي شبكة يسميها البعض صفقةً مؤسَّسية. وكان ثمن ذلك بالنسبة للولايات المتحدة هو تقليص استقلال سياسة واشنطن، بمعنى أن القواعد المؤسَّسية وصناعة القرار المشتركة قد أنقصت قدرات الولايات المتحدة علىٰ التصرّف الأحادي الجانب. ولكن ما حصلت عليه واشنطن في المقابل كان يستحق هذا الثمن. فقد تمّ تقليص استقلالية شركاء أمريكا أيضاً، ولكنّهم قادرون علىٰ العمل في عالم تقلّصت فيه قوة الولايات المتحدة وصار من الممكن الاعتماد عليها والوثوق بها أكثر[55]. ذلك أن تعددية التفوق الأمريكي، منظوراً إليها علىٰ ضوء صفقة دستورية، هي مفتاح طول عمر هذا التفوق، لأن هذه التعددية تقلّل حوافز بناء التحالفات ضدنا. وبقدر ما يكون الاتحاد الأوروبي هو المتحدي المحتمل الأكبر في مجال القدرة، تكون معقولةً فكرةُ إطارٍ دستوري فضفاض بين الولايات المتحدة والمجتمعات التي نتشاطر معها معظم القِيَم[56].

وبالطبع، ليست كل الترتيبات متعددة الأطراف جيدة أو في مصلحتنا، ويتعين علىٰ الولايات المتحدة أحياناً أن تستخدم تكتيكاتٍ أحاديةَ الجانب في أوضاعٍ معينةٍ سوف أصفها في ما يأتي. فالافتراض الذي أزكّيه لصالح التعددية لا حاجة به لأن يكون قيداً صارماً يمنع الحركة كسترة المجانين. ذلك أن ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكيَّة يقول:

---

(55) إيكنبري، «فهم الهيمنة بشكل صحيح»، ص21 ـ 22.

(56) كتاب من تحرير مارك أ. پولاك وغريغوري س. شافر، عنوانه: حسن الإدارة عبر الأطلسي في الاقتصاد العالمي (لانهام، ميريلاند: راومان وليتلفيلد، 2001).

«إن ما ستحصلون عليه من هذه الإدارة هو «تعددية بالمفرّق». فسوف ننظر إلىٰ كل اتفاقية علىٰ حدة ثم نتخذ قراراً بشأنها، بدلاً من الخروج بنهجٍ ذي قاعدة عريضة»[57]. وإذن فكيف ينبغي علىٰ الأمريكيين أن يختاروا بين التكتيك الأحادي والتكتيك التعددي؟ هنا سبعة اختبارات للنظر فيها.

أولاً، في الحالات المنطوية علىٰ مصالح بقاء حيوية، ينبغي أن نلغي العمل الأحادي الطرف، رغم أن علينا أن نبحث عن دعم دولي لهذه الأعمال عندما يكون ذلك ممكناً. وأبرز حالة كهذه في نصف القرن الأخير كانت أزمة الصواريخ الكوبية في سنة 1962. فقد شعر الزعماء الأمريكيون أنّهم مرغمون علىٰ النظر في استخدام القوَّة من جانب واحد، رغم أن من المهم أن يلاحظ المرء أن الرئيس كيندي قد سعى للحصول علىٰ شرعية الرأي المعبّر عنه في المحافل المتعددة الأطراف، كهيئة الأمم المتّحدة ومنظَّمة الدول الأمريكيَّة والضربات ضد معسكرات الإرهابيين وملاذاتهم الآمنة مثال راهن حالياً، ولكن ـ مرة أُخرى ـ تكون الأعمال الأحادية الجانب في أفضل حالاتها عندما يحصّنها دعم متعدد الأطراف.

ثانياً، علينا أن نتوخى الحذر إزاء الترتيبات المتعددة الأطراف عندما تتدخّل في قدرتنا علىٰ إنتاج سلام مستقر في مناطق متفجرة أو سريعة التقلّب. وبسبب دورنا العسكري العالمي، فإن الولايات المتحدة لها أحياناً مصالح ونقاط ضعف مكشوفة مختلفة عما لدى الدول الأصغر والمصالح الأكثر محدوديّة، ويشهد علىٰ ذلك دور الألغام البرية في منع الدبابات الكورية الشمالية من عبور المنطقة منزوعة السلاح إلىٰ داخل كوريا الجنوبية. وهكذا فقد كان التوقيع علىٰ المعاهدة متعددة الأطراف لحظر الألغام البرية أسهل للدول الأُخرى. وكما لوحظ آنفاً، فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها ستعمل علىٰ تطوير ألغام جديدة تتيح لها أن توقّع في سنة 2006. وبالمثل فإنه نظراً للدور

---

(57) شانكر، «البيت الأبيض يقول إن الولايات المتحدة ليست متفردة وحيدة، بل انتقائية».

العالمي للقوات العسكرية الأمريكيَّة، وإذا كان من غير الممكن توضيح إجراءات المحكمة الجنائية الدولية بحيث تضمن حماية القوات الأمريكيَّة من التعرّض لاتهامات غير مبرّرة بارتكاب جرائم حرب، فإن ذلك قد يردع الولايات المتحدة عن الإسهام في المصلحة العامة بحفظ السَّلام. ذلك أن الإجراءات المقترحة حالياً تعطي صلاحية قانونية أولية للولايات المتحدة للنظر في جرائم الحرب المزعوم أن جنودها ارتكبوها. ولكن لا يزال هناك خطر من مدعين عامين متحمسين أكثر من اللازم تحرضهم منظمات غير حكومية معادية في حالات لا تجد فيها الولايات المتحدة أساساً لدعاوى قضائية من هذا النوع. فينبغي علينا أن نبحث عن مزيد من التطمينات مثل توضيح الإعلانات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتّحدة. وبينما توجد مشاكل حول المحكمة الجنائية الدولية، فإن المساعدة في تشكيل إجراءاتها ستكون سياسة أفضل من تشجيع الاتجاه الحالي نحو ادعاءات الصلاحية القانونية الوطنية الشاملة الآخذة في التطور لهذا الغرض بالذات على نحو خارج عن سيطرتنا[58].

ثالثاً: إن التكتيكات الأحادية الجانب تساعد أحياناً على توجيه الآخرين

---

(58) إن المشاكل لا تنبع من المحاكم الأجنبية فقط، بل من اتجاه جديد في الدعاوى المرفوعة في المحاكم الأمريكيَّة لتحدي حالات انتهاك حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إن المحامين الأمريكيين الذين يتباهون بتصديرهم الأحادي لمفهومنا عن القانون، والذين يجادلون بأن النموذج المثالي لما بعد الحرب الباردة هو الولايات المتحدة كمحام عالمي إنما يفشلون في إعطاء الاهتمام الكافي لتكاليف مذهب إضفاء الصلاحية القضائية العالمية على الولايات المتحدة. وليام غلابرسون، «محاكم الولايات المتحدة تصبح هي الحكم على الخطأ والصواب على الصعيد العالمي»، **النيويورك تايمز**، 21 حزيران/ يونيو، 2001، ص1. وانظر أيضاً هنري أ. كيسنجر، «مطبات الصلاحية القضائية العالمية»، **فورين آفيرز**، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس، 2001، ص86 ـ 96.

نحو تسويات تخدم تقدم المصالح متعددة الأطراف. فتعددية أطراف التجارة الحرّة واعتماد الذهب مقياساً عالمياً في القرن التاسع عشر لم تحقّقهما وسائل متعددة الأطراف، بل التحركات البريطانية الأحادية الجانب لفتح أَسواق بريطانيا والحفاظ علىٰ استقرار عملتها[59]. وبالمثل فإن انفتاح أمريكا النسبي بعد سنة 1945، والتشريع التجاري الذي تم سنّه في وقت أحدث والذي هدّد بفرض عقوبات من طرف واحد إذا لم يتفاوض الآخرون، قد ساعدا علىٰ تكوين ظروف حفّزت البلدان الأُخرى علىٰ التحرّك إلىٰ الأمام في مسألة آلية تسوية النزاعات التابعة لمهاجرة التجارة العالمية. فالولايات المتحدة تكون أحياناً كبيرة بما يكفي لوضع مستويات عالية والإفلات بها، تشهد علىٰ ذلك القيود الأكثر صرامة علىٰ الأَسواق المالية. فمثل هذه الأعمال يمكن أن تؤدي إلىٰ إيجاد مستويات دولية أعلى. والمفتاح هو ما إذا كان العمل الأحادي الجانب مصمماً لتعزيز المصلحة العامة العالمية.

أما بروتوكول كيوتو، الذي سبَّب للرئيس بوش مثل هذه المتاعب في بداية رئاسته، فقد كان من الممكن أن يصبح قضية في محلّها لو عُولج بطريقة مختلفة. فقد كان كثيرون من المتقبلين لحقيقة الاحترار العالمي والمؤيدين لاتفاقية الإطار حول تغيّر المناخ (اتفاقية ريو التي وقّعها الرئيس جورج هربرت بوش ـ الأب ـ وصادق عليها مجلس الشيوخ سنة 1992) يعتقدون أن اتفاقية كيوتو تعيبها ثغرة رديئة لأنها لم تشمل البلدان النامية ولأن هدفها الخاص بتقليل الانبعاثات، حسب رأي مجلة **الإيكونوميست** «لا يمكن تحقيقه إلاَّ بكلفة مدمّرة، وقد لا يتحقق حتى بعد إنفاق مثل تلك الكلفة». ولو وجدت خطة علىٰ مدى أطول تقوم علىٰ تخفيضات أقل للانبعاثات في البداية، تليها أهداف

(59) جون رغي، **إقامة نظام الحكم العالمي** (لندن، روتليدْج، 1998)، ص118. إن استعداد بريطانيا من جانب واحد لتحمل التكاليف (والفوائد) قد شجع المشاركة المجانية. أما الإجراءات والأعمال الأمريكيَّة فكانت مشروطة بالمبادلة بالمثل.

أصعب فيما بعد لكان من شأنها أن تعطي وقتاً للأصول الرأسمالية المختزنة كي تتكيّف، وللأدوات القائمة علىٰ أساس السوق مثل التراخيص القابلة للتداول كي تقلّل تكاليف تخفيضات الانبعاث[60]. كما أن مثل هذه الخطة كانت ستقلّل التخلي عن النمو الاقتصادي، الذي يفيد سلسلة واسعة من الأمم؛ بمن فيهم الفقراء[61]. ولو أن إدارة بوش، بدلاً من مقاومة العِلْم، واعتبار البروتوكول ميتاً بشكل مفاجئ علىٰ أساس مصلحتها المحلية، بادرت إلىٰ القول: «إننا سنعمل علىٰ إيجاد سياسة محلية للطاقة تخفّض الانبعاثات، ونتفاوض معكم في الوقت ذاته حول معاهدة أفضل»، لكان من الممكن المجادلة بأن تصرّفه الأحادي الجانب في البداية قد خدم المصالح المتعددة الأطراف[62] ودفعها إلىٰ الأمام.

رابعاً: ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن ترفض المبادرات المتعددة الأطراف التي هي وصفات لعدم العمل، أو لتعزيز مصالح الآخرين الذاتية الأنانية، أو مناقضة لقِيَمِنا[63]. فنظام المعلومات الدولي الجديد الذي اقترحته منظَّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) في سبعينيّات القرن العشرين كان من شأنه أن يساعد الحكومات المستبّدة علىٰ تقييد حرية الصحافة. وبالمثل، فإن النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تبنّته الجمعية العامة في الوقت نفسه كان من شأنه المسّ بالمصلحة العامة للأسواق المفتوحة.

---

(60) «غَضَبٌ بسبب الاحترار العالمي»، **الإيكونوميست**، 7 نيسان/ أبريل، 2001، ص18. وللاطلاع علىٰ دراسة متأنّية لعيوب كيوتو، انظر دايڤيد ڤيكتور، **انهيار بروتوكول كيوتو، والكفاح لإبطاء الاحترار العالمي** (برينستون، مطبعة جامعة برينستون، 2001).

(61) روبرت ن. ستاڤينز، «أعطوا بوش وقتاً حول القضايا المناخية»، **بوسطن غلوب**، 4 نيسان/ أبريل، 2001، القسم A، ص21.

(62) أندرو ريڤكين، «بعد رفض معاهدة المناخ، بوش يستدعي مدرسين لإعطاء دورات، والمساعدة علىٰ وضع معاهدة»، **النيويورك تايمز**، 28 نيسان/ أبريل، 2001، القسم A، ص9.

(63) إنني مدين لروبرت كيوهين بالمساعدة في هذه النقطة.

وتكون الإجراءات متعددة الأطراف معرقِلةً مُعيقةً أحياناً، وعلىٰ سبيل المثال كانت هناك محاولات من روسيا والصين لمنع مجلس الأمن من الترخيص بالتدخّل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوڤو سنة 1999. وفي آخر الأمر قرَّرت الولايات المتحدة أن تمضي قُدُماً بدون موافقة مجلس الأمن، ولكنْ حتى عندئذٍ فإن التدخّل الأمريكي لم يكن قراراً أحادي الجانب، بل اتخذ بدعم قوي من حلفائنا في منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي.

خامساً: إن التعددية جوهرية في القضايا ذات الطبيعة التعاونية الأصيلة التي لا تستطيع الولايات المتحدة أن تديرها بدون مساعدة البلدان الأُخرى. وتغيّر المناخ مثال كامل علىٰ ذلك. فالاحترار العالمي سيكون باهظ الكلفة علينا. ولكن لا يمكن منع الاحترار بقيام الولايات المتحدة وحدها بتخفيض انبعاثات أول أوكسيد الكربون، والميثان، والهباءات المتناهية الصغر. فالولايات المتحدة هي أكبر مصدر لمثل هذه العوامل المؤدية إلىٰ الاحترار. ولكن ثلاثة أرباع الموارد تنجم أصلاً خارج حدودنا. وبدون تعاون، تبقى المشكلة خارج سيطرتنا. والشيء نفسه صحيح بالنسبة لقائمة طويلة من البنود: انتشار الأمراض المعدية، استقرار الأسواق المالية العالمية، النظام التجاري الدولي، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الاتجار بالمخدرات، اتحادات الجريمة الدولية المنظمة، والإرهاب العابر للقومية. فكل هذه المشاكل لها تأثيرات كبرى علىٰ الأمريكيين. والسيطرة عليها مصلحة وطنية لها مكانة هامة، ولكن لا يمكن تحقيقها إلاّ بوسائل متعددة الأطراف.

سادساً: يجب السعي للتعددية كوسيلة لجعل الآخرين يشاركون في العبء ويقتنعون بفكرة تقديم سلع عامة. فالتقاسم يساعد علىٰ تبنّي الالتزام بقِيَم مشتركة. وحتى عسكرياً، ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن لا تتدخّل وحدها إلاّ في ما ندر. فذلك لا ينسجم مع تفضيلات الجمهور الأمريكي فحسب، ولكن له تبعات عملية. فالولايات المتحدة تدفع حصة أقل من تكاليف عمليات حفظ

السلام التابعة للأمم المتّحدة ولحلف شمال الأطلسي؛ ثم إن شرعية المظلة المتعددة الأطراف تخفض التكاليف السياسية المرافقة التي تتحمّلها قوّتنا الطرية الناعمة.

سابعاً: عند الاختيار بين التكتيكات الأحادية والمتعددة الأطراف، يجب أن ننظر في تأثيرات القرار علىٰ قوّتنا الطرية الناعمة. فإذا واصلنا تحديد قوّتنا بالتركيز أكثر من اللازم علىٰ النواحي العسكرية، فقد نفشل في فهم الحاجة إلىٰ الاستثمار في أدوات أُخرى. وكما رأينا، فإن أهمية القوَّة الناعمة الطرية آخذة في الازدياد، ولكن هذه القوة هشّة، ويمكن أن تدمّرها التصرّفات الأحادية المفرطة والغطرسة. وعند الموازنة بين استخدام التكتيكات الأحادية والتعددية وبين التمسّك بمبادرات معينة متعددة الأطراف ورفض هذه المبادرات، فإن علينا أن ننظر في كيفيَّة شرح ذلك للآخرين، وما الذي سيكون لذلك من تأثيرات علىٰ قوّتنا الناعمة الطرية.

الجدول 5 ـ 3 قائمة مقارنة بالتكتيكات التعدديّة مقابل الأحادية

1 ـ مصالح البقاء مهدّدة وفي الميزان.

2 ـ التأثير علىٰ العسكريين وعلىٰ السّلام.

3 ـ القيادة تزيد السلع العامة.

4 ـ الانسجام مع قِيَمِنا.

5 ـ القضايا التعاونية بطبيعتها المتأصّلة.

6 ـ المساعدة في تقاسم العبء.

7 ـ التأثيرات علىٰ قوّتنا الناعمة الطرية.

وباختصار، فإن السياسة الخارجية الأمريكيَّة في عصر المعلومات العالمية ينبغي أن يكون لديها تفضيل عام للتعددية، ولكن ليس كل التعددية. ففي بعض الأحيان يتعيّن علينا أن نتصرّف وحدنا. وعندما نفعل ذلك طلباً للبضائع العامة فإن طبيعة غاياتنا قد تحل محل الوسائل في إضفاء الشرعية علىٰ قوّتنا في أَعين

الآخرين. ومن جهة أُخرى إذا حاول الأحاديون الجُدد رفع الأحادية من تكتيك مؤقت يستخدم في أوقات متفرقة إلىٰ استراتيجية ثابتة قائمة بذاتها، فإن من المحتمل أن يفشلوا، لثلاثة أسباب: (1) الطبيعة التعددية المتأصّلة لعدد من القضايا عابرة القومية في عصر عالمي، (2) التأثيرات الباهظة الكلفة علىٰ قوّتنا الناعمة الطرية، (3) الطبيعة المتغيرة للسيادة.

السيادة والديمقراطية والمؤسَّسات العالمية

كما رأينا في الفصل الثالث، فإن الديمقراطية في هذه المرحلة من التاريخ تعمل كأفضل ما تكون في الأمم ـ الدول المستقلة. ولا يحتمل أن يتغيّر هذا إلاّ بشكل بطيء. ذلك أن إعطاء سلطة أكثر من اللازم للمؤسَّسات الدولية قد يؤدي إلىٰ فقدان الديمقراطية في عمليّة صنع القرار بالنسبة للولايات المتحدة وبلدان أُخرى كذلك[64]. ولكن **السيادة** اصطلاح زَلِق متقلقل غامض. فالذين يقاومون النزعة التعددية يحدّدون السيادة بشكل ضيق كسلطة وسيطرة محلّيتين. ولكنْ كما رأينا، فقد تكون السيادة الأحادية الجانب مستحيلة في بعض القضايا العالمية. وفي الحالات التي لا نملك فيها القدرة الأحادية علىٰ إنتاج المحصلات التي نريدها، فإن سيطرتنا السيادية قد تتوسع بعضويتنا في المواقف الجيدة في الأنظمة التي تكوّن بمجموعها مادة الحياة الدولية[65].

ولقد رأينا في الفصلين الثاني والثالث أن السيادة تبقى هامّة، ولكن محتواها آخذ في التغيّر بفعل تأثير قوى المعلومات والعولمة العابرة للقومية.

---

(64) جون ر. بولتون، «هل نأخذ حسن الإدارة العالمية علىٰ محمل الجدّ؟» **شيكاغو جورنال أوف إنترناشنال لو (فصليّة شيكاغو للقانون الدولي)**، خريف سنة 2000.

(65) للاطلاع علىٰ آراء مناقضة، انظر جيريمي رابكين، **ما سبب أهمية السيادة** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مطبعة AEI، 1998)، وآبرام شاييز وأنطونيا هاندلر شاييز، **السيادة الجديدة: الامتثال للاتفاقيات التنظيمية الدولية** (كمبريدج، ماساشوسيتس، مطبعة جامعة هارفارد، 1995)، ص27.

فالدول المستقلّة كانت دائماً مسامية إلىٰ درجةٍ ما. أما اليوم فإن قدرتنا علىٰ حماية وطننا هي أقل من أي وقت مضى لأن الحماية لا تتم، ببساطة، بحماية حدودنا[66]. فكما اكتشفنا بعد أيلول/ سبتمبر 2001، فإن الطريقة الوحيدة للتعامل مع الحالات الكثيرة للاقتحام العابر للقومية هي إقامة دفاع متقدّم ينطوي علىٰ التعاون في المخابرات وتنفيذ القانون مع بلدان أُخرى فيما وراء حدودها وداخل حدودنا. فحكومات البلدان الأُخرى كثيراً ما تكون في موقع أفضل لتحديد الإرهابيين واعتقالهم. فتعاونها جوهري، أما الحصول علىٰ هذا التعاون فيعتمد علىٰ قوّتينا: الصلبة والناعمة الطرية.

إن العلاقات العابرة للقوميَّة والهويات المتعددة تقوض خاصية الكتامة عندنا أيضاً. فتحديد ماهية هويتنا أصعب عندما تكون المؤسّسات اليابانية من كبار المستوردين من الولايات المتحدة، وتنتج المؤسّسات الأمريكيَّة في الخارج أكثر مما تصدر، وكان من بين المنظَّمات غير الحكومية والزعماء السياسيين الذين ضغطوا لإنجاز معاهدة حظر الألغام البرية عدد كبير من الأمريكيين، منهم أعضاء بارزون في مجلس الشيوخ ذلك أن الائتلافات المختلطة تتجاوز الحدود والحواجز، وثمن إيقاف هذه الائتلافات باهظ الوطأة علىٰ قِيَمِنا الديمقراطية وحرياتنا المدنية.

ويعتقد بعض السياديين أن أمريكا «ليست مضطرة في أدائها إلىٰ مراعاة القواعد التي يراعيها الجميع لأنه ليس هناك مَنْ يستطيع إرغامها علىٰ ذلك. وعلاوة علىٰ ذلك فإن لديها مجموعةً خاصة بها من قواعد أُخرى أهمّ من هذه»[67]. ولكن التكاليف باهظة في انطوائها علىٰ رفض الزعامة الأمريكيَّة من قبل دول كانت لولا ذلك ستحترم آراءنا، وكذلك عجزنا عن تحقيق كل أغراضنا وحدنا. وبالإضافة إلىٰ ذلك فإن الشركات الأمريكيَّة مكشوفة ومعرّضة

---

(66) ستيڤن كراسنر، **السيادة: النفاق المنظم** (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون، 1999).

(67) سپيرو، «السياديّون الجدد»، ص14.

لردود الفعل من الأجانب والمنظَّمات غير الحكومية، وعندما تصاب بالأذى فإنّها تضغط علىٰ الحكومة كي تغيثها علىٰ المستوى الوطني أَو علىٰ صعيد الولايات. وكما لاحظ كاتب العمود الصحفي توم فريدمان، فإن النشطاء الأذكياء يقولون: «حسناً، أتريدون أن تمارسوا لعبة السوق. دعونا نلعب». وبعد أن أيَّدت شركة إكسون قيام بوش بقتل بروتوكول كيوتو، بدأ النشطاء الأوروبيون بمقاطعة منتجاتها. ومن جهة أُخرى فإن شركتي شل والبريطانية للنفط انسحبتا من جماعة الضغط التي كانت ترفض البحث في تغيّر المناخ وتقلّل من شأنه[68]. وترسل الشركات الأمريكيّة جيوشاً من عناصر الضغط إِلىٰ بروكسل وجنيف، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات بصياغة قواعد عالمية جديدة بشأن قضايا مثل التجارة الإليكترونية، والملكية الفكرية، والمستويات التكنولوجية. «فليست هناك حكومة، مهما بلغ من شأن قوتها، تستطيع من طرف واحد أن تفرض إرادتها أَو تنفذها في هذه القضايا. فهي قضايا يشارك فيها عدد من العناصر الفاعلة، والمصالح، في عدد من البلدان أكبر من أن تجعلها قابلة لاستخدام القوَّة الوحشية لفرض الهيمنة»[69]. وعندما يبدو رفضُنا للتعاون غطرسةً وبحثاً عن المصلحة الأنانية الضيِّقة، فإننا ننتقص من قوّتنا الناعمة الطرية. وسوف يثبت أن وجهة النظر الأحادية المطرّدة في السياسة لها كلفة أبهظ من أن تجعلها مستدامة.

وفي الوقت نفسه، فإن مشكلة إخضاع المؤسَّسات متعددة الأطراف للمساءلة الديمقراطية، التي نُوقشت في الفصل الثالث، تبقى مشكلة حقيقيَّة.

---

(68) توماس فريدمان، «ستعود كيوتو كهاجس لبوش» **إنترناشنال هيرالد تريبيون**، 2 حزيران/ يونيو، 2001، ص8.

(69) مويزيس نايم، «اقتصاد جديد، وسياسة قديمة»، **فورين بوليسي**، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير، 2001، ص 108.

وكما لاحظ المحامي كال روستيالا، فإن «عمليَّة صنع القوانين المتعددة الأطراف، وليست مادتها هي التي تكوّن إلىٰ حد كبير التوترات مع الديمقراطية والسيادة. . . . والتهديدات التي تتعرّض لها السيادة والديمقراطية من التعاون المتعدد الأطراف ليست كبيرة، ولكنها حقيقية»[70]. وبدلاً من رفض هذه المؤسَّسات، كما ينصح بذلك السياديون، فإن هناك عدة أشياء ينبغي علىٰ الولايات المتحدة أن تفعلها استجابة لهمومها حول العجز الديمقراطي ولتعزيز المساءلة والشرعية للمؤسَّسات والشبكات متعددة الأطراف التي تقدم حسن الإدارة الضروري للعولمة.

ولعل الشيء الأهم هو محاولة تصميم مؤسَّسات متعددة الأطراف تحافظ علىٰ أكبر مجال ممكن تشتغل فيه العمليَّات الديمقراطية المحلية. ذلك أن التحدي الحقيقي للسياسة هو جعل العالم سالماً آمناً لأنواع مختلفة من النُظم الاقتصادية كي تزدهر جنباً إلىٰ جنب. ويتضمن الجواب إجراءات متعددة الأطراف، وحواجز متواضعة، وقواعد للعبة تسمح للبلدان أن تعيد فرض القيود عندما يؤدي عدم فرضها إلىٰ أخطار تهدد هدفاً وطنياً مشروعاً[71]. وحالة منظمة التجارة العالمية هنا توضح هذه النقطة. فإجراءاتها الخاصة بتسوية النزاعات تمسّ بالسيادة المحلية، كما هو مذكور أعلاه، ومع ذلك يستطيع أي بلد أن يستجيب للعمليَّات الديمقراطية المحلية ويرفض حكماً من أحكام منظمة التجارة العالمية إذا كان ذلك البلد علىٰ استعداد لدفع تعويض محدود للشركاء التجاريين الذين قد تضرّهم أعمال ذلك البلد. وإذا تنصّل بلدٌ ما من ارتباطاته التجارية، فإن الإجراء يحد من دوامة الانتقام التي دمّرت اقتصاد العالم في ثلاثينيّات القرن

(70) كال روستيالا، «الاتجاهات في حسن الإدارة العالمية: هل تهدد السيادة الأمريكيَّة؟»، **شيكاغو جورنال أوف انترناشنال لو**، خريف 2000، ص418.

(71) داني رودريك، «الورطة العالمية»، **نيوريبابليك**، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1998، ص17.

العشرين ويجعلها تتحرّك هابطة إلىٰ الأسفل بدلاً من التصاعد حسب فلسفة «واحدة بواحدة». وبمعنىً ما، فإن الإجراء المذكور يشبه امتلاكَ فاصمٍ في نظام كهرباء المنزل، فانفجار هذا الفاصم أفضل من احتراق البيت بكامله. غير أن الخطر هو أن تقنن حكوماتنا عدداً أكثر من اللازم من نزاعاتها التجارية بدلاً من أن تتفاوض حول تلك النزاعات، وفي آخر الأمر تحمل أعباء لا تُطاق علىٰ كاهل منظمة تترك مجالاً للعمليّات الديمقراطية المحلية (علىٰ عكس مجادلات المحتجين المعارضين لذلك).

وبالإضافة إلىٰ ذلك، فإن المساءلة الأفضل يمكن أن تبدأ في داخل الوطن في البلدان الديمقراطية. فإذا كان الشعب الأمريكي يعتقد أن المستويات والمقاييس البيئية لا تؤخذ في الحسبان علىٰ نحو مناسب وكافٍ في اجتماعات منظمة التجارة العالمية في جنيف، نستطيع أن نضغط علىٰ حكومتنا كي تضم إلى وفودنا موظفين من وكالة حماية البيئة. ويستطيع الكونغرس أن يعقد جلسات استماع قبل الاجتماعات وبعدها، ويستطيع المشرّعون أنفسُهم أن يصبحوا أعضاء في الوفود الوطنية لمختلف المنظَّمات.

وعلاوة علىٰ ذلك، ينبغي علىٰ الأمريكيين أن يفهموا أن المساءلة الديمقراطية يمكن أن تكون غير مباشرة أبداً. فالمساءلة تتأكّد بطرقٍ متعددة، ليس من خلال التصويت فقط، حتى في الديمقراطيات التي تعمل جيداً. ففي الولايات المتحدة مثلاً فإن المحكمة العليا ونظام الاحتياطي الاتحادي لا يستجيبان للانتخابات إلاّ بطريقة غير مباشرة من خلال سلسلة طويلة من التفويض. كما أن المعايير والمقاييس المهنيّة تساعد علىٰ إبقاء القضاة والصيارفة خاضعين للمساءلة. فمسؤولو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خاضعون للمساءلة أمام المدراء التنفيذيين، الذين يخضعون بدورهم لمساءلة الحكومات. وليس هناك سبب من حيث المبدأ يجعل المساءلة غير المباشرة لا تنسجم مع الديمقراطية، أو لإلزام المؤسسات الدولية بمستويات أعلىٰ من مستويات المؤسَّسات المحلية.

فزيادة الشفافية ـ أي تقليص سرِّيَّة الإجراءات ـ شيء جوهري إذا أريد إخضاع المؤسَّسات الدولية للمساءلة. وإضافةً إلىٰ التصويت، يتواصل الناس في الديمقراطيات، ويقومون بالإثارة والتحريض حول القضايا بوسائل مختلفة تراوح من الرسائل واستطلاعات الرأي إلىٰ الاحتجاجات. وتلعب جماعات المصالح والصحافة الحرّة دوراً هاماً في تكوين الشفافية في سياساتنا الديمقراطية المحلية. فنحن نسمي الصحافة الفرع الرابع الجوهري من السلطة. وهذا دورٌ تستطيع الصحافة والمنظَّمات غير الحكومية أن تلعبه علىٰ الصعيد الدولي كذلك. فالمنظَّمات غير الحكومية تعتمد علىٰ الانتقاء الذاتي، لا علىٰ الانتخاب الديمقراطي، ولكنها تستطيع أن تؤدي دوراً إيجابياً في زيادة الشفافية. فهي تستحق أن يُسْمَع صوتُها، لا أن تشترك في التصويت. ولكي تؤدي هذا الدور فهي بحاجة إِلىٰ أن تتلقى المعلومات، وإِلىٰ أن تشملها المشاركة في الحوار مع المؤسَّس. وفي بعض الحالات، كالإجراءات القضائية أو مداخلات السوق، فإن تقديم المعلومات سلفاً أمر غير واقعي. ولكن من الممكن تقديم السجلات وحيثيّات التبرير في وقت لاحق من أجل النقد والتعليق، كما تفعل المحكمة العليا ونظام النقد الاحتياطي الاتحادي في سياستنا المحلية. فعلينا أن نحثّ المنظَّمات والشبكات الدولية علىٰ وضع المزيد من المعلومات علىٰ الإنترنيت[72]. (وينبغي تطبيق مقاييس الشفافية نفسها علىٰ المنظَّمات غير الحكومية ذاتها).

ويستطيع القطاع الخاص أن يسهم في المساءلة أيضاً. فالروابط الخاصة والرموز، كتلك التي أقامتها الصناعة الكيميائية الدولية في أعقاب انفجار معمل

(72) للاطلاع علىٰ اقتراحات مثيرة للاهتمام حول «الرؤية الافتراضية» انظر آن ـ ماري سلوتر، «وكالات طليقة؟ إخضاع الشبكات الحكومية للمساءلة»، في كتاب من تحرير جورج بيرمان وشركاه، بعنوان: **التعاون التنظيمي عبر الأطلسي** (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2001)، ص528.

يونيون كاربيد في مدينة بوفال الهندية سنة 1984، يمكن أن تمنع التسابق السلبي للوصول إلىٰ أدنى مستويات الجودة في المواصفات. إن ممارسة تسمية المقصرين والتشهير بهم قد ساعدت الزبائن علىٰ إخضاع المؤسَّسات عابرة القوميَّة للمساءلة في صناعات الدمى والملابس. كما تستطيع مؤسَّستا ماتل ونايكي أن تشهدا. ومع أن الناس يملكون أصواتاً غير متساوية في الأَسواق، فإنه في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية ربما تكون المساءلة عن طريق الأَسواق قد أدَّت إلىٰ زيادة إضافية في شفافية الحكومات الفاسدة أكثر مما فعلت أي اتفاقية رسمية. وتستطيع الأَسواق المفتوحة أن تساعد علىٰ تقليص القوة غير الديمقراطية للاحتكارات المحلية، كما تستطيع أن تخفض قوة البيروقراطيات الحكومية المتمترسة الرافضة للاستجابة، ولا سيما في البلدان ذات البرلمانات الضعيفة. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن جهود المستثمرين لزيادة الشفافية وإمكانية التنبؤ القانوني يمكن أن تفيض منها علىٰ الجوانب تأثيرات مفيدة للمؤسَّسات السياسية.

وإذا أُريد الحفاظ علىٰ المؤسَّسات المتعددة الأطراف، فسنحتاج إلىٰ الانهماك في تجارب مصممة لتحسين المساءلة. ذلك أن الشفافية جوهرية. وتستطيع المنظَّمات الدولية أن تقدّم مزيداً من النفاذ والوصول، حتى ولو تطلب ذلك تأخير إصدار السجلات بالطريقة التي تنبأت بها المحكمة العليا ونظام الاحتياطي الاتحادي. ويمكن الترحيب بالمنظَّمات غير الحكومية كمراقبين (كما فعل البنك الدولي) أو السماح لها بتقديم مذكرات (صديق محكمة) استشارية في قضايا تسوية المنازعات التي تنظر فيها منظمة التجارة العالمية (ولو أن هذا الامتياز قد يعطى حصراً للمنظَّمات ذات الشفافية بشأن عضويتها وشؤونها المالية فحسب). وفي بعض الحالات، مثل شركة الإنترنيت للأسماء والأرقام المخصصة (وهي مسجلة كمؤسَّسة غير هادفة للربح بموجب قوانين كاليفورنيا)، فإن التجارب الجارية علىٰ التصويت المباشر لأعضاء مجلس الإدارة قد تثبت أنها مثمرة، رغم أن خطر انتزاع الأصوات من قبل جماعات

ضغط مصلحية جيدة التنظيم يبقى مشكلةً قائمة. وهناك مجالات أُخرى تستحق الاستكشاف، مثل منظَّمات الشبكات الهجينة التي تجمع بين الممثلين الحكوميين، وغير الحكوميين وموظفي الأقسام والإدارات الحكومية مثل اللجنة العالمية الخاصة بالسدود أو الميثاق العالمي التابع لكوفي عنان.

الجدول 5ـ4: توسيع مساءلة المؤسَّسات العالمية

1 ـ صَمِّمْ مؤسَّسات تحمي العمليّات المحلية (مثل منظمة التجارة العالمية).
2 ـ أشرِك مشرّعين في الوفود والمجموعات الاستشارية.
3 ـ إستفد من المساءلة غير المباشرة (مثل السمعة، والأسواق).
4 ـ إرفع درجة الشفافية عن طريق الصحافة، والمنظَّمات غير الحكومية، ومواقع الشبكات.
5 ـ شجع مساءلة القطاع الخاص.
6 ـ جرِّب أشكالاً جديدة (مثل شركة الإنترنيت للأسماء والأرقام المخصصة، واللجنة العالمية الخاصة بالسدود، والميثاق العالمي).

ويستطيع أعضاء الكونغرس أن يحضروا تجمعات للبرلمانيين المرتبطين ببعض المنظَّمات لعقد جلسات استماع ولتلقي المعلومات، حتى ولو لم يشتركوا في التصويت (لأسباب مذكورة آنفاً).

وليس هناك جواب وحيد لمسألة كيفية التوفيق بين المؤسَّسات العالمية الضرورية متعددة الأطراف وبين المساءلة الديمقراطية. فلعل المنظَّمات الشديدة التقنية تستمد شرعيتها من كفاءتها وحدها. ولكن كلما زاد تعامل المؤسَّسة مع قِيَم عريضة واسعة، زادت الصلة بشرعية المساءلة الديمقراطية. والأمريكيون الذين تهمهم الديمقراطية سيكونون بحاجة إلىٰ تفكير أعمق بمعايير وإجراءات تتعلّق بحسن إدارة العولمة. فالمطالبات بالانسحاب، والانتخابات المباشرة أو إعطاء السيطرة لمنظَّمات غير حكومية غير منتخبة لن تحل المشكلة. وسيكون من الضروري إجراء تغييرات تزيد في الشفافية وتستفيد من أشكال المساءلة متعددة الأطراف الموجودة في الديمقراطيات الحديثة، وذلك للمحافظة علىٰ الخيارات المتعددة الأطراف التي سنحتاج إليها لمعالجة المشاكل العالمية.

عولمة التحديق في المستقبل

إن نداء الإيقاظ في أيلول/ سبتمبر 2001 يعني أن الأمريكيين لن ينزلقوا إلىٰ حالة الرضا عن الذات التي ميّزت العقد الأول الذي تلا الحرب الباردة. فإذا استجبنا بشكل فعّال، فلن يكون من المحتمل أن يتمكّن الإرهابيون من تدمير القوّة الأمريكيّة، ولكن الحملة ضد الإرهاب سوف تتطلّب جهداً طويلاً ومستداماً. وفي الوقت نفسه، ليس من المحتمل أن تواجه الولايات المتحدة تحدياً لتفوقها ما لم تتصرّف بغطرسة إلىٰ درجة تساعد الدول الأُخرى علىٰ التغلّب علىٰ القيود المتأصّلة في تركيبها. إن الكيان الوحيد القادر علىٰ تحدي الولايات المتحدة في المستقبل القريب هو الاتحاد الأوروبي إذا قُيِّض له أن يصبح اتحاداً متين التماسك، وله قدرات عسكرية كبرى، وإذا سُمِحَ للعلاقات عبر الأطلسي أن تفسد وتتعكر. ومثل هذه المحصلة ممكنة ولكنها تتطلب تغيرات كبرى في أوروبا، وحماقة لا يستهان بها في السياسة الأمريكيَّة كي تتحقَّق. ومع ذلك، وحتى مع عدم وصول الأمور إلىٰ مثل هذا التحدي، فإن تناقص قابلية استبدال القوَّة الأمريكيَّة العسكرية في عصر المعلومات العالمي يعني أن أوروبا في موقع يمكّنها من التوازن مع الولايات المتحدة علىٰ رقعتي الشطرنج: الاقتصادية وعابرة القوميَّة. وحتى بدون توازن عسكري للقوى، فقد تندفع بعض البلدان الأُخرى إلىٰ العمل معاً لاتخاذ إجراءات لتعقيد أهداف أمريكا. أو كما قالت الناقدة الفرنسية دومينيك مُوَازِي: «إن العصر العالمي لم يغيّر حقيقة أنّه لا يمكن عمل أي شيء في العالم بدون الولايات المتحدة. وإن تكاثر العناصر الفاعِلة الجديدة يعني أنه ليس هناك شيء تستطيع الولايات المتحدة أن تحقّقه وحدها»[73].

وتستطيع الولايات المتحدة أن تتعلّم دروساً مفيدة عن استراتيجية تقديم

---

(73) دومينيك موازي، «الأزمة الحقيقية حول الأطلسي»، **فورين آفيرز**، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس، 2001، ص153.

البضائع العامة من تاريخ السَّلام المفروض علىٰ الطريقة البريطانية. ولعل محلّلة أسترالية كانت محقّة في رأيها بأن الولايات المتحدة إذا لعبت أوراقها جيداً، ولم تتصرّف كعازف منفرد، بل كقائد لمجموعة متناسقة من الأمم، «فالسلام علىٰ الطريقة الأمريكيَّة قد... يصبح كالسلام علىٰ طريقة روما أكثر منه علىٰ طريقة بريطانيا»[74]. فإن كان الوضع كذلك، فإن قوّتنا الناعمة الطرية ستلعب أحد الأدوار الكبرى. وكما جادل هنري كيسنجر، فإن اختبار التاريخ للولايات المتحدة سيكون في ما إذا كنا نستطيع أن نحوّل قوّتنا المتفوّقة حالياً إلىٰ توافق دولي في الرأي، ومبادئنا إلىٰ معايير دولية مقبولة علىٰ نطاق واسع. لقد كانت تلك هي العظمة التي حقّقتها روما وبريطانيا، كل في زمانها[75].

وعلىٰ عكس بريطانيا، فإن روما لم تستسلم لصعود إمبراطورية جديدة، بل للتآكل الداخلي، ولمِيتَةٍ من ألف جرح أصابتها بها مجموعات همجية شتّى. وقد رأينا في الفصل الرابع أنه مع كون التآكل الداخلي ممكناً دائماً، فإنّه لم يكن أيٌّ من الاتجاهات المألوف ذكرها يشير بقوة إلىٰ ذلك الاتجاه في ذلك الوقت. فعند بداية القرن، ورغم التهديدات الإرهابية، فإن المواقف الأمريكيَّة إيجابية وواقعية علىٰ حد سواء. فقد كان الرد المبدئي علىٰ أيلول/ سبتمبر 2001 مشجعاً. فلم يتجه الجمهور إلىٰ النزعة الانعزالية. وقام الكونغرس والإدارة بكبح ميولهما الأحادية المتفردة. كما أن الجمهور واقعي في تفهّمه لحدود القوَّة الأمريكيَّة، ويعبّر عن استعداده للمشاركة. «وبينما يقول 28 بالمئة إن أمريكا ستظل القوَّة العالمية الكبرى علىٰ امتداد المئة سنة المقبلة، يعتقد 61 بالمئة أن الولايات المتحدة سوف تتقاسم هذه المكانة مع عدد قليل من البلدان، كما أن

---

(74) كورال بيل، «الصعود الأمريكي ـ والتظاهر بالانسجام المتناغم»، **ذي ناشنال إنترست (المصلحة الوطنية)** خريف 1999، ص60.

(75) هنري كيسنجر، «رؤيتنا العالمية القصيرة النظر»، **الواشنطن بوست**، 10 كانون الثاني/ يناير، 2000، القسم A، ص19.

أقل من واحد من عشرة يعتقدون أن الولايات المتحدة لن تظل قوة كبرى»[76]. وهناك أكثريات كبيرة تعارض النهج الأحادي المحض. «فأكثر من ثلثي الجمهور يعارضون من حيث المبدأ قيام الولايات المتحدة بالتصرّف وحدها في الخارج بدون دعم بلدان أُخرى»[77]. ويبدو أن الجمهور الأمريكي لديه إحساس عفوي الحدس والبديهة بالقوّة الناعمة الطرية حتى ولو لم يكن هذا الاصطلاح معروفاً.

ومن جهة أُخرى، فإن من الأصعب استبعاد البرابرة، ذلك أن التناقص الكبير المفاجئ في كلفة الاتصال، وبروز المجالات عابرة القوميّة (بما في ذلك الإنترنيت) التي تتجاوز الحدود، ودمقرطة التكنولوجيا التي تضع قوة التدمير الشامل (التي كانت ذات يوم حكراً علىٰ الحكومات وحدها) في أيدي مجموعات وأفراد، كل ذلك يشير إلىٰ أبعاد هي حديثة تاريخياً. ففي القرن العشرين كان رجال مثل هتلر، وستالين، وماو بحاجة إلىٰ قوة الدولة كي يحدثوا شرًّا عظيماً. «إن مثل هؤلاء الرجال والنساء في القرن الحادي والعشرين سيكونون أقل من أهل القرن العشرين تقيداً بحدود الدولة، وأقل اضطراراً لكسب القدرات الصناعية من أجل إحداث الفوضى والخراب. . . . ومن الواضح أن العتبة آخذة بالانخفاض بشكل مثير وكبير أمام المجموعات الصغيرة، وحتى الأفراد، لإيقاع ضرر شامل كثيف في صفوف مَنْ يعتبرونهم أعداءهم»[78]. ويجب أن تكون مواجهة مثل هذه المجموعات الإرهابية أولوية عليا. فالدفاع عن الوطن يكتسب أهميةً جديدةً ومعنىً جديداً، وسوف يتطلب

---

(76) ألبرت ر. هانتَ، «الأمريكيون يتطلعون إلىٰ القرن الحادي والعشرين بتفاؤل وثقة»، **وول ستريت جورنال**، عدد 16 أيلول/ سبتمبر 1999، القسم A، ص9.

(77) وزارة الخارجية، تحليل الآراء، «أغلبية كبيرة من الجمهور الأمريكي تؤيد تدخلاً فعّالاً ومتعاوناً في الخارج»، واشنطن، مقاطعة كولومبيا، 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999.

(78) اللجنة الأمريكيَّة الخاصة بالأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين، **عالم جديد مقبل**، ص4.

جمعاً ذكياً بين القوّتين الصلبة والناعمة الطرية. فإذا قُيِّض لمثل هذه المجموعات أن تنتج سلسلة من الحوادث المنطوية علىٰ دمارٍ وفوضى تمزّق المجتمع أكثر حتى مما حدث في أيلول/ سبتمبر سنة 2001، فإن المواقف الأمريكيَّة قد تتغيّر بشكل مثير ومفاجئ، رغم أن من الصعب التنبؤ باتجاه التغيّر. فقد تعود النزعة الانعزالية إلىٰ الظهور، ولكن المشاركة الأكبر في أحداث العالم معقولة بطريقة مساوية لذلك الاحتمال.

فإذا كانت الأشياء الأُخرى متساوية، فإن الولايات المتحدة تظل في منزلة جيدة تمكّنها من أن تكون القوَّة القائدة في السياسة العالمية فترة لا يُستهان بها طيلة القرن الحادي والعشرين وما وراءه. ويعتمد هذا التشخيص المستقبلي علىٰ افتراضات يمكن ذكرها بتفصيل صريح. فهو يفترض مثلاً أن إنتاجية الاقتصاد الأمريكي سيتم الحفاظ عليها علىٰ المدى الطويل، وأن المجتمع الأمريكي لن يتفسخ أو يتآكل، وأن الولايات المتحدة سوف تحافظ علىٰ قوّتها العسكرية، ولكنها لن تصبح متعسكرة أكثر مما ينبغي، وأن الأمريكيين في قوّتهم لن يصبحوا أحاديين متفردين ومتغطرسين إلىٰ درجة التبذير وتضييع رصيد أمّتهم الكبير من القوَّة الطرية الناعمة، وأنه لن تقع سلسلةٌ ما من الأحداث الكارثية تغيّر المواقف الأمريكيَّة تغيراً عميقاً في اتجاه انعزاليّ، وأن الأمريكيين سوف يحددون مصلحتهم الوطنية بطريقة واسعة وبعيدة النظر تتضمن مصالح عالمية. ويمكن التشكيك في كل واحد من هذه الافتراضات، ولكنها تبدو في الوقت الراهن معقولة وقابلة للفهم أكثر من بديلاتها. فإذا صمدت هذه الافتراضات، فسوف تبقى أمريكا هي الرقم واحد. ولكنْ مع ذلك، فإنه في عصر المعلومات العالمي هذا، لن يبقى الرقم واحد علىٰ ما كان عليه. فمن أجل النجاح في مثل هذا العالم، يجب علىٰ أمريكا أن لا تقتصر علىٰ المحافظة علىٰ قوتها الصلبة فحسب، بل أن تتفهم أيضاً قوتها الناعمة الطرية، وكيف تجمع القوّتين معاً، طلباً لتحقيق المصالح الوطنية والعالمية.

فهرس

الآثار العالمية قوية 185
آدامز (جون كونيسي) 262
آركنساس 224
آسيا 18، 47، 53، 55، 61، 64، 70، 79، 150، 152، 154، 158، 159، 170، 177، 213، 249، 257، 272
آسيا الجنوبية 71
آسيا الشرقية 35، 53، 59، 64، 108، 188
آسيا الوسطى 175، 269
الآسيويون 212، 218، 252
آطلنطا 135
آكتون (اللورد) 17
آلة التعاون الفرنسي ـ الألماني 75
إبراز الثقافة الفرنسية في الخارج... 137
الأبعاد الثلاثة للمعلومات 132
أبعد وأشرع وأرخص وأعمق 163
إبقاء الروس في الخارج 78
ابن لادن (أسامة) 139، 141
الأبيض المتوسط 78
الاتجار بالمخدرات 287
الاتحاد الأوروبي 15، 72، 73، 74، 139، 192، 193، 201، 216، 282، 291، 297
الاتحاد الأوروبي للاتصالات 291
الاتحاد السوفياتي 33، 40، 47، 65، 66، 68، 99، 101، 102، 160
الاتحاد السوفياتي سوف يسبق أمريكا 67
اتحادات الجريمة الدولية المنظمة 287
الاتحادات النقابية 238
الاتصالات الجماعية 109
الاتصالات العالمية 184
اتصالات غير رسمية 195
اتفاقية ريو 285
الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة غات (GAT) 172
أثينا 35
الإجراءات القمعية أبهظ كلفة 106
الأجناس المهددة بالإنقراض 258
الإجهاض 242
الأحادية 273
الأحادية الأمريكية 275
أحادية القطب وأهميته 112، 147
الأحادية لا تعني الانعزالية 273
الأحاديون 274
الأحاديون الذين يُدْعَون أحياناً الساديين 275
الأحاديون الجدد 289
الإحباط 111
الاحترار العالمي 160
احترام نزيه لآراء الإنسانية 17، 144
الاحتكار (الاحتكارات) 80، 96
احتكار البيروقراطية التقليدية 112
احتكارات المخدرات 106
الاحتكارات المحتومة 80
احتمال تفكك أمريكا 206
الأخبار السارّة هي... 253
الأخبار السيِّئة 208
الاختراقات الثقافية 117
إدارتا ريغان وكلينتون 272
إدارة بوش الجديدة 222، 273، 286
إدارة روزفلت 137
الادخار والاستثمار 231
الادخارات الشخصية 231
إذا أعطيتك ضوءاً فإن ذلك... 128
إذا تركنا الحكم على القيمة جانباً... 225
إذا كنا أمة متغطرسة... 13
الأرجنتين 37، 142
إرشادات 23
الإرهاب (الإرهابيون) 11، 15، 81،

91، 117، 118، 122، 147، 149، 165، 166، 183، 197، 213، 246، 248، 252، 253، 259، 271، 297
الإرهاب تهديد حقيقي 114
الإرهاب العابر للقومية 202، 287
الإرهاب العالمي 90
الإرهاب الكارثي 10
الإرهاب يعتبر التهديد رقم واحد... 240
إرهابيو القاعدة 186
الإرهابيون المنهمكون في حرب غير منتظرة 131
أريد أوروبا ولكنني... 75
إزالة القيود 229
الازدهار 207
ازدواجية إزاء الثقافة الأمريكية 138
ازدواجية أمريكا 216
الازدواجية تضع قيوداً على الثقافة الشعبية 142
الازدواجية الثقافية 152
الأزمات المالية 190، 197
أزمة الصواريخ الكوبية في سنة (1962) 283
أزمة الكساد الكبير 209
الأزمة المالية الآسيوية في سنة (1997) 164، 165، 175، 295
إسبارطة 35
إسبانيا 44، 69، 139، 182
الاستثمار (الاستثمارات) 231، 232
الاستثمار الأجنبي المباشر 244
استخدام القوة يتطلب تبريراً أخلاقياً 34
استخدام الكومبيوتر 236
إسترادا (جوزيف) 106
أستراليا 83، 158، 167، 200، 236، 268
استراتيجية قائمة (الكبرى) على
سلع عامة عالمية 253، 261
الاستطلاع المركزي ممكن 111
استعمال القوة مألوف 34
الاستعمار الجديد 152
استعمالات الفضاء الخارجي 258
الاستقرار الديمقراطي 206
الاستقرار السياسي 32
الاستقرار في الأسواق المالية 254
الاستقرار المالي الدولي 18
الاستقلال 136
استقلال تايوان 61
استئجار الجواسيس 133
الأسر أو المجموعات العلمية الإدراكية 124
أسطورة يوغي بيرا 30
إسكندنافيا 75، 185، 191
الإسكندنافيون 226
الإسلام 161، 186
أسلحة دمار شامل 118، 174
الأسلحة الذكية 59
الأسلحة الكيميائية والبيولوجية 240
الأسلحة النووية 33، 61
أسلحة نووية عابرة للقارات 87
أسمك وأسرع 163
الأسواق الأمريكية 275
أسواق بريطانيا 285
الأسواق الحرة 184
الأسواق المالية مثال جيد على تأثير النظام 164
أصبنا بالرضا عن الذات 9
الأصدقاء والأعداء على حد سواء سوف... 46
الأصنام والأيقونات الأمريكية... 26
الأصوليون (الإسلاميون) 12، 157، 186
الاضطهاد 209
إطلاق قمر صناعي إلى الفضاء 67
الأطلسي 77، 297
إعادة تحديد المصلحة الوطنية 247
الاعتماد المتبادل 164
إعلان كلينتون ـ هاشيموتو سنة (1996) 60
الأغذية المعدَّلة 182
أفريقيا 33، 43، 143، 152، 167، 170، 174، 187، 264
إفساد الثقافة العليا 206
أفضل استراتيجية في آخر الأمر... 271
أفغانستان 11، 33، 34، 186، 254
الأفلام الأمريكية 12، 155
أفلام الڤيديو المهرَّبة والمسروقة 139
أفلام هوليوود 141
اقتحام الجحيم في سلة يدوية 208
الاقتصاد الأمريكي 71، 227، 238
الاقتصاد الأمريكي يقف على قمة العالم... 238
الاقتصاد الجديد 227، 228
الاقتصاد الحر 191
الاقتصاد الستاليني 100
الاقتصاد السوڤياتي مشوَّش جداً 67
الاقتصاد الصيني 56، 57
الاقتصاد القائم على المعرفة 164
اقتصاد المعلومات 129
اقتصاد معولم 34
الاقتصادات الزراعية والصناعية 126
الاقتصادات الوطنية 116
أقرب شيء إلى الندّ... 72
أقزام ليليبوشيان 280
الأقليات تذعن لإرادة الأكثرية 200
الإقناع (الجَزَر) وإلى التهديدات

(العِصِي) 38
اكتشاف أمريكا والطرق إلى جزر الهند الشرقية... 151
الإكوادور 106، 271
الألبانيون 269
الألغام الأرضية (البرِّية) المضادة للأشخاص 91، 277
ألمانيا 32، 53، 54، 72، 75، 78، 82، 86، 137، 179، 210، 227، 232، 233، 234، 235، 238، 263
ألمانيا القيصرية 35، 53، 57
ألمانيا النازية 137، 206
إلى متى يستمر هذا الوضع 26
أم أس أن بي سي (MSNBC) 9
الإمبراطوريات الأوروبية 264
الإمبراطوريات المنهارة 34، 35
الإمبراطورية (الرومانية) 13، 20، 42
الامتداد الاستعماري الطويل أكثر من اللازم 246
الامتداد الامبراطوري المبالغ في طوله 253
الأمراض المعدية 16، 248
أمركة (العالم) 154، 179
أمريكا 11، 12، 13، 18، 28، 31، 36، 41، 46، 50، 51، 55، 58، 65، 66، 70، 71، 73، 78، 84، 115، 128، 132، 151، 154، 179، 202، 206، 215، 223، 227، 233، 238، 239، 244، 253، 262، 268، 297
أمريكا تنقصها إمبراطورية إقليمية 50
أمريكا ستظل القوّة العالمية الكبرى... 298
أمريكا الشمالية 34، 94، 157، 159
أمريكا اللاتينية 118، 152، 170، 213، 272
أمريكا لديها واحدة من أكثر ثقافات العالم انفتاحاً 140
أمريكا مغناطيس 217
أمريكا مكتئبة دائماً، وراكدة دائماً... 208
أمريكا هي الرقم واحد 300
أمريكا وأوروبا تسيران على طريق النزاع السياسي 73
أمريكا الوسطى 266
أمريكيان يتفاخران بانتصار 25
الأمريكيون 9، 17، 38، 115، 262، 296
الأمريكيون سيكونون مخطئين إذا رفضوا الهجرة 217
الأمريكيون ليسوا ذوي مناعة من العجرفة 274
الأمريكيون مدينون للأجانب... 231
الإمساك بالأوراق الرابحة 32
الأمم الصناعية التسع والعشرين 235
الأمم المتحدة 18، 69، 114، 120، 189، 241، 276، 278، 284
الأمم المركزية 113
أمن أمريكا يعتمد على... 137
الأمن الشخصي 207
الأمن العسكري 118
الأمن القومي 10، 118، 119
الأمة التي لا غنى عنها 255
الأمة رقم (1) 61
أمة واحدة 210
الأمومة خارج نطاق الزوجية 211
إن علينا أن نعيد اختراع أنفسنا 103
إن هذا تحدٍّ أخلاقي كبير 260
أن يحطموا نسيج الولايات المتحدة... 12
الأنانية 254، 286
الإنتاجية 229
الإنترنت 12، 15، 61، 105، 116
انتشار إدارة الحكم في القرن الحادي والعشرين 100
انتشار أسلحة (النووية) الدمار الشامل 90، 240، 253، 259، 265، 287
انتشار التكنولوجيا 183
انتشار تكنولوجيات الدمار الشامل يفتح فرصاً للإرهابيين 144
انتشار جرائم القتل 210
الانتشار العالمي للإسلام 152
انتشار مرض الإيدز 252
انتشار المسيحية عبر القارات 152
الإنجيل 152
الانحطاطيون الأمريكيون 29
الاندماج 74
الاندماج الاقتصادي 190، 202
اندماج سياستي الدفاع والخارجية 76
الاندماج القانوني 76
إندونيسيا 269
الإنصات إلى الآخرين 42
الإنصاف 156
الانصهار 214
الانطواء 10
الأنظمة القمعية 263
انعدام الأمن 238
انعدام الرفاهية 77
انعدام المساواة 186، 187، 238
الانعزال (الانعزالية) (الانعزاليون) 11، 17، 244، 247، 262، 273، 275
إنغلز (فردريك) 150
الانفتاح 41، 144
انفتاح أمريكا 140
الانفتاح الجنسي 12

انفجار معمل يونيون كاربيد في مدينة بوفال الهندية 294
الانفراد الأمريكي 81
الانفراد بالتصرف الاحادي 114
الانقسام بين الأغنياء والفقراء في الصين 104
إنكم عميان... 11
إننا أقوى بلد في العالم... 278
إنني أعتبر نفسي مواطناً عالمياً... 248
إنه الاقتصاد، أيها الغبي! 226
انهارت الإمبراطورية السوڤياتية 33
انهيار الاتحاد السوڤياتي سنة (1991) 9، 26، 65، 68، 87
انهيار الأسرة 206
انهيار الإمبراطورية السوڤياتية 264
انهيار الروبل الروسي 149
انهيار المبادئ والعادات الأخلاقية 206
انهيار مصرف كريدت آنستالت في النمسا سنة (1930) 164
انهيار المؤسسات (المؤسسي) 203، 205
اهتمام الأمريكيين بالأخبار 242
أوراسيا 45
الأوراق الرابحة 183
أوروبا 14، 18، 29، 30، 32، 34، 47، 49، 53، 55، 67، 69، 72، 73، 74، 75، 78، 79، 80، 81، 87، 94، 107، 143، 150، 153، 158، 159، 162، 174، 181، 185، 229، 238، 243، 249، 251، 257، 261، 272، 297
أوروبا الشرقية 73، 107، 135، 185، 225، 272
أوروبا الغربية 29، 36
أوروبا الوسطى 72، 75
الأوروبيون 73، 158، 252، 268
الأوروبيون الغربيون 89
أورويل (جورج) 46، 110
أوسومبورا 171
أوغبيرن (وليام) 98
أوقيانيا 45
أول أوكسيد الكربون 287
أول وباء للجدري 158
أولبرايت (مادلين) 255
أولئك الذين يملكون شبكة، سوف يأتي العطاء 128
ائتلاف روسي ـ صيني ـ هندي 14
الائتلاف لمحاربة الإرهاب 79
الإيدز (مرض) 117، 152، 167، 196، 202
إيران (الأصولية) 14، 47، 74، 139، 142، 186، 271، 275
إيرلندا 182، 235
إيرلندا الشمالية 261
الإيرلنديون 212
إيستاشيا 45
إيسماي (اللورد) 78
إيطاليا 40، 137، 139
الإيكونوميست = مجلة الإيكونوميست
باتن (كريس) 278
باتنام (روبرت) 223، 225
باريس 113، 120، 121، 175، 190
باول (كولن) 256، 277
البحارة الأوروبيون 179
بحر إيجة 261
بحر الصين الجنوبي 59
براءات اختراع الأدوية 196
البرابرة (الإرهابيون) 203، 299
البرازيل 43، 149، 179، 188
براغ 150، 191
برايملو (پيتر) 214
البرتغال 69
برلمان الإنسان 201
البرلمان الأوروبي 76
برنامج فولبرايت 137
بروتوكول كيوتو 274، 276، 277، 285، 291
بروتوكول مونتريال حول نضوب الأوزون 124
البروز 165
بروسيا 62
بروكسل 73، 113، 121، 291
بروميثيوس العملاق 27
بريجنيف (ليونيد) 67
بريطانيا 9، 19، 29، 32، 33، 36، 41، 45، 50، 53، 54، 57، 75، 82، 83، 86، 113، 120، 121، 128، 135، 152، 153، 164، 178، 179، 182، 210، 222، 234، 257، 258، 268، 297
بريطانيا إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبداً 29
البطالة 78، 238
بغداد 135
بفاف (وليام) 29
بلاكويل 80
بلجيكا 182
بلدان آسيا الشرقية 36، 84
البلدان الأفقر 126
بلدان أمريكا اللاتينية 193
بلدان أوروبا الشرقية 40، 181
البلدان الديمقراطية 109
البلدان الصغيرة 37
البلدان الصناعية الأنغلو ـ أمريكية 185
البلدان الغنية 157، 159
البلدان الفقيرة 84، 127، 258
البلدان النامية 85

البلدان الناشئة تصبح قواعد أمامية للاضطراب... 260
بلغراد 171
البلقان 78، 268
بلير (طوني) 139
بلين، بلين جيمس ح. بلين، الكذاب القاريّ من ولاية مين 218
البنتاغون 18، 19، 91، 118، 262، 270
بنك آسيا (الآسيوي) للتنمية 55، 56
البنك الدولي 172، 191، 275، 293
البنية التحتية 127
بوتين (فلاديمير) 51، 68
بوجومبورا 171
بودهورتيز (نورمان) 263
البوذية 161
بورتو آليغري (بالبرازيل) 124، 185
بورك (روبرت) 206
بوروندي 171
بوسطن 171
البوسنة 165، 186، 263، 268
البوسنيون 265
بوش 14، 18، 19، 205، 260، 278، 279، 291
بوش ـ الأب (جورج هربرت) 285
بوش (جورج ووكر) 13، 51، 89، 160، 263، 267، 277
بوفال 295
وفيه (جوزيه) 151
بوكيمون 180
بولتون (جون) 198
بوليوود الهندية 83
بومباي 171
بوميرانيا 263
بونس آيريس 171
البيت الأبيض 18، 219
بيجينغ 171
بيركلي 151
بيركينز (دوايت) 57
بيرل هاربر 10، 18، 32، 60، 131
بيرو 271
بيروت 171
البيروقراطية (الروسية) 101، 111
بيري (وليام) 265
بيكون (فرانسيس) 92
بينما تقدّم الثورة 108
بينوشيه (أوغستو) 120
بينيت (وليام) 263
تآكل تفوقنا 20
التآكل الداخلي ممكناً دائماً 298
تآكل طبقة الأوزون 124
تاتشر (مارغريت) 45، 46
تاثير حفلة الكوكتيل 129
تاثيرات الشبكة 163
تأديب السيد الكبير 244
تأسست الولايات المتحدة جزئياً على عدم الثقة بالحكومة 218
تأنيث الفقر ليست قاصرة على أمريكا 211
تايلند 37، 149
تايوان 59، 60، 61، 106، 236
التبادل الدولي 163
التباين بين قوّتنا 82
التبرع لجماعات الدعم الاجتماعي 225
تبييض الأموال 18
تجار العصور الوسطى 114
تجار المفرّق 169
تجارب الهند النووية 72
التجارة الإلكترونية (الأمريكية) 82، 291
التجارة الحرة 41، 157
التجارة الدولية 248
تجارة المخدرات 117
التجارة المفتوحة 254
التجانس 179
التجانس الأمريكي 180
التجانس الثقافي 191
تجاوز القانون الدولي 275
تجربة قذيفة كورية شمالية 249
التجزماج 122
التجزئة العرقية 68
التجسس 133
التحالف 51، 65
التحالف الأمريكي ـ الياباني 60
تحالف صيني ـ روسي ـ هندي 72
التحالف ضد (مضاد) الإرهاب 47، 52
التحدث باسم المواطنين ككل 201
التحديات الفعلية 15
التحركات البريطانية الأحادية الجانب 285
التحركات السريعة كومض البرق 121
التحكيم التجاري الدولي 195
التحول الكبير 189
تحويل القوة 204
تخزين الجيغابات 94
التخطيط المركزي 99
التخوف الجماعي من الولايات المتحدة... 77
التدفقات المالية 117
التدمير الخلاّق 237
الترتيبات متعددة الأطراف 282
تركيا 73
الترويج لنظام اقتصادي دولي مفتوح 257
التسامح 34
التشاؤم الثقافي 208

تشجيع الديمقراطية 249
تشكيل البيئة 36
تشيكوسلوفاكيا 40
تشيلي 120
التصوير الخاطئ للانحطاط الأمريكي 31
التطهير العرقي في كوسوفو 31
تظل القوة العسكرية هامة... 37
تعاطي المخدرات 207
التعاون 120، 194
التعاون الدولي 118
التعاون الصحي مع أوروبا 81
التعاون في المخابرات 290
التعاون المتعدد الأطراف 292
التعدد الثقافي 213
التعددية 136، 273، 280، 282، 287
تعددية بالفرق 283
التعددية المتوازنة 276
التعددية هي الأدق 169
تعزيز حقوق الإنسان 249
تعزيز الديمقراطية ونشرها 271
التعلم الأساسي 127
التعليم 233
التعليم الأمريكي، رغم قوته... 234
التعليم العالي 41
تعيد اليابان اكتشاف نفسها 63
التغير الاجتماعي داخل القوى العظمى 33
التغير (المناخي) المناخ (العالمي) 117، 124، 159، 160، 197
التغيرات السياسية 85
التفسخ الأخلاقي والانقسام الثقافي 205
تفوق أمريكا الراهن شيء زائل ومؤقت 27
تقارير أن أتش كي NHK 138
تقرير الرئيس الاقتصادي 229
التقليد بالاقتداء 39
التكتيكات الاحادية الجانب 284
التكتيكات الاحادية والمتعددة الأطراف 288
تكنولوجيا الاتصالات 184
تكنولوجيا التشفير 110
التكنولوجيا تنتشر مع مرور الزمن 127
التكنولوجيا الجديدة 97، 98
التكنولوجيا المستوردة من روسيا 58
تكنولوجيا المعلومات 131، 229
تكنولوجيات الحرية 110
تكنولوجيات العسكرية 130
التلاعب بالمفاهيم 137
تماماً مثلما ايقظت بيرل هاربر 18
التمتع بالحياة الطيبة على الطراز الأمريكي 141
تمثال الحرية 155
التنافس 229
التنبؤ بالمستقبل 30
التنبؤ بصعود الأمم وسقوطها صعب 28
التنبؤات بأزمة مؤسسية 222
التنمية الدولية 259
التنوع بحسب المسافة 171
التنوع الثقافي 182
التهديد السوفياتي 265
التهديدات الإرهابية 298
تهريب المخدرات 18، 166، 197
التوازن 47
توازن الأسلحة 132
التوازن بين الدول والأسواق 107
توازن القوى 46
التوازن مع القوة الأمريكية 52
توحيد الكوريتين الشمالية والجنوبية 47
تورنتو 157
توزيع القوّة في عصر المعلومات العالمي 82
توسيع مساءلة المؤسسات العالمية 296
توفلر (آلفين) 112
توكوفيل (آليكسيس دي) 223
توكيد النزعة المتعددة الأطراف 14
تونغ (غون شوك) 103
تيمور الشرقية 263، 268
ثاني أكسيد الكربون 160، 174
الثقافات الأوروبية 73
الثقافة 39، 203
الثقافة (أمريكا) الأمريكية 137، 139، 140، 181، 213
الثقافة الأمريكية منتجة... 154
الثقافة التقليدية 206
الثقافة الثانية لكل شخص 140
ثقافة روسيا السوفياتية 42
ثقافة روما 42
الثقافة السعودية لا تبدو مشابهة للثقافة الأمريكية 183
الثقافة الشعبية (الأمريكية) 12، 41، 42، 142، 171
الثقافة الكونفوشيوسية 55
الثقافة المحلية 178
ثقافة النزعة الاستهلاكية 232
الثقة بالحكومة 223
الثقة بمؤسساتنا 217
الثورة الأمريكية 92
ثورة تاتشر ـ ريغان 108
الثورة التقنية في المعلومات والاتصال 11
الثورة الثقافية 209
الثورة الخضراء في التكنولوجيا الزراعية 159
الثورة الصناعية 96، 178، 189

الثورة الصناعية الأولى 95
الثورة الصناعية الثالثة 29، 95، 97، 100، 112
الثورة الصناعية الثانية 109
الثورة الصناعية المقبلة 29
الثورة الفرنسية 92
الثورة في الشؤون العسكرية 59، 82
ثورة المعلومات الثانية 110
ثورة (من) المعلومات 15، 88، 89، 91، 92، 94، 99، 106، 107، 108، 110، 125، 127، 147، 179، 182، 228، 230
ثورو (ليستر) 28
ثيوديديس 35، 55

جامايكا 145
الجامعات الأمريكية 143، 234
جامعة هارڤارد 57
الجبهة الداخلية 203
الجدران النارية 119
جرائم الحرب 284
الجريمة 207
جزر سبارتلي 258
جزر الهند الشرقية 151
الجزرات والعصي 41
جزيرة صغيرة تعيسة بائسة 29
الجزيرة (محطة البث التلفزيوني) 139
جزيرة المسرات 200
جزيرة منعزلة 23
جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت 38، 88
الجغرافيا الاقتصادية 36
الجماعات المحافظة تقاوم العولمة بقوة 186
جماعة السلام الأخضر 135
الجمعية العامة 286
جمهورية فاليمار في روسيا 266
الجمهوريون 14، 262
الجنس 12، 141
الجنسية 121
جنوب آسيا 156
جنوب أفريقيا 106، 120، 181، 196
جنوب شرقي آسيا (الإسلامية) 78، 258
جنوى 150، 191
جنيف 291، 293
جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام 14
جوسپان (ليونيل) 75
جوف (جوزيف) 41، 46، 140
جوهانسبرغ 170
جينز (أنطوني) 197
جيف (جوزيف) 88
جيفرسون (توماس) 128، 218
جيفرسون 218
جيلبين (روبرت) 48
الجيوش الخاصة من المرتزقة 106

الحاجة إلى أسواق 60
الحادي عشر من أيلول / سبتمبر = الهجمات الإرهابية في أيلول / سبتمبر سنة (2001)
حالات عدم كفاءة مفيدة 190
الحالة الراهنة للسياسة الدولية غير طبيعية 46
حتى الآن، كل شيء جيد 241
حجب المصروف 38
حد السرعة 231
حدود القوة الأمريكية 251
حرب (حروب) الإبادة 267، 268
الحرب الإعلامية 166
الحرب (الحروب) الأهلية 35، 206
الحرب الأهلية الأمريكية 223
الحرب الأهلية في كولومبيا 49
الحرب الباردة 11، 17، 33، 60، 70، 81، 135، 137، 160، 165، 172، 181، 221، 243، 249، 254، 264، 282، 297
حرب باردة في شرق آسيا 61
حرب الخليج سنة (1991) 9، 34، 58، 131، 139، 266، 268
حرب روسيا في الشيشان 49، 251
الحرب الروسية اليابانية 63
الحرب العادلة 267
الحرب العالمية الأولى 32، 35، 53، 84، 122، 137، 161، 186، 201، 204، 240، 243، 262
الحرب العالمية الثانية 18، 35، 49، 62، 63، 66، 67، 84، 137، 161، 201، 204، 209، 219، 227
الحرب غير المتناظرة 165
الحرب الفرنسية ـ البروسية 136
الحرب في آسيا محتملة عاجلاً أم آجلاً 53
الحرب الڤيتنامية 42، 207
الحرب الكورية 60
حرب كوسوڤو 269
الحرب لا تزال ممكنة ولكن... 34
الحرب المالية 166
حرب المعلومات 132
حرب نووية 45
الحرب هي اللعبة النهائية التي... 32
الحركات الاشتراكية 190
الحركات السلمية 122
حركة الإصلاح الديني 92
الحركة الأولى 129
حركة المرور على الإنترنيت 93
الحروب الأهلية الإفريقية 269
حروب أهلية حول تقرير المصير 269

الحروب الأهلية الضارية حول الدين 263
الحروب الأهلية في الكونغو أو الشيشان 267
الحروب البيلوپونيزية في اليونان القديمة 35
حروب ثقافية 206
حروب الشيشان 69
الحروب العالمية في القرن العشرين 160
الحرية 20، 141
حرية البحار 254
حرية التعبير 68
الحرية الدينية 263
الحرية الشخصية 41
حرية الصحافة 286
حرية العمل التجاري 162
الحزب الجمهوري 241
حزب عدم معرفة أي شيء 212
حسن إدارة العولمة 191
حسين (صدّام) 37، 49، 132، 135
حصة الأسد 183
الحضارة الغربية 139
حفظ السلام 259
حفظ السلام في البلقان 268
حقوق الإنسان 15، 80، 81، 120، 121، 143، 144، 184، 250، 259، 262، 263، 264
حقوق الإنسان والديمقراطية 261
الحقوق المدنية 209
حكم الذات 276
حكمت بريطانيا الهند بقوة استعمارية 33
الحكومة ذات اللمسة الخفيفة 224
حلف شمال الأطلسي 19، 76، 78، 120، 268، 282، 287، 288
الحلفاء 18
الحماية الأمريكية 50
حماية وظائف العمال الأمريكيين 245
حمل الأسلحة 156
حمل المراهقات سفاحاً 207
الحملات الصليبية الكبرى في العصور الوسطى 157
الحملة ضد الإرهاب... 297
حملة على الحكومة لطردها 221
حواجز الدول 128

الخدمة البريدية 221
خدمة الحكومة 221
خروشيف (نيكيتا) 67
الخصخصة 11، 107
خصخصة الحرب 11
خطأ دبلوماسياً 64
خطر الحرب إنما ينشأ... 44
الخلافات العرقية 243
الخليج 47
الخليج الفارسي 36، 257، 265
خنق المعارضة 68
خوزيه بوفيه 185
خيبة الأمل 111

دارنتون (روبرت) 92
دافوس بسويسرا 124
الدانمرك 29
دايسون (إيستر) 112
الدبابات الكورية الشمالية 283
الدبلوماسية الأمريكية أحادية الجانب ومتغطرسة 50
الدبلوماسية الأمريكية ثقيلة الوطء 47
دبلوماسية الشرق الأوسط 9
دحر الإرهاب 20
دراكر (پيتر) 112
الدردشة 104
دروس من الماضي 95
الدستور العالمي 52
الدعاية عابرة القومية 122
دفع الضرائب 213
دمج نظام للأنظمة 132
الدمقرطة 146، 168، 272
دمقرطة مجتمعات رأسمالية 185
دهورة البيئة 166
دور الكنائس التبشيرية الأمريكية... 226
دورنا العسكري جوهري... 17
الدول الإسكندناڤية 41
الدول الإيطالية 116
الدول الصغيرة 130
الدول الغنية 85، 131
الدول الفقيرة (الضعيفة) 34، 183، 189، 192، 197
الدول القيادية ومصادر قوتها (1500 - 2000) 44
الدول الكبيرة 144
دول ككرات البليارد 116
الدول المستقلة 289
الدولارات 74
دولارات الضرائب 221
دولة الرفاهية 162
الدولة الوطنية 121
ديب (بول) 59
ديكنز (تشارلس) 208
ديانا (الأميرة) 124
الديمقراطيات لا تشن الحرب ضد بعضها بعضاً أبداً 271
الديمقراطية 20، 68، 80، 143، 144، 184، 198، 199، 200، 250، 261، 262، 263، 264، 289
الديمقراطية الليبرالية 105، 271
الديمقراطيون 14
الدِّين 113، 121

ذو القطب الواحد 65

رابطة القانون الدولي 122
رامسفيلد (دونالد) 19، 118، 277
رايس (كوندوليزا) 247
ردمان (وارن) 10، 279
ردود الأفعال السياسية على العولمة 185
رغم الخطابات الطنانة 65
الرفاه الاجتماعي 33
رفاه كوكب الأرض 196
رفع سن تشغيل الأطفال 197
ريفيون 155
الرف 122، 209
ركوب الموجة 47
الركود (الاقتصادي) 61، 190، 203، 226، 238، 246
رواندا 263، 267، 268، 269
الروانديون 265
روبن هود 139
الروح الأمريكية 16
روح المغامرة التجارية 79
روزفلت 109
روزفلت (تيدي تيودور) 278
روزكرانس (ريتشارد) 34
روزينو (جيمس) 122
روستيال (كال) 292
روسيا 27، 28، 32، 48، 50، 53، 58، 65، 66، 68، 69، 70، 78، 79، 86، 89، 101، 128، 236، 265، 287
روسيا تظل قوة نووية 251
روما 13، 25، 28، 17، 203
الرياضيات 234، 235، 236
ريتشارد (جان ـ فرانسوا) 196
ريغان (رونالد) 143، 262
ريغانيّون 16

زاباتا (إيمليانو) 122
الزمن الوحيد الذي... 44
زيمين (جيانغ) 51
زيادة الشفافية 294

ساخس (جيفري)260
ساحة تيانانمين 155
الساخطون على قوة أمريكا... 151
سافاير (وليام) 51، 273
الساموراي 180
سان فرانسيسكو 127، 129
ساوث داكوتا 224
ستالين (جوزيف) 40، 99، 101، 229
سراويل ليفيز الأمريكية 140
سراييڤو 168
سردينيا 29
سرعة الاتصالات 94
سرقة أسرار من البنتاغون 119
سرّية المعلومات 74
السعوديون 183
سعى المسؤولون الفرنسيون إلى منع الكوكاكولا 151
سكك الحديد 96
السلام الأخضر 169
السلام الأمريكي 48، 51
السلام البريطاني 48، 50
سلام روما 48
سلطة اتخاذ القرارات 76
السلطة السياسية 95
السلع العامة العالمية 253، 257
السلع العامة النقية نادرة بالطبع 254
السلام على الطريقة الأمريكية قد... 298
سميث (آدم) 151
سُمْك العولمة المتزايدة 166
السندات المالية 155
سنغافورة 103، 107، 236

سهولة الوصول إلى القروض 232
السواحل التي لا ولاء لها 205
السودان 186
سوف تبقى أمريكا هي الرقم واحد 300
سوف يستمر تفوق أمريكا... 28
السوق 37، 101
السوق الآسيوية 15
السوق الأمريكية 15
السوق العالمية المعولمة 157
سولابول (إيثييل دي) 110
السويد 107، 222، 235، 263
سويسرا 235، 263
سي أن أن CNN 139
سياتل 91، 157، 191، 198
السيادة 113، 289
السيادة المطبخية 152
السيادة والديمقراطية والمؤسسات العالمية 289
السياديّون 113، 275، 290، 292
السياسات الاستبدادية 41
السياسة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية مثيرة للفزع 130
سياسة أوروبا الزراعية 185
السياسة تصبح مباراة في المصداقية 135
سياسة التوازن في القوى 65
السياسة الحزبية 218
السياسة الخارجية 10، 241
السياسة الخارجية الأمريكية بسيطة ومباشرة 147
سياسة الضمان الاجتماعية 76
سياسة عالمية (جديدة) 97، 112
سياسة عصر ما بعد الحداثة 75
سياسة الفصل العنصري 120
سياسة القوارب المسلَّحة 53
السياسة المحلية 178

السيد الإقطاعي 114
السيد الكبير 244
سيّد (وليام توماس) 154
سيراليون 106، 141، 268
سيش (طوني) 103
السيطرة 49، 204
السيطرة على الأمراض المعدية 254

شاب من الفلبين 91
شباب آسيا المراهقين 138
الشباب الغاضبين 187
شبكات الإرهابيون 160
شبكات الأمان 162
الشبكات غير الرسمية 111
شبكات القضايا العالمية 196
شبكة أن آتش كي NHK 138
شبكة الضمان الاجتماعي 57
شبكة العنكبوت 172
شبكة من المؤسسات المتعددة الأطراف 52
شبه الجزيرة الكورية 265
شراكة استراتيجية 65
شراكة بنّاءة 65
شرق آسيا 55، 60، 62، 174
الشرق الأقصى 65
الشرق الأوسط 43، 48، 70، 78، 138، 139، 187، 261
شركات الأدوية عابرة القومية 196
الشركات الأمريكية 12، 15، 142
الشركات الأمريكية عابرة القومية 115
شركات البرمجيات 127
الشركات عابرة القومية 79، 115، 144، 183، 196، 197
شركات عابرة القومية لا تغير عادات الشراء... 142
شركات العولمة الليبرالية الجديدة 191
الشركات (شركة) متعددة الجنسيات 15، 113، 123، 183
شركات النفط متعددة الجنسيات 183
شركة إكسون 291
شركة MCA أم سي إيه 138
شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة 295
الشركة البريطانية للنفط 291
شركة جنرال إلكتريك 74
شركة شل (الهولندية الملكية) 135، 291
شركة ماتل 196
شركة نايكي 196
شركة هانيويل 74
الشعب العراقي 37
الشعور بالمقت 120
شلل الأطفال (مرض) 197
شليسينجر (جيمس) 205
شمال ألمانيا 116
شن حملة صليبية 262
شنغهاي 51
شهدت إيران صراعات بين... 186
شواغولدشتاين (جو) 48
شومتر (جوزيف) 237
الشيء المختلف الآن هو أن... 159
شيباس 122
الشيخوخة 63
الشيشان 49، 251، 267
الشيطان الأكبر 157
شيفاردنادزه (إدوارد) 67
الشيفرة الرمزية للإنترنيت 110
الشيوعية (الشيوعيون) 30، 54، 67، 104

الصحافة الفرع الرابع الجوهري من السلطة 294
صحيفة الفار إيست إيكونوميك ريڤيو 127
صحيفة الفاينانشال تايمز 82، 83
صحيفة لوموند الفرنسية 81
صحيفة الواشنطن بوست 215
الصراع الثقافي 205
الصراعات السياسية المحلية 54
الصرب 9، 140، 269
صربيا 31، 135
صرخة إيقاظ الأمريكيين 20
الصداقة والشراكة 81
صداقة وتعاون 65
صدام حضاري عالمي 186
صديق محكمة 295
صعود الصين اسم على غير مسمى 55، 64
صغر حجم العائلات 211
الصليب الأحمر 122
الصناديق الأجنبية المتبادلة 168
الصناديق السوداء 146
صناعة الاتصالات الأمريكية 229
صناعة الفيلم الدعائي 137
الصناعة الكيميائية 170
صندوق أسود 125
صندوق النقد الدولي 41، 49، 74، 172، 191، 199، 228، 258، 275، 293
صنع جيران جيدين 263
صنع في الولايات المتحدة 26
صنع القرار الجماعي 274
صوت أمريكا 137، 144
الصور الحية العنيفة 265
صورة جثة أمريكي مقتول تُسْحَب عبر شوارع مقاديشو 266
الصومال 165، 266، 268، 269
الصوماليون 265، 266
الصين 14، 27، 28، 34، 36، 43، 47، 48، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 59،

61، 64، 65، 66، 70، 71، 72، 78، 86، 88، 103، 104، 126، 141، 142، 155، 158، 160، 162، 177، 179، 188، 189، 200، 216، 240، 258، 265، 274، 287
الصين تريد أن تقيد اليابان 64
الصين الصاعدة 57
الصين العاجزة 57
الصين ند منافس للولايات المتحدة 60
صينيّو المَهاجِر 177

الضبط النزيه للمخدرات 155
ضبط النفس الاستراتيجي 51
الضجيج الأبيض 134
الضرائب 32، 76
الضرب 38
الضربات ضد معسكرات الإرهابيين 283
الضرر البيئي 254
ضغوط العولمة 73
ضمير عالمي 123

طائرة مدنية مخطوفة 118
الطباعة 92
طبيعة الوحش 156
طريق الحرير القديم 150
الطغاة 12
الطلاق 207، 211
الطلاق الاقتصادي غير وارد 79
طلاق حاد 81
طوكيو 175
طول حياة الإنسان 210

العالم الإسلامي 11
عالم تعيش فيه أكثر من عشرة آلاف عرقية أو لغوية 269
العالم الثالث 67
عالم الحرب الباردة 133
العالم الصناعي 162
العالم العربي 138
عالم القطب الواحد 27
عالم القوّة العظمى الوحيدة لن يستمر 28
عبد الله (ملك الأردن) 12
العجز الديمقراطي (في الاقتصاد العالمي) 198، 201
العدالة 156
عدد الأمريكيين المشتكين من الهجرة يبلغ... 212
عدم الاستقرار السياسي 259
عدم التساوي في المداخيل 236
عدم المبالاة بآراء الآخرين 43
عدم معرفة أي شيء 212
العدو رقم (1) 54
عدو الهند المحتمل رقم واحد 72
العراق 35، 47، 134، 249، 273
العراق وإيران يكرهان الولايات المتحدة 47
العربية السعودية (المملكة) 67، 183، 265
العرفان بالجميل قد اختفى 277
عزو حيوي 149
العسكريون يؤدون دوراً محقاً في دبلوماسيتنا 256
العشيرة 121
عصبة هانسيا 116
عصر أحادي القطب 273
عصر (العصور) الإقطاع (الإقطاعية) 114، 125
عصر الإنترنيت 116
عصر الضجيج الأبيض 135
عصر عولمة عالمي 253
عصر فكتوريا 9
عصر المعلومات العالمي 21، 119، 126، 143، 144، 246، 247
عصر المعلومات المعولم 11
العصور الوسطى 113، 114، 116، 146، 150
عقلية بيرل هاربر 10
العقوبات الاقتصادية الأمريكية 37
العقوبات التجارية على إيران وكوبا 14
العقوبات الكاسحة 37
عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة 77
العقيدة 39، 88
العقيدة الشيوعية 67
عقيدة فرنسا الثورية 46
علاقات التعاون الرسمية بين الدول 194
العلاقات عابرة القومية 88، 251، 290
العلوم 234، 236
على عكس القرون الماضية... 88
على مبعدة من الساحل 64
عليك بالتهديدات والمكافآت 39
العمالة المستوردة 237
العمل الأحادي الجانب 194
العمل الجماعي 223، 225، 252
العمل الجماعي في السياسة الخارجية 209
العملاق الأمريكي الضخم 25
عملاق المحيط الهادي 61
عملية السلام في الشرق الأوسط 261
عنان (كوفي) 171، 296
العنف 12
العولمة 16، 63، 89، 149، 182، 229
العولمة آخذة في تمزيق طراز الحياة... 264
العولمة الاجتماعية 161، 190
العولمة الاقتصادية 30، 37، 161، 162، 165، 172، 184، 230

العولمة التجارية 150
عولمة التحديق في المستقبل 297
العولمة تعادل الأمركة شائعة 151
العولمة الرقيقة 150
العولمة سيف ذو حدين 181
العولمة شبكات الاعتماد المتبادل 156
العولمة طراز شائع الآن 191
عودة الظهور 55
العولمة العابرة للقومية 289
العولمة عدد من الأبعاد 157
العولمة العسكرية 160، 165
العولمة في أصلها ليست أمريكية 153
العولمة قد لا تكون قابلة للاستدامة 167
عولمة القرن الحادي والعشرين: ما الجديد؟ 163
العولمة الكثيفة 171
العولمة لا تعني التجانس بالضرورة 179
العولمة لها تأثيرات هامة على حياتنا اليومية 157
العولمة ليست فقط سيطرة الغرب... 153
العولمة المعاصرة 163، 172
العولمة هي أكثر من مجرد الأمركة 156
العولمة هي ـ ببساطة ـ قناع الاستعمار الأمريكي 26
العولمة هي سبب إحياء الثقافة المحلية 182
العولمة هي نتاج التقدم التكنولوجي... 163
العولمة والثقافات المحلية 178
العولمة والقوة الأمريكية 172
العولمة اليوم أمريكية المركز 155
غابات الأمازون في البرازيل 174
غابة برازيلية 168
غاز ثاني أكسيد الكربون 175
غرامسكي (أنطونيو) 39
الغرب والباقين 264
غروب اللطف والكياسة 206
غرينسبان (آلان) 165، 231
غزو العراق للكويت 249
غزو الكويت له ما يبرِّره 135
غشاوة وطنية... 9
الغطرسة 10، 19، 20، 42، 144، 279، 288
الغطرسة الأمريكية 274
غليڤر بين أقزام ليليبوشيان 280
غنوتيلا 110
غُوا 135
غواتيمالا 145، 170
غوتنبيرغ 92
غورباتشوف (ميخائيل) 67
غولدمان (مارشال) 101
غياب أخلاقيات المحاربين في الديمقراطيات الحديثة 34
غيدنز (أنطوني) 153
الغيليّة 182
غينغريتش (نيوت) 131
الڤاتيكان 40
فارغاس لوزا (البيروڤي ماريو) 181
الفاشية 30
ڤانكوڤر 157
الفايننشال تايمز = صحيفة الفايننشال تايمز
فتح البوابات الحقيقية 127
فجوة تجربة 220
فرانكفورت 175
فرانكلين (بنيامين) 212
الفردية الأمريكية 223
فرنسا 32، 44، 46، 48، 53، 75، 82، 86، 92، 107، 128، 136، 139، 151، 210، 222، 263، 278، 280
الفرنسيون 77
فروست (روبرت) 129، 263
فرديناند (جوناثان) 182
فريدمان (توم) 291
فريدمان (توماس) 34، 163
فريق مانشستر يونايتد 153
فرينيت 110
الفساد 197
الفضاء السيبيري 131، 258
فضح الأسماء والتشهير بأصحابها 184
فقدان الثقة بالحكومة 219
فقدان الثقة في المؤسسات 218، 222
فقر مدقع 71
فقراء آسيا 127
الفلبين 106
فن الحرب الصيني 166
فنزويلا 271
فنلندا 236
الفوارق الثقافية 171
الفوارق الصغيرة 264
الفوارق العرقية 213
الفوائد الاقتصادية من الهجرة 215
فوائد الهجرة لقوّة أمريكا الناعمة الطرية 216
فورد (هنري) 108
فوغل (روبرت) 226
فويعت (كارستن) 80
ڤيبر (ماكس) 144
ڤيتنام 28، 33، 145، 209
ڤيدرين (هيوبير) 25، 39، 151
فيرمونت 91
ڤيروس الحب 167

ڤيروس غرب النيل 149
الڤيروسات الآتية من الخارج 118
الڤيروسات المستوردة 150

القادة الصينيون 105
قارن الأب ريتشارد نيوهاوس أمريكا بألمانيا النازية 206
القارة الأوروبية 234
القانون الإنساني الدولي 120
القانون التجاري 114
قانون تقييد الهجرة في سنة (1924) 212
قانون معاهدة البحار 276
قائمة مقارنة التكتيكات التعددية مقابل الأحادية 288
قانون مور 229
قانون الهجرة لسنة (1965) 213
القاهرة 26
القبيلة 121
قد يكون المهاجمون اليوم حكومات 119
قدرات الهند العسكرية 71
قذائف عابرة للقارات 33، 160
القراصنة (القرصنة) 50، 259
القرب من مصدر التهديد 47
القرن الأمريكي 28
قضايا وفيات الأطفال 210
القطاع الثالث 99
القطاع الخاص 195
قطر 138
قطيع إليكتروني 34
القلب الداخلي الذي... 205
قلة الرقابة على البنادق 211
قمع الإرهاب 18، 254
قنبلة هيدروجينية 67
قوات حفظ السلام 240
قواعد الحكمة للتدخل الإنساني 270
قوانين الإفلاس 238

القومية 121
القوة الاقتصادية 144
قوة أمريكا الاقتصادية الناعمة والطرية 172
قوة أمريكا الطرية الناعمة تحكم إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس 42
قوة أمريكا هي من الضخامة بحيث... 26
القوة الأمريكية 15
القوة الأمريكية ليست أبدية 20
القوة بين الدول 125
قوة حفظ السلام 266
القوة الصلبة 255
قوة الصين الناعمة الطرية 55
القوة العسكرية لا تزال لها أهميتها... 130
القوة العظمى الوحيدة 277
القوة في عصر المعلومات المعولم 43
القوة الكومبيوترية 93
القوة الناعمة الطرية (الصلبة) (الأمريكية) 20، 38، 39، 40، 42، 44، 48، 64، 67، 68، 70، 73، 83، 89، 95، 128، 134، 135، 142، 143، 145، 146، 155، 156، 184، 196، 210، 222، 225، 226، 231، 238، 251، 255، 271، 288، 299، 300
القوة الناعمة الطرية تزداد نعومة وطراوة 252
القوة الناعمة الطرية في عصر المعلومات العالمي 136
القوة الناعمة الطرية ليست جديدة تماماً 136
القوى الآخذة في البروز... 279
القيادة التكنولوجية 45
قيادة عالمية 275
القيصر 54

القيم 207
القيم الأمريكية 212، 248
قيم الديمقراطية 41

كاتماندو 26
الكاثوليك 212
كارتر (آشتون) 265
كارتر (جيمي) 143، 262
كاليفورنيا 63، 213، 295
كانت الأمة تعيش أزمة نمو... 227
كاغان (روبرت) 53، 59
كاهن (هيرمان) 62
كايزر (كارل) 77
كرات بليارد 252
كراكاس 26
كروثامر (شارلس) 27
الكساد 219، 226
كعب آخيل 244
كل عصر هو عصر معلومات 92
كليفلاند (غروفر) 219
كلينتون 14، 37، 60، 143، 271
كن حذراً من الحروب الأهلية 270
الكنائس 207
الكنائس الأوروبية 226
الكنائس التبشيرية الأمريكية 226
كندا 41، 117، 124، 139، 210، 222، 236
كندلبيرغر (شارلي) 98
الكنيسة الكاثوليكية 123
الكهرباء 108
كوبا 14، 74، 275
كوبر (روبرت) 34
كوريا 55، 277
كوريا الجنوبية 106، 185، 235، 264، 283
كوريا الشمالية 122، 130، 273
كوسوڤو 120، 135، 140، 165، 263، 266، 268، 287

الكوسوفيون 265
الكوكاكولا 142، 151
الكوكلوكس كلان 223
كولومبيا 49، 106
كوندراك (فورتون) 278
الكونغرس 14، 18، 19، 24، 208، 219، 231، 242، 244، 255،268، 275، 276، 293
الكونغو 267
الكويت 35، 135، 249، 268
كيسنجر (هنري) 120، 241، 244، 298
كيف ينظر الأمريكيون إلى العالم؟ 239
كيندلبيرغر (شارلز) 48
كيندي (الرئيس) 283
كينشاسا 26
كيوتو 124

لا تذهب إلى الخارج بحثاً عن وحوش لتدمرها 262
لا تزال روسيا وحدها تشكل خطراً... 66
لا تستطيع أن تكون شرطة النجدة للعالم 263
لا يبدو أن روسيا ستلحق بأمريكا... 68
لا يزال للحجم أهميته 128
لا يستطيع الإرهابيون دحرنا 147
اللاجئون 117
لافيبر (والتر) 142
اللامبالاة 20، 241، 242، 244
لانغ جاك 155
لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة 277
اللجنة العالمية للسدود 197
لجنة هارت ـ ردمان 280
لحظة القطب الواحد 26
لدى الصين أسلحة نووية 61
اللصوصية (اللصوص) 69، 259
لعبة شطرنج بثلاثة أبعاد 251
لعب ورقة الصين 51
اللغة الإنكليزية 127، 129، 192
اللغة الإنكليزية التي يتكلمها نحو 5 بالمئة من سكان العالم 152
اللغة الويلزية في بريطانيا 182
لقد تغيرت الحياة المدنية... 224
لقد فكّر العراق بطريقة معاكسة للحقائق 134
لقد قلنا لكم إن هذا سيحدث 226
للقوة مخاطرها 13
لليابان سجل مثير للإعجاب... 63
لماذا استمرت روما ألف سنة 28
لندن 96، 175
لوبيك 116، 150
لودتنيسون (ألفريد) 201
لوس (هنري) 28
الليبراليون (الليبرالية) 17، 27، 136، 262
ليس هناك مستقبل وحيد 30
ليس هناك من المهتمين بالأخبار... 242
ليست جميع آثار العولمة البيئية ضارّة 158
ليست هناك مصلحة وطنية وحيدة... 243
ليكسينغتون 121

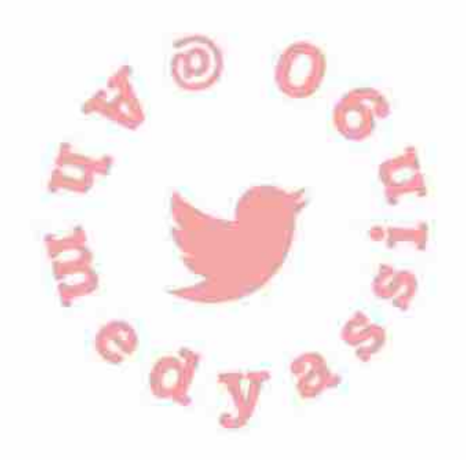
ما وراء حدود الأمة 192
مادة غزو اتفاقية لاهاي 19
ماركس (كارل) 150
ماساشوسيتس 121
مأساة أيلول / سبتمبر (2001) 9، 85
ماليزيا 126
ماما، أين بابا؟ ذهب إلى البيت الأبيض، ها، ها، ها 218
ماو 299
مايكروسوفت 91
المبادرات المتعددة الأطراف 286
مبيدات الآفات الزراعية 193
مبيعات سيمنز 145
مبيعات شل 145
مبيعات ميتسوبيشي 145
مُتَحدّون جُدد؟ 52
المتحسسون بواجبهم 205
متراخية أكثر من اللازم 12
مثلث يربط بين روسيا والهند والصين 27
المجانسة 156
المجانسة لا تتبع العولمة بالضرورة 157
المجانين الثلاثة 169
المجتمع الدولي 248
المجتمع المدني 185
مجتمعات ما بعد الثورة الصناعية 33، 37، 169
مجتمعات متخيلة 121
مجلس الاستخبارات القومي 69
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 64، 284، 287
مجلس البيت الأبيض للمستشارين الاقتصاديين 231، 237
مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية 240
مجلة الإيكونوميست (البريطانية) 25، 27، 78، 177، 228، 21، 238، 276، 285
مجلة ديرشبيغل 26
مجلة الناشنال ريفيو 73
مجلة نيوزويك 61
المجموعات غير الحكومية الأمريكية 42

مجموعة الثمانية الكبار 191
المحافظون 27
محبو باني كيشور 153
المحرِّك الكهربائي اختُرع سنة (1881) 108
محطة الأخبار التلفزيونية الأمريكية (CNN) سي أن أن 135
محطة سي أن أن (CNN) 12، 168
محكمة (الجنايات) الجنائية الدولية 275، 276، 284
المحكمة العليا 293، 294
محكمة لاهاي 31
محمد (مهاتير) 262
محو اللامبالاة 244
المحيط الأطلسي 77
المحيط الهادي 61
المحيط الهندي 27
المخدرات 16، 254
المخرِّبون الصينيون والأمريكيون 131
المخطوطات اليدوية 92
المداخيل الأمريكية 239
المداخيل غير المتساوية 238
مدرسة جون ف. كيندي 23
مدينة مشرفة على تل 253
المرتزقة 32
المركزية أم الانتشار؟ 98
المساعدة الاقتصادية 41
المساواة 141، 186
المساواة بين الجنسين 12
المستعمرات الثلاث عشرة 192
المستفيدون الأصغر 254
مستفيدون بالمجان 254
مستقبل أمريكا 21
مستقبل أوروبللي كل من... 45
المستهلكون 100
المستهلكون الأمريكيون 80
المسلمون 139
المسيحية 161
المسيسيبي 224
مشاريع متعددة الأطراف 276
المشاغبون المحتجون على العولمة 150
المشاكل الاقتصادية 205
المشاكل الصغرى 98
المشاكل الكبرى 98
المشكلة ليست مسالة عدالة فحسب... 237
المشكلة هي اللامبالاة 241
مصادر القوة الأمريكية 31
مصادر القوة حوالي العام (2000) 86
المصارف الأوروبية 152
المصانع الأمريكية 13
المصداقية 134، 135، 136، 146
مصر 158
مصرف التسويات الدولي في بال بسويسرا 199
مصرف نيويورك الاحتياطي الاتحادي 149
المصلحة الأنانية الضيقة 291
مصلحة الضرائب الداخلية 221
المصلحة الوطنية 247
مصنوع في أمريكا (الولايات المتحدة) 150، 152
مطاعم (مطعم) ماكدونالد 80، 142، 152
معاناة الأطفال من الفقر 210
معاهدة الأمن الأمريكية ـ اليابانية سنة (1996) 65
معاهدة (حظر) الألغام الأرضية (البرية) 49، 124، 276، 290
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 276
معاهدة سلام ويستفاليا 113
معدل ادخارات عال 232
المعدل الهندي للنمو الاقتصادي 70
معدلات الطلاق المتزايدة 211
المعركة بين دعاة الأحادية والتعددية 272
معركة سياتل 185، 190
معظم الأمريكيين ليسوا انعزاليين 241
المعلومات الاستراتيجية 133
المعلومات التنافسية 133
المعلومات الرقمية المخزونة مغناطيسياً 95
المعلومات قوة 92
المفاجآت التاريخية 85
مفارقة القوة الأمريكية 90
المفارقة، هي أن تفوق أمريكا... 241
مفارقة الوفرة 133، 135
مفتاح النمو الاقتصادي 232
مقاديشو 266
مقاومة الهجرة 63
مقدونيا 261
مكارثي (جيمس) 159
مكافحة الاحتكار 15
مكافحة الإرهاب12
مكتب التحقيقات الاتحادي 195
مكدونالد = مطعم مكدونالد
المكسيك 117
ملابس الساموراي 180
ملزمون بالقيادة 13
الملكية الفكرية 291
ممارسة لعبة البولينغ منفردين 223
المملكة الوسطى 55
من القسر إلى الاجتذاب 40
المنافسة العسكرية أيام الحرب الباردة 130

المناقشة 39
المناورات الدبلوماسية 51
مِنَح فولبرايت الدراسية 144
منصات إطلاق الصواريخ الكورية الشمالية 130
منصة برينتسبار للتنقيب عن البترول 135
المنظمات الإرهابية 36
منظمات حق الاقتراع للنساء 122
المنظمات الحكومية المشتركة 134
المنظمات الخاصة تعبر الحدود الوطنية 122
المنظمات الدولية 199
المنظمات الدينية العابرة القومية المعارضة للرق 122
منظمات الشبكات الهجينة 296
المنظمات الطوعية جيدة للمجتمع 223
منظمات عابرة القومية 195
المنظمات غير الحكومية 106، 122، 124، 134، 143، 145، 169، 190، 199، 290، 291، 294، 296
المنظمات غير الحكومية قوة هائلة وهامة... 15
منظمة التجارة العالمية 41، 49، 74، 114، 189، 190، 197، 198، 199، 258، 291، 292، 293، 295
منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي 85، 232، 258
منظمة حلف شمالي الأطلسي 18، 135
منظمة الدول الأمريكية 283
منظمة الشفافية الدولية 197
منظمة الصحة العالمية 197، 199
منظمة العفو الدولية 169
منظمة اليوبيل 197
منع الخمر 209
منغلقو العقول 155
مهاجرة التجارة العالمية 285
المهاجرون 184، 214
المهاجرون الألمان 212
المهاجرون الجدد 213
المهاجرون غير الشرعيين 213
المهاجرون يندمجون بسرعة 215
المهتمون جداً بالأخبار 242
مهربو المخدرات 118
مُوَازي (دومينيك) 297
المواطن الدولي المطواع... 27
المواطن العالمي 121
المواطنة ككل 201
الموت الأسود 158
موتسوهيتو (الإمبراطور) (ميجاي) 179، 180
مؤتمر قمة نيس سنة (2000) 76
موجات من المهاجرين الجدد 214
مورافسيك (آندرو) 75
المؤسسات التربوية الأكاديمية 113
المؤسسات ذات الجاذبية 39
المؤسسات عابرة القومية 295
المؤسسات المتعددة الأطراف 22، 241، 280، 291، 295
المؤسسات المحلية 185
مؤسسة راند Rand 58، 71
المؤسسة العسكرية 221
مؤسسة ماتسوشيتا 138
مؤسسة ماتل 295
مؤسسة نايكي 115، 295
موسكو 65، 170، 175
الموسكوفيون 46
موسوليني 47
مؤشر التنمية البشرية 188
موليير 193
ميانمار بورما (المنعزلة) 37، 125
ميتسوبيشي 145
الميثان 287
ميجاي = موتسو هيتو الامبراطور
ميلوسوفيتش (سلوبودان) 31
مين 218
مينارد كينز (جون) 169
مينيسوتا 223
الميونيخيون 46
نابليون 46
الناطقون بالإسبانية 214
ناؤورو 200
نحن الشعب 200، 202
نحن ـ ضد ـ هم 242
النِدّ المنافس 53
نداء الاستيقاظ... 244
نداء الإيقاظ في أيلول / سبتمبر (2000) 297
نرجسيات (فرويد) 264
النزاع المسلح 270
نزع صفة الوسيط عن الحكومة 112
النزعات القومية 47
النزعة الأصولية 186
النزعة الانعزالية 273، 298، 300
نزعة انعزالية طرية ناعمة 242
نزعة الانفراد باتخاذ قرارات 19
نزعة دولية أممية مخففة 242
نزعة الهيمنة الأمريكية 54
النزعة الويلسونية 262
نشر فيروسات الكومبيوتر 166
نظام التعليم العالي الأمريكي قوي جداً 234
النظام الدولي هو... 254
النظام العالمي الجديد والعولمة التي... 152
النظام متعفن ويجب إسقاطه 218
نظام (النقد) الاحتياطي الاتحادي 293، 294

نظرية النشوء والارتقاء 209
نقص السكان 215
النكلزة 178
النمو التنافسي 227
نمو الصين المثير 87
نهاية الإمبراطوريات الأوروبية 30
النهج الضيق 43
نوبات من سفك الدماء 209
نورد هاوس (وليام) 230
نيكسون (ريتشارد) 44، 46، 51، 65
نيودلهي 105
نيوزيلندا 107
نيوهاوس (ريتشارد الأب) 206
نيويورك 30، 149، 168، 170، 175
النيويورك تايمز 104، 150، 191
هاجس عدوة أمريكا إلى نزعة العزلة 17
هارت (غاري) 10، 279
هارڤارد 75
هاس (ريتشارد) 89، 282
هاشيموتو 60
هامبورغ 116
هانتنغتون (صاموئيل) 73، 81
هايتي 106، 263
الهايتيون 265
الهباءات المتناهية الصغر 287
هبوط روسيا العسكري والاقتصادي 65
هتلر 32، 40، 47، 67، 135، 299
الهجرة 197، 209، 246
الهجرة توسّع قوّتنا 217
الهجرة والقيم الأمريكية 212
الهجمات الإرهابية (في أيلول / سبتمبر (2000)) 11، 174، 212، 217، 239، 241، 244، 245، 273، 280، 300
الهجمات النووية 134
الهجوم الإرهابي 10
الهجوم الياباني على بيرل هاربر 32
هزّ الكلب 141
هناك جيشان هائل للروح المجتمعية... 225
الهند 27، 33، 34، 43، 55، 70، 71، 86، 119، 126، 127، 135، 179، 197، 216
هنغاريا 40
هواء المدن يجلب الحرية 114
هوارس 29
هولندا 41، 44، 185، 263
هوليوود 12، 70، 128، 137، 140، 152
هونغ كونغ 17
الهويات المتعددة 290
هيلمز (جيسي) 19، 242، 276
هيملفارب (غيرترود) 206، 209، 211
الهيمنة 48، 49
الهيمنة الأمريكية (الحميدة اللطيفة) 16، 26
الهيمنة العسكرية 87
هيئة الإذاعة البريطانية 135
هيئة الأمم المتحدة (خطر على السيادة الوطنية...) 242، 283
واحد بواحدة 293
وادي (وديان) السيليكون 127، 143، 152
واشنطن 119، 121، 149، 150، 175، 191، 192، 221، 256، 282
الواقعيون 14
الواقعيون المحافظون 17
الواقعيون يفرطون 44
والاتش (لودي) 198
والت (ستيڤن) 77
والتز (كينيث) 46
والدرون (آرثر) 53
وپيري (كارتر) 265
وجبات مكدونالد الأمريكية 140، 154
وزارة الخزانة 18
وسائط إعلام الظل آخذ في التنامي... 104
الوصي على الكرة الأرضية 121
الوطنية الناضجة 207
وفيات الأطفال 210
الوكالات الاتحادية 221
وكالة الفضاء الوطنية الأمريكية 91
الولادات خارج فراش الزوجية 210
الولايات المتحدة 11، 16، 25، 32، 33، 36، 38، 39، 45، 47، 50، 54، 59، 60، 61، 62، 65، 70، 73، 79، 81، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 93، 99، 107، 116، 117، 121، 126، 129، 130، 136، 143، 144، 145، 151، 153، 154، 160، 172، 174، 177، 185، 188، 193، 202، 203، 208، 210، 216، 228، 232، 233، 249، 254، 257، 259، 279، 284، 287
الولايات المتحدة إذا لعبت أوراقها جيداً... 298
الولايات المتحدة تتخطّى العالم... 25
الولايات المتحدة سمكة كبيرة تسبح بسهولة... 151
الولايات المتحدة صديق وفي... 278
الولايات المتحدة، كقوة متفوّقة 260
الولايات المتحدة ليست وحدها... 210

الولايات المتحدة مثيرة غريبة وغنية... 141
الولايات المتحدة اليوم حجر عثرة... 270
وليامز (جودي) 91
وول ستريت 152، 165
وولزي (جيمي) 10
وولف (آلان) 206، 215، 224
وولفورت (وليام) 50
ويلسون (وودرو) 262، 263
الويلسونية 267
وينثروب (جون) 253
اليابان 13، 34، 35، 36، 47، 49، 53، 55، 58، 60، 61، 62، 64، 65، 82، 86، 87، 89، 107، 137، 138، 152، 153، 170، 174، 179، 180، 185، 210، 215، 222، 227، 232، 233، 234، 239، 251
يتسلَّل الإرهابيون بسهولة 117
اليساريون القدامى 191
اليهودية 161
يو (لي كوان) 105
اليورو 74
يوغسلافيا السابقة 268، 269
يوم الاثنين الأسود في وول ستريت سنة (1929) 164
اليونان القديمة 35
اليونيسكو 286


@Ahmedyassin90

